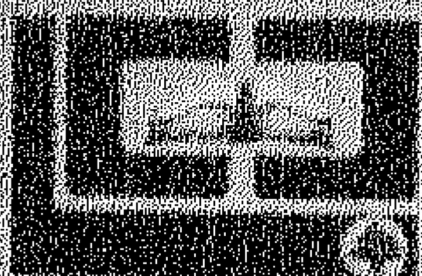
الحرب الأميركية على العراق ـ البعد التراثي والحضاري

موسوعة الامبراطورية الامريكية

د. صالح زهر الدين



المركز الثقافي اللبناني

موسوعة
الامبراطورية الأميركية

الدكتور صالح زهر الدين

الحرب الأميركية على العراق
البُعْد التراثي والحضاري

المركز الثقافي اللبناني

الطبعة الأولى

1424 هـ 2004 م

المركز الثقافي اللبناني

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

Lebanese Cultural Center

For Printing, Publishing, Translation & Distribution

الإدارة العامة:

بيروت - الحدث، هاتف: ٤٦١٨٨٨ - ٥ - ٩٦١

فاكس: ٤٦١٧٧٧ - ٥ - ٩٦١ - خليوي: ٧٥٣٦٦٣ - ٣ - ٩٦١

Web site: www.lccpublishers.tk

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-753663

E-mail: lcc_ pub @ yahoo.com

مقدّمة

في أثناء «مؤتمر القدس» الذي انعقد في جامعة تكريت العراقية، برعاية الرئيس العراقي يومها صدّام حسين، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، وافتتحه طارق عزيز ممثلاً الرئيس صدّام، كنت آنذاك في عداد الوفد اللبناني إلى هذا المؤتمر، ورئيساً للجلسة الأولى فيه. وبعد حفل الافتتاح، كان لقاء مع طارق عزيز الذي أثنى بكلمات معبّرة عن المقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان، وصمود الشعب اللبناني في وجه العدو الصهيوني المدعوم أميركياً. فأجبته بدوري، أننا نحن نفتخر أيضاً بصمود الشعب العراقي في وجه العدوان الأميركي وحصاره للعراق المستمر منذ عام 1991. ونستغرب إذا لم تشنّ الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل حرباً يومية على العراق، فبادرني قائلاً: لماذا؟ قلت: لأن العراق وبلاد الرافدين، مهد الحضارات الإنسانية. وقد مرّ عليها ستّ حضارات إنسانية وليس حضارة واحدة. وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تعرفان الحضارة ولا الإنسانية، باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه، فإنهما لا يقدّران قيمة الحضارة وعظمتها، لذلك فهما تستشرسان في محو الشعب العراقي وإفنائه، كما بمحو تراثه الحضاري الإنساني الذي تفتخر به البشرية جمعاء، عندها قال طارق عزيز لأحد ضباطه

المرافقين: سجّل هذه المعلومة الجديدة، يجب أن نضيفها إلى قاموسنا.

على ضوء ذلك، نؤكد أن تراث أية أمّة من الأمم هو جزء أساسي من وجودها، بل هو العمود الفقري لحياتها، والدورة الدموية لكينونتها وبقائها وديمومتها. والأمة التي تفقد تراثها، فإنها تفقد بالتالي حياتها وتاريخها ومستقبلها. وعلى هذا الأساس، تكتسب «الآثار» قيمتها وأهميتها في سجلّ الحضارة البشرية. ولولا هذه الأهمية، لما كانت الحرب الأميركية على العراق للقضاء على تراثه وتاريخه وناسه وثرواته، كما على مستقبله أيضاً، من خلال تحالف استراتيجي أميركي ـ صهيوني، ثأراً «للسبي البابلي» ضد اليهود على يد الملك نبوخذ نصّر منذ آلاف السنين.

من هنا، كانت المحاولات الأميركية الصهيونية الجادة لطمس تاريخ العراق المجيد وفكره وثقافته وحضارته، وهو البلد الذي عرف عنه أنه مهد الحرف والكلمة والمعرفة والشرائع والإكتشافات والإبداع، وأنه يملك أكثر من ستّة آلاف سنة من التواصل الحضاري، المستمر حتى يومنا هذا. إنها عملية منظمة ومبرمجة بدقة لمحو ذاكرة الشعب الحافظة للأمجاد والتراث، وتدمير مخطَّط له بعناية فائقة لإزالة كل مَعْلَم حضاري شاهد على العصر، وعلى كل العصور السابقة، وكأنهم يتحدّون التتار والمغول في الإجرام والإبادة بغية «التفوّق» عليهم، وقد تفوّقوا فعلاً، إلى الحدّ الذي بدا فيه «تتار» الأمس، أقزاماً أمام «تتار» اليوم.

وبالنظر إلى أن الفكر لا يموت، وينتقل مع الأجيال من جيل إلى جيل، فإننا مؤمنون «بعودة الروح» إلى الفكر والتراث العراقي

مهما كانت حملات المحو والإذابة والتدمير هائلة ودقيقة. وإذا كانت اللغة هي مستودع تراث الأمم، فإن تراث الأمم وحضارتها هَوَ الكنز الأغلى في مستودع إنسانية الإنسان وآدميته.

فالعدوان الأميركي ـ ذو البعد الصهيوني والنهج الصهيوني ـ هو حقد أسود نبتت في طيّاته بذور ضعفه وهزيمته، بعدما أوهم نفسه ـ قبل الآخرين ـ أن نهب التحف سيطمس التاريخ والهوية، وأن حرق الكتب والمخطوطات سيلغي المعرفة. والمؤسف أن هذا التدمير المنظم والمبرمج الذي قامت به قوى الغزو والعدوان الأميركي ـ البريطاني للعراق لتدمير حضارة عريقة، عمرها أكثر من ستة آلاف سنة، ارتكبته باسم «الحضارة»، وبواسطة قوى تدّعي «الحضارة» والدفاع عن كل ما هو حضاري، وفق معزوفة تتداولها ليل نهار حول «حقوق الإنسان» و «مكافحة الإرهاب» و «التخلف»، بغية الوصول إلى عراق بلا «أوراق ثبوتية» له.

لذلك، فإننا لا نستغرب ما وصفه البعض حول تدمير التراث الحضاري العراقي بأنه «جريمة أميركا ضد ذاكرة البشرية»، حيث تعجز الكلمات عن أن تعبّر عن فداحة وجسامة هذا الحدث، على أيدي «محترفين»، وليس على أيدي «هواة» و «لصوص» ـ كما قيل ـ، ومهما حاول البعض التقليل والتخفيف من حجم هذه الكارثة، ومن هولها. وأمام تصورات هذا المشهد المؤلم، يستوقفني ما قاله المؤرخ الشهير أبو الحسن ابن الأثير، في كتابه «الكامل في التاريخ»، بشأن خروج التتار إلى بلاد العرب والمسلمين وما فعلوه في بغداد ومكتباتها ومخطوطاتها بعد أن رموها في نهر دجلة، وبقيت أياماً مصبوغة باللون الأسود الناجم عن حبر المخطوطات هذه، فيقول: «لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظاماً لها، كارهاً لذكرها، فأنا

أقدم إليها رِجْلاً، وأؤخر أخرى، فمن ذا الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين، ومن ذا الذي يهون عليه ذكر ذلك، فيا ليت أمي لم تلدني، ويا ليتني متّ قبل هذا وكنت نسياً منسيّاً. إلا أنّي حدّثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقّف، ثم رأيت ترك ذلك لا يجدي نفعاً، فنقول هذا الفعل يتضمن ذكر الحادثة العظمى، والمصيبة الكبرى التي عفت عليها الأيام والليالي عن مثلها، عمت الخلائق، وخصت المسلمين، فلو قال قائل: إن العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يبتل بمثلها لكان صادقاً، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها».

وبالفعل إذا كان هذا ما جرى يومها في بغداد أيام المغول والتتار، وما خالج ابن الأثير من جرائها، فكم كان حظّ هذا المؤرّخ كبيراً لأنه لم يشهد مآثر «أحفاد التتار والمغول» في هذا القرن، والذي كان سيدفعه ولا شك، إلى «الترحّم» على أولئك، في مقابل هؤلاء المتسلّحين بأحدث تكنولوجيا العصر ومواده الحارقة. لكننا نردّد القول المأثور أن «لكل عصر رجاله»، كما لكل عصر مجرموه وأسلحته الفتاكة. وهذا ما عبّر عنه تقرير جان ـ ماري أرنو (من لجنة الدرع الأزرق الدولية) بقوله: «كان حرق المكتبة الوطنية (في بغداد) منظماً بشكل جيد: جمعت الكتب في عدّة نقاط وأضرمت فيها النار باستخدام مادة حارقة خاصة، فالتهمت النار أكوام الكتب والرفوف المعدنية بشكل كامل، ويعني هذا أن درجة الحرارة كانت مرتفعة جداً إلى حدّ أنها أحرقت الكتب وهيكل المبنى نفسه». بينما أبدى الرئيس الأميركي جورج بوش امتعاضه من هذا التصرّف قائلاً: «إنه عمل انتقامي كما لو أننا فتحنا قارورة ممتلئة بالإحباط». أما الكاتب والصحافي بوريس جونسون فإنه كتب في جريدة «الدايلي تلغراف»

بتاريخ 17/ 4/ 2003، يقول: «الحقيقة أن العراق كان قبل أربعة آلاف سنة شيئاً من قوة عظمى. كان الأشوري متقدّماً على خصومه تكنولوجياً. فكان ينقضّ كالذئب على فريسته. هذه اللحى المجدولة، الثيران المجنّحة، العربات المصنوعة من الإلكترون، كل هذه الأشياء الجميلة صنعت عندما كان الأوروبيون يتضاربون بهراوات من الخشب».

وبدوره قال الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك: «بالنسبة للعراق هذه نقطة الصفر. مع تدمير التحف القديمة في متحف الآثار وحرق المكتبة الوطنية ومكتبة الأوقاف محيت الهوية الحضارية للعراق. لماذا؟ من أضرم هذه الحرائق؟ لأيّ هدف مجنون دمّر هذا التراث؟» (الأندبندنت 15/ 4/ 2003).

وهكذا يبدو أنّ هذا العدوان «الهمجيّ المتحضّر»، الآتي إلينا باسم الديمقراطية، على ظهر «الدبابقراطية»، لفرض «الديمقراطية» وتعميمها في المنطقة، يحمل في داخله مخزوناً من الحقد الأعمى ضدّ كل ما هو عربي وإسلامي، لن يوفّر البشر ولا الشجر ولا الحجر، ولا أيّ أثر ناطق في هذه البلاد، تمشّياً مع سياسة «الأرض المحروقة» و «القلوب المحروقة» و «الأجساد المحروقة»، لاعتقادهم أنهم بهذا الأسلوب يقتلعون الإنسان من بيته وأرضه، كما يقتلعون الأرض من إنسانها، ليدركوا بعدها أن الأرض ملتحمة بإنسانها مثلما هو الإنسان ملتحم بلحمه كالتحام البؤبؤ بالعين تماماً.

ذلك لأن العراق كله محميّة ثقافية وتراثية. كل خطوة أثر، وكل أثر تاريخ. تدميرها جريمة لا تغتفر ضد التراث الحضاري الإنساني. إنها متحف لواحدة من أهم الحضارات منذ فجر الجنس البشري:

حضارة السومريين، حضارة بابل وأور، حضارة ما بين النهرين، حضارة عهودها المتعاقبة حتى بلغت قمتها في العصر العباسي الذي أسس في القرن الثامن الميلادي عام 762م، عاصمتها بغداد التي معناها «هبة الله»، وكنيتها «مدينة السلام».

ألم يقل فيها أبو عمرو بن العلاء: «من أقام ببغداد ومات فيها نقل من جنّة إلى جنة»؟. كذلك قال الرحّالة ابن جبير: «لا يستكرم البغداديون في معمور البسيطة مثوى غير مثواهم، كأنهم لا يعتقدون أن لله بلاداً أو عباداً سواهم». وقال أبو القاسم الديلمي: «سافرت إلى الآفاق ودخلت البلدان من حدّ سمرقند إلى القيروان، ومن سرنديب إلى بلاد الروم، فما وجدت بلداً أفضل ولا أطيب من بغداد» ـ (كما جاء في مجلة «الهلال» المصرية في عددها الصادر في أيار/ مايو 2003) ـ.

على ضوء ذلك نتساءل: هل لهذه الأسباب اجتاح تتار القرن الحادي والعشرين بغداد خاصة والعراق عامة، وفعلوا ما فعلوه، حتى خجل تتار القرن الثالث عشر من أفعالهم هذه، وأيقنوا أنهم لا يصلحون «تلامذة ابتدائيين» في «المدرسة البوشية الأميركية» التي تأسست مداميكها على أجساد الهنود الحمر وجثثهم، منذ أن بنى جورج واشنطن، العاصمة واشنطن على أملاك الهنود الحمر وعظامهم ودمائهم؟.

وأيّ قانون هو الذي يجيز استباحة دول أخرى ذات سيادة بتهمة «خروجها على القانون»؟. وأيّة شرعية خوّلت الولايات المتحدة الأميركية بمقاصصة العالم أجمع لأنه لا يعترف بـ «شرعية القانون الأميركي وسياسته هذه»؟ وما موقف «القانون الدولي» من الاجتياحات

الأميركية وعدوانها على الشعوب والدول بغير موافقة الأمم المتحدة والهيئات الدولية، بل بالقفز فوقها وإلغاء وجودها؟ وكيف ينظر هذا القانون إلى الحرب الأميركية على العراق بكل إفرازاتها الإنسانية والنفطية والحضارية؟ وهل يعتبرها فعلاً «جريمة أميركية بامتياز ضد ذاكرة البشرية» أم لا؟.

ولعلّ الشهادات والآراء والمقالات والوثائق والملاحق المتعلقة بهذه المسألة هي الكفيلة بإعطاء الجواب على كل هذه الأسئلة. وتبقى الحقيقة ـ في النهاية ـ ساطعة كالشمس، مؤكدة أن حضارة لا يزيد عمرها عن مئتي سنة (الولايات المتحدة) كان لها الدور الأول في تدمير إرث حضاري إنساني عمره آلاف السنين يخص البشرية كلها لا ولاية تكساس، تماماً كما كان لها الدور الريادي الأول في استخدام السلاح النووي والقنبلة الذرية لتدمير مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في السادس والتاسع من آب/ أغسطس سنة 1945.

آراء وشهادات ووثائق

الحكومة الأميركية متورطة في سرقة مدبرة للكنوز الفنية العراقية(*)

بينما يبرز المدى الكامل لنهب المتحف القومي العراقي في بغداد، يصبح واضحاً أن لا شيء فيه من قبيل الصدفة. الأحرى أنه كان نتيجة مشروع خطّط له لوقت طويل لنهب الكنوز الفنية والتاريخية المحفوظة في متاحف العراق.

ولو كان المتحف القومي العراقي قد نُهب من قِبل سكان الأحياء الفقيرة، لكانت تلك جريمة كافية، ولوقعت المسؤولية على عاتق الإدارة الأميركية التي رفضت، على الرغم من تحذيرات متكررة، أن توفر الأمن لأبنية بغداد الثقافية.

مع ذلك، فإنه ما إن أمكن لموظفي المتحف الاتصال بالعالم الخارجي حتى أصبح ظاهراً أن النهب لم يكن عشوائياً. لقد كان عمل أناس يعرفون تماماً ما كانوا يبحثون عنه، وأنهم جاؤوا مجهزين خصيصاً للمهمة.

(*) المرجع: مجلة «المستقبل العربي». العدد 291. أيار/ مايو 2003. ص 85 ـ 95. (دراسة آن تالبوت (معلقة في موقع الاشتراكية العالمية على شبكة الإنترنت)).

قال د. دوني جورج مدير متحف بغداد، «إنني أعتقد أنهم أناس كانوا يعرفون ما يريدون. لقد مروا عابرين بالنسخة المصنوعة من الأجص للمسلة السوداء. وهذا يعني أنهم لا بد كانوا متخصّصين. فهم لم يمسّوا تلك النسخ».

وتحدث، على القناة الرابعة الإخبارية البريطانية إلى د. جون كورتيس من المتحف البريطاني، فأبلغه بأن من بين القطع الفنية التي سرقت آنية زهور مقدسة من واركا. وهي إناء ذهبي يرجع إلى خمسة آلاف عام عثر عليه في أور(*) وقاعدة تمثال من الحقبة الأكادية، وتمثال آشوري. وقال د. كورتيس «هذا أشبه بسرقة لوحة موناليزا».

ولم يكن قد مضى على نهب المتحف أصلاً سوى أسبوع حتى كان د. جورج قد تمكن من تنبيه علماء الآثار في أنحاء العالم كافة إلى ما سُرق. لكن السلطات العسكرية الأميركية لم تقم بأي محاولة لمنع مغادرة المسروقات بغداد، أو لوضع عملية بحث دولية عن التحف المسروقة موضع التنفيذ.

ولا يمكن للعزوف الأميركي عن التصرف أن يفسر بعدم وجود تحذير. فقد أبلغ علماء الآثار المحترفون ومؤرخو الفن «البنتاغون» (وزارة الدفاع الأميركية) بخطر النهب قبل وقت من وقوعه. وأبلغ د. إيرفنغ فينكل من المتحف البريطاني القناة الرابعة الإخبارية بأن النهب «كان أمراً أمكن التنبؤ به بأكمله وكان بالإمكان وقفه بسهولة».

لقد كان المتحف ضحية هجوم مخطط بعناية. فاللصوص الذين أخذوا معظم المواد القيمة جاؤوا مستعدين بتجهيزات لرفع أثقل

(*) مسقط رأس النبي إبراهيم ﷺ.

الأشياء، التي لم يكن باستطاعة طاقم الموظفين نقلها من الأبهاء إلى الخزائن، حيث تحفظ الموجودات الأعلى قيمة. ولم يحدث منذ زمن النازي حين جرّدت المتاحف الأوروبية بصورة منظمة أن ارتكبت جريمة كهذه.

أعادت مجلة **بيزنيس ويك** الأميركية تأكيد فكرة سبق الإصرار والمؤامرة في نهب متاحف العراق، في مقالة نشرتها يوم 17 نيسان/ أبريل بعنوان: «هل كان لصوص الآثار القديمة في بغداد مهيئين؟». وتحمل المقالة عنواناً فرعياً هو «ربما يكونون قد عرفوا بالتحديد ما كانوا يسعون إليه لأن التجار كانوا قد طلبوا أهم القطع قبل ذلك بوقت كاف».

وتكتب **بيزنيس ويك**: «بدا الأمر كما لو أن الجناة انتظروا لكي تسقط بغداد للقيام بتحركهم». ويعتقد جيل شتاين ـ وهو أستاذ للآثار في جامعة شيكاغو، التي كانت تجري حفريات في العراق لنحو ثمانين عاماً ـ أن التجار كانوا قد طلبوا أكثر القطع أهمية قبل وقت كاف. ويقول: «كانوا يبحثون عن قطع فنية بعينها. وكانوا يعرفون أين يوجهون أنظارهم».

منذ حرب الخليج في عام 1991 والقطع الأثرية القديمة العراقية تغرق السوق من المتاحف التي نهبت آنذاك ومن المواقع الأثرية التي هوجمت بالبولدوزرات. وفي مواقع كهذه كانت تماثيل قديمة تقطع بالمنشار حتى يمكن تصديرها.

إن هذا النهب لتراث العراق الثقافي قد أثار شهية هواة جمع الآثار وهم المسؤولون فعلاً عن نهب المواقع الأثرية في الشرق الأقصى وأميركا اللاتينية وإيطاليا، فمع انهيار أسواق الأسهم العالمية

أصبح ينظر إلى الأعمال الفنية والقطع الأثرية نظرة أعلى من قبل باعتبارها استثماراً مضموناً، الأمر الذي وفر وقوداً لسوق سرية هي ضخمة بالفعل.

إن التجارة غير المشروعة في القطع الأثرية تعتبر مربحة مثل تهريب المخدرات، وهي ترتبط بها غالباً. وحسب تقرير من «معهد ماكدونالد للبحوث الأثرية» بعنوان «التجارة غير المشروعة في القطع الأثرية: تدمير تراث الآثار العالمي». وهو تقرير وضع في عام 2001، فإن لندن ونيويورك هما السوقان الرئيسان لهذه التجارة. وتأتي بعدهما سويسرا التي تسمح لعمل فني بقي فيها لمدة خمس سنوات بأن يحصل على ترخيص قانوني، ولهذا أصبحت نقطة رئيسية لعبور الشحنات.

وقد أبلغ البروفيسور لورد رينفرو من كيمسثورن ـ مدير معهد ماكدونالد في كمبردج ـ مؤتمراً صحفياً عقد لإعلان إصدار التقرير المذكور أن هذه التجارة مستمرة لأن «الحكومة هي في جيب سوق الفن، الذي يريد الإبقاء على تدفق القطع الأثرية»، وأضاف «إنها لفضيحة».

وعندما انطلقت أخبار عملية النهب الأخيرة، نظم رئيس الوزراء البريطاني العمالي توني بلير على عجل مؤتمراً صحفياً في المتحف البريطاني، وعدت فيه وزيرة الثقافة تيسّا جويل بتقديم دعم رسمي لحماية الآثار العراقية.

لكن حتى أثناء حديثها كانت دار الكتب العراقية القومية تنهب، وهذه الدار التي تحفظ نسخاً نادرة يمتد عمرها لقرون من القرآن الكريم وأمثلة أخرى من الخطوط الإسلامية، وكذلك وثائق لا تعوض

من زمن الإمبراطورية العثمانية، أشعلت فيها النيران فدمرت عدداً لا يحصى من النصوص.

ركض المراسل الصحفي (البريطاني) روبرت فيسك ـ الذي رأى ألسنة اللهب ـ ليأتي بالمارينز الأميركيين في محاولة لإنقاذ بعض من هذه المجموعة، ولكنهم رفضوا أن يقدموا المساعدة. وكتب فيسك، في صحيفة **إندبندنت**، «أعطيتهم الموقع على الخريطة والاسم المحدد باللغتين العربية والإنكليزية، وقلت إن الدخان يرى من مسافة ثلاثة أميال وأنهم قد لا يستغرقون أكثر من خمس دقائق للوصول إلى هناك بالسيارات. إلا أنه بعد انقضاء نصف ساعة لم يكن أميركي واحد قد وصل إلى الموقع. وكانت ألسنة اللهب تنطلق لارتفاع 200 قدم في الهواء».

بعد مصير متحف بغداد لا يمكن إلا أن نستنتج أن عمليات النهب وإشعال الحرائق التي عمّت في دار الكتب قد ساعدت على تغطية الجريمة الأكثر تنظيماً، التي سُرقت فيها مخطوطات مختارة لحساب التجار الأثرياء. وفي خضم هذه العملية أغمضوا عيونهم عن إحراق الكتب ـ وهي ممارسة نازية أخرى.

دور المجلس الأميركي للسياسة الثقافية

في أعقاب هذين الهجومين المدمّرين على الثقافة، تركز الانتباه على نشاطات المجلس الأميركي للسياسة الثقافية. وحتى الصحافة البريطانية التي تعمل تحت أكثر القوانين تشدداً في العالم، كانت مستعدة لأن تشير إلى أن هذا المجلس ربما يكون قد مارس نفوذاً على سياسة الحكومة الأميركية بشأن القطع الفنية الثقافية العراقية.

شكل المجلس الأميركي للسياسة الثقافية في عام 2001 من قِبل مجموعة من هواة جمع القطع الفنية الأثرياء لممارسة الضغط ضد «قانون تنفيذ الملكية الثقافية»، الذي يحاول أن ينظم سوق الفن ويوقف تدفق السلع المسروقة على الولايات المتحدة. وقد دافع هذا المجلس عن تاجر التحف في نيويورك فريديريك شولتز، الذي كان قد أدين بمقتضى قانون الملكية المسروقة القومي، وهو يعارض استخدام قرار المحكمة الصادر عام 1977 في القضية المرفوعة من الحكومة الأميركية ضد ماكلين باعتباره سابقة في القضايا المعنية بمعالجة الأشياء الفنية المسروقة.

في قضية ماكلين هذه قبل قاضٍ أميركي اعتبار كل القطع الفنية والمجوهرات التي تعود إلى حقب ما قبل كولومبوس، دون إعراب عن الرضى من جانب حكومة المكسيك، ملكية مسروقة. والقانون المكسيكي يعتبر كل القطع الفنية الأثرية ملكية للدولة ويحظر تصديرها. والمكسيك هي واحدة من عدد من البلدان التي صدر فيها مثل هذا التشريع.

ويعتبر أشتون هاوكينز ـ وهو محام بارز في مجال الآثار الفنية ومن مؤسسي المجلس الأميركي للسياسة الثقافية ـ مثل هذا التشريع قانوناً يرمي إلى «الاستبقاء». وهو يدين البلدان الغنية كـ «مصدر» للآثار لمحاولتها حماية مواقعها الأثرية ومتاحفها بمثل هذا النوع من الإجراءات، وقد ذهب إلى أنه في ظل إدارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أصبحت هذه السياسات «الاستبقائية» تهيمن على سياسة الحكومة الأميركية.

إن هاوكينز يضع ناظريه على متاحف الشرق الأوسط العظيمة.

وقد دعا إلى تفريق القطع الأثرية المصرية المحفوظة في المتحف المصري في القاهرة، قائلاً «إنني أود أن أقترح أن يعرض المتحف المصري بالقاهرة على متاحف في أنحاء العالم فرصة اقتناء نحو 50 قطعة لتصبح ضمن مجموعاتها. ويمكن لهذه المتاحف بدورها أن تقدم مساهمة كبيرة جداً لبناء المتحف الجديد الذي يجري تشييده في هضبة الجيزة ـ مليون دولار من كل منها ـ على سبيل المثال».

كان الاجتماع الذي افتتح به المجلس الأميركي للسياسة الثقافية قد عقد في شقة في الجادة الخامسة في نيويورك يملكها غيدو غولدمان، وهو من جامعي الأنسجة الأوزبكية. وكان بين الحاضرين آرثر هوتون، الأمين السابق لمتحف غيتّيَ في مدينة ماليبو في ولاية كاليفورنيا، وهو متحف ذو سمعة سيئة بسبب عرضه أعمالاً مشكوكاً في أصلها. وكان هوتون نفسه تقاعد في عام 2000 من عمله كنائب رئيس لمجلس أمناء متحف متروبوليتان للفنون في نيويورك (هو أكبر متاحف الفنون في الولايات المتحدة على الإطلاق). وهو ـ حسب قول مديره السابق توماس هوفنغ ـ مؤسسة قابضة على أعمال فنية كثيرة نهبت من قبور إترورية(*).

قبل أن تبدأ الحرب (على العراق) اجتمع المجلس الأميركي للسياسة الثقافية مع مسؤولين في «البنتاغون»، ليعلنا عن قلق شديد على الآثار العراقية. وما يعنيه هذا القلق واضح من ملاحظات لوليام بيرلشتاين، أمين صندوق المجلس، الذي يصف القوانين العراقية بشأن الآثار بأنها «استبقائية». وينكر المجلس الأميركي أنه يريد تغيير

(*) Etruscan بلاد قديمة تقع في غرب إيطاليا تعتبر فنونها الأكثر تقدماً في عهود ما قبل الامبراطورية الرومانية. وكان الأتروريون مرتبطين ثقافياً ارتباطاً وثيقاً ببلاد اليونان (المحرر).

القوانين العراقية، ولكن نهب المتحف ودار الكتب سوف يحوم حول هذه المشكلة فعلياً إذا أمكن تغيير القانون الأميركي بشأن الأشياء الفنية والمواد الأثرية.

لقد دعا البروفسور جون ميريمان، من كلية الحقوق في جامعة ستانفورد، وهو عضو في المجلس الأميركي للسياسة الثقافية، إلى «فرض ضوابط انتقائية دولية على التصدير» في المحاكم الأميركية. وبعبارة أخرى، فإنه ينبغي أن يكون مشروعاً تماماً استيراد الأشياء المنهوبة من بغداد إذا اختارت محكمة أميركية أن لا تعترف بالتشريعات العراقية. وكان ميريمان قد وضع مبادىء المجلس في مذكرة عام 1998 ذهب فيها إلى حقيقة أن شيئاً فنياً قد سرق لا تمنع بحد ذاتها استيرادها إلى الولايات المتحدة.

ومضى إلى الزعم بأن «وجود سوق يحفظ الأشياء الثقافية التي يمكن لولا ذلك أن تدمَّر أو تُهمل، وذلك بمنحها قيمة سوقية. وفي تجارة مشروعة مفتوحة في الأشياء الثقافية يمكن لهذه الأشياء أن تتحرك نحو الناس والمؤسسات التي تقدّرها أكثر، ولهذا فإنها على الأرجح أكثر اعتناء بها»[1].

هذه حجة تنطوي على تبرير للذات تفوح منها رائحة النفاق. أو باستطاعة جامعي القطع الأثرية الأثرياء الآن أن يشيروا إلى الفوضى في شوارع بغداد، وإلى نهب المتحف وإحراق دار الكتب باعتبارها دليلاً على أن العراقيين غير قادرين أو غير مستعدين ـ مفرطون في الفقر أو مفرطون في الجهل ـ للعناية بكنوزهم، التي يكون من

(1) New York University Journal of International. Law and Politics, vol. 31, No.1 (1998).

الأفضل أن تحفظ في متاحف أميركية أو في مجموعات خاصة.

تمثل آراء المجلس الأميركي للسياسة الثقافية مصالح القطاعات الجشعة بشكل خاص من الطبقة الحاكمة الأميركية، التي تعمل على أساس مبدأ أن كل شيء، حتى إذا كان ذا قيمة فنية أو قيمة علمية لا تقدر بثمن، تحدده «قيمته في السوق».

إن ما يعنونه بالثمن، ما دامت القيمة الحقيقية للأشياء المسروقة من متحف بغداد ودار الكتب القومية العراقية لا يمكن أن يُحسب. وهؤلاء أناس مثقفون تماماً يفهمون ثمن كل شيء ولا يفهمون قيمة أي شيء.

إن وصف السوق لتحديد ملكية أعمال فنية ومواد أثرية والوصول إليها من شأنه أن يضع هذه المقتنيات الفنية في أيدي أقلية ثرية ويجعل وصول العامة إليها معتمداً على النيات الحسنة لأصحابها الأثرياء. وعلى الرغم من حقيقة أن كثيرين من أعضاء المجلس الأميركي للسياسة الثقافية ينتسبون إلى مؤسسات عامة كبرى، فإن جدول أعمالهم يتعارض بعمق مع نشر الفن والآثار بين الجمهور. إنهم لا يحاولون فقط تغيير القانون في بلدان أخرى، وإنما يعملون ضد أكثر تقاليد المجتمع الأميركي تقدمية، المجتمع الذي ثمّن دائماً متاحفه العامة.

تقليد علمي

لقد مضى تطور المتاحف العامة يداً بيد مع تطور فهم علمي للقطع الفنية الأثرية والمجتمعات التي أنتجتها. ومثلت المتاحف الممولة بأموال عامة انقطاعاً مع التقليد الخاص بملاحقة الكنوز. فإن عروض هذه المتاحف تهدف إلى عرض القطع الفنية المادية المنتمية

إلى الماضي بأسلوب عقلاني وعلمي.

أما تراكم القطع الفنية الأثرية في أيدي القطاع الخاص، فينحو نحو وقف العمل العلمي، إذ تصبح المادة مبعثرة، ومن الصعب جمعها في دليل مطبوع (كاتالوغ)، ويبقى كثير منها مجهولاً للباحثين العاملين في الميدان. والمتاحف العامة هي عامة ليس فقط في تمويلها ولأنها تفتح أبهاءها للزوار، إنما بمعنى أنها تجعل المعرفة متاحة للجميع. وهو أمر أصبح معترفاً به كمطلب أولي للعملية العلمية، منذ الثورة العلمية في القرن السابع عشر.

كان أحد آثار نهب متحف بغداد تدمير دليل البطاقات وسجلات الكومبيوتر لممتلكات المتحف. وهذا لم يجعل اقتفاء أثر كنوزه أشد صعوبة فحسب، بل إنه أيضاً قوّض العمل الصبور لأجيال من علماء الآثار. إن تدمير مثل هذا الدليل، بمعنى رمزي وبمعنى عملي، هو بمثابة جعل مجموعة أثرية تصبح ملكية خاصة لأن محتوياتها تصبح غير معروفة للعالم الخارجي.

وبينما الأشياء الرئيسية معروفة تماماً دولياً، فإن سجلات المتحف تتجاوز كثيراً هذه الأعمال الفنية الرائعة. إنها تتضمن كل المكتشفات الصغيرة لعمليات الحفر الأثرية التي ليست بحد ذاتها أخّاذة، ولكنها حينما تدرس معاً تنتج صورة لمجتمع لا يمكن اكتسابها من فنه وحده.

يمضي الأثريون وقتهم يتنقلون بين حطام الحضارات القديمة، بالمعنى الحرفي للكلمة غالباً. وهم يمكن أن يغربلوا أطناناً من التراب باحثين عن جناح خنفسة أو عن بذور. وتنتج حُفر القبور وأكوام القمامة ثروة من المعرفة. وما يلقى بعيداً ويستبعد يوفّر سياقاً لمقتنيات معابد أو قصور عظيمة أو قبور ملكية.

يتضمن كتاب بيتر شارفات الأخير «بلاد ما بين النهرين قبل التاريخ»[1] صوراً فوتوغرافية بديعة لقطع من الطين طبعت بالحصير سريعاً. ليس هذا نوع المادة الذي يلائم خزانة جامع المقتنيات الفنية، ولكنه يكشف عن معلومة حيوية حول المسارات الحرفية وطريقة حياة بلاد ما بين النهرين القديمة.

ضربة لباحثي العالم

كان متحف بغداد أكثر من مجرد مكان لعرض قطع فنية. إن كل أعمال الحفر التي قامت بها فرق دولية من علماء الآثار كانت تكتب تقاريرها إليه. لهذا كان المتحف يمتلك قاعدة معلومات معرفية متاحة للباحثين دولياً، وكان ثمرة جهود تعاونية واسعة. وسرقته وتدمير سجلاته صفعة قاسية لباحثي العالم، تهدد بإعادة الزمن إلى الوراء أكثر من 150 عاماً إلى الفترة السابقة على دراسة الآثار علمياً في بلاد ما بين النهرين.

لقد كانت عمليات التنقيب المبكرة بالمقاييس العلمية غير علمية، لأن المنقبين كانوا لا يزالون يتعلمون فرعهم من العلوم عن طريق عملية المحاولة والخطأ. وكان واحداً من أكثر الدروس أولية في عملية التعلم تلك أن السياق هو كل شيء في علم الآثار. إن قطعة فنية يمكنها أن تحكي حكايتها كاملة فقط إذا كان سياقها معروفاً.

وبالسياق يعيّن عالم الآثار الموقع الطبيعي للقطعة الأثرية في الأرض، وعلاقتها بالقطع الفنية الأخرى وبطبقات الأرض المحيطة

---

(1) Petr Charvát, Mesopotamia before History, rev. and updated ed. (New York: Routledge, 2002).

بها. ومن هذه المعلومات يكون من الممكن تحديد التاريخ النسبي للقطعة الفنية وتحديد قدر كبير من المعلومات عن استخدامها العملي ودلالتها الاجتماعية. أما إذا نزعت من سياقها فإنها تفقد الكثير من معناها. وحتى أروع الأعمال الفنية يمكن تقديره على أفضل وجه حينما يكون سياقه والظروف الاجتماعية لمبدعه مفهومة.

وبأوسع المعاني، فإن فهم سياق قطعة فنية يعني فهم علاقتها بمجمل الموقع الأثري الذي وجدت فيه، والمواقع الأخرى المحيطة به، والمشهد العام التاريخي الذي تنتمي إليه. وبينما تستثار المشاعر القومية غالباً لتبرير الاحتفاظ بالقطع الفنية الأثرية في بلدها الأصلي، فإن السبب العلمي الأكثر أهمية لعمل هذا هو أن سياق القطعة الفنية يصان عن طريق الاحتفاظ بها قريبة من المكان الذي وجدت فيه.

ولا يزال من الممكن أن نرى في العراق الحديث بيوتاً بنيت بطرق مماثلة لتلك التي استخدمها البنّاؤون الأقدمون، وأن نرى قوارب صنعت بتصاميم مماثلة. والدلالة الكاملة للآثار الفنية لبلاد ما بين النهرين يمكن فقط تقييمها برؤيتها في سياق المشهد غير العادي للعراق الحديث. بلد حيث كل تل يرتفع فوق سهل قد بني من طبقات من الطوب الطيني تمثل أجيالاً من الاحتلال.

لقد حاول المدير الاستعماري الأميركي، الجنرال المتقاعد جاي غارنر، أن يختار الأثر الانفعالي للمشهد لأغراضه السياسية الخاصة، بأن أقام خيمة اجتماعات كبيرة على مرأى من مشهد هياكل أور البالغة من العمر 4000 سنة، تلك التي كانت منصة معبد لإله القمر نانّا. ولكنها بسماحها بنهب متحف بغداد، أظهرت السلطات الأميركية أنها لا تقيم اعتبارا لأهمية العراق الحقيقية للتاريخ الإنساني.

حينما شرع راسمو الخرائط الأوروبيون في العصور الوسطى في رسم خريطة هيرفورد للعالم في القرن الثالث عشر، لكي يمثلوا الكوكب الذي كانوا يعيشون فيه، وضعوا آسيا على القمة، لأنها كانت بالنسبة إليهم القارة الأهم. هناك تمتد بلاد التوراة. وكانت القدس في المركز من نظرتهم للعالم، ووراءها تمتد بابل، مشهد الأسر اليهودي، برج بابل وبيت إبراهيم في مدينة أور.

كانت الصورة التوراتية للعالم التي كان ينظر إليها أول المنقبين في المواقع القديمة في هذه المنطقة باحثين عن تأكيد لحقيقة التوراة محفورة بعمق في العقل الأوروبي. وحتى في القرن العشرين، فإن ليونارد وولي أشار إلى أعمال التنقيب التي قام بها في واركا بالاسم التوراتي لأور الكلدانيين.

مع ذلك، فإن المادة التي خرجت من أعمال التنقيب التي نفذها وولي وغيره من أمثال لايارد وبوتا وهرموزد رسّام، قد هزت النظرة التوراتية للعالم. ولم يكن أقل الاكتشافات أهمية أن القصص التوراتية المألوفة مثل نوح والطوفان ترجع بأصولها إلى بلاد ما بين النهرين قبل زمن طويل من ظهور التوراة. وعندما حُلت رموز الكتابة المسمارية لآلاف من الألواح الطينية، تحقق أن حضارات عديدة معقدة وعلى درجة عالية من التطور قد وجدت في بلاد ما بين النهرين منذ زمن قديم لم يدر بخلد أحد من قبل.

لقد أصبح المدى الكامل لهذا التاريخ واضحا فقط مع تطوير تقنية الكاربون 14 لتحديد التاريخ وغيره من المناهج العلمية. فقد أدرك فقط في النصف الثاني من القرن العشرين أن الزراعة المستقرة يمكن الرجوع بها في الزمن إلى منتصف الألف الحادي عشر قبل الميلاد في الشرق الأوسط.

مهد الحضارة

إن أولى المجموعات الزراعية لم تظهر في تلك المنطقة التي هي عراق اليوم، وإنما في الهضاب التي كانت ترويها المياه على نحو أفضل في جبال زاغروس والأناضول والليفانت وسهل الده لوران. مع ذلك كان العراق مركز المرحلة الثانية من الثورة النيوليتية المديدة التي بدأت مع استئناس الحيوانات وزراعة محاصيل الغلال.

في العراق قطعت هذه الثورة شوطاً مهماً إضافياً مع تطور الري، وهي تقنية زادت بدرجة واسعة الإنتاجية الزراعية. وأتاح الفائض المنتج بواسطة الري لأول حضارة على الكوكب أن تظهر في المنطقة نفسها التي تحولها القوى العسكرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى أرض خراب.

بحلول عام 5800 ق.م. كانت مجموعات مزروعة صغيرة تظهر على طول نهر الفرات. وخلال قرون قليلة نمت لتصبح مستوطنات حضرية كثيفة السكان، يتألف كل منها من عدة آلاف من البشر يتركزون حول معبد كان هو المسؤول إلى حد كبير عن إدارة نظام الري، وتوزيع الطعام واستيراد الأحجار والمعادن والأخشاب من الهضاب المجاورة.

أكثر من ألفين من هذه المدن في بلاد ما بين النهرين طورت فن إذابة النحاس وتطويع البرونز والأهم فن الكتابة. كانت الكتابة جوهرية لإدارة المدن التي كانت تعتمد على نظام اقتصادي مصطنع إلى حد كبير، والذي احتاج إلى استيراد حتى أكثر المواد الخام حيوية[1].

(1) Brian M. Fagan, People of the Earth: An Introduction to World Prehistory, 10th ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2001).

مكنت الكتابة من حدوث تطور فكري هائل. وما بدأ كمنهج لتسجيل المخزونات وعمليات التسليم أصبح واسطة لكتابة الشعر والقصص والتاريخ. وازدهر العلم وازدهرت الرياضيات.

كشف البحث الحديث الأدلة من جداول الضرب وجداول المبادلات والمربعات والجذور التربيعية والمكعبات واللوغريتمات للقاعدتين 2 و16. وتُبين نصوص أخرى أحجاماً ومساحات وخطوطاً ومعادلات تربيعية. لقد حسب الرياضيون البابليون قيمة الباي (الذي يمثل النسبة بين طول محيط الدائرة وطول قطرها) حتى 3,125 قريباً من قيمتها الفعلية. وتطور علم الفلك بدرجة عالية وإذا كان مفهوماً بمصطلحات النذر والنبوءة، فإن تنبؤاته بإحداث الخسوف وحركة الأجرام كانت دقيقة على رغم هذا[1].

ولا يمكن الرجوع بالبنية الاجتماعية والسياسية إلى مجتمع بلاد ما بين النهرين مباشرة من بقاياه المادية، ويختلف علماء الآثار حول طبيعتها ومسار تطورها. ولكن بيتْر شارفات يجد في مجتمع بلاد ما بين النهرين حتى عام 3000 ق.م. أنه «في كل مجالات المجتمع يظهر في المقدمة مبدأ الكلية والمساواة... المستوى المادي للمعيشة يتكافأ بفعل إعادة التوزيع... الناس يلتقون في جماعات ليناقشوا وليقرروا شؤون المصلحة العامة... الجميع يتلقون المعاملة ذاتها في الحياة وفي الموت»[2].

هناك بعض أدلة على التراتب الاجتماعي وعلى ظهور نخبة

(1) Michael Roaf, Cultural Atlas of Mesopotamia and the Ancient Near East (New York: Equinox Books, 1990).

(2) Charvát, Mesopotamia before History, pp.158-159.

سياسية أو طبقة حاكمة في المدافن الملكية في أور تعود إلى عام 3000 ق.م، ولكن بعض علماء الآثار ينازعون هذا التوصيف لتلك المدافن، إذ تظهر في تلك الحقبة حضارتان عظيمتان: في جنوب عراق الزمن الحاضر توجد الحضارة السومرية، وفي الشمال الأكاديون، وكلتاهما قامت على مجموعة من الدول. المدن التي حفظت كثيراً من التقاليد الثقافية للحقبة السابقة. ولا تظهر - حتى سنة 2334 ق.م. نشأت أول إمبراطورية تحت حكم سرجون الأكّديّ (الأول) الذي وحّد هاتين الكونفدراليتين.

حلت محل إمبراطورية سرجون التي لم تعش طويلاً إمبراطورية أور نامّو في عام 2112 ق.م. وتشهد آلاف ألواح الصلصال التي بقيت من تلك الحقبة على الإدارة الجيدة للمصادر التي حفظت هذه الإمبراطورية حية حتى عام 1990 ق.م.، حين حلت محلها الإمبراطورية البابلية، التي بلغت أعلى مراتبها في ظل حكم حمورابي في عام 1792 ق.م.

وشهد منتصف القرن الرابع عشر ق.م. صعود الإمبراطورية الآشورية الأولى. فقد سيطر الآشوريون على بلاد ما بين النهرين مرة أخرى، وسيطروا على كل المنطقة من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط في القرن التاسع ق.م. وفي عام 612 ق.م. أقيمت الإمبراطورية البابلية. وكان أبرز حكامها نبوخذ نصّر الذي بنى حدائق بابل المعلقة، أسوار المدينة المزدوجة، والهيكل الكبير والطريق الحرفي. وكان مسؤولاً عن إسقاط أورشليم وأخذ كثيراً من اليهود أسرى.

هذا التعاقب للإمبراطوريات والإمبراطورية الفارسية التي تلته

عززته الإنتاجية الهائلة لنظام الري، والنظام المعقد للإدارة الذي أبقى عليه. لقد غذّت المفاهيم المتطورة التي ظهرت في هذه السيرورة الأنساق الفكرية للمجتمعات اللاحقة. حتى اليونانيين، الذين اشتق منهم الاسم الذي أطلق على بلاد ما بين النهرين، وقفوا مذهولين أمام إنجازات هذه البلاد.

وبالعودة إلى الحرب الأميركية على العراق فقد كانت إحدى الوزارات التي دُمِّرت بصورة منتظمة في الأيام الأخيرة من أعمال النهب هي وزارة الري. ويمكننا أن نقول أن الإدارة الأميركية بهذا الفعل إنما تسعى لإعادة العراق إلى العصور المظلمة، عدا أن العراق لم يعرف أبداً عصراً مظلماً بالمعنى الذي عرفته أوروبا. قد تصعد الإمبراطوريات وتسقط، ولكن طالما أن نظام الري استمر في العمل، فإن بلاد ما بين النهرين تستطيع أن تنتج من الطعام أكثر من احتياجها. لقد سبّبت الإدارة الأميركية بمهاجمتها نظام الري في أسابيع دماراً أشد من أي غازٍ سابق.

لم تنته أهمية العراق الثقافية بانتهاء الإمبراطورية الفارسية، إنما ظلت طوال العصور الوسطى ملاذاً للتعليم، حفظت في ظل خلفاء بغداد نصوصاً فقدت في الغرب. وقدر للبحوث الإسلامية أن تبرهن على حيويتها لعودة الفلسفة الأرسطية إلى الظهور من جديد في أوروبا في القرن الثالث عشر وحتى عصر النهضة.

ولن يتضح المدى الكامل للخسائر في هذا المجال إلا حينما يتم حصر المواد التي نهبت من دار الكتب القومية العراقية. وهذا الحساب لم يبدأ بعد.

أما ما هو واضح الآن فهو أن جريمة كبرى قد ارتكبت، ليس

ضد الشعب العراقي وحده، بل ضد الإنسانية جمعاء، حيث أن تاريخ الإنسانية قد هوجم. لهذا السبب فإن سقوط بغداد يمثل نقطة ذات دلالة في سجل إدارة بوش، وهي تحاول إغراق العالم في وحشية جديدة من شأنها أن تنزع كل شيء يمكن للتاريخ أن يظهره من الماضي.

غزو التراث لتدمير الذاكرة العراقية(*)

العراق موطن الإنسان منذ ما قبل التأريخ ومنبع الحضارة، فقد نشأت على ضفاف الرافدين أول حضارة في العالم تحكي قصة تطور إنسانه الذي دجن الحيوان وانتقل من حياة الكهوف إلى مجتمع الزراعة ومجتمع القرية، ثم مجتمع المدينة، فنشأت فيه أول المدن في العالم.

وهو الذي اخترع الكتابة وبنى أقدم المكتبات وبرع أبناؤه من البابليين بعلم الفلك ووضعوا أسس علم الحساب، ووصل إلينا منهم أول قانون في العالم (قانون حمورابي) الذي ينظم حياة البشر وعلاقتهم ببعضهم وبالآلهة، وكتبت فيه أقدم الملاحم الأدبية (ملحمة جلجامش)، وفي بغداد أسست أول جامعة في العالم في العصر العباسي.

تعاقبت على أرضه الحضارات المختلفة منذ فجر التاريخ ولذا نقرأ الألم والأسى في كلمات وأحاديث علماء الآثار والتأريخ على ضياع كنوز متحف بغداد لأنهم يعرفون القيمة الحضارية لموجودات هذا المتحف الذي يختزن خلاصة نتاج هذه الشعوب والتي عبر عنها رئيس دائرة الآثار والمتاحف في العراق بقوله: إن المتحف العراقي

(*) المرجع: د. كريم العاني (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ القاهرة). دراسة نشرت في مجلة «شؤون عربية». العدد 114. صيف 2003. ص 86 ـ 95.

من أهم متاحف العالم لأنه يحوي شواهد من جميع العصور التي مرت بها الحضارة الإنسانية ويعتبره علماء الآثار في الولايات المتحدة واحداً من أهم خمسة متاحف في العالم بكنوزه الأثرية التي تعتبر ميراثاً للبشرية جمعاء ويحكي تاريخ أقدم فصول الحضارة الإنسانية.

وبسبب قيمة العراق الحضارية والآثارية فقد اهتم هؤلاء العلماء على اختلاف مواقعهم ودولهم بالتنبيه إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المتاحف والمواقع الأثرية في العراق، وقد رسم بعض هؤلاء ـ ومنهم اليونسكو وعلماء الآثار الأميركيين المهتمين بحضارة العراق ـ خرائط للمواقع الأثرية التي يخشى عليها من العمليات العسكرية وسلمت هذه الخرائط إلى وزارة الدفاع الأميركية كي تتحاشى ضربها أثناء غزو العراق، وكان تركيزهم ينصب على المواقع الأثرية، ولم يدر في خلد هؤلاء بأن ما تحت الأرض قد رحمته القنابل والصواريخ، في حين أن ما في المتاحف والمكتبات لم ترحمه قساوة البشر وطبعهم وخبث أهدافهم وما زرع في قلوبهم من حقد على الحضارة الإنسانية لتدمر وتحرق متاحف العراق ومكتباته ودور مخطوطاته ووثائقه ومظاهره الثقافية والحضارية، ولم يسلم من حملة التدمير هذه حتى بعض المخطوطات التي سلمت من يد المغول وتخريبهم قبل ثمانية قرون، وكأن مغول العصر الحديث أكثر وحشية ورغبة في الانتقام وطمس آثار أمة ومحو ذاكرة شعب.



الأمين العام للجامعة العربية د. عمرو موسى كان من أوائل الذين نبهوا إلى ما يحيق بحضارة العراق من أخطار، فبعث يوم 21 آذار/ مارس 2003 ـ أي بعد يوم واحد من العدوان ـ مذكرة إلى

السيد/ كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى السيد/ كوتشيرو ماتسورا المدير العام لليونسكو، وإلى السيد/ هنري لويرت مدير متحف اللوفر، والسيد/ نيل مكجريجور مدير المتحف البريطاني، ناشدهم فيها العمل على حماية تراث العراق الثقافي في ظل الحرب التي يتعرض لها، والتي تهدد استقلاله وسلامة أراضيه، إلى جانب ما تمثله من تهديد لحياة المدنيين الأبرياء في العراق. كما طالب الأمين العام من اليونسكو الاضطلاع بدورها ومخاطبة كافة الجهات المعنية للالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي في حالات النزاع المسلح والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف وغير ذلك من الالتزامات الدولية.

من جهته نبه المجلس الأعلى للآثار في جمهورية مصر العربية برئاسة الدكتور/ زاهي حواس إلى أهمية الحفاظ على التراث الحضاري العراقي باعتباره تراثاً عالمياً، وحمَّلت اللجنة الدائمة للآثار المصرية والإسلامية الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية الحفاظ على الممتلكات الثقافية العراقية باعتبارهما قوة احتلال تنفيذاً لاتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة واتفاقية التراث العالمي (باريس 1972)، وطالبت اللجنة بعدم قصف الأهداف المدنية العراقية وخاصة المواقع والمنشآت الأثرية والتاريخية، ونددت بقصف المتاحف والمساجد والمواقع الأثرية، ومنها الجامعة المستنصرية ذات التاريخ العريق (1234 ميلادية) وأهابت اللجنة بتدخل اليونسكو والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

تدخُّل المنظمات الدولية لم يكن بالمستوى المتوقع، فرسالة الأمين العام للجامعة العربية مثلاً لم يقع الرد عليها إلا بعد أسبوع

وبكلمات عامة وعائمة، وليس بخطوات تنفيذية بالرغم من أن اليونسكو دعا إلى اجتماع لثلاثين من خبراء الآثار والعلماء المهتمين بحضارة العراق وذلك بعد عشرة أيام من سقوط بغداد، في حين أن بعض المتاحف وخاصة متحف لندن بادر إلى الاستعداد لتقديم المساعدة لإعادة إعمار متحف بغداد، ونظم ندوة بهذا الشأن شارك فيها وزيرة الثقافة البريطانية ومدير الأبحاث في المتحف العراقي الذي ألقى الضوء على الخسائر الفادحة التي أصيبت بها المتاحف العراقية. أما اللجنة الثقافية الأميركية المختصة بالملكية الثقافية فكان ردها سريعاً على الأحداث التي تلت سقوط بغداد وتدمير المراكز الحضارية والثقافية العراقية، فقد استقال رئيس اللجنة مارتن سوليفان واثنان من أعضائها [هما غاري فيكان وريتشارد لانيير] احتجاجاً على إخفاق القوات الأميركية في منع نهب الكنوز الأثرية من المتحف العراقي. وقال سوليفان بأنه يقدم استقالته لأنه غير قادر على التحدث بحرية بسبب القيود الحكومية المفروضة عليه، وانتقد التقاعس الذي رافق تدمير ونهب الآلاف من القطع واللقى الأثرية التي كانت تضمها جدران المتحف العراقي بدوره، علّق غاري فيكان على الموضوع قائلاً يبدو بأنهم يعرفون جيداً قيمة البترول في حين لا نعرف قيمة الآثار التاريخية، ووصف ما حدث في بغداد بأنه يفوق ما فعله المغول قبل 700 سنة.

وزير الثقافة الفرنسي وصف الدمار الذي تعرض له التراث العراقي بـ (الكارثة الروحانية). وتساءل في مقال له بجريدة «الفيجارو» إن كان ضرورياً أن تسلب هذه الحرب ماضي العراق؟.

عالم الآثار المصري محمد العكوش الخبير في متحف برلين قال بأن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن سرقة 170 ألف قطعة

أثرية، وأنها تريد إخفاء حضارة عمرها أكثر من 7000 سنة.

الدكتور علي رضوان رئيس جمعية الأثريين العرب قال بأن الجمعية أرسلت قبل الحرب خطاباً تفصيلياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تحذر فيه من هذه الكارثة، غير أن الأمم المتحدة لم تكن تملك شيئاً من أمرها.

الدكتور أحمد نوار رئيس المركز القومي للفنون التشكيلية قال بأن الحرب الأنجلوأميركية على العراق هي بلا شك حرب محو للذاكرة والحضارة، وأن التراث الإنساني أصبح نهباً للمستأجرين بموافقة قوات الغزو ووفق مخطط مرسوم.

هذه النقطة بالذات أكد عليها الدكتور ماجواير جيبسون الأستاذ في جامعة شيكاغو والمتخصص في التراث العراقي، والذي شارك في اجتماع خبراء اليونسكو بقوله إن نهب المتحف العراقي كان عملية مخططاً لها جيداً نفذتها عصابات منظمة حصلت على تسهيلات للقيام بجريمتها. وأضاف بأن بعض عمليات النهب تمت بفعل عصابات تسعى منذ 12 عاماً لتدمير المواقع الأثرية العراقية حتى تتمكن من إخراج قطع هامة بطريقة غير شرعية، وخاصة أن هذه المواقع تضم قطعاً أثرية يعود تأريخها لأكثر من عشرة آلاف سنة، وتنتمي إلى أولى الحضارات التي عرفها العالم. ومثلت تلك الكنوز تطور علوم الكتابة والحساب والزراعة والفلك. وفي نفس الموضوع تحدث بعض كبار العلماء البريطانيين فوصفوا ما حدث بأنه مأساة إنسانية، وأعربوا عن الأسى لأن مثل هذه الثروات التي تعتبر ملكاً للبشرية ستذهب عبر مسالك التهريب إلى منازل الأثرياء من جامعي التحف أو إلى متاحف مشكوك بنزاهتها. وأعرب الأمين العام لمجلس الآثار البريطانية أن

حماية وزارة النفط وإهمال حماية متحف بغداد يعكس موقف التحالف من التراث الثقافي. أما جيري بلاك المتخصص في الآثار العراقية في جامعة أوكسفورد فقد قال إن هنالك مجموعات جيدة التنظيم ومتخصصة في التهريب وعلى اتصال بمراجع داخل العراق، هؤلاء يستهدفون قطعاً أثرية محددة لأنهم يعملون على تلبية طلبات مهربين يعملون لحساب جامعي الآثار. ويضيف بلاك ـ الذي أمضى ست سنوات في العراق ـ إن طرق التهريب تمر عبر الأردن وإسرائيل وسويسرا وباريس ولندن ونيويورك، واللصوص يعرفون أهمية مسروقاتهم. ويؤكد أن مثل هذه الشبكات تأسست بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، وأنه إذا ما تم إخراج هذه القطع من العراق يصبح من المستحيل العثور عليها.

ومن المعلوم بأنه جرى تهريب أكثر من أربع آلاف قطعة أثرية أثناء وبعد حرب الخليج الثانية، وقد أعيد قسم منها بصعوبات إلى العراق بعد أن كشفت بعض المتاحف العالمية أمرها. كما جرى منذ عامين تهريب بعض المخطوطات النادرة لأسفار من التوراة وقيل في حينه بأن هذه المخطوطات ذهبت مباشرة إلى إسرائيل، لذا فهي ليست بعيدة عما حدث في العراق وأصابع تدخلها واردة وهي التي وضعت نصب عينها الاستيلاء على بعض الكنوز الأثرية التي تؤرخ للوجود اليهودي في العراق منذ السبي البابلي لتسخير كل ما يدعم ادعاءاتها التأريخية.

كما ظهرت عام 2002 في لندن وعمان مخطوطات ووثائق حديثة العهد وهي عبارة عن مراسلات بين الملك فيصل الأول ملك العراق وبين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي روزفلت.

شهادات هؤلاء العلماء المهتمين بالتراث والحضارة العراقية تؤيدها وتدعمها شهادات شهود عيان من داخل بغداد ومن هؤلاء الصحفي البريطاني روبرت فيسك الذي كان شاهداً بنفسه على ما أصاب المتحف الوطني والمكتبة الوطنية وكتب بنفسه عن محاولة استنجاده بقوات الاحتلال لحماية هذه المكتبة التي لا تبعد كثيراً عن تمركز بعض قواته في العاصمة بغداد لوضع حد لأعمال النهب والتخريب. كما نبه إلى ذلك جون برونز مراسل «نيويورك تايمز» في بغداد الذي كتب عدة مقالات في الأيام 12، 13، 14 من شهر نيسان/ أبريل 2003 عما أصاب المتحف العراقي، أما العاملون في المتحف العراقي من حراس وعمال ومديرة المتحف ومدير عام الآثار فقد وجهوا بصريح العبارة أصابع الاتهام إلى قوات الاحتلال بالتغاضي إن لم يكن تشجيع أعمال النهب والتخريب للمتحف رغم محاولة هؤلاء إقناعها بتوفير الحماية له ورغم محاولتهم اليائسة للدفاع عنه وحمايته.



قصة بداية التدمير ومسلسل التخريب مكررة، وقد تناولتها جميع أجهزة الإعلام ونقلتها الفضائيات حية إلى المشاهدين، إذ بدأت يوم سقوط بغداد في التاسع من شهر نيسان/ إبريل 2003، ولم ينته هذا المسلسل بعد، وهنا يطرح السؤال حول مشروعية هذه الحرب وبالتالي مشروعية ما تفضي إليه من نتائج، لأنها بعبارة صريحة انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بل هي تقويض للقانون الدولي وسابقة خطيرة يجب عدم التغاضي عنها. فهي - كما وصفها رجال القانون - قد تكون مقدمة لانهيار النظام الدولي كله، خاصة أن دولتي الاحتلال عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي منوط بهما حفظ الأمن

والسلام الدوليين وليس تقويضهما، وبصفتهما دولتي احتلال ـ وبعد أن وقع ما وقع ـ فالمفروض بهما احترام الاتفاقيات الدولية التي رتبت عليهما واجبات يجب القيام بها، وخاصة أن أحكام هذه الاتفاقيات تنص على عدم مساس المتحاربين بأي شيء غير المحاربين فعلاً، كما حرمت التدخل في شؤون الدولة المحتلة بأية صورة من الصور، كما أن اتفاقية حماية التراث العالمي التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1972 ووقع عليها العراق في حينه، تحملهما أيضاً حماية هذه الممتلكات والمواقع الأثرية وأماكن العبادة. وبسبب هذه المسؤولية فقد حاولت قوات التحالف التراجع عن مسؤولياتها والتملص منها، وهو ما ذهب إليه وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد الذي حاول إيجاد المبررات الهزيلة لتبرير ما حدث في بغداد وتحميل النظام السابق مسؤوليته، لأنه يعلم جيداً تبعات مسؤولية قواته القانونية واحتمال مساءلتها بموجب المواد الواردة بسجلات المحكمة الجنائية الدولية التي تعرض الذين ينتهكون مواقع التراث في النزاعات المسلحة للمساءلة الجنائية أمام هذه المحكمة. وبسبب هذا الموقف كان رد الفعل العالمي سريعاً في الولايات المتحدة وأوروبا والمنظمات الدولية والمعنية بالتراث والحضارة والمتاحف وعلماء الآثار والتأريخ مما أدى إلى بعض التراجع في المواقف الرسمية الأميركية (تصريح وزير الخارجية كولن باول الذي أشار إلى سعي الإدارة الأميركية لترميم المتاحف العراقية وإعادة المسروقات منها).

ولإعطاء فكرة عن جسامة الخسائر التي أصابت التراث الحضاري العراقي يكون من المناسب المرور سريعاً على محطات العصور التاريخية في هذا البلد والتعاقب الحضاري والأقوام التي سادت فيه وتنوع وتسلسل الحضارة فيه.

لقد كشفت التنقيبات الأثرية التي أجريت في أنحاء العراق والتي قامت بها عدة بعثات أوروبية وأميركية في وقت مبكر من أوائل القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر مواقع المدن العراقية الرئيسية، والتي كشف عنها الرحالة الدنماركي كريستن نيبور Kristen Neibur (1761 ـ 1767) والذي وضع بدقة وصفاً لبقايا بابل ونينوى ورسم لها مخططات عملية دقيقة أفادت من جاء بعده. ومهدت رحلته هذه الطريق لحل رموز الخط المسماري وهو ما اعتبر مفتاح اكتشاف حضارة وادي الرافدين القديمة. فكانت رحلته هذه بداية تعرف العالم على حضارة وادي الرافدين التي تميزت باستمرار وتعاقب حضارتها رغم اختلاف مراكز الثقل الحضاري شمالاً وجنوباً ورغم اختلاف وتنوع شعوبها من السومريين والأكديين والعرب. وحتى عندما سقطت البلاد تحت سيطرة الفرس اللخميين والساسانيين فإن العاصمة ومراكز الحضارة استمرت في العراق (المدائن). وبعد الفتح العربي انطلقت الدعوة الإسلامية من العراق بعد أن بنى العرب البصرة والكوفة (14، 16 هجرية) كأول حاضرتين إسلاميتين وقاعدتي انطلاق الدعوة الإسلامية إلى خارج الجزيرة.

وزادت أهمية ما بين النهرين بعد أن أصبحت بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية لتحكم بلاداً شاسعة من الصين إلى الأندلس، فازدهرت فيها على أيام هارون الرشيد العلوم وفنون الحضارة، ونشأت في عهد ولده المأمون مدارس الفكر وعلم الكلام. وقام المأمون ببناء بيت الحكمة الذي شهد تعدد الثقافات وامتزاج الحضارات وتعايشها.

وكان بيت الحكمة دار ترجمة وخاصة لفلاسفة اليونان. ومن بغداد شعَّت مذاهب الفقه الإسلامي بمدارسه الثلاث، وظهرت

المعتزلة وإخوان الصفا. ولم تكن بغداد وحدها مرتعاً لكل هذه الأفكار والتيارات والفرق، بل تفوقت عليها البصرة في أحيان كثيرة ونافستها سامراء والكوفة.



والسؤال الذي نسأله ـ وقد سأله الكثيرون ـ بماذا تفسرون ما حدث في بغداد ومدن العراق الأخرى من تخريب ونهب وسلب؟ وهل يمكن أن يقوم بهذا العمل أحفاد هذه الشعوب العظيمة؟ فيسحق القانون وتعم شريعة الغاب في بلد سُن فيه أول قانون في العالم وبلغ شأواً علياً في الرقي واحترام حقوق الناس، وفيه نشأت أول مدرسة للقياس والاجتهاد في الفقه الإسلامي، والتي قال عنها شيخ القانونيين العرب في العصر الحديث الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري عندما ذهب إلى العراق لوضع قانونه المدني مخاطباً أبناء العراق ومذكراً بتاريخ أجدادهم آباء القانون ونبراس الشريعة وهو يشحذ هممهم: «العراق هو مهد الفقه الحنفي، فيه نشأ وترعرع وازدهر، لقد شيد رجل من أبناء العراق وحده أكبر بناء قانوني عرفه البشر، وترك للعالم الإسلامي صرحاً منيفاً تتحصن فيه الأجيال، وتراثاً غالياً يفاخر به الأبناء والأحفاد».

نعود إلى سؤالنا في تفسير ما حدث، إذ يجمع كل من راقب وشاهد ما حدث من صحفيين ومحللين أجانب ومراسلي الفضائيات في العراق أن عدة جهات كانت وراء أعمال التخريب التي طالت ثروة العراق الثقافية والحضارية والتاريخية، في مقدمتها:

1 ـ قوات الاحتلال ودورها المتغاضي، إن لم يكن المشارك، في نهب هذه المؤسسات ومنها المتحف العراقي ومتحف الموصل

والمكتبة الوطنية ودار المخطوطات، بل إن بعض موظفي المتحف ومسؤوليه وحراسه طلبوا من هذه القوات الحماية ولم يلقوا أية استجابة.

2 ـ عصابات منظمة شاركت وحرضت على هذه الأعمال وفق خطة مرسومة تعرف ماذا تريد وكيف تصل إلى غايتها، وخاصة إذا علمنا بأن أطرافاً أميركية من تجار الآثار وسماسرتها كانوا يشكون دوماً من تشدد القوانين العراقية في موضوع تهريب الآثار، والتي تصل إلى الإعدام لمن يثبت عليه سرقة الآثار وتهريبها. وصرح قسم منهم في غمرة هذه الأحداث بأن هذه الآثار الهامة يجب أن تكون في أماكن أكثر أمناً (ويقصدون متاحفهم).

وقد وجه مدراء متاحف وعلماء آثار أصابع الاتهام إلى هذه العصابات المنظمة والتي تعرف طريقها جيداً، فكانت تحمل أدوات لقطع خزائن المعروضات للوصول إلى ما تريد، خاصة وأن تجارة تهريب هذه المواد تفوق أرباحها تجارة السلاح والمخدرات.

3 ـ ثم يأتي دور إسرائيل التي أشارت إليها أصابع الاتهام أيضاً. وأن عناصر إسرائيلية دخلت مع قوات الغزو وعملت على سرقة مواد بعينها مباشرة أو عن طريق هذه العصابات، خاصة أن لإسرائيل سوابق في هذا المجال. فقد سبق أن سرقت عن طريق هؤلاء بعض مخطوطات أسفار التوراة كما أسلفنا.

4 ـ جهات أخرى عربية ودولية وجهت إليها أيضاً أصابع الاتهام في التحريض على تخريب المؤسسات العراقية والتي شملت حتى المستشفيات والجامعات والمقار الحكومية.

5 ـ وأخيراً مجموعة الرعاع الذين سلموا أنفسهم لهؤلاء جميعاً،

وكانوا في مقدمة عناصر التخريب وأدواته الظاهرة إما لدوافع السرقة أو الانتقام من النظام السابق بصب غضبهم على مؤسسات الدولة.



وإذا كانت الجهات التي وقفت وراء هذه الأحداث قد تعددت فإن الهدف واحد هو تدمير ذاكرة العراق وسرقة تاريخه. والمؤسف في الأمر أن كل هذا تم وسط صمت دولي لا سابقة له، فلا الأمم المتحدة تحركت ولا اليونسكو ولا المنظمات الإسلامية أو العربية التي تابعت الحدث كأي متفرج، ولم يذهب إلى العراق أي مسؤول دولي لتقييم ما حدث، رغم مرور وقت طويل على حملة التخريب التي شملت:

ـ المتاحف، وخاصة المتحف العراقي في بغداد ومتحف الموصل.

ـ المكتبات ودور الوثائق، وشملت المكتبة الوطنية ودار الوثائق الوطنية ومكتبة المتحف ومكتبة الأوقاف، وتضم المكتبة الوطنية لوحدها مليوني كتاب وأربع ملايين وثيقة.

ـ دار المخطوطات التي تضم أكثر من 40 ألف مخطوط، منها مخطوطات نادرة للقرآن الكريم، ونسخ غير مكررة لقدماء الخطاطين من العصر العباسي، ومخطوطات في الفقه والأدب، وأكثر من 400 مخطوط لأهم دواوين الشعر العربي.

ـ مركز صدّام للفنون الذي يضم أهم لوحات الفن العراقي الحديث وأعمال كبار الفنانين العراقيين المعروفين دولياً.

ـ مكتبة الإذاعة والتليفزيون التي نهبت وحرقت بما تحويه من

أرشيف فني عريق، كذلك سجلات السجل المدني والسجلات العقارية وغيرها.

- تعرضت جميع الجامعات العراقية للنهب والسلب وأولها جامعة البصرة وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية التي دمرت تماماً وجامعة الموصل.

والآن ما العمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من آثار العراق؟.

ابتداء يجب الاعتراف بمواقف مشرفة لأصوات عديدة ارتفعت مستنكرة موقف قوات التحالف ومطالبة بعمل جماعي دولي لاسترجاع ما سرق من تراث العراق، وفي مقدمة هذه الأصوات المتحف البريطاني وشخصيات وأساتذة من بريطانيا والولايات المتحدة وخاصة أساتذة جامعة شيكاغو وفرنسا والمجلس الأعلى للآثار في مصر والجامعات والشخصيات العلمية ونقابة الصحفيين المصرية.

في هذا الجو من القهر والألم على ما آلت إليه حافظة العراق الحضارية والتاريخية والذي يشل تفكير الإنسان وقدرته على التعبير، يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات الأولية التي قد تساعد في استرجاع بعض ما سرق، وإصلاح ما كسر، ومن هذه المقترحات:

1 ـ العمل على إصدار تشريع دولي أو قرار من مجلس الأمن يحرم المتاجرة بالآثار العراقية وتداولها ومقاطعة أية جهة لا تلتزم به.

2 ـ بذل جهود دولية مع قوات التحالف وتشديد الحراسة وبالتنسيق مع الأنتربول على المراكز الحدودية للدول المجاورة للعراق والتي تعتبر الممر الرئيسي لعمليات التهريب.

3 ـ أن تقوم اليونسكو والمنظمات الإقليمية المشابهة بحملة

للتعريف بآثار العراق وتوزيع كتالوج بالآثار التي سرقت أو اختفت. ومراقبة المتاحف والمزادات العالمية وهواة جمع الآثار.

4 ـ أن تقوم هذه الهيئات بالتنسيق مع السلطات العراقية بحصر الأضرار وإعادة ترميم وبناء ما دمر وخرب منها.

5 ـ العراق في هذه المرحلة بحاجة ماسة إلى المساعدات الفنية والمادية لمعالجة أوضاع المتاحف والمكتبات ودور الوثائق.

6 ـ تشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد الجهات المسؤولة عن التخريب الذي أصاب منشآت العراق الحضارية.

7 ـ القيام بحملة دولية للمحافظة على التراث الثقافي والحضاري العراقي وشمول مراكزه ومواقعه بالتراث العالمي لليونسكو.

8 ـ التذكير بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية التراث الثقافي، لأن ما تعرض له العراق قد يصيب أي بلد آخر.

يصعب في هذه العجالة ذكر كل ما تعرض له العراق من سرقة لتراثه وتدمير لذاكرته. وما أصاب مؤسساته ما هو إلا حلقة في مسلسل تدمير بنيته العلمية والثقافية والحضارية. وبالنتيجة سيجد أي باحث عراقي نفسه في ورطة إذا ما أراد كتابة بحث أو رسالة دكتوراه عن تاريخ بلاده وعلومها. كما ستجد أية جامعة عراقية نفسها عاجزة عن تنفيذ أي عمل بحثي أو أكاديمي يتطلب العودة إلى منابع المعلومات ومصادر البحث. وما يخشاه المرء أن تطال حملة التخريب هذه علماء العراق وباحثيه بمطاردتهم في بلدهم أو تصفيتهم إذا فشل احتواؤهم وتدجينهم.

من مجازر هولاكو إلى مجازر بوش
منبع الحضارات... أرض محروقة(*)

في الأمسين القريب والبعيد، من نبوخذ نصّر، الإسكندر الكبير، صلاح الدين، سليمان العظيم، إلى صدام حسين، إذا كان التاريخ يجسد مفاتيح الصراع الحالي فإنه لا يخفف في أي حال عذابات ومآسي هذه الدولة التي شاء مصيرها الآني أن تكون لقمة سائغة بين فكي كماشة، كلاهما ظالم ومكابر. فلا نظام صدام حسين احترم هذا التاريخ ولا الغزو الأميركي تنازل عن غطرسته ليحقق وعوده بالديمقراطية، طالما مصالحه الاقتصادية والسياسية والأمنية تحتل المقام الأول في غزوة هي الأشرس في بدايات الألفية الثالثة، وحيث تسوق واشنطن أحلامها وأطماعها إلى ما بعد بغداد، إلى السيطرة على كل المنطقة انطلاقاً من عاصمة المنصور والرشيد.

ليست المرة الأولى التي ينشغل فيها العالم من أدناه إلى أقصاه ببلاد الرافدين. هذا العراق الرائع الذي شكل عبر التاريخ، ومنذ ما يزيد عن ثمانية آلاف سنة مركز استقطاب حضاري وسياسي واقتصادي، حتى تحول في إحدى الفترات إلى الدولة العظمى التي

(*) المرجع: مركز التوثيق والأبحاث في مجلة «الشاهد». العدد 214. حزيران/ يونيو 2003. ص 68 ـ 73.

تتفرد بثقافاتها وعلومها، عكس ما هي عليه اليوم، الولايات المتحدة ـ الدولة العظمى ـ التي تتفرد بقوة السلاح والغزو.

وأبعد من ذلك، تؤكد الأبحاث والدراسات أن الأبجدية الأولى ولدت في بلاد الرافدين. أي أن التاريخ ولد فيها وشع على العالم الأجمع نوراً ومعرفة.

هو النور يعود في بداية الألفية الثالث، ناراً حارقة ومدمرة لأروع كنوز التاريخ الحضارية والمعرفية والثقافية التي اجتمعت في بغداد على مدى التاريخ القديم والمعاصر.

وهي المآسي، كما في الملاحم الإغريقية، وربما أفظع وأشد هولاً، تعود إلى بلاد ما بين النهرين، التي تعرضت لغزو الأساطير ولعنات الآلهة قبل أن تتحول إلى كتلة نار ورماد تحت القصف الأميركي الهمجي الأخير.

هذه البقعة الأسطورية، كما البلقان والأرض المقدسة، اجتمعت فيها أسرار الدنيا منذ ما يزيد عن ثمانية آلاف سنة لدرجة لم يعد باستطاعتها تحمل هذا الثقل التاريخي بما تضمن من إنجازات وروائع في كل الميادين والقطاعات. ففي هذه البقعة بالذات تحركت حشرية الإنسان للاكتشاف فكان الحرف الأول والحضارة الأولى. وفيها أيضاً انتعش العقل والخيال وازدهرت المدن، وتقاتلت الإمبراطوريات والجيوش، وتواجهت الوطنيات مع الخدع والخيانات. وفيها أيضاً وأيضاً، تكونت البذور الأولى للإدارات، وما بات يعرف بالتكوين الهيكلي للدول والمؤسسات.

وعلى هذه المعطيات، انطلق العدد من الأساطير، وتكشف الكثير من الأسرار عند عظمة الطبيعة والعقل وارتباط الروح بالخالق الكلي السرمدي الأبدي المقدس، فكانت بلاد ما بين النهرين مهد الحضارة

والمصهر الحقيقي للمغامرة الإنسانية في ارتقائها الحضاري، وحيث أخذت الثقوبات البشرية، بين فترة وأخرى تخترقها لتجعل من هذه الأرض الغنية بالخيرات والثروات، الملتقى الفكري لشعوب المنطقة.

فبعد «ملحمة جلجامش» و «قانون حمورابي» دخلت المسيحية العراق من خلال الرسل والمبشرين، ثم الإسلام الذي اتخذ من هذه البلاد مقراً ومركزاً للتمدد والانتشار، ما زادها إشعاعاً وثقافة. ومنها عشنا وما زلنا أجمل الحكايات من «ألف ليلة وليلة» الخالدة إلى «علاء الدين والمصباح السحري» و «السندباد». كما رافقنا سيرة كبار القادة والخلفاء والمفكرين في عصور صاخبة جمعت العظمة إلى البساطة والرقي إلى الانحطاط والانفلات إلى التدين والعلم إلى الجهل. معادلات مشوشة رافقت حضارة ما بين النهرين بدءاً من إبراهيم الخليل مروراً بنبوخذ نصّر، هارون الرشيد، صلاح الدين، الإسكندر الكبير، سليمان العظيم وصدام حسين.

نيران بابل

«فتشوا عن الدخلاء»، شعار يستمر تداولاً في العراق منذ آلاف السنين، وقد يحمل بعض الصدق وبعض الحقيقة، لكن ذلك لا ينفي أن انحدار العراق إلى جحيم الحروب والصراعات هو نتيجة لتعدد الحكام المفسدين ومن يتوارثون السلطة، فعندما أعلن صدام حسين الحرب على إيران في ظل آية الله الخميني، لم تتوقف واشنطن وحلفاؤها الغربيون عن دعم بغداد وكيل المديح لها كعاصمة عربية معتدلة في مواجهة التطرف الإيراني، وبالتالي فسح المجال أمام الرئيس العراقي لملء ترسانته بشتى أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة. وأبعد من ذلك فقد وجدت الإدارة الأميركية في حزب البعث العراقي

الحاكم بعض مبادىء تدعم وجهة نظرها في محاربة الأصوليين والمتطرفين. وأيضاً في التوجهات نفسها، ما يجعل من صدام حسين بطل هذه المرحلة، وإن جرى اتهامه بالقائد القبلي والاستبدادي الذي جعل من نفسه العدو الحقيقي للتطرف الإسلامي.

قد يكون قدر العراق الدائم أن يعيش وسط هذه الصراعات والفوضى المتوارثة جيلاً بعد جيل، وربما هي الميثولوجية العراقية التي تزدهر في المأساة والآلام، إنما لا بد من الإقرار بأن العراقيين الذين وصفوا خلال الثلاثة عقود الماضية بـ «سويديي الشرق» أدركوا خلال هذه الفترة الطويلة، معنى الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي، كما شهدوا أكبر ورشة إعمار خلال تاريخهم الحديث، شملت كل القطاعات: الصحة، التعليم، الصناعة، الاتصالات، السياحة، ما جعل الدول المجاورة تحسدهم على هذه النهضة التي تحققت «بفضل حزب البعث» والخطة التنموية الشاملة التي اعتمدتها كوادره.

حدث ذلك قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتصاعدت الكارثة عقب الغزو العراقي للكويت، الذي أدى إلى تحالف أميركي ـ أوروبي ـ عربي واجه القوات العراقية وأجبرها على الانسحاب، ومن بعد فرض حصار دولي على بغداد بقرار من الأمم المتحدة، أوقع البلاد في شلل اقتصادي كبير انعكس قسوة على حياة المواطنين وافتقاراً للكثير من السلع والحاجات الضرورية، فضلاً عن انهيار العديد من المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية.

قبل الحرب والحصار الاقتصادي كان الدينار العراقي العملة العربية الأقوى بين شقيقاتها العربيات ومثيلاتها الأوروبيات بالنسبة لسعر صرف الدولار. «إن جل ما نطالب به هو أن نحظى بالحياة

الهانئة والمستقرة التي عاشها آباؤنا من قبل»، هذا ما يكشف عنه أحد الطلاب في جامعة الموصل. غير أن الإنهيار الاقتصادي جعل الأمر شبه مستحيل، وحيث لم يعد بالإمكان استعادة هذه الجنّة التي وجدت نفسها وفي خلال فترة قصيرة بين مطرقة الحصار الاقتصادي الأميركي وسندان النظام الظالم.

إلى ذلك وقبل الدخول في محطات العراق التاريخية عبر العصور المتوالية، نسوق ما أعلنت عنه إحدى المدرّسات البغداديات في العام 1991 وقبل أيام من بدء «عاصفة الصحراء». قالت بصوت يجهش بالبكاء: «كان ابن عمي طالباً جامعياً في الأدب الفرنسي، وكان يحلم بمتابعة دراساته العليا في باريس بعدما استحصل على منحة دراسية وأنهى كامل استعداداته للسفر. وفي الثاني من آب/ أغسطس، أي في اليوم نفسه الذي غزت القوات العراقية الكويت، ألغيت الرحلات إلى الخارج، وما زال ابن عمي في بغداد غارقاً في جنونه».

كلام للذكرى والاعتبار

غير أن حكايات بلاد ما بين النهرين، الأسطورية والواقعية تكاد لا تنتهي طالما أنها تعود إلى ستة آلاف سنة قبل الميلاد، وبالتحديد منذ تفتحت البراعم الأولى لما بات يعرف ببلاد ما بين النهرين: انتشرت المدن من الشمال إلى الجنوب مشكلة بواكير المملكة السومرية، التي كانت السباقة إلى إصدار القوانين الإدارية ومد قنوات الري واختراع الحرف المسماري. والواقع أن مملكة سومر هي صاحبة أول نص أدبي في العالم بعنوان «ملحمة جلجامش». إلى ذلك فإن الملوك الساميين المتعاقبين عملوا كل في مرحلته على توحيد البلاد من الشمال إلى الجنوب، وعلى رأس هؤلاء سرجون الأكّدي

ثم ملوك أور رواد النظام الاجتماعي الجديد الذين اعتمدوا البيروقراطية في إدارة شؤون الدولة، والرزنامة (التقويم) والموازين والمقاييس والضرائب والقضاء، وتبع ذلك «قانون حمورابي» رائد المعاهدات القانونية، والذي ما زال بعضه المحفور على حجر كلسي أسود محفوظاً في متحف «اللوفر» الباريسي بعد أن تم اكتشافه في العام 1902 على يد أحد المستشرقين الفرنسيين، وحيث تناول حمورابي فيه كل القضايا الاجتماعية بلا استثناء بدءاً من الزواج إلى الإرث فالتبادل التجاري ومعاملة الخدام. ومن حينها يبدو أن قدر بلاد ما بين النهرين وضعها ما بين الوحدة الكاملة حيناً والنزوع الطبيعي إلى التقطيع، والذي غالباً ما كان يحصل بفعل الغزوات الخارجية لأسباب كثيرة، وعلى رأسها أطماع الخارج بثروات البلاد الطبيعية، والتي شكلت لوحدها مطمعاً للعديد من الممالك المجاورة، بدءاً من الحِثّيين إلى الآشوريين فالأرمن الذين حاولوا فرض سيطرتهم، إلى أن تمكن الملك الكلداني نبوخذ نصّر الثاني من توحيد البلاد. فمن إمبراطوريته التي امتدت حتى حدود مصر، وهو أيضاً الذي استولى على القدس في القرن السادس قبل الميلاد وهدم هيكلها الأول وطرد اليهود إلى بابل، أقوى مدن الإمبراطورية بقلاعها العاتية وأجملها أيضاً بساتينها المعلقة وبيوتاتها الراقية وشوارعها الهندسية، وقد ظلت بابل على هذه العظمة إلى حين سقوطها بين أيدي الفرس بقيادة قُورُش في العام 539 قبل الميلاد. ويبدو أن الصراع العراقي ـ الإيراني لم يتوقف منذ ذلك الوقت وهو جاهز للانفجار في كل لحظة. وللتذكير فإن واحداً من أعمام صدام حسين رفع شعار «ثلاث لم يكن على الله أن يخلقها: الفرس واليهود والذباب». وتعاقب على حكم الإمبراطورية العديد من الأباطرة الطغاة بدءاً من الإسكندر الكبير الذي قضى نحبه في بابل وصولاً إلى الإمبراطور الروماني تراجان.

والعراق أول من آمن بالله الواحد بدءاً من إبراهيم الخليل في أرض أور وبلاد كنعان، إلى انتشار المسيحية إلى الإسلام الذي عرف انتفاضاته الأولى، وأيضاً إنقساماته الحادة بدءاً من بلاد ما بين النهرين. على أن المستقبل العراقي الحقيقي بدأ منذ سقوط الدولة الأموية في دمشق وتسلم العباسيين الخلافة، فبادروا إلى اختيار بغداد عاصمة للدولة الإسلامية، وليبدأ حقيقة عصر الإسلام الذهبي الذي استمر صعوداً ونفوذاً حتى القرن الثالث عشر.

وبغداد، «مدينة السلام» كما دعاها أبو جعفر عبد الله المنصور (الخليفة العباسي الثاني)، الذي بناها عام 762 تحولت سريعاً إلى عاصمة العالم الثقافية والسياسية. وكان يسكنها مليون نسمة حين كانت باريس لا تضم سوى بضعة آلاف. وعنها كتب المؤرخ أندريه ميغيل «الأرض تدور حسب توقيت بغداد». وإلى الجنوب تحول ميناء البصرة إلى أكبر مرفأ تجاري في العالم، ترسو فيه كبريات السفن في هذه الفترة من مختلف الجنسيات، وحيث شهد الإنسان للمرة الأولى أول تبادل بالعملات بالمعنى المتعارف عليه حديثاً. وبعد المعاهدة التي وقّعها الخليفة هارون الرشيد مع شارلمان ملك فرنسا ضد البيزنطيين، امتدت حدود الإمبراطورية العباسية من المتوسط إلى آسيا الوسطى والشرقية. وتحت جناحها انتشرت الفنون والعلوم والثقافات في مختلف الميادين: الموسيقى، علم الفلك، الطب، الجيولوجيا، الهندسة، الرياضيات، وغيرها. وفي بغداد نفسها التقى آلاف العلماء من جنسيات مختلفة يتنافسون على الإبداع والإنجاز، وكل طالب علم كان يقصد مكتبتها النفيسة، وكذلك جامعة المنصورية التي تم بناؤها قبل انطلاقة جامعة السوربون ـ التي أسسها ملك فرنسا لويس التاسع بـ 25 عاماً.

ومرة جديدة تواجه بغداد قدرها المأساوي. ففي العام 1258 سقطت أمام جحافل المغول بقيادة هولاكو حفيد جنكيز خان الذي بادر إلى تدمير كل معالمها الثقافية والعلمية، وقيل أن آلاف الكتب والمجلدات النفيسة التي ألقيت في دجلة جعلت مياه النهر سوداء قاتمة، ربما حزناً على أكبر تراث حضاري شهدته البشرية حتى ذلك الحين، وهناك إشارة إلى احمرار المياه، لكثرة الدماء التي أرهقت تحت سيوف الغزاة المغول.

وبسقوط الإمبراطورية العباسية سقطت بلاد ما بين النهرين في أيدي العثمانيين وتحديداً في العام 1543 حتى العام 1805، حين تمكّنت الدول الأوروبية مجتمعة من رصد جيوش الإمبراطورية العثمانية، التي عمدت في قمة سطوتها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات: الموصل والأكراد في الشمال، بغداد (السُنَّة) في الوسط والبصرة (الشيعة) في الجنوب. وفي العام 1765 عمل التاج البريطاني على تأكيد نفوذه في المنطقة بافتتاح طريق الهند والعديد من القنصليات في عواصم الولايات الثلاث. وكما حال الاستعمار دائماً، والإنكليز تحديداً، فقد مارس سياسة «فرِّق تَسَدْ» على أعلى المستويات، وأوجد ضمن الشعب العراقي الواحد، ما يضع البلاد على كف عفريت وجاهزة للإنفجار في كل لحظة.

وحصل الانفجار العظيم بفعل تراكمات أخطاء النظام الداخلية، وبرغبة أميركية تعود إلى أواسط القرن العشرين، وتحديداً إلى لحظة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على غزو منطقة الشرق الأوسط، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فكان العراق نقطة الانطلاق، والآتي على الطريق قد يكون أعظم وأخطر!

من أحرق بغداد؟
التراث.. الذاكرة.. التاريخ(*)

من المتحف الوطني إلى مكتبة بغداد ودار المخطوطات والوثائق، أمضيت أكثر من 6 عقود أشم رائحة الزمن والتاريخ وأتلون بخضرة الطحالب النامية فوق جدران أزقة بغداد القديمة التي تحمل بين جدرانها تراكم حضارة تمتد مع الحروف الهجائية من الألف إلى الياء.

وما زالت ذاكرة تلك الأيام الخوالي تجري في شراييني، تعيش معي كأنما حدثت بالأمس وليس قبل سنوات طويلة في هذه المكتبة. رأيت للمرة الأولى نازك الملائكة وهي تطالع أحد الكتب، وتعرفت فيها على بدر شاكر السياب، وكانت فرحتي الكبرى عندما رأيت وجه الجواهري. والآن، وبعد أن اكتوت هذه المؤسسات الثقافية بحرائق النيران أكثر ما استهدفت ماضي وتاريخ العراق وحاضره، لا أملك سوى تنشيط ذاكرتي الزمنية محاولاً أن أبعث الروح من خلال الكتابة، في تراث لم يكن فقط ملكاً للعراق أو الأمة العربية بل العالم أجمع لعلني أصبح في النهاية حجراً ضئيلاً يساهم ولو قليلاً في إعادة ما

(*) المرجع: طالب البغدادي. مقال نشر في مجلة «وجهات نظر». العدد 52. أيار/ مايو 2003. ص 18 ـ 23.

ضاع، أو قطرة دم صغيرة تجدد الروح فيما احتضر.

بعد أن نفذت الولايات المتحدة وبريطانيا احتلالها للعراق، وبعد أن تهاوى النظام وسقطت جميع مؤسساته، وقع العراق في فراغ أمني وسياسي قامت بمحاولة ملئه عصابات اللصوص التي عرفها الشعب طوال عقدين من الزمن قبل وقوع الحرب العدوانية، وهذه العصابات هي من إفرازات النظام نفسه، وقد حوّلت كل نتائج الحرب ولو مؤقتاً لصالح أعمال النهب والسلب والحرق والتدمير والإغتصاب ضد كل البنى التحتية، خصوصاً ضد البنى الثقافية والاجتماعية التي هي ملك المجتمع بأسره بل ملك الإنسانية بكاملها. ولم تقم القوات الغازية المحتلة بحماية البنى والممتلكات الثقافية ضمن موقفها العام بالتنصل من حماية حتى أمن المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، ورفضت قيادتها بإصرار النداءات التي وجهت إليها من مختلف الأطراف والمؤسسات والمنظمات الدولية وحتى الوطنية التي رأت أن في نداءاتها شكلاً من الاعتراف بشرعية الاحتلال، حيث أنها وجدت أن حماية البنى الثقافية هي مهمة آنية ملحة، وواجب تاريخي لا يخضع لعناصر القرار السياسي أو المرحلي، رفضت تلك القيادات المختلفة هذه النداءات ورفضت بإصرار تطبيق ما نصت عليه معاهدة جنيف الرابعة التي تلزم قوات الاحتلال بملء الفراغ الأمني وممارسة مسؤوليتها في نشر الأمن والنظام والطمأنينة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعلى أرواح المواطنين.

وكانت المتاحف والمكتبات والجامعات والمختبرات ومراكز التوثيق أكثر ما استهدفته تلك الزمر والعصابات العابثة. وقامت بعد نهبها وتدمير ما تركته بحرق تلك المؤسسات، وبقيت النيران وألسنتها تلتهم المباني وما تحويه دون وجود أية محاولة حتى لإطفائها وتقليل

مخاطرها من قبل القوات الغازية التي بقيت تتفرج من قريب على شكل هذه الكارثة المأساوية وكأنها تنفذ مخططاً مرسوماً لها تنفيذاً دقيقاً يصل حتى التفاصيل الصغيرة.

وقد أثبتت مشاهد هذه الكارثة أن هناك تركيزاً موجهاً على نهب وتدمير المؤسسات التاريخية والثقافية. واستمر هذا الدمار والخراب حتى بعد وقف القتال ولا يزال مستمراً دون أية محاولة لوقفه أو حتى تحجيمه.

وبالرغم من انعدام وجود الأرقام والمعلومات والمعطيات (حالياً) بما يتعلق بما فقد، لكنني أستطيع أن أقدم بعض المعلومات عن بعض المؤسسات الثقافية التي راحت ضحية على مذبح الإنسانية والحضارة.

1 ـ المتحف العراقي:

أُقيم في أعوام الثلاثينيات وافتتح عام 1937. أسسه المرحوم العلامة ساطع الحصري وشارك في تطويره الدكتور ناجي الأصيل، الذي ترك الوزارة ثم السلك الدبلوماسي ليتفرغ لهذه المهمة الثقافية. وساعده جمهور من الباحثين والأعلام العراقيين أمثال فرج بصمة جي ـ وفؤاد سفر ـ وكوركيس عواد ـ وناصر النقشبندي... وغيرهم. يضم المتحف أهم الآثار والكنوز المكتشفة من الحضارات القديمة التي مرت على العراق، منها العراقية الأصيلة كالحضارة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية، ومنها ما اتصلت بحضارات قامت في مناطق أخرى ثم اتخذت العراق كمركز لها كالحضارتين الفارسية واليونانية على عهد الإسكندر المقدوني الذي اتخذ بابل عاصمة له. والساسانية التي بنت المدائن عاصمة لها، والتي لا تزال قصور الأكاسرة شاهدة

إلى اليوم، ومنها الحضارة العربية ما قبل الإسلام (الأنباط) التي أسست مدينة الحضر العظيمة عاصمة لها، ثم الملوك العرب المناذرة الذين أسسوا الحيرة القريبة من الكوفة الإسلامية التي كانت تسمى حينذاك بكوفي الأديرة عاصمة لهم بعصريها الشهيرين السدير والخورنق. ومن هذه المدينة انطلق الحرف العربي بخطه الكوفي إلى الحجاز لينشر هناك على يد أمية بن عبد شمس وبشر بن مالك.

ثم جاءت الحضارة الإسلامية لتؤسس أعظم مدينتين هما الكوفة والبصرة، وتأسس فيهما الفكر الإسلامي، وتطورت فيها علوم الدين واللغة، ووضعت فيها مبادىء النحو والبلاغة لتكون أساساً لمبادىء التفسير وأصول الفقه وبقية العلوم التي تطورت بعدئذ في مدينة بغداد التي تأسست عام 145 هجرية لتصبح منارة البشرية ومركز العالم في الفكر والحضارة والتمدن. وأصبحت على يد العباسيين المركز العلمي الذي تطورت فيه كل العلوم الإنسانية الصرفة منها والأدبية والفلسفية في نفس الوقت، فكان الكندي وابن سينا وابن حيان وابن الهيثم وابن النفيس والفارابي والغزالي وغيرهم. ولا يمكن في هذا المجال سرد ما يحتويه المتحف من نوادر خصوصاً إذا ما تطرقنا إلى ما تحويه المخازن التي كسرت ونهبت. فقد ضم المتحف أولى شرائع المجتمع الإنساني وهي المسماة بشرائع «أورنمو» والتي كتبت بالحروف المسمارية سبقت في تاريخها شرائع حمورابي الشهيرة المثبتة على المسلة المسماة باسمه والموجودة في متحف اللوفر بعد أن عثر عليها المنقبون الفرنسيون في مدينة سوسة في إيران. وإلى جانب هذه الشرائع هناك العدد الكبير من الرقم الطينية المكتوبة بالخط المسماري وبمختلف الأحجام، وتضم عقوداً ورسائل ومواثيق وقصائد ودراسات بعضها في علم الفلك والنجوم، وبعضها في مسائل ومحاولات رياضية. وقد حاول السومريون ومن بعدهم الأكديون والبابليون أن

يوثقوا كل شيء في حياتهم، فنجد التماثيل الملكية والدينية مليئة بالكتابات المسمارية سواء على قواعدها أو على ظهورها. وأستطيع القول أن كل معركة خاضها ملوك المدن السومرية الأكدية والبابلية قد وثقت بالصور والرموز والكتابة المسمارية.

أما فيما يتعلق بالآشوريين الذين كتبوا ورسموا على الصخر والمرمر فقد طوروا من خلال ما نراه في المتحف العراقي أو في مواقع الآثار في نمرود ونينوى وخرسباد فن النحت والتجسيم بالحفر، فإلى جانب الثيران المجنحة المليئة بالكتابات والرسوم، هناك اللوحات الكبيرة الضخمة التي تروي سريان المعارك أو حفلات الصيد التي كان الملوك يقومون بها وأهمها لوحات السبي اليهودي، ويقال أنها اختفت بيوم واحد قبل النهب والسلب. وقد تم العثور على المكتبة الملكية لآشور بانيبال التي تضم عشرات الألوف من اللوحات والرقم التي تروي تاريخ من سبقهم وآدابهم وعلومهم وأساليب حياتهم. وما ملحمة جلجامش الشهيرة إلا واحدة من الأدبيات الآشورية التي تعيد ما كتبه السومريون في تاريخهم من طريق الملاحم والقصص والسرد الشعري. وإذا درسنا النصوص نجد فيها فكراً متناسقاً وعميقاً يرقى إلى مستوى الفلسفة في النظرة إلى المسائل الأكثر تعقيداً في مواجهة الإنسان وصراعه في معادلات ومتغيرات ليس من السهل الربط بينها. وفي الموسيقى يضم المتحف القيثارة السومرية التي تعد أول قيثارة بالمعنى المتطور للموسيقى، وقد صنعت بشكل فني رائع وزُوِّقت بالذهب الخالص والنحوت. ولا ننسى الآلاف من الأختام الدائرية المصنوعة من أغلى الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والتي نحتت بأجمل الصور والكتابات. وإذا ما انتقلنا إلى العصور الوسيطة قبل الإسلام فإن أهم ما في المتحف تماثيل ملوك الأنباط كالملك سلطروق والملك نصر والموثقة بالكتابة الأرامية وغيرهما،

إلى جانب النماذج المعمارية الهائلة لتلك الحضارة. إضافة إلى العديد من الأواني المكتوبة وغيرها من التي توثق تاريخهم وسيرتهم، بالإضافة إلى الآثار الساسانية والفارسية الرائعة الجمال وبمختلف المواد كالذهب والفضة والأحجار الثمينة.

وإذا ما انتقلنا إلى العصور الإسلامية التي تزخر بما أنتجه الفن الإسلامي، والمنتشر في كثير من المتاحف والمجموعات في العالم، فإن أهم ما يحويه المتحف العراقي من هذه الفنون الآثار التي تختص بمرحلة (مدرسة) سامراء التي شهدت انعطافات مهمة في المعمار والفن الإسلامي. وهناك شواهد مادية رائعة من فنون الآجر والسيراميك والخشب ما يندر وجوده حالياً. وباندثار هذه الشواهد يكون الفن الإسلامي قد فقد ركيزة تاريخية حساسة. أما المنبر الخاصكي فيعتبر أجمل وأهم منبر إسلامي في جميع مقتنيات المتاحف الإسلامية منها الخاصة والعامة الشاملة.

وإذا ما تحدثنا عن النقود الإسلامية فقد تم ضم متحف السكوتان الذي أسسته دائرة الآثار بإشراف المرحوم ناصر النقشبندي. والمجموعة العراقية تعتبر أهم مجموعة في هذا المجال. فإلى جانب مجموعة المتحف المذكور يضم المتحف العراقي مجموعة عبد الله شكر العراق، ومجموعات أخرى اقتناها المتحف عن طريق الاكتشافات الأثرية والاقتناء المباشر من المواطنين عن طريق الشراء أو قبول الهدايا والتبرع. وتحتوي المجموعة المسكوكات منها عدد معين من عملة الخليفة عبد الملك بن مروان التي سُكَّت عام 77 هجرية.

2 ـ دار المخطوطات:

وقد أسستها دائرة الآثار بإشراف الأستاذ الخبير أسامة النقشبندي والذي أمضى كل سنوات عمره في الإشراف عليه وتطويره.

ونتيجة لجهوده فقد أصبح أكبر وأهم دار للمخطوطات العربية والإسلامية في العالم. فبالإضافة إلى المخطوطات التي كانت تحتفظ بها مكتبة المتحف قامت دار المخطوطات باقتناء آلاف الكتب والوثائق واللوحات المخطوطة إما عن طريق الشراء المباشر من المواطنين أو وضع مكتبات ومجموعات مهمة كمجموعات المحامي عباس الفرّاوي ومجموعات بعض علماء الدين. وقد قامت الدار بإجراء مسح عام وفق خبرتها وخبرة المشرفين عليها للمخطوطات المتوفرة في العراق.

تحتوي دار المخطوطات على عدد كبير جداً من نسخ القرآن الكريم بخط أشهر الخطاطين أمثال ابن مقلة الوزير العباسي الذي وضع قواعد خط الثلث والنسخ وابن البواب وياقوت المستعصي وحمد الله الأماسي. وهناك عدد كبير من الرقع الخطية واللوحات لعدد كبير من أشهر الخطاطين أمثال مير علي التبريزي الذي وضع قواعد خط النستعليق وعماد الدين الحسني والشيرازي وحافظ عثمان ومصطفى راقم والسلطان محمود خان وأمة در خاتم واللذان كتبا بخط الثلث البسملة وكلمة لفظ الجلالة وكل هذه المخطوطات من الكتاب الكريم، ومن الرقم واللوحات مزخرفة ومذهبة. ويمكن القول إن دار المخطوطات العراقية قد جمعت خطوطاً لجميع جهابذة الخط العربي بدءاً من الإمام علي بن أبي طالب، إلى هاشم القيسي البغدادي.

وتحتوي الدار على عشرات الألوف من المخطوطات الأصيلة لأنفس الكتب والموسوعات الإسلامية واليونانية لأشهر الفلاسفة والعلماء منها المحققة والمطبوعة ومنها عدد كبير لم يتم تحقيقها إلى الآن. ولم تكتف الدار بحفظ المخطوطات إنما قامت بتصويرها بالأفلام المصغرة لتكون في خدمة الباحثين والمحققين، ومدّ يد المساعدة لهم

بتحقيق أي كتاب. وكان الأستاذ النقشبندي يعطي من وقته وخبرته بشكل مطلق لدعم ومساندة أي باحث ومحقق. وقد كانت لي تجربة شخصية في هذا المضمار، حيث حصلت على مخطوط كان في وقت ما من مجموعة آل المتولي في الأعظمية بعنوان «المناقب الحسان في حياة الإمام أبي حنيفة النعمان». وحينما قررت الشروع - بعدما تأكدت من أهمية هذا الكتاب وما يعطيه من معلومات ومعطيات جديدة - في تحقيقه راجعت الأستاذ النقشبندي شخصياً، فانبرى يهيىء لي كل ما أحتاجه من مصادر أصيلة مخطوطة تتعلق بحياة الإمام الأعظم، وأبدى لي كل الحماس وكأنه هو الذي يقوم بتحقيقه والبحث عنه.

كانت دار المخطوطات مفتوحة أبوابها لجميع المهتمين، وتشكل واحدة من المنتديات الأدبية يؤمها الباحثون وتدور فيما بينهم المناقشات وإبداء الآراء السديدة التي تساهم فعلاً في تطوير المعرفة. وفي مناسبة أخرى قصدت الأستاذ النقشبندي أثناء كتابتي لبحث فكري حول «الخط العربي. الانتيكات الإسلامية» أبدى لي من الاهتمام ما ساعدني على إكمال البحث وإلقائه في جمعية الخطاطين العراقيين، ثم تم نشره في مجلة «العمارة» التي تصدر عن جمعية المعماريين العراقيين بإشراف الأستاذة المعمارية وجدان نعمان ماهر.

3 - دار الوثائق:

نشأت في أجواء الستينيات، وقد قامت وزارة الثقافة والإرشاد بتأسيسها بإشراف وجهود الأستاذ العلامة سالم الألوسي، الذي فقدت زوجته الآثارية السيدة مهاب البكري ذراعها أثناء مهمة تنقيب في جبال تمريز في شرقي العراق. وبقيت تمارس عملها عقوداً عديدة في التنقيب والبحث بذراع واحدة حتى تقاعدها.

وقد ضمت هذه الدار ما تهيأ من جمعه من وثائق رسمية وغير رسمية منذ تأسيس العراق الحديث عام 1879 على يد المصلح العثماني مدحت باشا. وتراكمت في هذه الدار وثائق العهد العثماني في العراق، ووثائق مرحلة ما قبل الحرب الأولى والحرب نفسها، ثم وثائق الاحتلال البريطاني وما تبعه من حرب الجهاد الأولى التي هيأت لها فتاوى الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وفي الكاظمية وبغداد وسامراء، ووثائق مقاومة العراقيين للاحتلال. وكذلك وثائق ثورة النهضة الإسلامية عام 1918 التي قادها العلامة محمد جواد الجزائري الذي نفي مع مجموعة من العلماء الذين أقر القضاء عليها إلى جزيرة هنجام وبعد أن قامت سلطات الاحتلال بإعدام القادة المدنيين لها أمثال الشهيد كاظم صبي وشبيبة عائلة الحاج راضي المعروفة في مدينة النجف.

ومن أهم ما تحويه هذه الدار وثائق ثورة العشرين وما جرى في مكاتبات ومراسلات بين العراقيين في مدينة بغداد والنجف وكربلاء والمدن الأخرى. واشتملت على خطب وبيانات قيادة الثورة والمشتركين فيها، إلى جانب وثائق الاتفاقات بين الشخصيات العراقية حول مقاومة الاحتلال وتحقيق أهداف الشعب في الاستقلال والحرية، ووقائع مؤتمر كربلاء ومؤتمر الحيدرخانة في بغداد. وكذلك الوثائق التي تؤرخ لمفاوضات العراقيين مع الإنكليز وعلاقاتهم بقادة الثورة العربية سواء في الحجاز أو في سوريا ومصر، والوثائق الكثيرة الأخرى المتعلقة بحكم الانتداب البريطاني ثم الاستقلال. وقد استطاعت الدار أن تحصل على جميع وثائق البلاط الملكي التي تتضمن أسرار العلاقة بين البلاط والمندوب السامي البريطاني، ومراسلات وزارة المستعمرات المختصة بالعراق، وأسرار تأليف الوزارات العراقية وتشكيلة البرلمانات المتلاحقة، وعقد المعاهدة مع بريطانيا.

لقد كانت الدار متحفاً يوثق كل ما يتعلق بتاريخ العراق المعاصر على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والإدارية ومؤسسات الإعلام والصحف والمؤسسات المدنية في المجتمع العراقي. وكانت الوثائق محفوظة بشكل مرتب ومنظم ومصورة بالأفلام المصغرة بحيث يسهل على المؤلفين والباحثين وطلبة الدراسات العليا الاسترشاد بها والاستفادة منها كمصادر أولية أصيلة. وكانت فعلاً واحدة من الأسباب المباشرة لظهورالعدد الكبير من الكتب ومن أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي كشفت جوانب كثيرة من حياة الشخصيات والأحزاب السياسية التي برزت خلال ثمانية عقود مرت على استقلال العراق وتأسيس حكومته وأنظمته.

4 ـ مكتبة المتحف:

أنشأتها دائرة الآثار بعد تأسيس المتحف العراقي بإشراف الباحث والمؤرخ المرحوم الأستاذ كوركيس عواد. وضمت الآلاف من الكتب المتنوعة. وكانت هذه المكتبة تستقبل من حين لآخر المكتبات الكاملة التي يتبرع بها أصحابها من الأدباء والعلماء سواء قبل وفاتهم وإثر وصيتهم لورثتهم بإهداء مكتباتهم إلى مكتبة المتحف.

تضم هذه المكتبة موسوعات متنوعة في التاريخ والآداب والعلوم وتزخر بالكتب النادرة خصوصاً النافدة منها. وقد استعنت شخصياً بمصادرها أثناء كتابتي لبحوث عديدة أتذكر منها بحثاً حول «النواحي الفلسفية في ملحمة جلجامش» وحول «طبيعة الفن الاستشراقي» و «الدور السياسي لهذا الفن». وكذلك بحثاً عن الربط بين محلات وأحياء بغداد العباسية وبغداد المعاصرة.

وقد كانت هذه المكتبة في مراحل عديدة ندوة لكبار المؤرخين

العراقيين يؤمونها ويجتمعون فيها، ولطالما دارت حوارات عديدة فيها. ونتذكر من هؤلاء المؤرخين العلامة الكبير المؤرخ المرحوم الدكتور مصطفى جواد الذي أصدر كتباً عديدة أهمها «دليل خارطة بغداد» الذي كتبه بالاشتراك مع العلامة المرحوم الدكتور أحمد سوسة. وكذلك الأستاذ المحامي عباس العزاوي الذي كتب «تاريخ العراق بين احتلالين» بأجزائه الثمانية، وكتاب «القبائل العراقية» وكتاب «النقود الإسلامية». وهذه الكتب الثلاثة تعتبر في الحقيقة موسوعات مهمة في مواضيعها المطروحة. ولا ننسى منهم العلامة محمد بهجت الأثري والأب يوسف غنيمة الذي ألف الكتاب الأصيل والمهم الموسوم بـ «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق». وقد التقيت شخصياً في هذه المكتبة في فترة المرحلة الأولى من بدء اهتمامي وبحثي بالأستاذ مصطفى جواد وكنت حينها أبحث عن هوية قبر وجدته في إحدى غرف وزارة المعارف القديمة على نهر دجلة، وكان هذا القبر في غرفة منعزلة ومغطى بغطاء أخضر اللون. فسألته إن كان يرشدني على صاحب هذا القبر ـ فكان جوابه السريع الفوري بمثابة محاضرة قيمة غيّرت في نتائجها بعض القناعات السائدة حينئذ عن قبور ومدافن شخصيات إسلامية. حيث يعتقد ـ رحمه الله ـ أن القبر هو للشيخ عمر السهروردي والمعروف قبره في مكان آخر يبعد عنه في شرقي بغداد داخل مسجد كبير يعرف باسمه. والعلامة مصطفى جواد هو الذي وجد أن المنارة المخروطية الاملجنانية المقامة على قبر السيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد في غربي بغداد أن القبر والمنارة لا يعودان إلى السيدة زمردة خاتون. وأن قبر السيدة زبيدة الرشيد يقع في مكان آخر من بغداد، حيث أنها دفنت إلى جوار الإمام موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق في مقبرة قريش، والتي تطورت وتسمى حالياً

بمدينة الفاطمية. وقبر السيدة زبيدة في الحقيقة يقع حالياً ضمن الجامع الصفوي الكبير الذي أسسه إسماعيل باشا الصفوي أثناء احتلاله لبغداد. وقد قام المرحوم الأستاذ مصطفى جواد بتثبيت وتوثيق الأمكنة الحالية لقبور الإمامين الكاظم والجواد. والإمام أبي يوسف (القاضي) والإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت وغيرها من قبور العلماء والأئمة كمعروف الكرخي ومنصور الحلاج والشيخ عبد القادر الكيلاني والشيخ جنيد البغدادي والوكلاء الأربعة للإمام المهدي.

وقد سألته يوماً ما في مكتبة المتحف عن قبر الإمام أحمد بن حنبل الذي مات ودفن في بغداد وليس له قبر معروف، فأجابني بأنه يقع في وسط نهر دجلة حيث إن تغيير اتجاه المياه قد التهم مكان دفنه في الجزء الواقع بين الكاظمية والأعظمية. أي أن قبره يتوسط قبور الكاظمية من جهة والإمام أبي حنيفة.

تلك هي أهم الذكريات لي في مكتبة المتحف وليس لي إلا أن أدعو بالرحمة على أرواح هؤلاء المؤرخين والباحثين. وأرى روح المرحوم كوركيس عواد ترفرف وتحوم حول الأيادي المجرمة التي عبثت وأضرمت النار فيها.

5 ـ المكتبة الوطنية:

كانت تسمى سابقاً بالمكتبة العامة التي تقع في منطقة باب المعظم وتشغل منذ تأسيسها في الثلاثينيات مبنى جميلاً من الآجر تغطيه قبة كبيرة أشبه بقبّة جامعة القاهرة. وقد تناولتها أعمال الهدم والتخريب العمراني عام 1960 لتأخذ مكاناً متواضعاً في شارع الزهاوي شمالي بغداد إلى أن انتهت بنايتها الجديدة اللائقة بها في باب المعظم مقابل القلعة القديمة التي شغلتها وزارة الدفاع.

كانت هذه المكتبة هي المكان الأكثر ارتياداً من قِبَلِنَا حين كنا طلاباً في المدارس الثانوية ثم في الجامعة حيث كانت مكان دراستنا. اليومي نأخذ من كتبها نراجع فيها ونبحث فيها ونسلمها بعد نهاية اليوم. وكان المرحوم الأستاذ مكي السيد جاسم والمرحوم المؤرخ عبد الحميد العلوجي المشرفَين عليها، يستقبلان الرواد لا بابتسامتهما الدائمة فقط بل بروح المساعدة والدعم. وقد قضى الأديب الكبير مكي السيد جاسم كل حياته في خدمة هذه المكتبة والبحث في كتبها. كان يعتبر كل كتاب من كتبها التي لا تحصى وكأنه ولد من أولاده. وكان للأديب المذكور مجلس أدبي يعقده في بيته مرة كل أسبوع، وأصبح واحداً من أهم المجالس البغدادية، يلتقي فيه كبار الأدباء والمؤرخين والعلماء والفنانين، وكان ـ رحمه الله ـ يعيش وهو في مجلسه حياة المكتبة الوطنية فكان يتحدث عنها وعن أهم ما اقتنته من كتب ومجموعات.

وأمام بناية المكتبة تم وضع نصب كبير من النحاس الأحمر لشاعر العراق والعرب على مر العصور أبي الطيب المتنبي الخالد الذكر وقد صنعته ونحتته أنامل الفنان الكبير محمد غنى حكمت. لكن هذا التمثال رُفع أخيراً من مكانه ليُنصب أمام البناية الجديدة لنادي الضباط في مدخل حي الأعظمية في شمالي بغداد.

لقد أدت هذه المكتبة دوراً رئيسياً في البناء الثقافي المعاصر، وساهمت بعمق في خلق كثير من الشخصيات الأدبية والفكرية المعروفة فهي تقع في قلب بغداد في شارع الرشيد (جادة خليل باشا) ولم تكن بعيدة خلال عقود عديدة عن أهم الكليات، فكانت بنايتها تقع أمام كليتي الطب والصيدلة وتقع خلفها كلية الآداب والعلوم وكلية

الهندسة وكلية التربية (دار المعلمين العالية) وكلية التجارة والاقتصاد وكلية الهندسة، وليست كلية الحقوق ببعيدة عنها. ويقع على بُعد خطوات منها شارع المتنبي وسوق السراي اللذان تنتشر على جانبيهما المكتبات ودور النشر وتحرير الصحف، لذا فقد كنا ونحن شباب صغار نرى كل يوم واحداً من عمالقة الشعر والأدب والعلوم لنتعرف على وجوههم ولو من بعيد ثم نتباهى مع عوائلنا حين نقفل راجعين إلى البيت أن رأينا اليوم الجواهري، ويوماً آخر تعرفنا على بدر شاكر السياب، وبلند الحيدري.. ولا أنسى ما غمرت أرواحنا من سعادة وابتهاج حين رأينا نازك الملائكة وهي جالسة تطالع في بهو المكتبة وأصابعنا تشير في نفس الوقت إلى سليمان العيسي ولميعة عباس عمارة وعبد الوهاب البياتي وهم يستعيرون الكتب والمجلات، أو نرى حافظ جميل يخرج متأبطاً أحد الكتب وخلفه يسير عبد الكريم العلاف وهو في حوار مع الشيخ جلال الحنيقي لا نعرف كنهه وفحواه ربما عن آلة العود أو ربما حول الفارابي وما كتبه من أنغام موسيقية. ذاك هو دور المكتبة الوطنية. إنها سجل لأعلام العراق وأرشيف كان حيًّا لأسماء تخلدها حركة الفكر والنور الإنسانيين.

6 ـ المكتبة المركزية:

وقد أقامتها جامعة بغداد بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد البسام بمعاونة الأستاذ عدنان الدوري المعروف بميوله القومية والوطنية والذي ترك السلك الدبلوماسي ليكرس نفسه لخدمة وتطوير هذه المؤسسة الثقافية التربوية. وتضم هذه المكتبة الألوف من الكتب والمصادر التي يحتاجها طلاب وأساتذة جامعة بغداد والجامعات الأخرى، كالجامعة المستنصرية وجامعة التكنولوجيا. فيها من المصادر العديدة والثمينة التي

لا يستطيع الطلاب أو الأساتذة توفيرها بسبب أثمانها العالية وبمختلف العلوم. فكانت توفر الاحتياجات الأكاديمية لطلاب وأساتذة جميع الكليات الطبية منها والعلمية والاقتصادية والإنسانية. وفي نفس الوقت كانت تساعد الأساتذة في استيراد الكتب والموسوعات بأثمانها الأصلية وتستوفي مبالغها بأقساط بسيطة، فكان الأساتذة يزودون مكتباتهم الشخصية بما يستجد من إصدارات في مجال اختصاصاتهم وفيما يتعدى ذلك إلى مواضيع عامة.

وطيلة عمري التدريسي في جامعة بغداد كنت أرتادها بشكل يومي مبرمج، وأحياناً أقود حلقات من الطلاب للتجمع فيها حول بحث من البحوث، وكنت كبقية الأساتذة الآخرين أعطي للطلبة المصادر الموجودة فيها بهدف تشجيعهم على ارتيادها. وكانت هذه المكتبة الملجأ الدائم لطلبة الدراسات العليا جميعاً. في أروقتها كانوا يمارسون البحث ويفتشون عن المصادر ويقومون بتحرير أطروحاتهم ورسالتهم. وتضم المكتبة في رفوفها نسخاً من تلك الأطروحات حيث كانت شروط مناقشتها تلزم الطلبة بإيداع نسخة من الأطروحة أو الرسالة حتى قبل مناقشتها إلى هذه المكتبة.

وقد استطعت شخصياً أن أحقق حلماً من خلالها طالما تمنيته، وهو أن أتمكن من اقتناء نسخة من موسوعة «البريتانيكا» الإنكليزية وأخرى من موسوعة «اللاروس» الفرنسية. وقد استوردتهما لحسابي ودفعت ثمنهما بأقساط شهرية بسيطة على مدى سنتين ونصف.

7 ـ مركز صدام للفنون:

تأسس كاستمرار وتوسيع للمتحف الوطني للفن الحديث. ويقوم هذا المركز في بناء حديث جميل وضخم في قلب الجانب الغربي في

بغداد (الكرخ القديمة) ليس بعيداً عن دار المخطوطات ودار الوثائق. وقد ألحق به متحف الفنانين الرواد، ونقلت جميع أعمال ولوحات هؤلاء الفنانين إليه. ويضم هذا الصرح المهم في قاعاته الكبيرة وفي مخازنه الآلاف من الأعمال الرائعة لكل الفنانين العراقيين المعروفين منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم. فنجد فيه لوحات عبد القادر الرسام الذي بدأت لوحاته تعرف منذ ذلك التاريخ وتقتنى (لحد هذا اليوم)، فهناك بعض الرسوم مؤرخة في عام 1300 هجرية أي في عام 1881 ميلادية. ولوحات عاصم حافظ والحاج سليم أبو الفنانين جواد سليم وسعاد سليم ونزار سليم ونزيهة سليم ولوحات محمود سامي والد الفنان الكبير عطا صبري ولوحات الفنانين أكرم شكري وقاسم ناجي وفرج عبود وصالح زكي وغيرهم، إلى جانب لوحات فنان العراق الكبير ومنحوتاته جواد سليم. والفنان ذي الشهرة العالمية فايق حسن وحافظ الدروبي والفنان الموصلي الكبير نجيب لويس آل شريف بك، وعميد الفنانين إسماعيل الشيخي والدكتور خالد الجاد وزير صالح ونوري الراوي. بالإضافة إلى لوحات مديحة عمر وسعاد العطار وليلى العطار التي قتلها صاروخ أميركي عام 1996. ويزخر المتحف بأعمال فنانين كبار ومتعددين أعطوا في فن النحت كل قدراتهم وعواطفهم. فهناك خالد الرحال ومحمد غنى وإسماعيل مفتاح ونداء كاظم والدكتور علاء بشير وبران السعدي وهيثم حسن وغيرهم.

أما الفنانون المعاصرون فإن لوحاتهم وأعمالهم يزخر بها المركز وتلمع من خلالها أسماء سعدى الكعبي وراكان دبدوب ورافع الناصري، وعلمي طالب وضياء العزاوي ومحمود صبري والمرحوم ارواش وصلاح جياد وماهود أحمد ومحمد مهر الدين ومخلد المختار وموريس حداد وغيرهم الكثيرون، بالإضافة إلى أعمال الشباب

المبدعين. وإلى جانب ذلك نجد أعمال الخزافين المختلفة والذين هم ورثة خزافي بابل وآشور وسامراء وبغداد، منهم من مات ومنهم من لا يزال يمد ساحة الفن بالطين والألوان والتشكيل. أذكر منهم سهام السعودي وسعد شكر وماهر السامرائي وعبلة العزاوي وغازي السعودي وآخرون وآخرون.

يقوم المركز إلى كونه متحفاً ومعرضاً للأعمال القديمة والحديثة المختلفة برعاية الفن التشكيلي وحركته في العراق، وهو المسؤول عن تنظيم أمور الفنانين التشكيليين. وينظم في الوقت ذاته محاضرات ومؤتمرات وندوات مستمرة ومعارض داخل العراق وخارجه، إلى جانب نشاطاته الأخرى في إقامة دورات تعليم وتطوير الفن التشكيلي.

ومن أهم أعمال الرعاية التي يقوم بها المركز توثيق أعمال الفنانين المتوفين من قبل لجنة خاصة حفاظاً على أصالة الفن التشكيلي ومنعاً للتزوير والتزييف اللذين تتعرض لهما أعمال الرواد. ولطالما اكتشف مثل هذه المحاولات وقام بفضحها وتعرية القائمين بها مما يجعل ساحة الفن التشكيلي في العراق ساحة نقية ومبدعة.

إن هذا التدمير الجنوني الهمجي قد تم بتدبير مبرمج وبشكل منظم له أهدافه ومعاييره. وخلال كتابتي هذا الموضوع ظهرت مواقف وآراء وتعليقات في أماكن عدة من المعارك تؤكد على حقيقة أن ما جرى هو مؤامرة ـ أميركية ـ بريطانية ـ إسرائيلية. وأهم ما يؤكد ذلك استقالة المسؤول الثقافي في إدارة اللجنة الاستشارية الثقافية في تلك الإدارة موضحين أسباب هذه الاستقالة بأنها جاءت أولاً: كاحتجاج على ما جرى في المتاحف العراقية والمعاهد الثقافية. وثانياً: تأكيداً على إدانة حكومة الولايات المتحدة لقيامها بهذا العمل الإجرامي.

وثالثاً: تنصّلها من تحمّل المسؤولية التاريخية أمام الضمير الإنساني الذي احتجت كل مفاصله ضد تدمير البنية الثقافية للعراق. وجاء بعد ذلك تصريح البيت الأبيض بأن نهب المتحف العراقي هو أمر مؤسف. وهذا التصريح يعتبر اللغة الدبلوماسية اعترافاً صريحاً بأن حكومة الولايات المتحدة هي التي كانت وراء تلك العملية. ثم ما صرح به الخبير الأميركي الذي لم يعلن عن اسمه من أن «عصابات منظمة قامت بسلب وحرق المتاحف في العراق وأن القوات الأميركية سهلت لها ذلك». إلى جانب ذلك فقد بيّن خبراء اليونسكو في اجتماعهم الخاص بمسألة تدمير البنية الثقافية من أنهم ومنظمتهم قاموا قبيل الحرب بتنبيه حكومة الولايات المتحدة بضرورة حماية المتاحف والممتلكات الثقافية في العراق إذا ما شنت الحرب. وفي حديث لإحدى الإذاعات المهمة في فرنسا مع الأستاذ المؤرخ الدكتور شهاب الصراف بين أن خبراء الآثار الأميركيين في شيكاغو قد أجابوا على طلب للولايات المتحدة أن ضرب العراق يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآثار والمتاحف وأنهم يخشون من أن الجيش الغازي لا يوفر الحماية لها.

كل ذلك يؤكد أن تدمير البنية التحتية الثقافية للعراق قد خطط له بشكل منظم، وأن جيش الاحتلال قد استعمل العصابات الإجرامية المنظمة لتنفيذ المخطط بشكل يخدم الأهداف المستوحاة في ذلك لا يخلو من العنف والهمجية وبقساوة يهتز لها الضمير الإنساني. وأعطى تنبيهاً لكل الشعوب بأن تأخذ اليقظة والحذر من المخططات المشبوهة التي تستهدف تدمير البنى الثقافية بهدف تحقيق السيطرة الكاملة بعد تغيير الأنماط السلوكية الثقافية لتلك الشعوب بما يتناسب ومصالح الولايات المتحدة وشركائها.

شاهد عيان:

«حرب تحرير» أم «حرب تدمير»؟!(*)

تناثرت أشلاء الآثار على الأرض؛ وتفتّتت - بل قل تمزقت - إلى آلاف القطع المبتورة المشوهة. تلك الآثار، التي لا تُقدر بثمن؛ تلك الآثار التي أنتجها عبق التاريخ العراقي وأفرزتها أصالة الحضارة العراقية، ذهبت أدراج الرياح في ثوان معدودة على يد عصابة من الناهبين السارقين، الذين انتقلوا - بدون وعي أو تفكير - من رف إلى رف، ضاربين بالتماثيل والأباريق عرض الحائط؛ غير عابئين بكونها عصارة جهد، تعبت فيه أجناس متعددة؛ من الآشوريين إلى البابليين إلى السومريين إلى الفارسيين إلى اليونانيين.

وإذا بأقدامنا - في وسط هذه المأساة - تدوس على حطام التماثيل والأباريق الحجرية، والقواعد الرخامية التي صمدت خمسة آلاف سنة، متحدية كل حصار وكل احتلال فرض على بغداد بالقوة؛ صمدت طيلة هذه القرون لتلقى مصيرها - أو حتفها - في النهاية بعد دخول «المحررين» الأميركيين، الذين أتوا بهدف «تحرير» بغداد. هل

(*) المرجع: روبرت فيسك. مقال نشر في مجلة «وجهات نظر». العدد 52. أيار/ مايو 2003. ص 24 - 26. ترجمة شيرين حامد فهمي.

فعلها العراقيون؛ فقاموا وهبوا لطمس معالم تاريخهم، وتحطيم دلائل حضارتهم صاحبة الخمسة آلاف سنة؟

هذا التخريب للآثار ـ الذي حدث بشكل سخيف لا مبرر له وبشكل منظم لا مثيل له ـ لم نر مثله من قبل؛ اللهم إلا في أفغانستان، حينما اعتدت طالبان على الآثار البوذية في متحف كابول. بل، إننا ـ ربما ـ لم نشهد مثل هذا التخريب منذ الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن العشرين.

«هذا ما فعلوه في تاريخنا»... قالها لنا رجل عراقي في منطقة الرمادي؛ قالها لنا في أثناء تجوالنا بين أكوام الأباريق السومرية والتماثيل اليونانية، التي كانت تُعد من «التحف» النادرة، وأضحت الآن من «العجائب» التي لا رأس لها ولا ذراع. وأكمل قائلاً ـ ونحن ما زلنا نمسك بمشاعلنا في حجرة المخزن بالمتحف الوطني العراقي ـ «نحن في حاجة إلى الجنود الأميركيين لحراسة ما خلفوه وراءهم. نريد رجال الأمن». لم يكن هذا الرجل ـ ذو المعطف الرمادي واسمه بالمناسبة عبد الستار عبد الجابر ـ سوى حارس المتحف، الذي شاهد، بأم عينيه، المعارك المسلحة التي اندلعت بين الناهبين وبين السكان المدنيين. أما خارج المتحف، فكانت طلقات الرصاص تتطاير من فوق رؤوسنا، لتسقط على جدران المنازل المجاورة. وفي غمار كل هذا، إذا بالحارس يلتقط جزءاً نادراً من آنية فخارية ضخمة ـ «كانت» تعلو حوالى قدمين أو أكثر ـ فأضحت بعد تهشيمها بقايا محطمة. «انظروا إلى هذه.. إنها آشورية». قالها الحارس في حسرة؛ يتحسر على «بقايا» الآشوريين، الذين حكموا العراق طيلة قرنين من الزمان، قبل قدوم المسيح عليه السلام.

والآن. . لنلتفت إلى الأميركيين ـ الذين جاءوا «لتحرير» بغداد ـ لنسألهم: ماذا فعلتم حيال كل هذا؟ ألستم أنتم حكام بغداد الجدد؟ إذاً، فأين كان دوركم من كل هذا الخراب الذي حدث؟ لماذا سمحتم لهذا الحشد الغوغائي باختراق واقتحام هذا الميراث الفريد، الذي لا يُقدّر بمال، ميراث بلاد الرافدين؟ والغريب أن تتم كل هذه الكوارث الفادحة، في الوقت الذي يقوم فيه وزير الدفاع الأميركي ـ دونالد رامسفيلد ـ موجهاً سخريته إلى الإعلام، لأنه «زعم» بأن الفوضى قد اندلعت في بغداد.

لقد سمح الأميركيون «بغزو» ذلك المتحف، الذي جُمعت تحفه وعجائبه على مدى قرنين من الزمان؛ جُمعت من قصور وأبراج وقبور عمرها 3000 سنة، على يد علماء الآثار، سواء كانوا عراقيين أو غربيين. أولئك العلماء الذين خلفوا من ورائهم عشرات آلاف الملفات المفهرسة، التي عكفوا عليها ليكتبوها بأيديهم في القرن التاسع عشر. فخرجت لنا هذه الملفات ـ صاحبة الخطوط الرشيقة القديمة ـ وهي «باكية». . «متألمة». . مبعثرة وسط ركام الخراب، لتلقى نفس مصير «رفقائها» من التماثيل والأباريق. وفي غمرة هذا السكون الحزين، قمت لألتقط قطعة صغيرة، كانت ملقاة على الأرض، لأقرأ عليها عبارة مكتوبة بالقلم الرصاص، تقول: «نهاية القرن الثاني، رقم 1680».

لقد استخدم الحشد الغوغائي الفناء الخارجي ليتسللوا إلى المخزن. لقد حطموا الأبواب المصنوعة من الصلب الثقيل؛ وحملوا المقتنيات الأثرية إلى السيارات والشاحنات؛ ورحلوا قبل قدومي إلى «مسرح الجريمة» بساعات قليلة. حينما سألت الحارس، صاحب المعطف الرمادي، عن عدد المقتنيات المسروقة، أجابني بأنه لا يعلم

حقيقة عدد المسروقات. لا أحد يعلم ماذا حدث لبقايا الآثار الآشورية التي كانت موجودة في القصر الملكي بـ «خرس أباد»؛ ولا أحد يعلم ماذا حدث للأقراط الذهبية التي دُفنت مع جثث الأميرات السومريات منذ 4500 عام. أما الكارثة الكبرى، فقد تمثلت في هدم صندوق زجاجي، كان يحتوي على حجر، عمره أربعون ألف سنة. والكارثة الأكبر تتمثل في كيفية تصنيف الأشلاء التي تركها السارقون من ورائهم، من أحجار مهشمة، إلى مجوهرات متلألئة، إلى أباريق محطمة. هذا التصنيف سيأخذ سنوات، بل سيأخذ عقوداً، ليتم إدراج الآثار من جديد.

لقد انقطع عن بغداد كل شيء: الماء، الكهرباء، القانون، النظام. أما نحن، فظللنا ماكثين في ظلمات البدروم بالمتحف، واقفين بين الأشلاء المبعثرة. وبينما نحن واقفون، مددت بصري نحو ركن البدروم، فإذا بي أجد رفاً مكتوباً عليه «جميع المقتنيات المرصوصة تعود إلى 3500 سنة قبل الميلاد». ومع كل أسف، حتى هذه المقتنيات النادرة لم ترحمها أيدي السارقين.

أما ما شهدته مكتبة المتحف فهو لم يكن بالفظاعة التي شهدتها التماثيل والتحف والأباريق. فالسارقون لا يبالون كثيراً بالكتب. ومن ثم، كان عدد الكتب المسروقة ـ والتي كانت تتناول الأعمال الأثرية في منتصف القرن التاسع عشر ـ ضئيلاً جداً بالنسبة للمسروقات «الثمينة» الأخرى. فرأيت العدد الكامل «للدورية الجغرافية» من سنة 1893 إلى سنة 1936؛ وبجانبها وجدت كتاباً مغلفاً، يحمل عنوان «بغداد: مدينة السلام». وبالرغم من ذلك، اعتدى الناهبون على بطاقات الفهرسة، فنزعوها من صناديقها، وألقوا بها في آبار السلالم والدرابزينات.

لقد لعب علماء الآثار الغربيون ـ البريطانيون والفرنسيون والألمان ـ دوراً رائداً في اكتشاف أجود وأنفس الآثار العراقية. فها هي البريطانية «المستعربة» والمخططة الدبلوماسية جيترود بل «Getrude Bell» ـ التي كانت تسمى «أميرة العراق غير المتوّجة»، والتي يقع قبرها على مقربة من المتحف ـ والتي كانت تُظهر حماسة غير عادية في تلك الاكتشافات. وها هم الألمان، الذين قاموا ببناء المتحف الحديث على ضفاف نهر دجلة؛ وقاموا بإعادة فتحه في عام 2000، بعد أن كان مغلقاً طيلة تسعة أعوام بعد حرب الخليج في عام 1991.

وقبل الحادث المؤسف بأسابيع قليلة، صرح «جابر خليل إبراهيم»، رئيس مجلس الدولة العراقي للآثار، بأن محتويات المتحف تمثل «ميراث الوطن العراقي... إذ أنها ليست فقط للمتعة والتسلية والرؤية؛ وإنما هي تمثل عظمة العراق». أما الآن، فقد اختفى الأستاذ إبراهيم؛ مثله مثل الكثير من موظفي الحكومة في بغداد. ولم يعد هناك سوى عبد الجابر ـ صاحب المعطف الرمادي ـ الذي يقف حالياً ليحمي ما تبقى من تاريخ بلاده، بصحبة زملائه، وبصحبة بنادق الكلاشينكوف. ويقول عبد الجابر: «نحن لا نريد امتلاك السلاح؛ ولكن كل فرد منا يتحتم عليه الآن امتلاك السلاح... لا بد أن نحمي أنفسنا لأن الأميركيين هم الذين سمحوا بتفجر تلك الأوضاع. لقد قاموا بحرب ضد رجل واحد، فلماذا يتركوننا إذن فريسة لهذه الحرب ولهؤلاء المجرمين؟».

وبعد نصف ساعة، قمت بالاتصال بوحدة الشؤون الإدارية التابعة للبحرية الأميركية في شارع سعدون، لأعطي لهم عنوان المتحف، واصفاً لهم الحالة المخزية التي آل إليها. فجاءني الرد التالي: «إننا سنصل في الغالب إلى هناك». للأسف، لم يأتوا.

وعندما أتوا أخيراً كان الوقت متأخراً جداً؛ بعد فوات الأوان. جاؤوا بعد أن تبدّد التاريخ الحضاري على يد عصابة من السارقين والمغتصبين الذين تركهم الأميركيون يعيثون في الأرض؛ فأطلقوا أيديهم على بغداد، باسم «التحرير».

ولا غرابة بعد ذلك، أن تلقاني سيدة عراقية وتصرخ في وجهي قائلة: «أنت أميركاني! ارجع إلى بلدك. اخرج من هنا. نحن لا نقبلك في بلادنا. نحن كنا نكره صدام، والآن نحن نكره بوش لأنه دمر مدينتنا». لقد صبَّت عليّ جام غضبها، معتقدة ـ خطأ ـ أني أميركي الجنسية. لقد صبت جام غضبها، بدون أن ترى المتحف الذي دُمر وسلب، فأضاع ميراث بلادها، كما أضاع ميراث مدينتها. فماذا لو رأت المتحف على صورته الحالية؟؟.

آتٍ من الماضي.. ذاهب باتجاه المستقبل بين جناحي ثور عظيم!(*)

لم يخطر ببال أحد أن الحرب على العراق ستكون عدواناً مدمراً تبدأ بالإنسان، مروراً باجتثاث جذر حضارته وآثاره وثقافته وهويته، وكذلك حاضره ومستقبله.

لقد أصبح جلياً الآن أن للعدوان أهدافاً غير البترول بعد أن تأمنت السيطرة عليه، فوراً اتجهت الآلة المدمرة للعبث بأصل الإنسان الذي أبدع وابتكر واكتشف وعلم.

دمروه بحاضره، وعبثوا بتاريخه عبر السرقة والحرق.

لم يحصل في أي حرب أو عدوان أو احتلال أن دمرت مدينة أو منطقة تدميراً شاملاً كما حدث للعراق، هذا الوطن الذي كان أرضاً لحضارات كثيرة متعاقبة، وعرف بأن فيه ابتدأت الأبجدية والعلوم والثقافة والشعر والفلك والطب والرياضيات والموسيقى وأشياء أخرى كثيرة أهمها الفيزياء والكيمياء والهندسة، علماً بأن هذه العلوم كانت متاحة للجميع، لكن لا ينبغي لنا أن نفخر بهذا التاريخ

(*) المرجع: نصير شمّة. مقال نشر في مجلة «وجهات نظر». العدد 52. أيار/ مايو 2003. ص 26 ـ 27.

وأن نعتز به، إذا كانت أميركا تمتلك عقدة في هذا المجال كونها خليطاً هجيناً ليس له جذور حقيقية ولا يمتد تاريخه إلى أكثر من خمسة عقود معظمها الحديث عنه غير مشرِّف، فقد تأسست أميركا على جماجم الهنود الحمر الذين استبيحت دماؤهم ونساؤهم وأرضهم، وهذا تقليد يتوارثه الأميركيون.

بعد مرور بضعة أيام على وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية قررتُ أن أقدم أول حفل، كانت الدماء لا تزال ساخنة تنزف من عروق وشرايين الشعب العراقي، وأردت لهذا الحفل أن يكون داخل الصالة الآشورية في المتحف العراقي. وكان عنوان الحفل (آتٍ من الماضي، ذاهب إلى المستقبل). لم يكن هذا العنوان مجرد شعار، بل إنني أردت أن أقول من خلاله أن الحاضر ليس دائماً كما نتمنى، وحينما اخترت مكاني بين اثنين من الثيران المجنحة العملاقة التي يزن الواحد منها سبعة وثلاثين طناً من الحجر الصلب، وهو عبارة عن قطعة واحدة، وخلفي الإله الآشوري نابو الذي يتجاوز طوله اثني عشر متراً، وعلى اليمين واليسار ألواح عظيمة من الحجر تصف وتقف شاهداً على الحضارة الآشورية العظيمة في العراق.

قلت للحضور يومها، نحن سلالة هؤلاء الذين يستضيفوننا اليوم، والذين أبدعوا هذه الفنون التي سبقت مايكل أنجلو في استخدام الحركة في النحت وفي التفاصيل شديدة الدقة، خاطبت الجمهور شارحاً: من هنا يجب أن نبدأ من دون أن نلتفت إلى الأطلال التي خلفتها الحرب، كنت كمن يريد أن يطمئن نفسه على إرثه الذي يعشقه، وعلى مستقبله الذي يريد أن يسهم به بقوة. وفي الوقت نفسه كنت أريد أن أشير إلى عراقة شعبنا العراقي بعد أن طوقته كل دول العالم الشقيقة والصديقة والعدوة في حرب لم يشهد التاريخ

مثيلاً لها من قبل، خصوصاً أن إيمان الشعب بنفسه وبتاريخه وبعروبته وبانتمائه بكل الثوابت كان قد اهتز. من هنا جاءت أهمية هذا الحفل الذي أعاد الحياة الثقافية إلى بغداد بعد أيام من وقف إطلاق النار.

لم يكن ليخطر ببالي أن هذا المكان الذي يحتضن بين جدرانه تاريخاً متسلسلاً لتطور البشرية في أغلب مجالات الحياة يدمر أو يسرق بمنهجية مدروسة ومخطط لها مسبقاً. فقد وقفت الدبابات الأميركية تطوق المتحف الوطني العراقي وأطلقت طلقتها الأولى باتجاه بوابة المتحف لتدمرها ثم لتنقل الأعمال التي تمثل حضارات أور وسومر وآشور وأكد والحضر وبابل، وبعد ذلك الآثار الإسلامية إلى أماكن لا نعرفها. وقد لا نفاجأ بوجودها قريباً في إحدى ولايات أميركا، ومن ثم سمحوا لأناس لا نعرفهم ولا نعرف سحنهم ولا إلى أي بلد ينتمون حقيقة ليهشموا زجاج وباقي الأواني التي بالتأكيد لا يمكن لأميركي معرفة قيمتها لتبدو وكأنها حالة فوضى ونهب يمارسها أبناء الشعب العراقي.

هنا أريد أن أذكر شيئاً وهو أن الشعب العراقي غالبيته القصوى متعلمة، وفي المدارس كانوا يصطحبوننا إلى زيارة هذه الآثار والمواقع والمتاحف، وكنا نخرج ومعنا كمية أحلام لها بداية وليس لها نهاية عما كان يروى لنا بخصوص الملوك والحضارات التي قامت في بلاد ما بين النهرين، فهل يعقل أن يقوم عراقي عادي بتهشيم وتدمير وسرقة حضارة بلاده وتاريخه العريق؟.

أما ما يتعلق بدار الوثائق ومكتبة الأوقاف والمكتبة الوطنية العامة ومركز الفنون فهذه أماكن نرتادها بشكل متواصل، ونعلم أن العراقيين هم الذين أودعوها في هذه الأماكن كي تحفظ، وفي كل يوم

كنا نقرأ عن أحد كبار المثقفين وقد تبرع بعدد من المخطوطات النادرة حتى أصبح هناك خزين نادر جداً من المخطوطات، وهناك نسخ نادرة من القرآن الكريم خطها ابن البواب وأخرى لياقوت وحمد الله الأماسي والتبريزي وابن مقلة، بالإضافة إلى نسخة نادرة من القرآن الكريم خطت بأصابع الإمام علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه). بين طيات هذه المخطوطات أجمل فنون الخط العربي وزخارفه، إضافة إلى كتب العلم والطب والفلك وصنوف الإبداع والعلوم الأخرى بخط مبدعيها مثل الكندي والفارابي والأرموي وابن سينا وكل من سمعنا أو قرأنا عنه في الحضارات التي سبقت الإسلام ثم فجر الإسلام وما تلاه.

أما لوحات الفنانين الرواد فقد قدمت جزءاً بسيطاً منها في مركز الفنون بدار الأوبرا المصرية في مطلع عام 2003، وقد تناولها النقاد المصريون باحتفاء كبير. هل أقول الآن أن هذه اللوحات والأعمال الفنية الرائعة التي حملت توقيعات جواد سليم وفائق حسن وشاكر حسن آل سعيد ومحمد غنى حكمت وسعدى الكعبي وضياء العزاوي ورافع الناصري ونوري الراوي ومحمد مهر الدين وعلاء بشير وعلي طالب وسالم الدباغ، وأعمال الشباب كلها حرقت، هل فعل هذا هولاكو يا ترى أم أنها رؤية دانيال الذي أوصى بإنشاء دولة إسرائيل وصبّ اللعنة على أهل بابل؟.

طوفان جلجامش

عندما قلت هذه الجملة كنت أعلم حق العلم أن الشعب الذي يعايش تاريخاً عريقاً لا بد أن ينسج مستقبلاً مهماً، وأن الإنسان الذي يمتلك جذوراً قوية سيظل موصولاً بها عكس الذي ينبت هشاً على

سطح الماء من دون جذور حتى وإن نجحت تجربة عديم الجذور مؤقتاً.

هذه الفكرة هي الاستراتيجية التي هيمنت على هذه الحرب، فهذه الحرب تحمل بجدارة عنوان الحرب/ النفط/ التاريخ.

أي الحرب على الماضي ممثلاً بالتاريخ، والحاضر ممثلاً بالإنسان والعمران والمستقبل الذي يمكن أن نقول أن النفط يسهم إسهاماً كبيراً بصناعته لكن ليس وحده.

ترى، هل أن سرجون الأكدي (2390 ق.م.) وزيمري ـ ليم الماري (1850 ق.م.) وأدد ـ نيراري الآشوري (1220 ق.م.) ونبوخذ نصّر الأول (1120 ق.م.) ملوك الفتوحات الذين أسسوا بين دجلة والفرات مملكات وإمبراطوريات حكمت الجهات الأربع في الأرض، أتراهم يعلمون ما حل بأرضهم وبأبنائهم؟

هل إن الطوفان الذي تحدث عنه جلجامش في الملحمة الشهيرة هو ما يجرى الآن؟

صلاة بابلية

حين عزفت مقطوعة صلاة بابلية لأول مرة في باريس عام 1994، كانت الثقة تملؤني لأني كنت بينما أعزف أستعيد حضارة ستة آلاف عام من الثقافة والموسيقى كانت كلها تتقافز بين ناظري وبين زند العود، كنت أصف طقس عبادة بين الملك البابلي وآلهته، وكنت فخوراً بأن أجدادي تعاملوا مع الموسيقى بهذه المرتبة حيث أصبحت الوسيط بين الإنسان وآلهته كما كانوا يعتقدون. وفي الحفلة نفسها قدمت من آشور إلى أشبيلية وكنت التقطت فكرة العزف بالأصابع

الخمس من ذون استعمال الريشة من المنحوتات الآشورية التي تصور أحد عازفي العود الآشوريين وهو يضرب على العود بأصابعه، تتبعت هذا الأمر أشهر طويلة حتى توصلت إلى طريقة عزف عرفها قبلي الآشوريون عدة آلاف من السنين لكنها انقطعت عنا، وعبر بحث طويل قمت بإعادة ربط الخيوط، ومن الكندي تعلمت أول نظام للهارموني الذي احترقت مخطوطاته اليوم في مكتبة دار المخطوطات.

ها أنا سليل حضارات عظيمة، وأمة صنعت أمجادها بالحفر على الحجر، وها هو الشاهد الأكبر الحجر يُهان بما يحمل ويهشم كما لو أنه قطعة بسكويت صغيرة، وها هو تاريخنا كله أصبح في جملة غريبة، وليس باستطاعتي أن أعرف كيف سيتعلم أطفالنا تاريخ بلادهم، وهل سيقرؤونه مجرد حبر على ورق؟

إنني أشعر بأن ما أحمله من ألم ووجع يفوق ما ستمنحني إياه الديمقراطية بكثير. أشعر بأن عشبة الخلود التي حملها جلجامش قد اقتلعت من جذورها، وها أنا أتحرق ألماً على جهد العلماء والمبدعين والمفكرين على مدى تسعة آلاف عام الذين ميزوا حضارات بلاد ما بين النهرين وقد أضاعها برابرة العصر الحديث.

في التاريخ(*)

مرت حضارة العراق القديم مثلها مثل باقي حضارات الشرق الأدنى القديم بعصرين: عصور ما قبل التاريخ، وعصور تاريخية.

وعصور ما قبل التاريخ تم العثور على شواهدها ومنتجاتها الحضارية في عدة مراكز مختلفة في العراق في الشمال والجنوب، فكانت من أهم حضارات الشمال حضارة «جرمو» وحضارة «تل حسونة» و «سامراء» وكذلك «تل حلف» حوالي (4550 ـ 4000 ق.م.). أما حضارات الجنوب فتركزت في «العبيد» و «الوركاء» و «جمدة نصر». نعلم أن العصور التاريخية اكتملت باختراع الكتابة وقصة الطوفان.

ولم تكن العراق دولة ذات وحدة مركزية وإنما تكونت من عدة مدن تسمى (دويلات المدن)، وكان السبب في ذلك هو تلك الطبيعة الجغرافية للعراق. وتطورت قصة الحضارة في العراق القديم إلى أن وصلت إلى حضارات العصور التاريخية السومرية التي تعد من أولى حضارات العصور التاريخية في العراق القديم، وينقسم العصر

(*) المرجع: زاهي حواس رئيس المجلس الأعلى للآثار في مصر. مقال نشر في مجلة «وجهات نظر». العدد 52. أيار/ مايو 2003. ص 28 ـ 29.

السومري إلى فترتين منفصلتين تخللتهما الحضارة الآكدية.

وينقسم العصر السومري إلى: عصر بداية الأسرات السومرية. وعصر الإحياء السومري بعد انهيار الحضارة الآكدية. على أن أهم المواقع التي تركزت فيها والتي تقع جنوب العراق. والموقع الثاني هو «نيبور» التي تقع في الجنوب أيضاً وربما كانت تلك المدينة العاصمة الرئيسية لسومر. وكذلك كانت مدينة «أور» من أهم المدن السومرية ومثلها «لجش». ومن أهم القطع الأثرية التي ترجع لتلك الفترة لوحة للملك «أورنانشي» أول ملوك لجش، واللوحة مصوّر عليها الملك بحجم كبير وهو يحمل فوق رأسه سلة بها مواد بناء وهي محفوظة بمتحف اللوفر وهي تمثل لنا اهتمام الملك بأعمال البناء والتشييد، وهناك أيضاً لوحة لخليفته «إياناتم» (النصر) يسجل عليها انتصاره على خصومه في مدينة أوما وهي مدينة تقع شمال غرب لجش وهي محفوظة بمتحف اللوفر وترجع لحوالي 2470 ق.م.

وكانت الحضارة الآكدية ثاني الحضارات التي مرت بها العراق، حيث استقر الآكديون في وسط العراق واستمرت تلك الحضارة حوالى 150 عاماً سيطر فيها حكامها على العديد من المدن السومرية. وكان من أهم ملوك تلك الفترة الملك «سرجون الآكدي» الذي حكم حوالي 54 عاماً. وكذلك الملك «نيرام سين»، ومن أهم آثاره لوحة تعرف باسم (لوحة النصر) سجل عليها انتصاراته على شعوب الجبل. وهذه اللوحة رغم سوء حالتها إلا أنها تعتبر من أفضل الأعمال الفنية في النقش البارز من بلاد النهرين، وهي مصنوعة من الحجر الرملي وذات قمة مدببة يبلغ ارتفاعها حوالى مترين، وقد نقشت على وجه واحد وعثر عليها بمدينة سوسة عاصمة عيلام وهي محفوظة حالياً بمتحف اللوفر.

ونصل بعد ذلك إلى عصر الإحياء السومري فكان من أهم ملوك تلك الفترة الملك «جوديا»، وعثر له على حوالي ثلاثين تمثالاً منحوتاً من حجر الديوريت الأسود ومعظم هذه الأعمال تمثله وهو واقف، أما الجالس من هذه الأعمال فهو يعبر عن طاعة وولاء «جوديا» للإله، والكثير من هذه التماثيل محفوظ في متحف اللوفر بباريس.

أما العصر البابلي فكان أزهى عصور العراق القديم حيث ظهرت فيه تشريعات الملك «حمورابي». حكم الملك «حمورابي» 43 عاماً تمكن خلالها أن ينهض ببابل من دويلة صغيرة لعاصمة دولة كبيرة ذات شهرة، وكان هدفه الأساسي هو توحيد بلاد النهرين تحت حكم ملك واحد.

ويعتبر «حمورابي» أحد أهم وأشهر مشرّعي العالم القديم، وتشريعات «حمورابي» عبارة عن مجموعة من القوانين التي تنظم علاقات الأفراد بالدولة.

وهذه التشريعات كغيرها من القوانين عادة ما تبدأ بالمقدمة الدينية التي تعطي الملك قوة أمام شعبه وإنذاراً لهم بألا يتخلف أحد عن العمل. وبدأت هذه التشريعات في الظهور منذ العام الثاني من حكم «حمورابي» وهذا العام سمي (عام إقرار حمورابي إلى العدالة على الأرض). ونُقشت هذه التشريعات على حجر كبير من الديوريت يجمع المسلة المحورة وشكل اللوحة، وأقيمت هذه اللوحة في معبد الإله «شمس» إله الشمس في سيبار أو بمعبد مردوك في بابل، وتم العثور على هذه اللوحة في سوسة عاصمة دولة عيلام وهي موجودة بمتحف اللوفر.

وبرع البابليون في العديد من المظاهر والعلوم الحضارية مثل

الجغرافيا والطب والفلك والعلوم الطبيعية. وتمر العراق بالعصر الكاسي الذي اختلف المؤرخون في أصل سكانه. أما العصر الآشوري الوسيط فيبدأ من نهاية مماكة بابل الأولى (1380 ـ 913 ق.م.).

والآشوريون لهم أصول سامية، هاجروا من الجزيرة العربية وسكنوا شمال العراق منذ بداية الألف الثالث قبل الميلاد. وينقسم تاريخ الآشوريين إلى ثلاث فترات: العصر الآشوري القديم، ثم الوسيط (1380 ـ 913 ق.م.). ومن أهم ملوك الآشوريين الملك «شلما نصّر الأول» والملك «آشور نصربال الثاني» والملك «سرجون الثاني» وغيرهم من الملوك. وخلال تلك الفترة الآشورية تمّ غزو مصر من خلال ثلاث حملات عسكرية آشورية منذ عصر الأسرة الخامسة والعشرين في مصر.

وتمر العراق أخيراً بالعصر البابلي الأخير أو المملكة الكلدانية التي كان آخر ملوكها الملك «نابونهيد» حيث ضعفت المدينة في عهده إلى أن استطاع الملك الفارسي «كورش» في عام 545 ق.م.، أن يسيطر على العراق حيث دخلت تحت الحكم الفارسي إلى أن غزاها «الإسكندر الأكبر» عام 331 ق.م.، وإلى أن أرسل خليفة المسلمين «أبو بكر الصديق» جيشه لفتح بلاد فارس حيث بدأوا بجنوب العراق. والذي أمر ببناء مدينة بغداد هو الخليفة «المنصور»، وقام بجمع الفنانين المهرة من كل الممالك الإسلامية وكذلك المهندسين ليشيدوا بغداد، حيث ظلت العراق حاضرة الخلافة الإسلامية لمدة 524 عاماً.

كنوز سبعة آلاف سنة وأربعون ألف مخطوطة ومنمنمة نهبت من العراق(*)

مع انقشاع غبار «حرب التحرير» بدأت تظهر الآثار المدمرة لهذه الحرب. ففيما كانت الجماهير مشغولة بتحطيم تمثال صدام حسين، كانت جماهير من صنف آخر مشغولة بنهب أو تحطيم تمثال حمورابي واضع أول شريعة متكاملة، وتمثال كوديا أول مهندس معماري معروف حتى الآن، وسواها من التماثيل والشواهد الحضارية. كنوز سبعة آلاف سنة نهبت ودمرت في يومين. 80 ألفاً من الألواح المسمارية سرقت وكثير منها لم يترجم بعد. التماثيل الكبيرة لمدينة الحضر في شمال العراق التي أدرجت على لائحة التراث العالمي لليونيسكو فقدت، وأحرقت مجموعات عدة لمخطوطات الأرشيفات الوطنية، بينها كل أحكام المحاكم الإسلامية منذ القرن السادس عشر. وتحولت إلى رماد مكتبة القرآن الكريم في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وكذلك المكتبة الوطنية. ونهبت الكنوز المودعة في المصرف

(*) المرجع: ايلي سعادة وكارلا مقدسي. مقال نشر في جريدة «الحياة». الاثنين 12/ 5/ 2003. ص 12.

المركزي. ولا يزال مصير 40 ألف مخطوطة قديمة ومنمنمات تعود إلى القرون الأولى للإسلام كانت موجودة في «دار صدام» في حيّ حيفا مجهولاً.

ولن نتطرق إلى ما حدث في مدينة بابل الأثرية أو غيرها من المراكز والأماكن الأثرية الأخرى، فالصورة تزداد بشاعة وألماً، ولعل ما قاله الرئيس الفرنسي جاك شيراك يعبر أصدق تعبير عن الأثر الذي تركته «حرب التحرير» على البشر وعلى المراكز والأماكن الأثرية ومنها المتحف الوطني العراقي. فأعمال النهب والتحطيم شكلت «جريمة حقيقية ضد الإنسانية وانهيار واختفاء قسم كبير من تراثنا».

تحتضن المتاحف الأوروبية والعالمية معظم الشواهد الحضارية للعراق القديم، وما يحتضنه المتحف الوطني العراقي لا يشكل إلا النزر اليسير من تلك الشواهد. ومع هذا فالزائر ما إن يلج باب المتحف حتى ينتقل آلاف السنين إلى الوراء ويصبح باستطاعته أن يتعرف على أصالة هذه الحضارة الممتدة عميقاً في تربة هذه الأرض. فيتتبع بداياتها الأولى حينما كان العراق بحق مهد الحضارة ومهبط الإلهام الأول. ففي ربوع أقسامه الشمالية بدأت أولى المحاولات الحضارية من زراعة وغيرها. وعلى شواطىء النهرين العظيمين دجلة والفرات وروافدهما نشأت وتطورت أولى المدن والمراكز الحضارية. وفيها كانت أولى محاولات الإنسان في الكتابة والتدوين وفي التربية والتعليم وفي تدوين التاريخ والقانون وفي الطب والكيمياء والرياضيات والفلك والفن والأدب والتجارة والصناعة وغيرها، وغدت تلك المحاولات الأساس الهندسي الذي قامت عليه الحضارة العراقية القديمة، فقلما نجد أي كتاب علمي يتحدث عن تاريخ العلوم

والمعارف ونشأة الحضارة إلا وكان للعراقيين القدماء نصيب كبير في فصولها الأولى.

تأسس المتحف الوطني العراقي عام 1923، وكان عبارة عن غرفة واحدة في مبنى السرايا. وفي السنة التالية صدر قانون الآثار الذي عدل سنة 1936. خصصت الحكومة العراقية بناية للمتحف العراقي في شارع المأمون بعدما ساهمت التنقيبات الأثرية التي كانت تجريها مديرية الآثار العامة والبعثات الأجنبية في إغناء المتحف بالشواهد الأثرية.

وفي العام 1932 قام المهندس الألماني وارتل هارخ بوضع تصميم لبناية المتحف في حيّ الصالحية في بغداد، ولم يبدأ العمل في البناء إلا عام 1940 وتوقف بعد فترة وجيزة. وفي سنة 1951 أُجريت بعض التعديلات في التصميم واحتفل بوضع حجر الأساس للبناية الجديدة بتاريخ 24/ 3/ 1957، واستمر العمل حتى عام 1963، فنُقلت الآثار إلى المبنى الجديد وبدأ عرض المقتنيات الأثرية. والمبنى مقام على مساحة كبيرة تحيط به حديقة واسعة وأراض فضاء للتوسعات المستقبلية والتي ساعدت فعلاً في توسعة المتحف وإضافة بناية جديدة افتتحت في 17/ 7/ 1984.

ويتصل بمبنى المتحف الوطني العراقي مبنى ديوان المؤسسة العامة للآثار والتراث والمكتبة (سَلِمَتْ من النهب) ومقر الحرس ومخازن الآثار (ومنها مستودعات تحت الأرض لم يتمكن النهّابون من اقتحامها).

إتُّبع في أسلوب العرض تناسق الألوان والإضاءة وأحدث الطرق المتبعة في المتاحف العالمية، وقُسِّمَ المبنى إلى قاعات تُعْرَضُ

فيها الآثار وفق ترتيبها الزمني ابتداء من أقدم العصور. كما رُتِّبَت الآثار المعروضة في خزانات زجاجية تحمل أرقاماً متسلسلة وفق المراحل التاريخية، أما الآثار الكبيرة الحجم فثُبِّتَتْ على الجدران أو فوق قواعد. وتشير البطاقات التعريفية إلى مصدر كل قطعة أثرية وتاريخها ورقمها المتحفي المطابق لسجلات المتحف، ولسهولة التعرف إلى الآثار صُنِّفَتْ إلى مجموعات بالنسبة إلى أطوارها الحضارية موزعة على قاعات رئيسة تبدأ من الطابق الأعلى وتنتهي بالطابق الأسفل.

يزخر المتحف العراقي بمجموعة كبيرة مهمة من التحف والآثار التي تعكس ثراء العراق ومعاصرته لتطور الحضارة الإنسانية. ففيه تتمثل جميع وجوه الحضارة والتقدم الإنساني الذي كان العراق من شماله إلى جنوبه مسرحاً له، كما تمثل الآثار المعروضة نتائج أقوام متعددة عاشت في عصور مختلفة.

يبدأ الزائر بمشاهدة قاعة عصور ما قبل التاريخ حتى بداية ظهور الكتابة. وتضم هذه القاعة مخلفات الإنسان القديم كالأدوات الحجرية (وهي تؤرخ بنحو مئة ألف سنة) من منطقة كركوك والعظم والصوان. وفي إحدى خزانات هذه القاعة يوجد هيكل من منطقة أربيل في شمال العراق (يؤرخ بنحو 45 ألف سنة) . وتضم القاعة تماثيل بدائية للآلهة الأم وأواني مختلفة الأشكال والأحجام يُقَدَّر زمنها بأوائل الألف السادس قبل الميلاد، إضافة إلى أدوات الزراعة والحبوب المنتجة والأواني الفخارية الملونة والمزخرفة بزخارف هندسية.

ثم ينتقل الزائر إلى القاعة الثانية والتي تعتبر معروضاتها حلقة وصل بين عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية (من 4000 إلى

3000 ق.م.) وتضم مجموعة من الفخاريات التي تمثل حضارات العبيد والوركاء وجمدة نصر وكذلك نموذجاً لمعبد مدينة أريدو.

في القاعة الثالثة يشاهد الزائر مدى التقدم الحضاري الذي بدأ مع بداية العصور التاريخية في جنوب العراق، حيث شيدت المدن وتطور فن النحت وفن العمارة، واستخدم الإنسان الأختام الأسطوانية وتوصل إلى اختراع الكتابة. وتضم القاعة مسلة صيد الأسود المصنوعة من حجر البازلت والإناء النذري الذي عثر عليه في مدينة أوروك السومرية وعليه نقوش تمثل مناظر طقوسية، ومجموعة من الأواني الحجرية المزينة بصور حيوانية إلى جانب مجموعة مختارة من الطبقات الطينية والأختام المنبسطة والأسطوانية والألواح الطينية المكتوبة، ومجموعة كبيرة من تماثيل بشرية لآلهة وملوك وكهان وكتاب. وكذلك نموذج لعربة من البرونز تجرها أربعة حمير تعتبر أقدم نموذج للعربة.

ومن أهم المعروضات في هذه القاعة مصوغات ومجوهرات المقبرة الملكية التي عثر عليها في مدينة أور السومرية (2450 ق.م.) وبعض الأدوات الموسيقية المصنوعة من الخشب بينها أول آلة موسيقية مكتشفة حتى الآن وهي قيثارة مطعمة بالصدف والأحجار الكريمة. كذلك مجموعة من الأواني الذهب والقوارب الفضة والكؤوس والخناجر والمسارج.

وفي نهاية القاعة السومرية والآكدية يشاهد الزائر الآثار التي تعود إلى العصر الآكادي (2350 ـ 2159 ق.م) ومن بينها مسلة من الرخام عليها مشهد لجنود أكاديين وهم يقودون الأسرى، ومجموعة من الرقم الطينية. ومن أبدع القطع التي عرضت في الفترة الأخيرة

تمثال ينقصه الجزء العلوي من البرونز ويمثل شخصاً عارياً يجلس على قاعدة دائرية كبيرة عليها كتابة مسمارية تذكر حملات الملك نرام سين وأعماله الحربية في المناطق المجاورة.

ثم يمر الزائر بالقاعتين الرابعة والخامسة حيث يشاهد بعض التماثيل والآثار التي تعود إلى العصر السومري الحديث والبابلي القديم ومنها مجموعة من النصوص التاريخية من زمن الأمير الحاكم كوديا، وبضع أدوات الزينة. ومن بين أهم المعروضات مجموعة تماثيل لكوديا حاكم مدينة لجش (2144 ـ 2124 ق.م.).

بعد ذلك يصل الزائر إلى قاعة حمورابي (1792 ـ 1750 ق.م.) وهي قاعة استحدثت تخليداً لأعمال هذا الملك العمرانية والحربية والتشريعية. ومن أهم معروضات القاعة نسخة من مسلة حمورابي المصنوعة من حجر الديوريت الأسود (الأصلية موجودة في متحف اللوفر بباريس) وهي تمثل حمورابي يتسلم الشريعة من إله الشمس (شمس) في الجزء العلوي من المسلة ونصوص الشريعة مدونة باللغة البابلية على الجزء السفلي من المسلة.

ويمكن للزائر أن يتابع مراحل العصور التاريخية التالية حيث يشاهد في القاعة الثامنة المنحوتات الأشورية الضخمة التي كانت تزين معابد وقصور العواصم الأشورية ومناظر رحلات الملك لصيد الأسود ومعاركه الحربية. وتضم القاعة التاسعة مخلفات الأقوام التي حكمت بعد سقوط مملكة بابل الأولى ومنها الرقم الطينية والدمى الطينية. وتنتهي هذه القاعة بممر يمثل القاعة العاشرة التي تضم مجموعة نماذج تمثل تصاميم بناء المعابد في أوروك. أما القاعات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة فتشتمل على آثار العصور الأشورية والتي

منها مجموعة من الرقم الطينية والمسلات والمنحوتات الصغيرة والأدوات النحاسية والبرونزية والحلى والعاج.

قبل الولوج إلى القاعة الكلدية يعبر الزائر ممراً هو القاعة الرابعة عشرة يضم على أحد جدرانه لوحاً من آجر مزجج بقش نقشاً بارزاً بصورة أسد يرمز إلى الآلهة عشتار إلهة الحب والحرب. ثم يشاهد الزائر في القاعة الخامسة عشرة آثار الكلدانيين الذين سكنوا بابل وأسسوا دولة قوية اهتمت بنشر العلم والثقافة وتشييد المدن والقصور. ومن معروضات تلك القاعة الأسطوانات الطينية المكتوبة والأختام الأسطوانية والقطع النحاسية المزخرفة والفخاريات المختلفة الأشكال. ومن بين المكتشفات المتأخرة التي تضمها هذه القاعة (الكنز البابلي) الذي عثر عليه في أحد القبور ويضم مجموعة من الحلى البديعة والأحجار المؤطرة بإطار ذهب ورأس صولجان من الذهب، إضافة إلى قطع صغيرة لتماثيل حيوانية.

ثم ينتقل الزائر إلى معروضات الآثار المكتشفة في مدينة الحضر (تبعد عن الموصل 110 كلم باتجاه بغداد) وهي موزعة بين متحف الموصل والمتحف الوطني في بغداد حيث تشغل ثلاث قاعات. ومن أبرز القطع المعروضة في المتحف الوطني مجموعة تماثيل المعبودات السائدة وهي الشمس والقمر وعطارد والزهرة والنسر. كما عثر على رأس تمثال من النحاس للمعبود ديونيس إله الخمر ويزين رأسه بعناقيد وأوراق العنب. كما عثر على قطع حجرية من تمثال الإله كيوبيد إله الحب عند الإغريق. كما تضم مجموعة التماثيل التي عثر عليها في الحضر تمثالاً من الحجر الكلسي ارتفاعه 210 سم، ويعد من القطع الرائعة التي تظهر براعة الفنان في دقة النحت وإبراز معالم الوجه وطيات الثوب وأبعاد الجسم وهو يمثل إحدى الأميرات في وضعية

الوقوف. والتمثال معروض في مكانه حيث وجد في مدينة الحضر. وقد تردد إنه سرق أثناء حرب الخليج الثانية.

بعد ذلك يصل الزائر إلى القاعات المخصصة لعرض المقتنيات الإسلامية حيث تضم القاعة الأولى نماذج من الكتابات والمخطوطات الإسلامية المزوقة والمنمنمة والمصورة إلى جانب أدوات ومواد كتابة. أما القاعة الثانية فتضم مجموعة من التحف الإسلامية المختلفة الأشكال والأحجام من الحلى الذهب والفضة والأواني الخزف ذات الأشكال المختلفة معروضة بحسب تسلسلها الزمني إضافة إلى مجموعة من المسكوكات. وتضم بقية قاعات حضارة العصر الإسلامي نماذج من الصناعات البرونزية والنحاسية المزخرفة والاسطرلابات والمشغولات الخشب والزخارف الجص التي تمثل بقايا محاريب وجدران المساجد.

أقدم حضارات التاريخ تواجه خطر الإندثار(*)

أكتب هذه الكلمات فيما العين تدمع والقلب ينفطر لفداحة تدمير تراث أمة ونهب كنوز حضارة من أعظم حضارات التاريخ وأغناها. فبلاد الرافدين (ما بين النهرين) عاش فيها الإنسان الأول منذ فترات طويلة، أقدمها في العصر الحجري القديم إذ وجد في كهف «شايندر» هيكل عظمي كامل الجمجمة لإنسان النيندرتال، وهو الإنسان القديم الذي عاش في هذه المناطق قبل الإنسان العامل، وفي هذه البلاد تتوالى آثار أخرى من العصر الحجري الوسيط والحديث (قبل عشرة آلاف عام) حيث تعلم الإنسان الزراعة وحيث وجدت آثاره في الطبقات الأعلى في كل من حسونة وسامراء وحلف والعبيد والوركاء وجمدت نصر.

وتزخر أرض العراق بالحضارات من الألف الخامس قبل الميلاد في أريدو على بعد 40 كيلومتراً من مدينة الناصرية وتل العبيد قرب الناصرية أيضاً والوركاء على بعد 30 كيلومتراً من مدينة السماوة

(*) المرجع: صالح لمعي (منسّق المجلس الدولي للآثار والمواقع ـ ايكوموس). مقال نشر في جريدة «الحياة». في 12/ 5/ 2003. ص 12.

وجمدة نصر حيث تقدم فن الكتابة في بداية الألف الثالث.

وتتوالى بعد ذلك العصور التاريخية فتظهر الإمبراطورية الأكدية السرجونية من العام 2350 ق.م. وهي من أغنى الحضارات ثقافياً وفنياً حيث سلالات كيش وأوروك. أما الأقوام الجبلية والمعروفة باسم الكوتيين التي نزحت من الجبال نحو العام 2210 ق. م. وانحدرت نحو السهول الخصبة فاتخذت من أريخا (منطقة كركوك) مقراً لها إلى أن عاد العهد السومري الأخير الذي أعاد مجد سومر حيث وحد الملك أورنمو (2111 ـ 2094 ق.م) العراق وأقام الزقورة العالية وأجملها ما يشاهد اليوم في مدينة أور.

وتكونت دويلات عدة في العهد البابلي القديم. ومن معالم هذا العهد مدينة ماري على الفرات الأوسط والمعروفة حالياً باسم آل الحريري. ولا يمكن إلا أن نذكر الملك العظيم حمورابي (1792 ـ 1750 ق.م) الذي لم يشتهر فقط بأعماله الحربية بل بنشر الحضارة والثقافة البابلية وخلّد اسمه بتشريعاته وقوانينه التي دونها على مسلة كبيرة من حجر الديوريت الأسود (محفوظة في متحف اللوفر في باريس).

وكما كانت للسلالات البابلية حضارة عظيمة فإن الآشوريين الذين سكنوا شمال العراق من الألف الثالث قبل الميلاد أسسوا حضارة استمرت زمناً طويلاً على فترات متعددة خلال العهد الآشوري القديم والوسيط والحديث، ولا أدّل على ذلك إلا ما نشاهده من معابد وقصور في مدينة أشور إلى الجنوب من مدينتي الموصل ونينوى. ووصلت حدود دولتهم في بعض العصور إلى الحدود المصرية.

وشهدت بلاد ما بين النهرين عهد رخاء ورقي وازدهار في عهد الفرس الأخشينيين (550 ـ 331 ق.م.) في عهد دارا الأول ثم ضمها الإسكندر الأكبر إلى مملكته (334 ـ 321 ق.م) وتبعه حكم السلوقيين (312 ـ 139 ق.م) والفرثيين (139 ق.م ـ 226م) والساسانيين (226 ـ637م) حيث تم الاتصال مع الإسلام في عهد الرسولﷺ، والملك كسرى الثاني (أبرويز) إلى أن دخل الإسلام بلاد العراق وفارس. وأسست مدينة البصرة عام 637م، والكوفة عام 638م، والموصل. وسكن آخر الخلفاء الراشدين الإمام على بن أبي طالب العراق عام 657م. وفي العراق أسس العباسيون خلافتهم عام 750م. وتأسست بغداد واستمرت الخلافة العباسية حتى عام 1258م، عندما دمر هولاكو بغداد وأحرقها.

وبدخول التتار في الإسلام تأسست في العراق الدولة الإيلخانية وتبعتها دولتا الخروف الأسود والأبيض. ثم تأسست الدولة الصفوية، وبعدها الدولة العثمانية التي استمرت زهاء ثلاثة قرون في حكم العراق (1639 ـ 1917م) قبل أن يستقل العراق عام 1921 .

وللأسف صمّت الدول الغازية آذانها وغضّت أبصارها عن تراث أمة وحضارة شعب تاركة الحبل على الغارب للصوص والسارقين للسلب والنهب والتدمير، على رغم أن إتفاق حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح ينص على حماية الممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة، وعلى أن تتعهد الدول في حال النزاع المسلح بالامتناع عن أي عمل عدائي إزاء هذه الممتلكات، وأن تتعهد تحريم أي، سرقة أو نهب أو تبديد لها ووقايتها من هذه الأعمال.

وعرّف الإتفاق الممتلكات الثقافية المنقولة أو الثابتة بأنها

الممتلكات ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب كالمباني المعمارية الفنية منها أو التاريخية - الدينية أو المدنية، والمواقع الأثرية ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية. وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.

وخص الإتفاق المتاحف ودور المكتبات ومخازن المحفوظات وكذلك المخابىء المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية ومراكز الأبنية التذكارية. وتنص المادة السادسة على أن تبذل الدول التي تحتل أراضي الغير كل جهد لحماية الممتلكات الثقافية، كما أن هذه الممتلكات لها حصانة ضد الحجز والاستيلاء والغنيمة أو التصدير إلى الخارج، ولا يجوز الاحتفاظ بها كتعويضات حرب. ونصت مقدمة البروتوكول على أن الدولة التي كانت تحتل أراضي دولة أخرى يكون عليها دفع التعويضات المستحقة لمن يكونوا قد اشتروا أو اقتنوا هذه الممتلكات بحسن نية، وتتعهد الدول الموقعة على الإتفاق بإتخاذ الإجراءات التي تكفل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون الإتفاق أو الذين يأمرون بمخالفته.

هذا الإتفاق والتعويضات التي أقرها المجتمع الدولي ممثلاً في منظمة يونيسكو يجب أن تطبق بكل حزم لحماية التراث العراقي الذي يحمل لواء حضارة تهم كل البشر في مشارق الأرض ومغاربها، والتأكيد على الوقوف في وجه لصوص الآثار بتطبيق التوصية الدولية الصادرة عن المؤتمر العام في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1964 في شأن الوسائل التي تستخدم لمنع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروع.

ولا يسعنا إلا أن نسأل: هل كان الهدف من هدم ونهب وسلب حضارة العراق الإنتقام من نبوخذ نصّر (605 ـ 562 ق.م.) وحملاته في فلسطين وأسر ملوكها وهدم معابدها ونقل خزائنها في العصر البابلي الأخير؟

سيظل هذا الحدث الخطير محفوراً في ذاكرة التاريخ ولن ينسى سكان الأرض ما حدث للتراث الثقافي في العراق.

من العراق بدأت حضارة الإنسانية وانطلقت قبل العرب وبعدهم(*)

بعد إجتياح العراق وما حصل فيه من تدمير ونهب، قامت صيحة من أعماق الضمير العالمي والثقافي حول ما أصاب متحف بغداد والمكتبة الكبرى، وما أصاب الموصل من شناعات التكسير والنهب التي سُلطت على ذاكرة العراق العميقة، وهي ذاكرة الإنسانية لأن الحضارة ابتدأت هناك. ومن دون شك تعرف ذلك غالبية أهل البلد وقسم غير قليل من العرب وكل النخبة الإنسانية في أرجاء العالم، من علماء أثريين ومؤرخين، وكل من يهتم بالفن والتاريخ وضرورة الحفاظ على الذاكرة من المثقفين وهم كثرة. فتهاطلت الاحتجاجات حتى من أميركا نفسها.

هنا أريد أن أقف وقفة المؤرخ المفكر. عندما كثر الحديث عن العراق في الأشهر الأولى من عام 2003، قدمت الصحافة الغربية نبذات عن تاريخ العراق العباسي وكيف أن بغداد كانت عاصمة لإمبراطورية إسلامية شاسعة تمتد من أفريقيا إلى حدود الصين في زمن

(*) المرجع: هشام جعيط (مفكر ومؤرخ تونسي). مقال نشر في جريدة «الحياة». الخميس 15 أيار/ مايو 2003.

الرشيد والمأمون، وأنها لم تكن فقط عاصمة لدولة ترابية على ضفاف الفرات ودجلة. وكان لا بأس في أن يذكِّر الرأي العام الغربي بهذا الأمر، لأنه أكثر معرفة بأن الحضارة الإنسانية قبل ستة آلاف سنة برزت هناك وأينعت وانبثقت مع السومريين ثم البابليين. وبالتالي فبما أن العراق هو مهد الحضارة بالنسبة إلى بني الإنسان، فسومر ليست فقط تراث العراقيين بل تراث الإنسانية جمعاء لأنها علمتنا الكتابة والدين المهيكل والمدينة والدولة وحتى الحرب المنتظمة.

لعل ما أصاب العرب منذ خمسين سنة من نسيان واحتقار للتاريخ لانغماسهم في الآني وتحمسهم لتلقي ما هو حالي ومعاصر، جعل المثقف المتوسط لا يعرف الكثير عن هذا الماضي الأساسي ولا حتى عما دار في العراق أيام الفرس ثم بعد الفتوحات الإسلامية عندما تغيّر وجه العراق وصار بؤرة لحضارة شاسعة سياسياً وثقافياً، ولا بأس إذاً في أن نذكّر.

الإنسان «العارف» موجود على الأرض في صفة جسدية قريبة منا منذ مئتي ألف سنة، وفي الصفة التي نحن عليها منذ خمسين ألف سنة أو أكثر. لكن بَدْء أُسُس الحضارة التي عشنا عليها وما زلنا حصل منذ عشرة آلاف سنة بالاستقرار والزراعة وتدجين الحيوان، وهذا في شمال إيران الحالية وفي الشمال الشرقي من العراق وفي شبه جزيرة الأناضول (تركيا). وهذا التحول في نمط الحياة الإنسانية في العهد «النيولتي» ذو أهمية قصوى حيث انبنت الحضارة الزراعية والقرى وأشكال بدائية من التعبد، واكتسب الإنسان قسطاً كبيراً من الحرية إزاء الطبيعة.

ودامت هذه الفترة ثلاثة أو أربعة آلاف سنة وهي ما يسمى بما

قبل التاريخ - خطأ بحسب رأيي - إذ يُحسب أن التاريخ يبدأ مع الكتابة. لكن أي تاريخ هذا الذي نفك رموزه ونفهمه نحن؟ أي علم؟ التاريخ أم ذاك الذي جرى في الواقع الإنساني المجتمعي قبل ذلك والذي لا نعرفه؟ ففي هذه المجتمعات الأولية وقعت من دون شك كل أوجه التعامل البشري من علاقات الحب والعداوة والعمل والإبداع والتدمير، لكنه غير مسجل. على كلٍ، الذي حصل في مطلع الألفية الرابعة ق.م. أي منذ ستة آلاف سنة أو قبل ذلك أن ازداد عدد البشر بفضل الزراعة، وأن جماعات في جنوب العراق استقرت حول الماء وحاولت استغلاله لإيجاد أسباب في المعاش أكثر إفادة، إذ الماء منبع الحياة. وهكذا تكوّنت الحضارة الشفوية وهي طور جديد في نمط الحياة الزراعية التي ابتدأت من قبل في غير العراق. فالماء - ماء الأنهار المستقر - ضامن حقاً لإنتاج زراعي مستمر، خلافاً لماء السماء، إنما يتطلّب مجهوداً إنسانياً منسقاً ويداً عاملة متوافرة، وبالضرورة أيضاً التنظيم وبالتالي شيئاً فشيئاً بروز السلطة في المجتمعات. وتتالت الهجرات من الشمال إلى جنوب العراق حيث المعاش مضمون بفضل الماء، وإذ يبذل الإنسان هناك مجهوداً لم يكن ليبذله من قبل، وإذ صار يرضخ لأوامر التنسيق حتى غدا فيما بعد أسير العمل الإجباري له ولغيره من أصحاب السلطة، فهو يقبل بهذا من أجل البقاء المضمون.

وهكذا نرى أن كنه الحياة الإنسانية من الأصل ودائماً وأبداً، صراع من أجل البقاء: في الماضي اللاتاريخي على شكل حيواني راضخ للطبيعة ولعطاءات البيئة، ومع بزوغ التنظيم الحضاري المعاناة الراضخة لطبيعة مرتبطة بالعمل المستديم وأكثر فأكثر لمتطلبات المجتمع. وهكذا قامت الحضارة بالمعنى المعهود في ما بين 4000

و2500 ق.م. وهي تنظيم العلاقات الإنسانية وانضباط وتراتبية وإفرازات متعددة وقمع للغرائز الحيوانية التي شدد عليها فرويد. وتمّ الإستقرار في القرى ثم تكوّنت المدينة («أور» و «ورق» و «لاغاش») وانبثقت السلطة المحلية وانتظم الهيكل الديني وبرزت الملوكية ومعها الحرب كسطو منظم أو كدفاع عن المدينة. ثم أخيراً لأسباب دينية وإدارية وإقتصادية ظهرت الكتابة المسمارية وهي فتح عظيم في مسار الإنسانية. ويبدو أن كل هذا ـ على الأقل في آخر الألفية الرابعة ـ تمّ بمجهود شعب نازح هو الشعب السومري، فهو الذي قام باستيراد أو تنصيب آلهته وميثولوجيته وببدء الكتابة والأنماط المعمارية وغير ذلك من مثل التنظيم السياسي والشفوي في الفلاحة بأكثر نجاعة من ذي قبل. فهو الشعب الرائد والتحضيري من دون منازع في تاريخ الإنسانية لأنه أثّر في تكوين كل حضارات الشرق القديم: مصر ومملكة «الهيت» في الأناضول وسورية وفلسطين. الكتابة المسمارية، وقد ابتدعت حوالي 3000 سنة قبل المسيح، تفشّت في كل الشرق ولعلها أثّرت في بروز الكتابة المصرية بعد بضع مئات السنين والهندية حوالي 3000 ق.م والصينية حوالي 1500 ق.م. فهي ابتداع جذري في مسار الإنسانية. وقد بقيت رموزها قائمة ومتعاملاً بها إلى حدود وجود المسيح، أي لمدة ثلاث آلاف سنة فاستعملتها بابل وآشور والفرس والأكمانيون وغيرهم ولمدة زمن طويلة بعد ظهور الكتابة الفينيقية. ولهذا السبب بعدما تم فك هذه الرموز الكتابية في القرن التاسع عشر في أوروبا، إنفتحت آفاق معرفة كل تاريخ الشرق القديم في دقائقه. ولئن كان فَهْم الكتابة الهيروغليفية أيضاً فتحاً عظيماً لأنه يكشف النقاب عن الحضارة المصرية، فإنّ مصر كانت متمحورة حول ذاتها ومكتسبة الإستمرار والإستقرار، بينما تجاوزت الحضارة العراقية حدود

العراق بعيداً لكون العراق مفرق طرق.

وأهم دليل على ذلك أنه إذا كان الشعب السومري الصغير مبتدع هذه الحضارة من زراعة ومدن وملوكية ودين وكتابة، أي في آخر المطاف النموذج الحضاري الإنساني في أسسه، فقد شاركه في تدقيق هذا النموذج شعب آخر سامي الأصل تقبّله وحسّنه واحتفظ به، وهو ما يسمى بالأكادي، بحيث يبدو المجهود الحضاري هذا عملاً مشتركاً من طرف شعبين متباعدين في اللغة والأصل الإثني والجغرافي. لقد نزح الساميون في الألفية الرابعة إلى وادي الرافدين نزوحاً سلمياً حتى طغى عددهم على عدد السومريين وكانوا قلّة منقطعة عن أصولها. وهكذا وبعد ألف سنة أمحى الوجود السومري فذابوا في الأكاديين. لكن اللغة السومرية ونمط الحضارة والطقوس الدينية ما زالت قائمة وبالطبع الكتابة المسمارية. لقد غدا ما هو سومري بمثابة التراث المقدس لدى الساميين الذين خلفوا القدامى في بابل «حمورابي» وآشور وبابل الجديدة على مدى ألفي سنة.

إنهم يقتلون المعرفة!(*)

العراق يبكي أمواته وكنوزه. فخلال يومين ليس أكثر وأمام عيون «المحررين الأميركيين» الجريئة، جرت علمية غزو ونهب وسرقة أعظم وأقدم الحضارات الإنسانية. استباحوا واغتصبوا ودمروا شواهد التاريخ وسط بربرية لم يقدم عليها غزاة هولاكو. خسارة تعادل في حجمها وأهميتها حريق مكتبة الإسكندرية، إن لم يكن أشد وقعاً وهولاً على البشرية جمعاء.

هي حكاية كارثة يصعب إيجاد مبرر لها. كارثة خطط لها عن سابق تصور وتصميم، ونفذت كما أراده لها «البرابرة» الجدد. «إبادة ثقافية» كما وصفها عالم الجيولوجيا والآثار الكبير ماغوير غيبسون من جامعة شيكاغو، في حين كشفت البروفيسورة بياترس أندريه سالفيني عن حزن لا حدود له وهي تؤكد: «لقد خسرنا وإلى الأبد كنز المعارف والحضارات الإنسانية القديمة». حدث ذلك في الوقت الذي كانت آلاف الكاميرات التلفزيونية تنقل أمام عيون العالم المندهش، وصوره سقوط نظام صدام حسين وتماثيله وصوره التي تملأ الساحات

(*) المرجع: لارا ألكجي. مقال نشر في مجلة «الشاهد». العدد 214. حزيران/ يونيو 2003. ص 98 ـ 101.

العراقية. وعلى بعد أمتار قليلة وبعمق كبير وبعيداً عن الأنظار، حصلت المأساة واستبيح التاريخ على أيدي مافيات منظمة انتدبت لها عملاء ولصوصاً حوّلوا التاريخ إلى جثة هامدة.

لقد سرقوا واغتصبوا متحف بغداد، الوحيد في العالم بمحتوياته التي شكلت خلال ثمانية آلاف سنة، كنوزاً حضارية لا تقدر بثمن. استباحوه زاوية تلو أخرى، دون أن تتمكن إحدى الكاميرات من التقاط الصورة اللحظوية، ولا أحد من الصحفيين والمحققين من أن يدلي بشهادته أمام التاريخ والمشاهدين.

كان يا ما كان لخمسة آلاف سنة مضت رجال ابتدعوا الكتابة، وكانوا سومريين عراقيين. منذ هذه اللحظة المدهشة بدأت ولادة التاريخ ومسيرته. آلاف الأحجار والسيراميكات والتابلوهات الأرجيلية تحمل الحروف المسمارية تم إكتشافها في أواسط القرن الثامن عشر، عملت السلطات المحلية المتعاقبة على الإحتفاظ بها وحراستها داخل العديد من المتاحف العراقية، وخصوصاً متحف بغداد، على اعتبار أنها من الكنوز الإنسانية الأسمى في مسيرة الحضارات.

في هذا اليوم اللعين ودخول القوات الأميركية العاصمة العراقية، اختفى كل شيء. غزو حقيقي لأرقى الحضارات وأقدمها. 170 ألف قطعة ومستند لا تقدر بأثمان تعرضت للسرقة أو التدمير على يد برابرة القرن الحادي والعشرين.

بعض هذه القطع النفيسة كانت تتمتع بشهرة واسعة في جميع أقطار الدنيا، وخصوصاً من قبل علماء وخبراء وبحاثة، ساهموا كل حسب اختصاصه في تصنيف بعض هذا التراث الإنساني الكبير حسب زمانه ومصادره، بينما وللأسف، التي خارج هذه التصنيفات، يجعل

البحث عنها، في زمن الفوضى العراقية الكبيرة وسيطرة مافيات الآثار على الأسواق العالمية، مهمة مستحيلة.

وهكذا، خلال ساعات قليلة، سقط ماضي الإنسانية في الظلمات، تماماً وكأننا عملنا على تقطيع تراثنا وماضينا وأصولنا بشفرات الجهل والأنانية. تماثيل مدهشة ومثلها منحوتات وتابلوهات من رخام وذهب تعود إلى العصور الأشورية والبابلية والكلدانية تم تحميلها إلى أماكن مجهولة، أو تدميرها.

ومع ذلك، تستمر الحياة، ولكن كيف؟

أكثر اسوداداً وحداداً، ذلك أن أقلية تدرك أهمية وجود متحف بغداد بالنسبة للإنسانية، وتجهل بالتالي عظمته وسحره وأثره.

هنا يصح البكاء والندب. ابكوا أيها الفنانون، وأنتم أيضاً علماء الآثار وعشاق التاريخ. لقد سقط متحف الإنسانية الذي تطلب 50 قرناً لإنشائه وثلاث ساعات لغزوه ومن ثم موته.

لقد بات معروفاً أن العديد من المباني البغدادية تحولت إلى أوكار لتجار الحضارات الإنسانية بعدما شرّع لها الإحتلال الإميركي الأبواب ودعاها إلى مشاركته وليمة الغزو: «ادخلوا... البيت بيتكم وكل ما فيه لكم»، وكان ينقص «اليانكي» قولهم «شرفتمونا»!

وهذا ما حدث بالفعل

ففي التاسع من نيسان/ إبريل 2003 ولدى دخول القوات الأميركية مدينة صدام، توقفت أربع دبابات أمام مداخل المتحف تبعاً لأوامر من ضابط الموقع، ذلك أن هؤلاء كانوا قد تلقوا قبل شهور

من بدء الغزو، تحذيرات على أن مافيات الآثار سوف تعمد إلى استغلال الفرصة وإستباحة متحف بغداد. وكذلك فعل علماء الإركيولوجيا، الذين أودعوا البيت الأبيض والبنتاغون منذ شباط/ فبراير 2003 رسالة بعنوان «مهد الإنسانية» يطلبون فيها من المسؤولين السياسيين والعسكريين التنبه الشديد لما تخطط له هذه المافيات حين يسقط العراق. وجاء في الرسالة: «لا بد من صيانة 400 موقع عراقي من بين 7000 تعتبر من أشهر الثروات الحضارية والإنسانية»، وقد تلقى هؤلاء ردوداً مطمئنة، لا بل أن عدداً منهم كان موضع ترحيب من قبل الرئيس جورج بوش الذي أكد لهم أن القوات الحليفة هي الضمان الحقيقي والأكيد لحماية هذه الثروات. عالم الآثار ماغوير غيبسون الذي ترأس الحملة، استدعي أكثر من مرة إلى البنتاغون لإعلامه بأن القيادة العسكرية وهيئة الأركان قد اتخذت كل الإحتياطات حتى لا يصاب متحف بغداد وغيره من المتاحف العراقية المنتشرة على طول وعرض البلاد بأي أذى. أكان تخريباً أم سرقة أم تدميراً، لكن جميع هذه الضمانات لم تقنع الهيئات العلمية المختلفة فظلت على قلقها.

مبادرة العلماء

في اليوم الأول لغزو العراق، وتحديداً في 20 آذار/ مارس 2003، عمد مئات الجامعيين من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان إلى الإعلان في مجلة «علوم» ما يفيد: «إن الأهمية العالمية للمتاحف العراقية ومدنها التراثية تفرض على كل الشعوب والحكومات ضرورة الدفاع عنها والحفاظ عليها، وهذا ما هو مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى. إننا نطالب كل الحكومات تطبيق إتفاقيات لاهاي حول

ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي أثناء الحروب والصراعات العسكرية. وإنه من الضرورة القصوى الدفاع عن المتاحف ضد السرقات والنهب».

ويبدو أن كل التطمينات والإتفاقيات سقطت أمام الغزو العسكري، وعلى عكس ما راح يردده إعلام واشنطن ولندن، وكذلك جون كوتاس الناطق الرسمي الذي أكد على «شفافية قوات الغزو بالنسبة للإرث الثقافي وهذا ما وضعنا لمرات متعددة في مواجهة مهمات شبه مستحيلة بالدفاع عن هذه الكنوز الإنسانية. إننا نقوم بأقصى جهودنا لحماية هذه الثروات، ومتحف بغداد على رأس اهتماماتنا».

وعلى الرغم من ذلك ظل ماغوير غيبسون يرفع صوته في شيكاغو وينبه: «نحن لا نخاف فقط من قواتنا، إنما أيضاً من مافيات وعصابات ما بعد الحرب، الذين سوف يستعيدون ما فعلوه بعد حرب الخليج الأولى، إنما على نطاق أوسع وبشراسة أكبر». وبدوره صرخ المدير العام لمنظمة الأونسكو كوتشيرو ماتسورا منبهاً: «إنه جزء أساسي من الإنسانية مُعَرَّض لخطر التدمير والنهب». وبدوره نبَّه منير بوشناكي نائب ماتسورا إلى ضرورة حماية متحف بغداد تحديداً، وقد انتهينا حديثاً من تجديده». وكانت الأونسكو قد رفعت إلى واشنطن لائحة تضمنت أربعة آلاف موقع أثري في العراق وخريطة مفصلة تحدد هذه المواقع. لقد تم إعلام العالم من أدناه إلى أقصاه بخطورة ما سوف يتعرض له مهد الحضارة الإنسانية من جراء الغزو الأميركي، ومع ذلك حصل ما حصل!

عشية غزو بغداد توقع جون روسل، عالم الآثار المشرقية ما

سوف تتعرض له العاصمة العراقية، وحذر قائلاً: «حان أوان المواجهة والإنقاذ. مافيات الآثار تستعد لضربتها الكبرى ذلك أنها تدرك جيداً حجم هذه الثروات وما يمكن أن تدره عليها من أموال في لحظات. على زملائنا في بغداد ألا يغادروا صالات وأروقة المتحف للدفاع عنه، إنما علينا الإقرار بعجزهم عن القيام بهكذا مسؤولية منفردين. لا بد بعد أن نمدهم بيد العون لأننا إن لم نفعل فسوف نفقد كل معالم التاريخ والحضارة». وقد تناولت الصحافة ووكالات الأنباء العالمية كل هذه الإنذارات، لكن لم يسبق من قبل أن حدث ما قيل بالصدفة، بمثل هذه المصادفة غير المقنعة، ذلك أن الجميع، من واشنطن إلى لندن ، وكل الجمعيات الدولية بلا إستثناء كانت تدرك أن «الآلة الجهنمية» استكملت كامل جهوزيتها. ولم يكن يلزم لإيقافها سوى إرادة الإدارة الأميركية دون غيرها، إنما وللأسف!.

الواقع، يخبر عبد الرحمن مجير، رئيس حراس المتحف: «في اليوم الأول للغزو توقفت أربع دبابات أمام المبنى، كنا في منتهى الهدوء ولم يتجرأ أحد منا على الإقتراب بينما كان اللصوص يغتصبون قلب المدينة وروحها. وفي اليوم التالي، اختفت الدبابات الأربع، لتحل مكانها مجموعات من الشباب المسلحين تقدموا باتجاهنا وهددونا بالقتل إن لم نفتح لهم الأبواب، فعلنا، واستمرت عمليات السلب والنهب لمدة يومين».

أثناء ذلك، عمد أحد علماء الآثار العراقيين إلى الطلب من أحد الضباط الأميركيين أن يتوجه على رأس فرقة لحماية المتحف. أدرك الضابط المذكور أن الحالة قد خرجت عن الحدود المعقولة، فتوجه للحال حيث فوجىء بما كان يجري، فأطلق رصاصاته في الهواء التي أدت إلى بعثرة الشباب كل في إتجاه. لكن الشباب سرعان ما عاودوا

عمليات النهب بعدما تلقى الضباط أوامر عليا بالإنسحاب.

حدث ذلك في الحادي عشر من نيسان/ أبريل، وكان يوم جمعة حيث لم يبق في المتحف سوى بعض القطع غير المعتبرة. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه، عقد بعض علماء الآثار مؤتمراً صحفياً في فندق فلسطين أعلنوا فيه سقوط متحف بغداد في يد العصابات، فكانت الفضيحة التي هزت الأوساط الثقافية والعلمية في جميع أنحاء العالم، خصوصاً وأن عمليات النهب والغزو جرت على مرأى من الاحتلال الأميركي وبدون أي مبادرة تذكر للحفاظ على أعظم الحضارات الإنسانية.

أمام هذه الفضيحة بادر الإعلام الأميركي إلى الدفاع عن نفسه ليعلن أن القوة الأميركية التي دخلت بغداد لم تتعد العشرين ألف جندي، وأن معارك كانت تجري في أكثر من حيّ وشارع، وبالتالي، كان على أولئك الجنود حماية أنفسهم في المقام الأول. إنها إشكالية الأفضلية. لكن ذلك لا يمنع السؤال: كيف تمكنت هذه القوات على قلة عددها أن تفرز فرقة خاصة لحماية وزارة النفط وعجزت عن الفعل نفسه أمام حماية التاريخ والحضارة والتراث؟!.

والجواب بكل بساطة يرتبط مرة أخرى بالأفضلية. ذلك أن اهتمامات واشنطن النفطية تفوق بكثير اهتماماتها الإنسانية وإن ادعت في كل مواقفها وتوجهاتها دفاعها عن الحرية والديمقراطية، وبالتالي فإن ذاكرة الإنسانية تقع في آخر إهتماماتها، وهذا ما أشارت إليه صحيفة «الغارديان» في إحدى افتتاحياتها بعنوان: «نهاية الحضارة» وفيها: «بعيداً عن أي مغالاة، حققنا الخطوة الأولى على طريق دفن حاضرنا».

أمام هول المأساة، أبدى الصحفي والكاتب روبرت فيسك هلعاً لم يحدث معه من قبل: «رحت أسير فوق حطام أوان وتماثيل تعود إلى خمسة آلاف سنة، صَمَدَتْ أمام كل الأنظمة البغدادية وواجهتْ كل أنواع الغزوات على امتداد التاريخ لتجد حتفها بوصول الغزو الأميركي تحت شعار «تحرير المدينة». وما لم يتحدث عنه فيسك تناوله العديد من الصحفيين وشهود العيان من علماء آثار وبحاثة: «أوان اشورية تعود إلى القرن 2000 قبل الميلاد محطمة تتوزع بقاياها على الأرض. أُفرغت الخزائن والرفوف من كل محتوياتها: 28 غاليري [صالة عرض للآثار الفنية] سرقت بالكامل، فضلاً عن الغرف التي ضمت القطع الأكثر أهمية، ومنها قيثارة من ذهب تعود إلى زمن السومريين، وكذلك صناديق البنك المركزي حيث أودعت تماثيل وحلي من الذهب الصافي. كل ذلك انتهى في رمشة عين، اختفى بلمح البصر. وتقدر الخسائر بـ 80 بالمئة من المحتويات. كارثة وأكثر قد لا نجد مشابهاً لها في التاريخ إلا الغزو المغولي لبغداد في العام 1258 أو تدمير مكتبة الإسكندرية في القرن الخامس.

حداد جماعي(*)

زرت متحف بغداد أكثر من مرة، وخصوصاً منذ ثلاث سنوات، حين عملت مع فريق عمل مدهش من علماء الآثار العراقيين، وكان يضم دوني جورج رئيس فريق البحث ونوال المتولي مديرة المتحف في تلك الفترة. كانوا على الصعيد العلمي بمُنتهى الكفاءة والنشاط، إنما تنقصهم الوسائل كما الكتب وماكينات التصوير.

كان علماء الآثار الفرنسيون السباقون لاكتشاف مدينة خورسباد الاشورية بالقرب من الموصل، وكذلك كانوا الأولين لاكتشاف الحضارات التي تحدثت عنها التوراة. سومر الحضارة الأم، وبعض الإكتشافات التي تمت في نهايات القرن التاسع عشر.

متحف بغداد فريد، أصولنا فيه، وبعض كنوزه تعود إلى 12 ألف سنة. الثقافات التي تعود إلى القرن السادس قبل الميلاد تتمثل ببعض الأواني الجميلة الملونة. فن جميل ربما يعود إليه الفضل في إكتشاف الحروف الأولى وفن الكتابة. فحوالي العام 3500 قبل الميلاد، كما يرى بعض العلماء، ظهرت الكتابة والهندسات العظمى،

(*) المرجع: بياتريس أندريه ـ سالفيني (اختصاصية في الآثار الشرقية). مقال نشر في مجلة «الشاهد». العدد 214. حزيران/ يونيو 2003. ص 101.

وأقدمها في بغداد. وليس في أي مكان آخر، من وجهة نظر تاريخية فإن لوحات الكتابة المسمارية تشكل الكنز الأسمى والأعظم. ومن خلال الصور التلفزيونية، القطع كانت شديدة العطب. لدينا صور عن بعض الأشياء التي لم نتمكن من دراستها. هنا، ليست الخسارة في الأشياء القيِّمة إنما في ضياع المعرفة. كذلك كان المتحف غنياً بالتحف الغنية، أكبر أول تمثال على مدار العصور نصب من حجر البازالت بارتفاع 1،20 متر يمثل الملك /الكاهن في المدن الأولى، وتمثال آخر عن إله آخر شكل تحفة حضارية لا تتكرر. شاهدت على التلفزيون تلك القاعة وقد فرغت من محتوياتها حيث كانت تصطف تلك القطع النادرة والثمينة، وتساءلت: هل نقلت إلى الملاجىء؟ ليس لديّ أي جواب. من الحضارة السومرية العظيمة التي تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد والغنية بالأدب والتحف الفضية كان المتحف يضم تماثيل عملاقة بعلو متر. ومن الحضارة الأكادية اختفى أغلب الظن الكثير من التحف الفنية. عشرات لا بل مئات الآلاف من النصوص كتبت عن بغداد، وكلها تنشد المعرفة وتشكل منجماً غزيراً من الثقافات والفنون، اليوم تجمع العلماء في حداد.

من خطّط لنهب المتاحف العراقية؟(*)

تم في أسبوع واحد نهب سبعة من أكبر المتاحف العراقية وإحراق مكتبتها الوطنية. الحضارة الأعرق في التاريخ انتزعت منها كنوزها التراثية والفنية تحت أعين قوات التحالف اللامبالية. وكالات الأنباء الأميركية بررت هذه الأحداث بأنها نتيجة للفوضى التي غرقت فيها البلاد جراء إنهيار النظام، لكن شخصيات عالمية صرّحت بأنها عملية سطو منظمة بواسطة مجموعة من تجار الآثار الغربيين. منظمة الأونيسكو أصدرت قراراً يحظر الإتجار بالآثار المسروقة. ووصف الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذه السرقات بأنها جريمة ضد الإنسانية ملمحاً إلى إحتمال حدوثها بإشراف حكومي. ولمنع ارتداد هذه الفضيحة على البيت الأبيض، قدَّم رئيس اللجنة الإستشارية الرئاسية للشؤون الثقافية مارتن ساليفان إستقالته إلى الرئيس جورج بوش (الإبن).

عمليات النهب تمت في وضح النهار في المدن التي دخلتها قوات التحالف. واصف محمد، المشرف على متحف الموصل، المنهوب كغيره من المؤسسات الثقافية أكد وجود قوات أميركية في

(*) المرجع: «المحرر العربي». (العدد 395). 9 ـ 15 أيار / مايو 2003 . ص 19.

المدينة عند حدوث السرقات.

بالرغم من هذا لم تتخذ أية مبادرة لحماية المتحف، والسيناريو عينه نفذ في المتحف الوطني في بغداد. وفي إحصاءات دقيقة أفاد بها مؤيد سعيد الدامرجي مستشار وزير الثقافة الأسبق بأن 80% من قطعه البالغة150،000 سرقت. وأكد الدامرجي، وهو أيضاً أستاذ الآثار في جامعة بغداد، أن الدبابات الأميركية كانت متوقفة أمام مدخل المتحف الرئيسي عندما حمل اللصوص ما استطاعوا حمله على مرأى من الجنود. وصرح لوكالة الصحافة الفرنسية: «لقد طلبنا مساعدة الجنود ليوقفوا النهب، ولكنهم أجابونا بأنه ليس لديهم تعليمات بالتدخل». وكان خبراء الآثار الدوليون قد حذروا قوات التحالف من سرقات ستكون نتائجها مأسوية. وزار المتخصصون البنتاغون قبل إنطلاق العمليات على العراق بهدف توعية الجنود لاحتمال نهب المواقع التاريخية. جيريمي بلاك، متخصص في الحضارة العراقية في جامعة أكسفورد قال: «لقد أُعلموا بالأمر، كان بالإمكان منع حدوث كل هذا». لكن الغريب أنه، برغم كل التحذيرات التي وجهها الخبراء لم تتخذ أية تدابير لتفادي هذه الكارثة.

في بادىء الأمر، إدَّعت قوات التحالف بأن هذه المهمة ليست من شأنها، ثم تراجعت أمام الغضب الدولي ونصَّبت نفسها المُدافع الشهم عن التراث العراقي. فقد صرّح وزير الخارجية الأميركي كولن باول في 24 نيسان/ أبريل 2003 بأن الولايات المتحدة تطالب الناس بإرجاع كل المسروقات، وهي ستعطيهم التعليمات للمباشرة بهذا الأمر. مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية سوف يساعد العراقيين والخبراء الدوليين في إصلاح وترميم النماذج التي تضررت. للأسف لقد فات الأوان، واتضح بأن الجيش الأميركي لم يكن بنفس الإندفاع

والحماس لحماية المتاحف كما لتأمين آبار البترول. فالمبنى الرسمي الوحيد الذي حمته قوات التحالف من السرقة كان وزارة النفط، ومن المعلوم أن الولايات المتحدة تطمع بالنفط العراقي، لكن ما جرى لاحقاً من أحداث يدفعنا إلى التفكير بأن أطماع الولايات المتحدة لا تتوقف عند هذا الحد.

عمليات سرقة بالغة الدقة

إن الدقة في هذه السرقات تظهر بأنها ليست من عمل مجموعات الفوضى وحدها. فإذا كان بعض المواطنين العاديين قد شاركوا في قسم منها، فإن تجار الآثار القديمة قد شاركوا بقدر أكبر. مدير الأبحاث والدراسات في متحف بغداد الوطني دوني جورج مقتنع تماماً بأن السارقين هم على درجة عالية من الاحتراف. وفي تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية أعلن بأنهم لم يقتربوا من النسخ المقلدة، بل سرقوا النسخ الأصلية من التماثيل، إنها عملية نهب منظمة. ومدير هذا المتحف يتحدث عن مؤامرة داخلية، فقد استولى اللصوص على القطع الثمينة التي وضعت في غرف مقفلة عند البدء بقصف بغداد.

صحيفة «الإندبندنت» البريطانية ذكرت بأن أجهزة الكومبيوتر في متحف بغداد الوطني التي تحوي كشفاً بالمجموعات الموجودة قد تم تخريبها لدرجة أنه لا يمكننا الآن معرفة ما إذا كان ممكناً استعادة المعلومات المخزنة على الأسطوانات المدمجة. إن اختفاء هذا الكشف سيعقد المحاولات الهادفة لمنع بيع التحف في السوق العالمية. بعبارة أخرى، إن محترفين ما كان بإمكانهم القيام بعمل أفضل، وبحماية قوة الإحتلال.

وفي رسالة موجهة إلى أركان التحالف ومنشورة في «الغارديان»

البريطانية، طالب تسعة خبراء دوليين في الآثار بحماية المؤسسات الثقافية وبيقظة عالمية لمنع إعادة بيع التحف الفنية العراقية المسروقة. هؤلاء الخبراء أثاروا بسخط قضية اللجنة الأميركية للسياسة الثقافية ACCP التي أنشئت في العام 1994، والتي فاوضت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأميركيتين قبل الحرب على العراق لـ«تليين» القانون الذي يحميه من سرقة كنوزه التاريخية، كما جاء في «النيويورك تايمز». والهدف سيكون إخراج التحف من العراق، التجارة الممنوعة منذ إنتهاء الإنتداب البريطاني في العام 1924، بقانون معزز في العام 1975. ويخشى هؤلاء الخبراء أن تستفيد الولايات المتحدة من حكومة الوصاية التي ستنصبها في العراق لتعديل وتليين القوانين المتعلقة بتصدير التحف الفنية وتصادق على توصية الـ ACCP.

الإرث الثقافي العراقي مهدد

هل الإرث الثقافي العراقي مهدد؟ قوات التحالف أظهرت رسمياً رغبة بتحييد المواقع التاريخية عن القصف. وقد كلفت كتيبة يقودها ضابط من الاحتياط (أنتروبولوجي)، ولم تكن تريد التسبب بمأساة. لكن المساومات بين التحالف والـ ACCP وعدم تدخل الجنود أكّدا نظرية النهب المنظم.

أشتون هوكينز مدير الـ ACCP المؤمن بمبدأ إدارة بوش الليبرالي، أعلن أنه بالنسبة للـ ACCP فإن تفرق أو انتشار المواد الثقافية عبر السوق هو واحدة من أفضل الطرق لحمايتها؟!

ومنذ أن بدأ علماء الآثار يفضحون تصرفاتها في الإعلام، كذبت الـ ACCP كل الإتهامات برغبتها بتعديل التشريع العراقي المتعلق بالآثار. وأظهرت العرض الذي قدمته للبنتاغون الأميركي بتقديم

مساعدة مالية ومادية للمحافظة على الآثار، وكذلك لإعادة بناء المؤسسات الثقافية العراقية.

الأونيسكو تتحرك

وبناء على تعليمات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ضاعف المدير العام للأونيسكو كوتشيرو ماتسورا من مبادراته، وأرسل بالتعاون مع المتحف البريطاني، وفداً إلى العراق لتحديد حجم السرقات. ونظم في باريس مؤتمراً ضم 30 خبيراً في تراث الشرق الأوسط لتحديد إستراتيجية للعمل. بعد الإجتماع صرح ماغوير غيبسون البروفسور في جامعة شيكاغو: إن عمليات السرقة مخطط لها من خارج العراق، وإن عصابات منظمة حصلت على تسهيلات بتنفيذ عمليات النهب.

وكان ماتسورا أعلن في افتتاح المؤتمر إنشاء صندوق خاص للتراث العراقي وكشف أنه يستعد ليطلب من الأمين العام للأمم المتحدة طرح مسألة الإتجار غير المشروع على مجلس الأمن بغية تبني قرار يفرض حظراً لفترة محددة على مقتنيات العراق، مشيراً إلى أن هذه السرقات مسؤولية دول.

ولكن مارتن ساليفان، رئيس اللجنة الإستشارية الرئاسية للشؤون الثقافية في الولايات المتحدة لم ينتظر وقدم استقالته للرئيس بوش، لكي يمنع إسقاط هذه الفضيحة على البيت الأبيض، وهو ما يؤكده الصمت والتواطؤ المريبين بين قوات الاحتلال الأميركية وبين لصوص النهب المنظم.

اللصوص «يحرسون» الكنوز(*)

عندما أعلنت حركة «طالبان» أنها ستقوم بتدمير تماثيل بوذا اهتز العالم من أقصاه إلى أقصاه، ولم يبق أحد إلا وتدخل بشكل ما. فالأمم المتحدة، وخاصة اليونسكو، والدول الأوروبية، والدول العربية، بما فيها الأزهر، وحتى الولايات المتحدة الأميركية، كل هذه الجهات هبت للدفاع عن التماثيل، وحين عجزت عن فعل ما يحول دون ذلك، وحين دمرت طالبان التماثيل لم يبق أحد إلا وأدان هذه الجريمة التي اقترفت بحق الإنسانية كلها.

ولما لجأ الرعاع المسخرين إلى نهب المتحف العراقي، وتحطيم ما عجزوا عن حمله، وحين أحرقوا مركز الوثائق في بغداد، وكذلك المكتبة الوطنية، وما فاتهم حمله، أو تأخروا في ذلك لجأوا إلى إحراق المكتبة. كذلك فعلوا بالنسبة لمكتبة الأوقاف. التي تعتبر من المكتبات المهمة، لأن كثيرين كانوا يوصون بمكتباتهم الخاصة إلى هذه الجهة، وكانت هذه المكتبات تحوي عددا كبيراً من المخطوطات المهمة والنادرة. وكذا الحال بالنسبة لسجلات النفوس والسجل العقاري ومؤسسات عديدة أخرى. وما عدا عدداً محدوداً من ذوي

(*) المرجع: عبد الرحمن منيف. مقال نشر في جريدة «السفير» في 19/ 4/ 2003. ص 16.

الضمائر اليقظة الذين احتجوا على هذه الأفعال، فإن معظم الناس في العالم أصموا آذانهم أو تظاهروا بأنهم لم يروا. وهكذا بعد أسابيع سوف تطوى هذه الصفحة السوداء في التاريخ، وكأنها لم تكن، لأن الذي قام بهذه الفعلة الشنعاء ليس الرعاع واللصوص، وإنما الولايات المتحدة. وإن استعملت أيدي الآخرين.

إن الولايات المتحدة تفاخر بالمتاحف التي لديها، في نيويورك وشيكاغو وبنسلفانيا، وفي مركز كل ولاية من ولاياتها الخمسين. بل أكثر من ذلك: لديها متاحف خارج المدن وفي عدد كبير من الجامعات، وفي هذه المتاحف معظم كنوز العالم من الآثار واللوحات والتماثيل، بحيث تعتبر ما تمتلكه هذه الدولة يفوق بعدده وأهميته ما تمتلكه أية دول منفردة.

إن في متاحف الولايات المتحدة آثارا بالغة الأهمية والحجم. فالآثار الفرعونية في متحف المتروبوليتان مثلاً توازي أو تفوق ما هو موجود في المتحف المصري. وما عدا الإهرامات والمسلات فإن الآثار المصرية تنتشر في متاحف المدن الصغيرة والجامعات.

هذه الآثار تم وضع اليد عليها بمقابل أو دون مقابل في أغلب الأحيان. فالرئيس المصري السابق أنور السادات مثلا وزوجته جيهان كانا يسحبان من المتحف أعمالاً مهمة ويهديانها إلى رؤساء الدول والأصدقاء، لأن هذه القطع هي السفارات الحقيقية لمصر، كما كان يقول السادات.

وما ينطبق على الآثار المصرية ينطبق من باب أولى على آثار الدول الأخرى، الصغيرة، بالمقارنة مع مصر. فآثار ما بين النهرين، وقسم كبير من نواويس تدمر، ولقى كثيرة من اليمن والأردن، وأماكن

أخرى عديدة من المنطقة رُحِّلت آثارها، بالبيع المهرب والهبة، وأصبحت تزين متاحف عديدة في العالم.

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى عملية التكديس الهائلة من أجل سد النقص الذي يميزها وتشعر به.

ما يقال عن الآثار ينسحب على المخطوطات أيضاً، ففي مكتبات أميركا ملايين المخطوطات المسروقة أو التي تم شراؤها بأثمان زهيدة، بحجة أنها عديمة القيمة أو يمكن أن تحفظ في أمكنة مناسبة، وستعاد إلى مواطنها في يوم من الأيام.

إن المخطوطات المهمة والنادرة، والتي تتمتع بقيمة تاريخية وفنية، رحلت عن المنطقة العربية إلى عواصم الغرب وحواضره، وهناك قفل على القسم الأكبر، بحيث لا تتاح الفرصة أو العرض، أو مجرد الرؤية، والأمر نفسه ينسحب على الأعمال الخشبية والنحاسية والسجاد القديم النادر، وكذلك الحال بالنسبة للفسيفساء والتماثيل وأعمال الخزف وغيرها من المشغولات اليدوية.

أما ما يخص الأعمال الفنية الحديثة من لوحات وتماثيل وأشغال أخرى فإنها تملأ المتاحف الأميركية عن بكرة أبيها، بحيث تعتبر أغنى من أية متاحف أخرى، حتى في مواطن الفنانين أنفسهم. لقد تم شراء هذه الأعمال في وقت مبكر، ونقلت إلى الولايات المتحدة. جرى ذلك عن طريق الأفراد، لكن بتشجيع الدولة وتحريضها. وإذا ما أقيم أي معرض فني استعادي لأي من الفنانين الكبار، فإن ما يصل إلى الولايات المتحدة لهذا الفنان يفوق ما يصل إلى أي مكان آخر.

ثم هناك ميزة في السلوك الأميركي، وهي تشجيع تزوير

اللوحات وشراؤها، ثم بعد فترة مبادلتها بلوحات أصلية مع محاولة التكتم على رحلتها، خاصة أن المافيا العاملة في هذا الحقل متواطئة مع عدد غير قليل من المسؤولين عن المتاحف. ومن النكات الرائجة في هذا المجال: أن رمبرانت رسم طوال حياته ستمئة لوحة، ثلاث آلاف من هذه اللوحات موجودة في الولايات المتحدة!

قد تكون هذه المقدمة نافلة، لأن الجرح الذي يراد الحديث عنه هو ما حصل للمتحف العراقي والمرافق الأخرى التي أشرنا إلى بعضها.

فبعد تجربتين أوليتين في الهجوم على المتاحف في تكريت والناصرية، دون أن تخلفا ردود فعل جدية كانت «الحفلة» الكبرى في بغداد والموصل.

كان من أيسر الأمور حماية هذه المرافق، إذ يكفي أن توضع دبابة واحدة من دبابات «التحرير والفتح» عند كل مرفق لمنع ما حصل، لكن كان وراء تسهيل الوصول أمر مدبر ومبيت. فعمليات الإغراء والتشجيع للرعاع، والأغلب أنه تم تحضيرهم في وقت مبكر للقيام بهذا العمل، كي يتم التستر وراءه من أجل عمليات نهب منظمة وواسعة من قبل القوات الغازية أو عن طريق هذه الحثالات.

إن إسرائيل وأميركا ليستا بعيدتين عما حصل، إذ لم تكتف قوات الغزو بمشاهدة كل ما يحصل، وإنما حمت اللصوص ويسرت لهم أن يحملوا مسروقاتهم ويهربوا بها، وما تعذر حمله حطم أو أحرق، وإلا فكيف نفسر تحطيم أو نهب ما يزيد على سبعة عشر ألف قطعة أثرية؟ ولماذا تشعل النيران بالمكتبة ومركز الوثائق، وبعدد آخر من الدوائر والمؤسسات الحكومية؟

إن من يفتقد للتاريخ يحاول أن يخترع لنفسه تاريخا ملفقا. ومن يبحث عن تاريخ لكي يسند حججه وادعائاته يمكن أنه يفعل أي شيء من أجل الوصول إلى ما يعتبره أثراً أو مستنداً. وكلنا نتذكر كيف أن موشي دايان، بعد أن تتوقف النار قليلاً، كان يهب إلى الفأس ليبحث عن الآثار من أجل تعزيز حجة إسرائيل بأن اليهود مروا من هنا، وهذا هو الدليل!

حين بدأت التعبئة لخوض الحرب على العراق، تبارى قادة الولايات المتحدة في تحديد المآل والمصير الذي ينتظر العراق، ليس فقط من حيث الدمار، وإنما من حيث التخطيط لإرجاع هذا البلد إلى العصور الوسطى، أي إلى ما قبل الصناعة. والموقف من الآثار والمخطوطات وغيرها من الكنوز التي تراكمت عبر آلاف السنين، يهدف إلى خلق «ذاكرة» جديدة مزورة، إذ المطلوب تجريد العراق من تاريخه وتراثه، وأيضاً من علمائه الذين يشكلون الضلع الثالث في هذا المثلث.

إن حقدا أسود شريراً يملأ قلوب هؤلاء «المحررين». إذ لا يتصورون أن لدى الخصم أي ميزة، وفي حال وجود ميزة مهما كانت، لا بد من تدميرها كي تختفي من الذاكرة. وبدل الجنائن المعلقة، وإنتقاما لبرج التجارة الدولي في نيويورك، ـ رغم أن لا علاقة للعراق بذلك ـ لا بد من الإنتقام ليس فقط من صدام حسين، بل من آشور بانيبال ونبوخذ نصّر وسعد ابن أبي وقاص وغيرهم. وما تنساه الذاكرة الأميركية المثقوبة، هناك الذاكرة الإسرائيلية التي تجمع وتراكم من أجل الانتقام، بهدف خلق وضع «جديد».

إن لم يكن هذا هو الهدف، وإن لم تكن هذه هي الأدوات،

فكيف نفسر عمليات التدمير والحرق لمؤسسات ليس فيها ما يسرق أو ما يحمل، مثل السجل العقاري وسجلات النفوس؟

المهم خلق أكبر كتلة من الارباك والتداخل، ووضع سلم أولويات غير ما يحتاج إليه الشعب، أو يحقق مطالبه. فتأمين الماء والكهرباء والأمن والإستشفاء تفوق بأهميتها الملحة والعاجلة «الديمقراطية» التي جاءت الولايات المتحدة من أجل إقامتها، ولتكون أيضاً النموذج الذي يمكن أن يعم المنطقة.

إن وباء الكوليرا يهدد، بداية، البصرة، ويمكن أن يعم العراق، وربما مناطق أخرى، نتيجة تلوث الماء وانتشار الجثث المتفسخة في كل مكان، وخلو المستشفيات من الأدوية ووسائل العلاج. إن حالة مثل هذه لم تأت عفواً أو نتيجة الخطأ والسهو، وإنما هي حالة مدبرة ومقصودة. وإلا فكيف إنصرف فسفور العقل الأميركي إلى حماية النفط سواء آبار الجنوب والشمال، ثم وزارة النفط ذاتها، كي ترجع إليها الاستخبارات المركزية وتضع يدها على كل ما فيها من معلومات وأرقام واحتمالات وعلاقات وتنسى المرافق الأخرى؟

لو بذلت قوات «التحرير» الحد الأدنى من الجهد في حماية المرافق الأساسية، ومن ضمنها ما أشرنا إليه لما واجهنا هذه المأساة التي تبدو اليوم بعض مظاهرها الأولية، أما بعد أن يبرد الجرح، كما يقال، ونتأمل في ما حصل، فسوف نكتشف أن الخسارة ليست كبيرة فقط، وإنما لا تعوض، مما يعكس جوهر الحضارة الأميركية ومدى حرصها على التراث الإنساني، ومدى ما تخبىء للشعوب في المستقبل.

ما حصل في العراق من قبل الإمبراطورية الأميركية سبة في

جبين هذه الدولة إلى يوم القيامة. حتى أستراليا لا تنجو من هذه اللعنة، وأيضا تلك الدول المتحمسة للمشاركة في تلويث أيديها بدماء العراقيين بهدف أن ترفرف في ميادينها أعلام ماكدونالد. لقد شاركت بعض هذه الدول بعنصر واحد، وأخرى بعثت بعشرة من رجالها لتفكيك الألغام وإعلان الولاء للراعي الأميركي. والغريب أن دول أوروبا الشرقية، التي كانت أكثر صداقة للعرب، بذلت كل جهدها للتكفير عن هذه الصداقة، ومحاولة إلغاء الذاكرة. كل ذلك لإرضاء أميركا وكسب رضاها، ومحاولة الإنتقال إلى الجنة الموعودة!

حين دخلت نائب مدير المتحف ورأت الدمار الذي حل بالآثار، قالت وهي تنتحب أن المجرم الحقيقي في ما حصل ليس هؤلاء الرعاع وإنما الأميركيون.

ولنا أن نتصور كيف سيكون العصر الأميركي الجديد؟ وكيف سيتصرّف رعاة البقر إذا لم تتحد البشرية كلها لمواجهة هذا الطوفان من الهمجية ووضع حد للبربرية الجديدة؟

دعوى على الولايات المتحدة وبريطانيا(*)

حضرة الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية وتقديرا،

في خضم أفراح الشعب العراقي بإسقاط نظام صدام حسين الذي كان يعبث بالبلاد أكثر من ثلاثة عقود، شهدت البلاد في ظل الاحتلال الأميركي البريطاني فوضى وحالات من النهب والسلب أمام أنظار المحتلين، وأخطر ما في هذه الفوضى العبث بتراث الشعب العراقي الثقافي والحضاري عبر نهب وتدمير محتويات المتاحف والمكتبات العامة والمرافق الأثرية الأخرى.

ووفقا لكل المواثيق والشرائع الدولية، بما في ذلك البند الرابع من إتفاقية جنيف، فإن المحتلين يتحملون كامل المسؤولية عن حماية هذه الآثار وغيرها بما في ذلك حفظ وتأمين أمن المواطنين وسلامتهم.

ولأنني أرى أن هذا الذي جرى لا يمكن اعتباره عفويا وجزءاً من مظاهر رفض النظام السابق، فإن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ينبغي أن توضعا أمام المساءلة الدولية، وأن تدفعا الثمن الأدبي والمادي لنتائج هذا التخريب بشكل متعمد.

(*) المرجع: فخري كريم. مقال نشر في جريدة «السفير» في 19/ 4/ 2003. ص 16.

لهذا أبادر إلى:

1 ـ العمل على تشكيل فريق من المحامين العرب، والدوليين إن أمكن، لرفع دعوى قضائية سياسية أمام محكمة لاهاي والجهات الدولية الأخرى المعنية بهذا الشأن مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

2 ـ التوجه إلى اليونسكو لاتخاذ خطوات وتدابير ملموسة إنطلاقا من مسؤوليتها لحفظ ما تبقى من تراث وثقافة شعبنا، والعمل من أجل استعادة المسروقات والمنهوبات، ومطالبة سائر الدول والمؤسسات باقتفاء أثر المنهوبات والمسروقات وإعادتها إلى بلادنا.

3 ـ التوجه إلى سيادتكم لدعوة وزراء الثقافة العرب للإجتماع وتدارس هذا الأمر الخطير والمساهمة في إعادة بناء المؤسسات الثقافية المدمرة والمنهوبة.

4 ـ العمل بالتعاون مع الأوساط والمؤسسات الثقافية وأبرز المثقفين العرب الذي لم يتلوثوا بوصمة صدام حسين للاجتماع في عاصمة عربية للبحث في هذا الأمر الخطير والتحرك معاً من أجل دعم وإسناد زملائهم المثقفين العراقيين لمعافاة الحياة الثقافية من آثار النظام الديكتاتوري وإرسائها على أسس وطنية ديمقراطية.

وأخيراً، إذ أتطلع إلى تفهم واحتضان ودعم سيادتكم لهذا التحرك بما عرف عنكم من اهتمام بالثقافة واعتبارها رافعة لحياة الأمة المهددة بشتى الأخطار والتحديات، أنتظر لقاء سيادتكم في مطلع الأسبوع القادم إن رأيتم ذلك مناسباً لتدشين هذا العمل الجليل.

مع خالص التقدير.

مثقفون يدينون نهب متاحف العراق(*)

كما هزّ سقوط بغداد المروّع ضمير المثقفين، جاء نهب المتاحف والمكتبات العراقية وحرقها ليضيف بعداً جديداً لاحتلال العراق يطاول المعنى الثقافي والحضاري، وعدّ مثقفون وآثاريون أردنيون وعرب أن نهب آثار بلاد الرافدين، التي تعود إلى زهاء سبعة آلاف عام من عمر الإنسانية، بأنه جريمة العصر، وقارن بعضهم بين مساعي الأميركيين وضغوطهم الحثيثة على حركة (طالبان) لمنعها من تدمير التماثيل الأثرية لبوذا، وبين استهتارها وتمكينها قواتها واللصوص والعصابات المنظمة من سرقة الآثار والمتاحف العراقية وتدميرها وحرقها. وطالب المثقفون وضع آلية ومخاطبة المؤسسات الدولية لاسترجاع ما أمكن من تراث البشرية المسلوب.

تمزيق الصورة الحضارية(**)

يؤكد تاريخ الشرق القديم الذي يضم بلاد الرافدين ومصر بصورة أساسية على أن بذور الحضارة الإنسانية قد بدأت في

(*) المرجع: تحقيق أجراه من عمّان الصحافي موسى برهومة. نشر في جريدة «المستقبل» في 1/ 5/ 2003 .ص 20.

(**) د. صفوان التل: مدير عام دائرة الآثار الأردنية السابق.

ربوعهما. ومن المؤكد أن حضارة العراق القديم تمثل الخطوات الأولى في سلم الحضارة الإنسانية. فقد شهدت حضارة الرافدين المعالم المبكرة لتأسيس المدن والدول والعلوم بأنواعها كافة، وقد بدأت بواكير تلك الحضارة منذ عهد السومريين ثم الأشوريين والبابليين والأكاديين، فكانت لهؤلاء إنجازات مذهلة في أعمال البناء واكتشاف الحروف الأولى لبني البشر، وهذا يظهر في الكتابات المسمارية.

كما يظهر في النصوص العلمية والأدبية والشرائع والقوانين، ولعل العلوم الهندسية والفلك والطب والصيدلة واختراع أدوات الكتابة على الطين (الرقم) والأختام والمجوهرات والمعادن وغيرها، تؤكد بزوغ فجر الحضارة الإنسانية من هذه المنطقة. بالإضافة إلى المعالم الإسلامية التي تركت آثارها العظيمة في تكوين الشخصية العربية والإسلامية.

لقد تم عرض تلك النماذج التي لا تقدر بثمن من الناحية العلمية والاخلاقية، وكان من الأولى أن يتم صيانتها وحفظها بعيداً عن أعمال الحروب والفوضى والإرتجال، ولا يمكن لأي مخلوق أن يتصور كيف تم تعريض المتاحف والمؤسسات العلمية لأعمال النهب والسلب بطريقة لم تشهدها العصور الوسطى وعصور التخلف.

أعتبر ما حصل وصمة عار في جبين الإنسانية، وكان على منظمة اليونسكو أن تقوم بواجبها الرسمي والأخلاقي لحماية معالم التراث النادرة والعمل على التدخل من خلال مؤسساتها وعلاقاتها الدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بحماية التراث الإنساني في حالة النزاع المسلح، وذلك بالتدخل لدى الدول التي اسهمت في هذا النزاع بدون تحمل للمسؤولية الأدبية والقانونية ليس حفاظاً على تراث العراق فحسب بل

تكريما للإنسانية التي نهلت من تجربة التاريخ الحضاري للعراق أكثر مما تنهل من نفطه المستباح.

أرجو أن تتكاتف الجهود العربية والدولية لإنقاذ التراث الإنساني سواء في بلادنا أو في بقاع الأرض لأن تمزيقه ونهبه إنما يمثل تمزيق وتشويه الصورة الحضارية أمام أحفادنا وسائر بني البشر.

إن ما جرى في متاحف العراق من نهب وتدمير يحتاج إلى محاكمة دولية ولعلها تستفيد من شريعة حمواربي.

لصوص بالقوة(*)

إنها جريمة بشعة بحق الإنسانية جمعاء، صحيح أنها آثار عراقية وفن عراقي وأدب عراقي لكنها ملكٌ للتاريخ الإنساني كله. ففيها يبدأ كل شيء يخص العلوم والفنون والقانون والأدب، أول البدايات في التاريخ إلى أن جاء البرابرة الجدد لينهبوا ويحرقوا ويمحوا تاريخ وذاكرة الوطن والأمة والعالم.

دعوني أفكر بصوت عال وببعض من الغضب: هذه العملية ليست كما يدعي الإعلام بأنها نتيجة غضب وتمرّد وتحدّ وتصفية حسابات، إنها عملية منظمة ومدبرة ومخطط لها منذ زمان بعيد، وكلنا يعرف عقدة من ليس لهم تاريخ وحضارة قديمة وعظيمة كحضارة وادي الرافدين وحضارة العراق الحديث بفنه وأدبه العميق والمؤثر والمتميز على أكثر من صعيد.

إذن لتُمْحَ هذه الحضارة، وليبدأ الجميع من الصفر، إنها النظرية

(*) رافع الناصري: تشكيلي عراقي مقيم في البحرين.

الجديدة ـ القديمة التي لم نكن نصدقها إلى أن وقعت أمام أعيننا وأمام أعين العالم.

نحن نطالب العالم بكل مؤسساته الثقافية والفنية أن يعيدوا للعراق وجهه الحضاري المنير، ويعيدوا له هويته وكرامته التي سرقوها في ضوء النهار دون خجل أو تأنيب ضمير، وليبق العراق مهد الحضارة الإنسانية.

فعل بربري(*)

حين امتدت يد الحرب إلى التراث الإنساني، وفرّطت بما وجدت من ثروات العراق المنهوبة أصلاً، كشفت قوات الإحتلال عن وجهها البربري الذي لا مثيل له ورغبة في القتل والتدمير، لا تفرق بين أبيض وأسود.

نهبت ثروات المتحف العراقي وغابت عن أعيننا الشواهد التي نحب أن نتلمس من خلالها بعض ما نريد أن نتوصل إليه من إدراك لغزارة الإبداع الفكري والفني لأرض الرافدين.

وبغياب هذه المحتويات تغيب شواهد خطيرة مكتوبة على رقم طينية ما تزال في انتظار أن تُفَك رموزها.

دوافع كثيرة، ولا شك، تكمن وراء هذا النسق المنظم لنهب الثروة الفكرية والفنية والذي تخفى تحت ستار الهبّة العفوية والرغبة في التدمير والإنتقام.

لقد كان تفريط قوى الإحتلال بهذا الإرث الإنساني الحضاري، صفعة موجهة للحضارة الإنسانية جَمْعاء. فهو الشاهد على الأصول

(*) مي مظفر: ناقدة فنية عراقية.

الأولى للحضارة القائمة اليوم، ولكن أرض العراق التي احتضنت هذه الحضارات ما تزال مكتنزة بالكثير الذي سيظهر.

محاولة لطمس التاريخ(*)

القضية بالنسبة لي ولزملاء آخرين لي درسوا في العراق ممن يعرفون المتحف العراقي جيدا يعتبرونه موطن دراسة، فقيمته وأهميته وإمكاناته لا تقدّر بثمن. وهو من أهم متاحف العالم، حيث يحتضن تراثاً إنسانياً لا يقدر بثمن. وحقيقة عندما كنت أسمع عن مصرع الناس كان الشعور مختلفاً. لكن عندما رأيت الآثار مهشَّمة وتسرق من المتحف أصبت بصعقة وشعرت بصدمة هائلة، فلا يمكن تعويض ما سرق وما تم تحطيمه.

من ناحية أخرى هناك محاولة لطمس التاريخ، وهي خطة تمت دراستها بطريقة مدبرة على هيئة مؤامرة حيكت لمسح كل حضارتنا التي نتفوق فيها على العالم. وبما أن العالم العربي موطن للحضارة فإن الغرب المعادي نشط في هذا المجال لكي يسحب هذا الإمتياز من العراق وهو امتياز التفوق والإمتداد التاريخي في العصور كافة.

اعتداء على الذاكرة(**)

كان يمكن تجنب ما جرى من نهب وسرقة لو أن الهيئات الدولية أصغت منذ البداية لتحذيراتنا قبل الحرب. وما حصل جريمة بحق الإنسانية وهي جريمة العصر، وتمت تحت نظر القوات المحتلة، وكأنها ليست معنيَّة، فالمسؤولية تقع بالدرجة الأساسية على تلك القوات.

(*) د. محمود صادق: أستاذ النقد الفني ـ جامعة اليرموك.

(**) د. خالد خريس: مدير المتحف الوطني الأردني.

ما تم سرقته هو ذاكرة أمة، وهو ملكية للإنسانية واعتداء على الذاكرة جمعاء، والمطلوب العمل بكل الوسائل لاستعادة المسروقات سواء داخل أو خارج العراق.

وكمتحف وطني أردني، فإننا ندين هذه الجريمة ونقول إننا جاهزون لتقديم ما نستطيع.

إن متحفنا يحتفظ بأعمال لفنانين عراقيين رواد، وهذا إرث إنساني يعتبر الحفاظ عليه واجباً إنسانياً.

استرجاع القطع المنهوبة(*)

إن كلمة الآثار تعني جزءاً من التراث الثقافي العراقي، وهي تضم المواقع والقطع الأثرية. وبخصوص حماية المواقع فمن الضرورة بمكان أن لا يسمح لأي كان بإجراء أية تنقيبات أثرية ما دام الإحتلال الأميركي للعراق موجوداً، لأننا لا نستطيع أن نعرف من الذي ينقب وما هو الهدف من التنقيب، وما هو مصير القطع الأثرية التي يعثر عليها أثناء عملية التنقيب. كذلك فإنني أتخوف من قيام عصابات غير مسؤولة بإجراء تنقيباتها الخاصة بحثاً عن كنوز أثرية مزعومة، مما يؤدي إلى ضياع وفقدان معلومات أثرية ربما تكون على درجة كبيرة من الأهمية. من هنا أقترح أنه لا بد من وضع حماية عسكرية على المواقع الأثرية خصوصاً المهمة منها مثل مواقع أور وبابل وآشور والمتحف الوطني.

وللأسف فقد سُرقت قطع أثرية، وتعرّض بعضها للتكسير

(*) د. زيدان كفافي: معهد الآثار والانتربولوجيا ـ جامعة اليرموك.

والتخريب. وأقترح لحماية ما تبقى أن تُشَكَّل لجنة دولية أو عراقية وطنية تسجل ما تبقى في سجل خاص مزود بالرسم والصورة والوصف. كما يجب على هذه اللجنة عمل سجل بالقطع المفقودة خصوصاً أن القطع المتحفية مسجلة ومصورة الأصل، والهدف من هذا تعميم المعلومة على جميع أقطار العالم.

والأمر الأهم من هذا كله أن على الجيش الأميركي إصدار قانون بأن سارق الآثار وبائعها وشاريها تفرض عليهم عقوبات صارمة، كذلك ضرورة دعم إنشاء الصندوق الذي أسسته اليونسكو من أجل ترميم وصيانة الآثار العراقية، خصوصا إذا ما علمنا أن الآثار هي ملك لجميع أبناء البشرية، لأنها إرث عالمي تركته المجموعات البشرية عبر العصور. ولا أستطيع أن أتصور أن أثراً بقي محافظاً على هيئته آلاف السنين وتأتي المجتمعات التي تدَّعي إنها متحضرة ولا تحافظ عليه ولا تصون سلامته.

ويجب على السلطات الأميركية استصدار أمر لقواتها بضرورة المحافظة على هذا التراث الإنساني.

أما بخصوص الإقتراحات لاسترجاع ما نهب، فإنني أتمنى أن تكون جميع القطع الأثرية التي نهبت مسجلة في سجلات خاصة، وإن كان الحال هكذا أن تكون هذه السجلات ما تزال محفوظة ولم يتم تدميرها. ومن الإقتراحات ما يلي:

أ ـ تشكيل هيئة دولية للمساعدة في إسترجاع هذه القطع.

ب ـ ضرورة أن تقوم الهيئات المختصة في الجامعة العربية بواجبها تجاه ما حصل، وذلك بتشكيل لجنة على مستوى الوطن

العربي لتقدم الإقتراحات وبالتعاون مع الآثاريين العراقيين لتحديد القطع المفقودة.

ج ـ ضرورة مخاطبة الأنتربول وتزويده بالمعلومات المطلوبة في محاولة لتتبع أثر القطع ومحاولة التعرف على أماكن وجودها.

د ـ الطلب من الأفراد والمؤسسات وخصوصاً المتاحف العالمية عدم شراء القطع المسروقة، وضرورة التبليغ عن كل قطعة أثرية تعرض عليهم للشراء.

إن هذه المهمة لا تقع على عاتق العراق فقط، بل هي مسؤولية دولية. وعلى المؤسسات العالمية بما فيها الأميركية المساعدة في المحافظة على التراث الأثري العراقي ومحاولة إسترجاع ما فقد منه.

تدمير حضارة الإنسانية(*)

الحرب بحد ذاتها بما تحمل من حرائق وتدمير وفوضى تشكل خطراً على الوثائق. ولهذا فإن بداية الحرب على العراق كانت بمثابة إشعال شرارة الخطر الذي تعاظم مع القصف الجوي وأدّى إلى تدمير قصر السلام الذي هو عبارة عن متحف وطني يؤرخ للعراق خلال فترة حكم الهاشميين منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى نهاية الخمسينيات. والشيء المروع أن هذه الوثائق التي تؤرخ لمرحلة من أهم مراحل تاريخ العراق قد دمرت تدميراً كاملاً بما تحتويه من وثائق مكتوبة، وصور، ولوحات فنية، وما لم يدمر تعرض للسرقة والنهب.

(*) عماد أبو عيد: رئيس النادي العربي للوثيقة العربية ـ فرع الأردن.

وقد نبهتُ (اليونسكو) لخطورة مثل ذلك على الآثار، وكذلك حذّر الروس، وأكدوا أنه ليس هناك تمييز بين قصف المنشآت العسكرية والمواقع الأثرية التي تشتمل على الحضارات التي تعود للإنسانية.

وفي مواقع أخرى تم تدمير الرقم الطينية التي تضم أساطير بابل والأشوريين والكلدانيين، مما أدى إلى دمار حضارة أمم.

وقد عقدت اليونسكو مؤتمراً صحفياً أوضحنا فيه حجم الأضرار، وتعاونا مع الأمم المتحدة في التنبيه لعدم التعرض لأي مكان فيه مواقع حضارية. ولكن يبدو أن الأمر لم يكن يحظى بإهتمام الغزاة.

والسؤال هو لماذا عندما تعرضت التماثيل في أفغانستان لقصف مدفعية حركة «طالبان» قامت الدنيا ولم تقعد؟ وعندما تعرضت آثار العراق ونقوشها الأثرية للتدمير ظل الصوت خافتاً؟

ولم يكن القصف والتدمير الذي لحق بالآثار هو المسؤول الوحيد عن الأذى، ولكن مع غياب السلطة، حدث ما هو أخطر عندما تعرضت الآثار إلى السرقة والنهب والسلب، وهي بحسب وصف مطلعين، سرقة منظمة لأن الذين يسرقون يعرفون قيمة ما يأخذون، وأن حجم المسروقات التي وصلت إلى زهاء 1700 قطعة أثرية تمثل مراحل تاريخية مختلفة من أبدع ما خلفته الإنسانية. وقيل أن حجم الآثار التي أتلفت يفوق هذا العدد نتيجة التعامل الهمجي، لأن بعض المقتنيات تحتاج إلى طريقة خاصة في التعامل وأجواء خاصة للحفظ تجنبها الحرارة والرطوبة، وإذا خرجت من مكانها تتعرض للتلف، وأن صيانتها تصبح عسيرة ومكلفة جداً.

وقد بادر النادي العربي كمنظمة عربية إلى الإعلان عن يوم الوثيقة قبل عامين، وهي مبادرة تهدف إلى حماية الوثائق التي تحمل ذاكرة الأمم واستعادتها من خارج الوطن، وتصب في خدمة حماية الوثيقة العربية. وكان النادي قد حذر قبل ذلك من خطورة ضياع الوثيقة العربية وتعرضها لخطر التلف والسرقة.

وفي ظرفنا الحالي وما تعرضت له آثار العراق من دمار يصبح الأمر أكثر إلحاحاً لإعادة الوثائق إلى العراق وصيانتها بالتعاون مع (اليونسكو) والهيئات العربية. والأمر يكون أقل صعوبة إذا كانت مسجلة لدى (اليونسكو)، ولكن تزداد الصعوبة لإسترجاعها إذا لم تكن مسجلة.

الأميركيون أول اللصوص(*)

القضية في جميع تداعياتها مؤامرة أميركية، ويجب أن يتحمل الأميركيون تبعاتها، وهم المطالبون بإرجاع ما نهبوا لأنهم أول من بادر إلى سرقة المتاحف ثم تبعهم اللصوص. أنا أعرف متاحف العراق، فالخزائن مقفلة بإحكام، وجزء منها مخزون بطرق لا يعرفها اللصوص.

إن ما سرق من تراث هو ملك لتاريخ ممتد، ويُعدّ من أندر ما في العالم من آثار، ثم إن الذين احتلوا بغداد إقترفوا جريمة بحق الحضارة وليس مفروضا على العراق، فقط، حمايتها بل على كل العالم التصدي لهذه المهمة. لكنّ من لا يعرفون قيمة الثقافة كالأميركيين كيف لهم أن يحفظوا تراث الآخرين؟ يجب محاسبتهم.

(*) د. فوزي زيادين: خبير آثار أردني.

وإذا كان صدام أخطأ قليلاً، فإن جرائم بوش في هذا المجال لا تغتفر ويجب رحيله فوراً.

التخريب(*)

كان المفروض إتخاذ إجراءات احترازية. ففي الحرب الأهلية اللبنانية عمل مسؤولو المتحف اللبناني على إجراءات لسلامة القطع، حيث قاموا بصب خرسانة حول القطع الأثرية وخزنوا القطع الصغيرة في أماكن لا يمكن الوصول إليها، وبذلك انقذوا جزءاً كبيراً من التراث. لكن في العراق لم يسعفهم الوقت والحصار لاتخاذ إجراءات إحترازية، وبالتالي نهب وصار ما صار.

واضح أنه لم يكن الهدف السرقة فقط، بل إن ما لم يسرق كان يدمر، وهذا نوع من التخريب المتعمد وغير الحضاري الذي لا هدف له سوى تشويه الحضارة الإنسانية.

(*) جعفر طوقان: مهندس معماري أردني.

مجزرة التراث(*)

تحتار الكلمات وتعجز الجمل عن التعبير في وصف ما حلّ في وادي الرافدين. فمع حلول، ليل الغزاة المعتدين، نفذت زمرة اللصوص المجندين لهذه الحملة العشوائية والمنظمة في آن، واحدة من أكبر المجازر التي عرفها التاريخ الإنساني، مجزرة ذبح التراث وقتل الحضارة.

أجل، ارتكب الجناة أبشع جريمة، أبطالها المرئيون الأميركان والإنكليز، ومنفذوها الحقيقيون جلاوزة الصهيونية العالمية، وأزلام إسرائيل اللقيطة، وعلى مرأى ومسمع دعاة الحرية وحماة حقوق الإنسان.

موطن الكتابة الأولى منذ خمسة آلاف سنة، حاولوا أن يطمسوا تلك الكتابات ويمحوها من وجه المعرفة، كل هذا حل ونفذ بتشجيع المحتلين، وتنظيمهم لحملات النهب والسلب والاعتداء. علماً أن المحتل منذ لحظات الاحتلال الأولى، يصبح مسؤولاً مسؤولية مباشرة لحماية الأفراد والمواد. وهنا نتساءل، والسؤال يفرض نفسه. لماذا

(*) المرجع: الأب سهيل قاشا. «مقال نشر في جريدة المستقبل» في 1/ 5/ 2003. ص 19.

هذه الحملة البشعة والمرفوضة عالمياً؟ لماذا هذه الحملة البشعة والمرفوضة عالمياً؟ لماذا هذا الحقد الدفين، الذي تفجر بهذا الهيجان؟

إذا ما رجعنا القهقري في أيام التاريخ السالفات، لوصلنا إلى حل هذا اللغز الأسطوري، وما حل في بغداد والموصل والبصرة وغيرها من مدن العراق من مجزرة التراث الفكري الفني.

يحدثنا التاريخ عن دور العراقيين في قلع الشوكة الأولى، من منطقة الهلال الخصيب، ألا وهي مملكة إسرائيل الشمالية التي أسقطها الملك الأشوري شلمانصر الثالث عام 842 قبل الميلاد، ثم مملكة يهوذا الجنوبية، التي أسقطها الملك الأشوري تغلات فلاسر عام (746ـ 728) قبل الميلاد. وسقوط السامرة بيد الملك سرجون الأشوري عام 722 قبل الميلاد. والسبي الكبير بيد الملك نبوخذ نصر الكلداني بين العامين (605ـ 582) قبل الميلاد حيث سبى منهم أكثر من أربعين ألفاً وأتى بهم إلى بابل وبينهم، دانيال النبي وعزرا الكاهن وغيرهما من أمراء اليهود ووجوههم.

من هنا نشأت عقدة بابل، التي صارت ورماً خبيثاً، يقضّ مضاجع اليهود الصهاينة في كل مصر وعصر، وراحوا يعملون ليل نهار وبكل الوسائل للانتقام، وانتظروا ساعة الصفر، حينما تضافرت قوى الشر العالمية من الأميركان والإنكليز، واليهودية الصهيونية، في ممارسة هذا الانتقام وكان اليوم الأسود.

اللصوص والسراق يدفعهم جنود الاحتلال دفعاً، ويغرونهم بالسرقة، إضافة إلى التحطيم والتهشيم والحرق والتخريب، لطمس معالم الحضارة العراقية الخالدة.

الأواني الفخارية، التي يعود تاريخها إلى الألف الخامس قبل الميلاد يحطمونها دون رحمة.

جداريات الأشوريين يكسرونها بكل شراسة. مسلات القوانين والشرائع تهان وتحتقر. الأبواب التراثية الخشبية تحرق. تماثيل الملوك والأبطال تهوي بتيجانها. آلهة العهد القديم تهشم خوفاً من رموزها.

أنواع النقود التي تؤرخ فترات الزمان والمكان، تبعثر وتصير أمراً كأنه لم يكن. وإذا بمتحف العراق الحضاري في بغداد صار هباء، مع أخيه متحف بغداد للتراث الشعبي.

ومتحف الموصل الحدباء صار أرضاً يباباً، ومتحف البصرة وتكريت وقصر الزهور (المتحف الملكي) صارت صفصفاً. وما جرى للمتاحف، جرى للمكتبات العامة الثمينة.

وهنا يسقط القلم وجلاً، ويجمد المداد فيها إجلالاً، إذ لا يدري كيف يعبّر؟ وماذا يكتب وكيف يصوغ العبارات الحزينة الدامية؟

وكأني بالتاريخ يعيد نفسه، فيعود هولاكو العتيق الذي دمر دار الحكمة عام 1258م بشخص هولاكو الصغير وجيوشه الغازية ليدمر بيوت الحكمة في أرض الرافدين وما تحويه من المصاحف الكريمة النادرة، والمخطوطات العربية والسريانية والتركية والفارسية التي صارت رماداً مع دار الوثائق ومكتبة الأوقاف الجليلة، ودار الفنون الحديثة التي هي الأخرى لم تسلم من عبث العابثين.

كل هذه هي علامة فارقة لما رغبت الصهيونية واشتهت لو أنه حدث منذ قرون وقرون.

ولكن هيهات.

تبقى بابل ماثلة في الأذهان والتاريخ، شمعة تبدد كل جحافل الظلام.

وتبقى دار الحكمة منذ أيام المأمون ماثلة بدار الحكمة التي يستطيع العراق إنشاءها ثانية من خزين حكمة أبنائه.

وتعود الجامعات تخرّج الأجيال تلو الأجيال.

المخطوطات التي أهينت وسرقت ستعوضها بما تخطه القلوب والنفوس العراقية الأبيّة من أسطر المجد والسؤدد.

إنها وأيم الحق صدمة شديدة، وفعلة رهيبة مرعبة لما حل بالتراث الثقافي والفني لأبناء الشعب العراقي.

ولكن، مهما حاولت إسرائيل أن تدمر، ومهما عملت الصهيونية لأن تزوّر، مهما أصرت اليهودية أن تحرّف، تبقى الشواهد العراقية واضحة المعالم في مرآة الزمان.

وتبقى قصة آدم وحواء محفورة في اختام سومر واكد وبابل.

وتبقى قصة قايين وهابيل مقتبسة من الحوارات الأدبية في بلاد العراق الجنوبية.

ويبقى نوح الطوفان التوراتي، هو هو أتونابشتم البابلي في ملحمة كلكامش.

وتبقى جنة عدن خالدة بأرض العراق خلود الشمس.

وتبقى شريعة حمورابي الأولى، والأصيلة، تشير بأصبع الاتهام إلى أن شريعة موسى مقتبسة عنها بالحرف والمعنى.

وتبقى أسفار الحكمة التوراتية كلها منحولة عن سفر الحكمة الذي خطه احيقار الأشوري (حكيم نينوى) في القرن السابع قبل الميلاد.

ويبقى نشيد الأناشيد صورة طبق الأصل من قصيدة الزواج المقدس في بابل.

مؤامرة خوف الصهيونية وبناتها اللقيطات من أحجار العراق وما تكشفه باستنطاقها من لصوصيات اليهود لتراث الشعوب فانكشفت اللعبة وسقط القناع عن وجه السراق الأقدمين، بسرقات أحفادهم الدنيئين (فما مكتوم وإلا سيظهر، وما خفي ألا سيعلن) كما يقول السيد المسيح في إنجيله المقدس.

فتراث العراق سيبقى مختوماً بختم العراق الأبدي لا تستطيع كل أمواج المحيطات أن تمحوه، ومهما حاول السراق واللصوص أينما أودعوه وأينما أخفوه إلا نوراً يعلن عن نفسه.

تراث الرافدين سيبقى شاهداً حياً، وناطقاً، في كل محفل وكل مجمع، عنواناً لكل الكتب وموضوعاً لكل البحوث والدراسات في التاريخ البشري العريق.

الكتابات السومرية، الأكادية، البابلية، الأشورية السريانية، والعربية، السيف المجرد من غمده دوماً لمقارعة كل الأسطر المزيفة والمتحولة زوراً وبهتاناً والتي تريدها التوراة والتلمود وأقلام الجناة من اليهود ضد العراق وشعبه الحضاري.

وأخيراً نريدها ملحوظة مهمة.

لماذا عقدت المعارضة العراقية اجتماعها في مدينة أور، تحت

خيمة بالقرب من (الزقورة) أول معبد لعبادة الإله في العالم؟

الجواب واضح، ومخطط له من قبل الصهيونية العالمية وإزلامها كتحدٍ للعراقيين أصحاب الأرض، والحق التاريخي. وكأني بالصهيونية أرادت أو كادت أن تقول، إن أبرام (إبراهيم) السومري، ابن أور الأصيل هو أبو اليهود وهو الذي أعطاهم أرض كنعان، وجعلها إرثاً خاصاً لهم، (وهب السلطان ما لا يملك) فالأمر هذا مردود ومرفوض بدليل ما قاله السيد المسيح ـ وهو أصدق القائلين ـ حينما وجه حديثه لليهود مخاطباً إياهم وبإصرار، عندما قالوا له: (نحن أولاد إبراهيم) فأجابهم له المجد: (لو كنتم أولاد إبراهيم لفعلتم أفعال إبراهيم، أنتم أولاد إبليس).

وهكذا ينقلب السحر على الساحر.

الأميركيون على خطى المغول والتتار(*)!

أية وحشية توازي ما ترتكبه الولايات المتحدة الأميركية في العراق من فظائع لا يقبلها العقل، ولا يمكن أن تستسيغها الإنسانية على مرّ العصور.

وحشية تمارس على غير مستوى، وعلى غير صعيد، ولا يرف لها جفن، ولا يهتز لها ضمير، ولا يرتعش لها قلب أمام الأهوال الكثيرة التي تدوّن في أعماق تاريخها الأسود.

ولم نكن يوماً ضد أميركا، من الباب إلى الطاقة، هكذا، وبلا أي مبررات تسوغ لنا هذا الموقف. ولم يعلمنا ديننا ولا إلتزامنا القومي كره أي شعب آخر، بل دفعتنا معتقداتنا إلى الإنفتاح على كل التجارب الإنسانية، بشغف وحب لأننا ننبذ التفكير الشوفيني من أية جهة أتى، ولأننا ضد الإنعزال والتقوقع، ونعمل للإستفادة من تجارب الآخرين، ولا سيما المحطات المضيئة منها.

لكن أميركا، ومنذ أن تفتَّح وعينا، ونحن نعرف ونرى أن مواقفها معادية للعرب جملة وتفصيلاً، وما دعمها المبالغ به للكيان الصهيوني، إلا صورة ساطعة عن عدائيتها التي لا تخضع لمنطق ولا لعقل.

(*) تحقيق أجراه لامع الحر في مجلة «الشراع» (اللبنانية). أيار/ مايو 2003. ص58 ـ 63.

واليوم، تمكنت الولايات المتحدة من إحتلال العراق دون أي مسوّغ شرعي لذلك وعلى الرغم من المعارضة الدولية لهذا العدوان الغاشم، وفي مقدمتها موقف الأمم المتحدة العالي النبرة، والشديد الوضوح.

وكان الظن الغالب أن السبب الرئيس للعدوان هو النفط، ولم يكن يتصور أحد أن أميركا طامعة بالتراث العراقي بكل ما فيه من قطع أثرية قديمة، ومخطوطات، ولوحات فنية. فسرقت كل ما اعتبرته ثميناً في المتاحف العراقية ونقلته إلى متاحفها، وأبقت على قطع لا ترى أهمية لها، فسمحت للنفر من المواطنين العراقيين الغوغائيين بالدخول إلى المراكز الأثرية والإجهاز على ما تبقى منها، إضافة إلى زمر العصابات الدولية العاملة في مجال الآثار.

والمعروف أن المتحف العراقي لم يتأسس في عهد الرئيس المخلوع صدام حسين، بل يعود إلى سنة 1937 وعلى يد المفكر القومي ساطع الحصري. ويضم كنوزاً أثرية تعود إلى الحضارات القديمة كالسومرية والأكدية والبابلية والآشورية.

وهناك آثار تعود إلى ما قبل الإسلام، أي إلى الأنباط ومنها النماذج المعمارية والعديد من الأواني المكتوبة إضافة إلى ما انتجه العرب المناذرة المعروفين في التاريخ العربي.

وتردد أن اللوحات التي تعود إلى العهد الآشوري ومنها «لوحات السبي اليهودي» قد اختفت قبل يوم واحد من عمليات السلب والنهب.

ويضم المتحف أيضاً على صعيد الموسيقى القيثارة السومرية، وهي أول شكل فني متطور للقيثارة، إضافة إلى الكثير من الأحجار الكريمة المزركشة بأبهى الصور وأجملها.

أما دار المخطوطات فقد كانت تضم كتباً ووثائق ولوحات مخطوطة، ونسخاً من القرآن الكريم بخط أشهر الخطاطين. كما جمعت هذه الدار خطوطاً لاسماء بارزة في التاريخ الإسلامي بدءاً من الإمام علي (كرّم الله وجهه) وصولاً إلى القيسي البغدادي إضافة إلى آلاف المخطوطات الأصلية التي تعود لكتب وموسوعات إسلامية ويونانية.

وتحتوي «دار الوثائق» مستندات تعود إلى العهد العثماني، ووثائق تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، ووثائق متعلقة بالإحتلال البريطاني لها، إضافة إلى وثائق مهمة لثورة العشرين. ويعتبر مركز صدام للفنون أبرز صالة فنية عربية في العصر الحديث، ويضم أعمالاً كثيرة لفنانين عراقيين وفنانين عرب، ومن أبرزهم جواد سليم، فايق حسن، وحافظ الدروبي.

هذه السرقة المنظمة لأبرز المعالم الأثرية والفنية في العراق لا تقل أهمية عن احتلال بلاد الرافدين، لأن أميركا بهذه الطريقة نهبت الحاضر من خلال السطو على النفط، ونهبت الماضي من خلال السطو على أبرز مقوماتنا الحضارية عبر التاريخ.

أمام هذا النهب المنظم، نحاول أن نلقي الضوء على مواقف عدد من المثقفين اللبنانيين الذي يكشف الحقيقة الأميركية أمام الملأ.

المخرج ريمون جبارة: أبكانا أطفال العراق

الذي يسرق عالماً بكامله، يسهل عليه سرقة متحف، يا ليت الرفيق صدام احتاط للأمر، لا خبّأ تاريخ العراق فحسب، بل تاريخ

الإنسانية كلها، كما فعل ولده الرفيق عدي حين خبأ سياراته، فظلت اجدد مما اكتشف في المتحف.

نحن نحاسب على النية، النتائج في هذا الزمن صارت «ممودرة».

وطبعاً لم تبكنا سيارات عدي ولا تحف قصور القائد الملهم خلال حرب العراق، أبكانا أطفال العراق، ضحايا القائد الملهم أيضاً. وتمنينا لو كان صلاح الدين بين جمهور مشقلبي التمثال، لكان ضرب صاحب التمثال مباشرة لا بالواسطة، وكذلك ما اقنعنا ريكاردوس قلب الأسد الأميركي بحمله لواء الحرية والديموقراطية، من كل الحرب بقي في ذاكرتنا مشهد الأطفال ـ الضحايا، وتلك السيدة المسؤولة عن المتحف التي شاهدناها تنتحب كإنتيغونا معاصرة على حضارة نُهِبَتْ وذاكرة تاريخ مُسِحَتْ.

لا أعتقد أن الرئيس صدام بكى حين شاهد أو أخبروه ما حلّ بالمتحف، وبكل بغداد، القادة الملهمون لا يبكون فهم اختصاصيو إبكاء شعوبهم. بئس إنسان لم يبك يوماً في حياته، يصير يوماً حاكم بلد.

الشاعر محمد علي شمس الدين:
التواريخ يكتبها الأقوياء

اللصوص يرافقون الغزاة، والغزو بحد ذاته هو لصوصية مسلحة، إذ أن القوات المحتلة التي لا تعبأ بالحفاظ على الأحياء لن تعبأ بالحفاظ على الأموات. كنوز العراق في المتاحف وفي دور الكتب هي شواهد على حضارة عريقة لعلها في أصل الحضارة البشرية، الحضارة البابلية وحضارة سومر وأكّاد هي بالإضافة إلى الحضارة المصرية من أمهات الحضارات.

إن سلب المعالم الأثرية ونهبها له معنيان: الأول، معنى رمزي ويعتبر جزءاً من إغتصاب البلاد، بحاضرها وماضيها، والمعنى الثاني معنى تجاري لأن هذه الكنوز المسلوبة سرعان ما تتحول إلى سلع معروضة للبيع والشراء، ولماذا تبدي تعجباً مما حصل؟

إن الكثير الكثير من آثارنا وكنوزنا التاريخية والأثرية نقلت من خلال حروب الإستيلاء علينا إلى متاحف العالم. إن متاحف ألمانيا وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا مليئة بالآثار العربية والإسلامية، وستمتلىء المتاحف الأميركية أيضاً بآثار العراق، يضاف إلى ذلك أن الكثير من أحباء التراث العربي والإسلامي استند إلى مخطوطات موجودة في متاحف الغرب، تم الإطلاع عليها وإعادة النظر في التاريخ من خلالها. إن الكثير من أوراق البردي المصري موجودة في متحف المتروبوليتان في إنكلترا، وهناك مسلاّت عديدة وآثار فرعونية في بريطانيا.

العبرة من كل ذلك بكلمات: نحن شعوب مستضعفة ومضطهدة ولم نحسن الحفاظ على حاضرنا وثرواتنا لكي نحافظ على ماضينا. فمن لا يستطيع الحفاظ على النفط في باطن الأرض وحماية المياه في الأنهار، لن يستطيع الحفاظ على متحف أو مكتبة، وخرافة حماية التراث في أي بلد كإرث من إرث البشرية هي جزء من أخلاق بائدة، غير موجودة إلا في المخيلة. في كل حال، التواريخ يكتبها ويعيد كتابتها الأقوياء.

الشاعر شوقي أبي شقرا: كيف لنا أن نسكت

الآثار العراقية لعلها من أهم الآثار التي منذ الصغر هي علامة في ضميرنا وفي دماغنا، وفي قلوبنا. بلاد الرافدين وبلاد ما بين

النهرين وبلاد الحضارات التي طالما ارتقت إلى العلى، إلى الخلود، والتي سجلت ذلك كتابات وملاحم، وكيف لنا أن نسكت أو أن ننسى. ولعلنا حين ترجع هذه الآثار إلى أماكنها، إلى متحفها، حينئذ نكون في راحة بال وفي طمأنينة إلى أن التراث هو تراثنا في منطقتنا. ولعلنا في النهاية ستكون عيوننا من جديد مدهوشة ومرفرفة أمامها في حنين مثل أولئك القوم إلى الأبعاد الأزلية، إلى الخلود، إلى السماوات السبع، بل إلى الله الخالق.

الشاعر الياس لحود: قتل الأمل

تاريخ طويل وعميق للحضارة، لو حفرنا فيه قليلاً لتبين مدى ما يختزن ثقافياً وحضارياً على مستوى منطقة الشرق الأوسط، كما على مستوى مساحة العالم. لا حاجة هنا لتكرار كلام يستهلك يومياً بل في كل لحظة عن قيمة الحضارة السومرية، الأكادية، البابلية، العربية التي لولاها لخسر العالم الكثير من المعرفيات العلمية والتكنولوجية على حد سواء. كارثة كبيرة علّها تفوق بألوف المرات كوارث المغول والتتار.

إن ما يحدث هو باختصار كلي قتلٌ ليس فقط للحضارة العالمية بكل تشعباتها بل هو أكثر من كل هذا. إنه قتل لأمل كبير عند إنسان هذه المنطقة ومجتمع هذه المنطقة في أن يستعمل ما عنده من حضارة ومهارة ليشعل ذكاءه بما هو أهم من النفط وآباره وتجارته ومراكزه. كان الأمل أن نستخدم إمكانات الإنسان العربي الحضارية والثقافية المخزونة من ألوف السنين، لا أن نخزن له من جديد سلبيات وأحقاداً سوف لن يدمر نفسه فيها وحسب، بل كما أرى سيدمر أيضاً مع نفسه الكثير من آمال الإنسانية.

لن أشير إلى المجرم، فالكل يعرفه، لكنني سأشير أخيراً إلى الجريمة التي لن تغتفر والتي سيكون حبرها ذا قوة أعظم من النفط لتدمير المعتدين كائناً من كانوا، وأملي كبير في أن من سيغير في بلاد العولمة هو الرأي العام في تلك البلاد والفصائل التقدمية قليلة العدد التي سيكون لها الدور الحضاري الكبير في الصراخ والصياح ضد هذه الجريمة، وهذا لا يعني إنني أبرّر كشعوب أولاً وليس كحكام وحسب من تحمّل هذه الجريمة.

الروائية لطيفة الحاج: الجريمة لن تمر

لقد نسجت الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، على العراق من الفظاعات ما يعجز الخيال عن وصفه، ومن ذلك نهب متحف مدينة بغداد ومكتباتها، وتدمير الرصيد التراثي الحضاري والثقافي لحضارة بلاد ما بين النهرين، الذي هو في الوقت نفسه، رصيد الذاكرة البشرية المتراكمة منذ الآلاف من السنين (تشريع حمورابي). وهو حدث مؤسف، وكارثة حقيقية تعود بالضرر ليس فقط على شعب العراق، وإنما على الإنسانية جمعاء، لما يمثله ذلك الارث من أهمية عالمية، فهي كنوز ومخطوطات نادرة، تنتمي إلى مهد الحضارة الإنسانية الأولى، ولا يمكن تقديرها بثمن.

وقد كانت تلك المسألة بالنسبة للحرب على العراق، كـ «القشة التي قصمت ظهر البعير»، فكأن المحتل لم يكفه ما قام به من تدمير واحتلال وقتل، فعمد إلى سرقة المتاحف، أو إلى تسهيل سرقتها بعدم إتخاذ خطوات فعالة لحفظها وصيانتها من أيدي العابثين، أو لمنع العصابات المجرمة القيام بذلك العمل الشنيع، الذي وحسب ما ذكرت الصحف، «كان مدبراً، محكم التخطيط، دقيق التنفيذ، لدرجة

أن السارقين عرفوا إلى أين يتوجهون، وأين كانت أهم محتويات المتحف، لأنهم حصلوا على المفاتيح!!».

ولماذا لا نأخذ العبرة أيضاً من كتاب الله الكريم، الذي يقول ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ...﴾ [المائدة: 82] وهل من شك أن أميركا متحالفة مع اليهود في تلك المعركة؟ وعلى كل حال فإن تلك الأعمال جاءت متناغمة مع مخططات الغزاة، الذين يسرقون الأرض وينهبون ثرواتها، يهينون أصحابها أو يقتلونهم ويسلبونهم حقوقهم ليقدموها لهم فيما بعد بعنوان الحرية!!

وباعتقادي أن تلك الجريمة لن تمر ببساطة، بل سوف يكون لها إنعكاسات كبرى على الصعيد الدولي. فقد بدأت الإنتقادات للولايات المتحدة وإتهامها بخرق معاهدة عام 1954، حول «حماية الملكية الثقافية في حال حدوث صراع مسلح».

وكذلك بدأت كما قرأنا في الصحف، عمليات تحقيق في الموضوع ومحاولات لاستعادة المسروقات، بعرض مكافآت على الأشخاص وخلافه.

ولكن ذلك لا يكفي بالطبع وهو من قبيل «ذرّ الرماد في العيون». وواجبنا أن نعي جميعاً أن الإحتلال لا يستهدف النظام فقط، بل يستهدف الشعوب وحضارتها وتاريخها احتلالاً أراد أن يجعل منه بوابة عبور إلى سيطرة كاملة على المنطقة وبداية لهيمنة على العالم، وبالتالي علينا أن نعي الدرس وأن نفهم أن هذا الأميركي وحليفه الإسرائيلي في المنطقة، لا يريدان لنا سوى أن نكون قبائل وطوائف تتصارع وتتقاتل، والشعب العراقي اليوم أمام تحدٍّ كبير، فهو

مدعو بكل إحزابه وفئاته ومذاهبه، ليثبت للعالم أجمع إنه يستحق الحياة الحرة الكريمة، وذلك لا يكون حسب رأيي إلا برص الصفوف لخلق مقاومة شعبية، هي الوحيدة القادرة على طرد المحتل الغاشم. وياحبذا لو تتداعى الدول والمؤسسات الثقافية العربية، وبأسرع وقت لعقد المؤتمرات لدراسة الخطوات اللازمة، التي يمكن من خلالها الضغط على الجهات المعنية لاستعادة ما يمكن إستعادته من ذلك الإرث الإنساني القيم، وقبل فوات الأوان.

الكاتبة رشا نجار: اغتيال حضارة

بعد نهب المتاحف العراقية، نظم مؤخراً في باريس مؤتمر برعاية الأونيسكو أكد فيه حوالي ثلاثين خبيراً بالآثار العالمية، أن عمليات النهب لمتحف بغداد كان مخططاً لها، ونفذتها عصابات عالمية منظمة حصلت على تسهيلات في عمليات نهب الحضارة.

كما أكد الخبراء أن مجموعة من ثمانين ألف قطعة أثرية سرقت من المتحف، يرافقها أعمال تخريب ثقافي متعمد بدوافع دينية وسياسية.

السؤال هنا: هل القوات الأميركية تجهل قيمة هذه القطع الأثرية الموجودة في المتحف، ولهذا لم تتدخل لمنع نهب أقدم حضارات الأرض؟

الجواب: نعم يجهل الجندي الأميركي قيمة هذه القطع الذي يعود عمرها لأكثر من ستة آلاف سنة. إن الفرد الأميركي جاهل لحضارات الإنسانية القديمة.

سؤال آخر: هل الإدارة الأميركية تجهل قيمة هذه الكنوز أو تعرف فقط ثمن النفط ولا تعرف أن هذه الآثار لا تُقَدَّر بثمن؟

جواب: وإلا لماذا استقال رئيس اللجنة الإستشارية الرئاسية للشؤون الثقافية في الولايات المتحدة مارتن ساليفان إستنكاراً لنهب متحف بغداد؟ كما استقال عضوان آخران من اللجنة هما غاري فيكان، وريشارد لانيير، وهذه اللجنة الاستشارية تتولى تقديم النصح للرئيس بوش في مجال الثقافة. ومن المعروف أن هناك خبراء في الأنتربول لشؤون الفنون والتحف الأثرية العالمية. إذا كان الشعب الأميركي لا يفهم في الحضارات الإنسانية القديمة، فإن الشعب الإنكليزي يعرف ويفهم في حضارات بلاد ما بين النهرين من أشوريين وأموريين، وكلدان وسومريين وعرب. بدليل أن المتحف الإنكليزي في لندن يحوي على حضارة الفراعنة من مصر وبأعداد هائلة حملتها معها الإمبراطورية الإنكليزية أثناء إستعمارها لبلاد النيل.

أتصور لو كنت عراقية، وبعد حصار استمر إثنتي عشرة سنة ماذا يمكن أن أسرق مثلاً؟ أسرق أدوية لي ولعائلتي، أسرق طعاماً، أسرق (كومبيوتر)، أسرق تلفزيوناً كبيراً ملوناً، أسرق غسالة، أسرق أدوات كهربائية جديدة، أسرق ثياباً جديدة، ولو كان معي رجل يسرق بعد هذا الحصار الطويل سيسرق سيارة، دراجة نارية، مكتباً جيداً، طاولة فخمة، تلفونات عادية وخليوية، ودشاً لاقطاً للقنوات الفضائية، فالعراق الذي أحب لم ولن يجري لسرقة قطع أثرية موجودة على أرضه منذه القدم، وممزوجة بتربيته، وروحه وأخلاقه، ولا حاجة له بقطعة حجرية أصلاً يملكها ومزروعة في أرضه، وهي ملك له بالأصل ومن قديم الزمان.

وهذا يعرفه العراقي، لهذا كان هناك حارس وحيد على باب متحف بغداد، حارس واحد فقط يحمي ويحافظ على تاريخ وطن يحوي مائة وسبعين ألف قطعة أثرية لا تقدر بثمن.

وأخيراً أُحرقت المخطوطات القديمة، هل لليهود تاريخ مخزٍ مع نبوخذ نصَّر، القائد البابلي، في أورشليم، ويريدون محوه من تاريخهم القديم غير المشرف؟؟.

المؤرخ يوسف الحوراني: خسارة لحقت بالتاريخ الإنساني

إن أبرز ما علق في ذاكرتي من أيام قصف العراق هو ظهور جندي أميركي في متراس محفور حديثاً، فوق تلة من تلال شمالي العراق، وهو يقلب بيده لوحاً مكتوباً مستطيلاً، قَدَّرْتُ طوله بخمس عشرة سنتمتراً وعرض لا يقل عن عشر، وقد تناول الجندي جهاز تلفون صغير قدرتُ أنه يريد إعلام رؤسائه بما وجد.

قد لا يكون الكثيرون غيري إنتبهوا لهذا المشهد العابر على شاشة «سي. ان. ان» ولكنه كان لي الرمز المثالي لهذه الحرب وقنابلها ومتاريسها. فأرض العراق هي «رحم حضارة الإنسان» ولا يستطيع أي مكابر أن يدعي غير ذلك. وهذا يقتضي بأن تكون المسؤولية عن آثارها وتاريخيتها مسؤولية إنسانية عامة، تخص جميع الدول والشعوب. والحفاظ على متاحفها ومواقعها الأثرية هو من واجبات المنظمات الدولية قبل غيرها ممن لا يعرفون أهمية هذه الآثار ومدى الخسارة التي تلحق تاريخ الإنسانية إن هي ضاعت أو لحقها الدمار.

ففي متاحف العراق شهادات منقوشة على تطور المعرفة والتواصل بالرموز بين الناس.

ـ وفيها شهادات على نشوء مدارس لتعليم الكتابة قبل خمسة آلاف عام من زمن (الانترنت).

ـ وفيها شهادات على نشوء مكتبات ملحقة بالمعابد في أواخر

الألف الثالث قبل الميلاد في «شوروباك» وفي «نيفر» وفي «أوروك» التي جمعت حصيلة ثلاثة آلاف عام من النصوص الأدبية من زمن السومريين الأوائل حتى زمن السلوقيين. وأخيراً مكتبة «اشوربانيبال» التي كانت تتبع للقصر الملكي، إلى جانب مكتبة معبد الإله «نابو» في العاصمة «نينوى» وقد ضمت المكتبة الملكية ما يقارب خمسة وعشرين ألف لوحة، وكانت مزينة بتماثيل ومنسقة كمكتبة حديثة، وتحمل كل لوحة اسم مالكها وناسخها والمدينة التي جاءت منها.

ـ في متاحف العراق سجلات أولى الشرائع الإنسانية وبينها تشريعات «اورنامو» ثم «لبت عشتار» ثم «حمواربي» هذه التشريعات التي اقتبست منها جميع شعوب الحضارات القديمة، وما يزال بعضها ارقى ما وصل إليه الإنسان في مجال العدالة وحفظ حقوق الأفراد دون تمييز بين المرأة والرجل.

ـ في متاحف العراق ما تزال الأصول التي نكتب الكتب والدراسات عنها ونكتشف في كل يوم مدلولاً جديداً لرمزيتها.

ـ في أرض العراق شواهد عنفوان العباسيين وبقايا «بيت حكمة» المأمون، فهل حقاً ابيحت هذه الآثار للعيّارين والافاقين من اللصوص؟!

إن تعزيتنا هي أن العراقيين الأقدم كانوا يمارسون سنوياً طقوس أعياد «آكيتو» حيث كانوا يتخلون في يوم من كل سنة عن النظام والقوانين ويتركون البلاد للعابثين والمخربين، فيكون لهم بعدئذ موعظة للحفاظ على النظام والبلاد، فنأمل بأن تكون هذه الواقعة تذكيراً فقط بتلك الأعياد.

د. ميشال جحا: ثورة ناصر لم تحطم قصور فاروق

ما حدث لمتحف بغداد الذي يضم حضارة تعود إلى آلاف السنين من تدمير وتخريب أمر لا يصدق. إن نقمة الشعب العراقي على حكامه أمر نتفهّمه، وأن تحطيم تماثيل صدام حسين وصوره أمر له ما يبرره، ولكن أن يحطم شعب رموز حضارته العريقة لا تفسير له سوى الغباء.

أنا أفهم أن يسرق مواطن جائع شيئاً يأكله أو متاعاً يستخدمه، ولكن إقدامه على تدمير حضارته بيديه أمر إجرامي، وأنا أتساءل لماذا لم يحمِ الجيش الأميركي المتحف؟ لو وضع دبابة واحدة على بوابة المتحف، لما تجرأ أحد على الدخول إليه ما يجعلنا نعتقد بأن الأميركيين سهلوا العبث بكنوز المتحف، واشتركوا في نهبها.

في كتابه «قلب العراق» يهاجم أمين الريحاني البعثات الأجنبية التي أجرت الحفريات وسرقت كنوز العراق. لو كان الريحاني حياً اليوم لكان شكر ربه على ذلك لأنهم على الأقل حفظوا هذه الكنوز في متاحفهم، أمر آخر أريد أن الفت إليه النظر هو أن الثورة المصرية سنة 1952 لم تحطم قصور الملك فاروق، ولا استباحت كنوز المتحف المصري، وكذلك الثورة الإيرانية التي اطاحت بالشاه لم تعبث بقصوره وكنوز التاريخ الفارسي.

عندما دمَّرت حركة «طالبان» في أفغانستان تمثالين لـ (بوذا) قامت القيامة، لماذا سكت العالم عن الجريمة التي ارتكبت في بغداد؟!

ترى لو كان ميشال عفلق حياً يرزق ماذا كان يقول عن حكم حزب البعث في العراق الذي أراد به أن يبعث الأمة العربية؟

الشاعر نعيم تلحوق: اعتداء على التاريخ

من أهم المظاهر الإيجابية للديموقراطية أنها تعترف ولا تلغي الآخر. ومن أهم مظاهرها السلبية أنها تفقد معناها حين تتحول إلى غوغائية دون فهم واع لها، وهو ما ظهر جلياً وواضحاً في حرب «نمرود العولمة» الولايات المتحدة الأميركية واحتلالها للعراق، وقتل الآمنين والأبرياء تحت شعارات واهية لا تدخل في بديهيات العقل المتنور، هي في قيمها وقيمتها لا تحمل بذور المنطق الموضوعي.

ومن غير الطبيعي أن لا نقف مشدوهين لنتائج هذه الحرب المدمرة التي بينت أن من أبرز وأهم أهدافها سحق العقل العربي بالمطلق إلى جانب ضرب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. الكارثة الأولى جاءت بأيدينا نحن في العصر العباسي حين أحرقنا ـ بمعية أو بمشيئة هولاكو وتيمورلنك ـ المكتبة العربية ونهبناها، وقضينا على العقل باسم المقدس. والآن يتم التحريم بجرم أن هذا العقل قد استطاع بعد مضي قرون عديدة أن يستعيد دوره ويسجل مآثر كبرى في حقول العلم والمعرفة والإبداع والتقدم التكنولوجي، فيحرق هولاكو الجديد (بوش) بأيد رخيصة قصر الحكمة في بغداد بما فيه ولا يبقي عليه أثراً.

تبين بما لا يقبل الشك بأن المقصود بالبترول ليس المادة تحت قفر من الصحارى بل المادة المغلفة لآبار رؤوسنا وأبداننا. ويصح أن نطلق عليها لقب «القرص الذهني المعرفي» لتاريخ المجتمعات والشعوب. المطلوب ـ على ما يبدو ـ رأس نبوخذ نصَّر وحمورابي وسنحاريب وجلجامش وانكيدو والفارابي والمتنبي وابن خلدون وابن سينا والمعري والخوارزمي والحلاج وابن عربي وابن رشد إلى آخر السلسلة.

المطلوب أن يفرغ هذا «القرص الذهني المعرفي» من شحنته التلقائية والوقائية، فلا يتم ذلك إلا بالقضاء على معالم العقل والحضارة البابلية ونهبها كي يتم استيقاظها بعد حين في متاحف تخص قبائل الأمة الإنكلوسكسونية في محاولة لتزوير إرادة التاريخ والحياة.

هذا الفكر المدمر لحضارة الشعوب والأمم الحية أتى تحت ذرائع الديموقراطية الغوغائية التي مارستها الولايات المتحدة الأميركية باحتلالها للعراق. والشاهد على رأس الأعيان المتحف الوطني وقصر الحكمة بما يحويه من المكتبة الوطنية ومركز المعلومات والتوثيق وجامعات الموصل وبغداد إلى جانب النهب المنظم لمعالم الفكر والحضارة الإنسانية.

ترى ماذا بعد فلسطين والعراق؟

ألن تنتهي الرحلة (خارطة الطريق) بعد؟

من يسعى ليقول بعد أن أفرغ الاستعمار الجديد المتمثل بـ (نمرود العولمة) بوش الصغير وشركائه الصهاينة، قنبلتهم الفراغية على تاريخ اللغة والعقل فخربطوا طبيعة الحياة فينا مما ادى ذلك إلى تحول في جوهر البنية المعرفية بروحها وشكلها ومفهومها وأطرها. فالعقل العربي اللغوي كما نعلم هو تشكيل ذاتي للعقلنة وعقلنة ضدية للمألوف ومزيج من تآلف ضدي بين اليونانية والفارسية واللاتينية والمغولية، الهندية والتركية فالعربية، لذا هي لغة عاصية ومحور لوعاء لا يحتمل صياغته «نمرود العولمة» تحت مفهوم إعادة قيامة جديدة للاستعمار القديم.

إنه إعتداء آثم على المفاهيم من حيث هي قيم معرفية تتجانس وتتطابق وفق أهواء حركتها، وهي توكيد حقيقة الذاكرة التي هي روح المعنى وضميره.

إنه إعتداء على الحياة من حيث قياسها بالفهم لا بالمطلق، ضمن مفهوم استلابي ضدي لمعرفة متصلة بحاجات الشعوب وفق طبيعة اختلافها.

إنه اعتداء على التاريخ والجغرافيا من حيث إعادة تشكيل الإنتلجنسيا عبر تكوين وزرع مفهوم المعرفة المصلحية وتدمير مشاعر الهدوء والسلام والإنسانية خدمة للطاقة والذرة وسموم التكنولوجيا الملوثة للبيئة والطبيعة.

إنه تدمير فاضح للعقل الحضاري يقوده من لا يمتلك في تاريخ خمسة قرون سوى حضارة الإبادة والتوسع والإستعباد وإرادة القتل المصمِّم والمصمَّم على إلغاء ارادة الإنسان المبدع تحت عناوين واهية كبدعة الحرية والديموقراطية والحضارة.

ما الذي يثير سخطنا يا ترى؟ وإلى أي مدى أو حد؟

هذا السؤال، جوابه طياً أرفقته الروائية الهندية ارونداتي روي وهي من رموز منتقدي العولمة الأميركية حين قالت في حديث لها أجرته مجلة «درشبيغل» الألمانية في عددها الأخير.

تقول روي: «أكافح من أجل أن أبقي غضبي وغيظي تحت السيطرة، إن أهوال الحرب التي يتوجب أن أراها ورعب الدعاية الأميركية الذي يتوجب أن اتحمله في النهاية، أشعر أنه قد أجهز على كياني، وأنه قد سرقت مني اللغة».

ونحن في ظل هذه الحمأة المجنونة التي تجتاحنا والتي لا نعرف ماذا سيكون بعدها، نتداعى كمثقفين وهيئات ثقافية إلى كبح جماح الغضب الشيطاني لنبقي عقولنا ومشاعرنا تحت السيطرة، ولكي نقول كلمة واحدة في محاولة هذه الإنتكاسة الذهنية المعرفية، وبهدوء

تام ماذا علينا أن نفعل كي لا نشعر أن اللغة ـ العقل قد سرقت منا حقيقة؟ ويبقى السؤال: ماذا نفعل بالعقل؟ ماذا نفعل بالحياة؟.

د.محمد أبو علي: أشعر بحزن

من نتائج الإعتداء الأميركي على العراق أنهم يحاولون سرقة تراث عَصِيٍّ على السرقة. فأرض العراق كما أرض العروبة برمتها مرآة تختزن في تضاعيفها حضارة لا يصيبها الفسق، وهم يحاولون طمس نور هذه الحضارة من خلال سرقة رموزها، لكنهم يقعون في وهم وأي وهم، فالعراق الذي تمخض عن حضارة بهذا المستوى من الرقي كفيل بأن يعيد نتاج حضارة أرقى.

من المسلَّم به أننا نشعر بحزن دفين على محاولة طمس هذه الحضارة. لكننا موقنون بأن الأمة العربية مع امتداداتها الحضارية غير قابلة للفناء، وأن غداً لناظره قريب.

وأكاد أقول تعريجاً على الذي حدث أن النظام قد سقط، وبقيت الأمة شامخة. لكنني أناشد كل صاحب ضمير علمي في أصقاع المعمورة أن يهب للمِّ شتات هذه الآثار وإعادتها إلى موطنها الأصلي لأنها خارج هذا الموطن كالسمك خارج البحر، فهي أشبه ما تكون بجثة لا روح لها، إن لم تكن ترفل بروح البيئة التي ولّدتها.

إبادة منظمة للشواهد التاريخية(*)

لا أُصدِّق، وأرجو أن لا يُصدِّق أحد في العالم، أنَّ مجموعة من الرّعاع البغداديين أو البصريين أو الموصليين تندفع من تلقاء ذاتها بفعل غريزي لتدمِّر آثار المتحف العراقي العظيم وتنهبه ولتبعثر نفائس مكتبة الأوقاف الإسلامية ودار الكتب والوثائق ناهيك عن نهب المؤسَّسات الرسمية ومباني الوزارات وحرقها.

إن ما جرى ويجري في العراق من إستباحة تذكرنا بالغزو المغولي إن لم تكن أفدح منه، تحت نظر قوات التحالف وحمايتها، على ما نقلته شاشات التلفزة العالمية، لا يترك مجالاً لغير استنتاج واحد هو أن الصهيونية العالمية قد بيتت بحقد كل هذه الجرائم وقامت بتنفيذها على يد زمر محليّة مأجورة بتواطؤ مع الجيوش الغازية. ولا غرابة في ذلك فالمأجورون كثر بين ظهرانينا!

لقد ظلَّت التوراة، في قسمها التاريخي، حتى ما يقارب عام 1853 م تشكِّل المرجع شبه الوحيد في العالم لتاريخ منطقة سوريا وبلاد ما بين النهرين في العصور السابقة على الغزو الهليني للشرق.

(*) المرجع: عبد الحميد بعلبكي. كلمة نشرت في مجلة «فكر». العدد 80. ك2 ـ أيار 2003 . ص154.

ومع ظهور النتائج الموثقة للإكتشافات الأثرية التي قامت بها بعثات غربية تبيَّن بوضوح كافٍ أن المرويات التوراتية مختلسة أو مقتبسة حرفياً عن حضارات أور وبابل.

وما يجري في العراق اليوم، مما ذكرناه آنفاً، هو عمليّة إبادة منظمة ومتعمَّدة للشواهد الحقيقية التي تفضح زيف اليهود الحضاري وأكاذيبهم التاريخية لأن هذه الشواهد تشكل تحديّاً يقينياً ملموساً في وجه هذه الأكاذيب.

لكنني وأنا مليء بالنقمة على صدام حسين ونظامه المتوحش الذي سبّب للعراق والمنطقة العربية من المآسي ما نشهده اليوم وما قد نشهده لاحقاً، استغرب أشد الإستغراب كيف أن الكنوز الأثريَّة والثقافية تُركت بكل هذه الخفَّة هكذا تواجه مصيرها دون ما يلزم من الحفظ والحماية. ومن المعروف في كل أصقاع الدنيا أن الدولة حين تتعرّض لحرب داخلية أو عدوان خارجي تولي أشد ما تولي من إهتمام لتخزين المحفوظات الثقافية في مواقع آمنة كي لا تتعرَّض للتدمير أو النهب أو الحريق. فهل قام نظام صدام بمثل هذا الأمر؟ وإذا كان جرى ذلك فكيف تمَّت استباحة هذه الكنوز بمثل هذه السهولة؟!!

إن منطقتنا العربية التي تواجه العدوان الدائم من الكيان الصهيوني والاستعمار العالمي الحديث قد تشهد المزيد من الحروب والفتن وحالات الفوضى بتدبير استعماري.

ومن أجل حماية ممتلكاتنا الثقافية ومحفوظاتنا الأثرية، روح أمتنا وذاكرتها التاريخيَّة والفكريَّة والفنيَّة، يجب على الدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني أو التي تتجه إليها المطامع الغربية أن تسعى إلى إنشاء محميَّات ثقافية ذات بعد عالمي بحيث تشرف الأمم

المتحدة عبر منظمة الأونيسكو على حمايتها بقوات شرطة عربية ودولية. وأن تقوم هذه المنظمة عبر الأنتربول بتعقب الآثار المسروقة وإعادتها إلى أماكن حفظها الأصلية. وأن يهبّ الأثرياء العرب لشراء ما سرق من هذه الآثار وتقديمها لمالكيها الأصليين من متاحف ومكاتب.

توجهوا إلى منظمة اليونسكو وأقيموا اعتصاماً فيها(*)

سرقة أعظم متاحف العالم، متحف بغداد، وحرق مكتبة بغداد العظيمة، حدثان يحملان بصمات عبريَّة. العديد من حكومات العالم أصيب الذهول، ومنها حكومة فرنسا، لكن الأمر الواقع يجعلها تتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة المتورطة مباشرة بالسرقة والحريق اللذين يشكلان بحق ما يمكن اعتباره «أم الجرائم بحق الإنسانية». كيف يمكن لوزراء الثقافة العرب أن يتحركوا. إن هم أرادوا الحراك؟.

ميلان، صديقي الطيب المتّقد الذكاء كان يزور منذ مدة متحف اللوفر الكبير في باريس. بعد أن أكمل جولته على قسم الآثار المصرية، وما أدراك ما قسم الآثار المصرية، توجه نحو بائعة الكتب والمجلات المتخصصة بالمتحف وحاول أن «يغتنم» إحداها بحركة خاطفة تلفت، بشكل مقصود، انتباه المسؤولة التي صبّت عليه جام نظرها لردعه عن ارتكاب الإثم، فأعاد الكتاب إلى مكانه بهدوء،

(*) المرجع: حسن حمادة. مقالة نشرت في «المحرر العربي» (العدد 392). 18 ـ 24 نيسان / ابريل 2003 ـ ص10.

متظاهراً أمام الزوار بأن قصده كان شريفاً. ابتعد قليلاً وكتّف يديه، وراح «يصفّر» ألحاناً غريبة عجيبة سرعان ما خطفها عبور نسيم حسناء هي أحلى ما في الجمال من حوّاء. فتعطلت البديهة. توقفت. أحسّها، وهو الفنان ـ الفنان، مائية رسمت على الريح كومضة برق واختفت.

«إلهي. ما الذي يحدث؟» ردّد مراراً وتكراراً التساؤل الذي يمثل في رأيه ذروة الاستغراب، واستعاد روعه تدريجياً بعد أن ارتطم بكوكب الأرض، حيث الواقع، وحدق بالبائعة مليّاً وقطّب حاجبيه وأغار عليها فارتعبت، ولم تعد تقوى على الكلام، وسط ذهول رواد المتحف وانتزع الكتاب من جديد فصاحت به: «أعده فوراً. إنها سرقة».

هنا استحق الموقف وأخذ يجهد نفسه لصدم الإفراط بالضحك ولكن عبثاً حاول إخفاء الابتسامة وإشاحة الظرافة عن وجهه خصوصاً وهو يتخيّل كيف أن البائعة ترى ألسنة نيران منبعثة من عينيه. هو المسالم الذي لا يؤذي النملة. وأمسك بالكتاب جيداً وقال لها: هذا تعتبرينه سرقة. أما كل ما هو موجود داخل متحفكم، من آثار مصرية وفينيفية وآشورية وغيرها، ملكية شرعية أليس كذلك؟!!.

وانتهت «المواجهة»، بين صديقي الفنان وبائعة الكتب داخل متحف اللوفر، بأن دفع ثمن الكتاب الذي يحتوي على صور العديد من الكنوز المنهوبة من بلادنا بعضها نهب بواسطة الجيوش المستعمرة مباشرة، والبعض الآخر بواسطة «مافيا» سرقة القطع الأثرية والإتجار بها. ونشاط «المافيا» هذه يحصل بغض نظر من المسؤولين العسكريين في جيوش الاحتلال.

بصمات عبرية

هذا لم يحدث في بلاد الشرق فقط، العريقة تاريخاً والمنهارة حاضراً، بل من ينسى تلك السرية العسكرية التي شكلها الماريشال غورينغ للسطو على أروع اللوحات الزيتية المعروضة في متحف اللوفر نفسه، إبان الاحتلال النازي لباريس؟.

فإذا كان من حسن الحظ أن التقنيات الحديثة المتمثلة بالمرئي والمسموع قد أظهرت بما لا يقبل الشك إطلاقاً تورط القوات الأميركية مباشرة في استباحة متحف بغداد الكبير، ومكتبة بغداد التي تحتوي على كنوز تفوق التصور، فإن ردود الفعل العربية والدولية أتت دون أهمية الحدث وخطورته.

فالحدث يشكل جريمة بحق الإنسانية، والرئيس الفرنسي جاك شيراك اعترف بذلك، إلا أن ظروف الحرب العدوانية ونتائجها المباشرة جعلته يتلافى توجيه أي انتقاد لسلطة الأمر الواقع الأميركية التي تفرض، إرادتها على بغداد وباقي المدن العراقية.

والإشارة هنا إلى الرئيس الفرنسي لا يقصد منها تحميله لوحده مسؤولية عدم توجيه الإتهام، بوضوح لا لبس فيه، للولايات المتحدة، إلا أن رئيس البلاد التي تحتوي على متحف اللوفر يطلب منه الكثير في موضوع له صلة مباشرة بالحضارة الإنسانية.

والأميركيون هنا إنما يعملون لصالح إسرائيل والثقافة اليهودية ـ الصهيونية، حين تختفي اللوحة التي تضم قائمة بأسماء ملوك إسرائيل الذين تم سبيهم إلى بابل، هذا على سبيل المثال وليس الحصر. فمنذ عشرات السنين والإسرائيليون مهتمون بالحصول على هذه اللوحة ناهيك عن العديد من اللوحات الناطقة بالملاحم والأساطير والتي

تثبت بطلان الديانة اليهودية لكون أسفار التوراة، الأساسية مقتبسة من الأساطير التراثية لبلاد ما بين النهرين.

هذه اللوحات مطلوب إسرائيلياً الحصول عليها لتدميرها أو لإخفائها في محفوظات دولة إسرائيل -يث لا يسمح لأحد، باستثناء المعنيين بالموضوع رسمياً ومباشراً، الإطلاع عليها ومعاينتها بدقة. فاللوحات هذه تفضح كل التزوير الحاصل على مدى الأزمان في ما يسمّى بتاريخ العبرانيين.

اليوم، إنتقم اليهود من بابل وما ترمز إليه بابل في الذاكرة الجماعية للعديد من سكان الأرض وبشكل خاص لليهود. وغداً قد يحاكم هذا وذاك من «فقراء اللصوص» الذين شاهدناهم بأم العين، عبر الشاشة الصغيرة، يقتحمون متحف بغداد، لكننا لن نرى إدانة، واضحة للدولة الأميركية ومن خلفها لدولة إسرائيل على سرقة وإخفاء شريعة حمورابي مثلاً.

بصمات الإسرائيليين واضحة لا يمكن إخفاؤها، وإذا ما تعذر تقديم إثباتات مادية حول مسؤولية إسرائيل في هذه الجريمة التي يصح تسميتها «أم الجرائم» التي ارتكبت بحق الإنسانية، فإن تنفيذ الأميركيين للجرم يجعل منهم مرتزقة يعملون لحساب إسرائيل.

«ثقافة» العرب

كثير من الأمور في هذه الحرب العدوانية يحمل رموزاً يهودية ـ صهيونية. فالقنبلة التي تزن عشرة أطنان أطلقوا عليها اسم «أم كل القنابل» وليس «أم القنابل»... في إشارة إلى «أم المعارك» البائسة. وتأتي إضافة «كل» في التسمية هذه كي يصبح موجز اسم القنبلة

MOAB، وهو نفسه اسم ابن لوط كما ورد في التوراة.

لكن وزراء الثقافة العرب ما زالوا مجمدين، يوجعهم الحراك، ولم يكتشفوا بعد سبيلاً لإثارة ملف «أم الجرائم» من على منبر دولي كمنبر منظمة اليونسكو.

وإثارة الملف لا تجدي نفعاً إذا تمت داخل الأطر «الديبلوماسية»، وضمن نشاطات اتحادات المتاحف، إذ أن التعتيم الإعلامي، أو بالأحرى الستار الحديدي، هو لها بالمرصاد. فلخرق هذا الستار يفترض الإقدام على خطوات غير تقليدية، كأن يتوجه وزراء الثقافة العرب، أو وفد منهم وهذا أضعف الإيمان، إلى اليونسكو ويعتصموا بها ويعلنوا الإضراب عن الطعام مطالبين بإعادة أبرز المسروقات. على أن يرافق ذلك حملة تشهير بممارسات الجيش الأميركي في هذا الملف تحديداً.

من نتائج خطوة من هذا النوع أن يأتي العديد من المثقفين، ذوي الشهرة العالمية، ومنهم حَمَلَة جائزة نوبل للسلام وللآداب وللفنون، للمشاركة في هذا الاعتصام، مع كل ما يواكب ذلك من تغطية إعلامية من شأنها أن تعيد الاعتبار إلى ما تبقى من كرامة ثقافية عند العرب تسحقها آليات الجهل العربية الرسمية قبل أن تنال منها جنازير الدبابات الأميركية.

إنه اقتراح برسم وزراء الثقافة العرب. مجرد اقتراح يثمر احتراماً من الأجانب لنا كبشر تستحق الاحتفاظ بهذه القطع الأثرية.

العلماء هم الهدف التالي

أنقذوا علماء العراق(*)

بعد حرب امتدت لسنوات عديدة، وخلفت خسائر وأضراراً فادحة، هزمت ألمانيا واليابان، وكان من المتوقع أن تعجز هاتان الدولتان عن النهوض مرة أخرى خلال فترة قصيرة، لأن دول الحلفاء ألحقت بهما أضراراً كبيرة، وجردتهما من معظم عناصر القوة. إذ دمرت الصناعات كلها في البلدين، ونهبت أغلب الثروات، كما خرَّبت طرق المواصلات، خاصة السكك الحديدية، وفرضت على الدولتين المهزومتين تعويضات كبيرة، كانت تعجز عن أدائها دول أقوى وأغنى.

أما القسوة التي عوملت بها الدولتان خلال الفترة الأخيرة من الحرب فقد بلغت حداً يفوق أي وصف ويتجاوز أي حد، إذ استعملت القنبلة الذرية ضد اليابان، وألقيت على ألمانيا كمية كبيرة من القذائف، بحيث تهدمت مدن عديدة بالكامل وسقط عدد كبير من الضحايا.

(*) المرجع: عبد الرحمن منيف. مقالة نشرت في جريدة «السفير». في 25/ 4/ 2003 ص9.

إن وضعاً مثل هذا كان يجعل نهوض ألمانيا واليابان من جديد أمراً بالغ الصعوبة، لكن الإرادة التي ميزت قادة هذين البلدين، والتصميم على مواجهة التحدي الذي وجدتا نفسيهما يقابلانه، ثم الكوادر البشرية، الكبيرة والكفوءة، التي حافظت عليها الدولتان، ووجود مساعدات لإعادة البناء، هذه الأسباب، وأخرى غيرها، جعلت إمكانية النهوض تلاقي رياحاً مواتية، وتبدأ خطوة بعد أخرى وبسرعة متزايدة، بحيث لم تمر إلا بضع سنوات حتى أصبحت هاتان الدولتان، ألمانيا واليابان، وقد اجتازتا المراحل الأولى الصعبة، وبدأتا تصنفان، من جديد، في قائمة الدول الصناعية المتقدمة، خاصة وأنهما أعفيتا، أو منعتا من إقامة جيش ولم تدخلا في سباق التسلح، وإنما كرستا إمكانياتهما للصناعة والمواصلات وتوظيف ما يتوفر من أموال وطاقات للتنمية الصناعية والإدارية وإزالة آثار ما خلفته الحرب.

لقد كان الوعي الذي ميّز الدولتين، ثم سُلَّم الأولويات الذي ميّز الخطط التي اتبعتاها، وتلك العناية الفائقة بالكوادر المحلية، وتوسيع قاعدة الصناعة والتجارة لمواجهة منافسة الدول الأخرى، جعل هاتين الدولتين في وضع أقدر من غيرها على التنافس، وعلى تخطي المصاعب والتحديات.

تجربتا ألمانيا واليابان جديرتان بالدراسة والاهتمام، خاصة بعد الحرب الأميركية ـ العراقية، لأن العنوان الأساسي الذي سنت الحرب من أجل الوصول إليه هو نزع ثم تدمير أسلحة الدمار الشامل. وقد حشدت الولايات المتحدة قواها العسكرية والإعلامية تحت هذا العنوان، ليس من أجل تدمير الأسلحة، وإنما من أجل تدمير النظام، ووضع اليد على الثروة النفطية، وسلب هذا البلد من أي نهوض جيد، عن طريق تجريده من ثرواته المادية والبشرية. فقد ركزت أميركا،

ومنذ وقت مبكر، على العنصر البشري، وكان هذا التركيز نتيجة الاتفاق والتنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ بعد أن دمرت الدولة الأخيرة المفاعل الذري العراقي عام 1981، لجأت إلى التخلص من العلماء العراقيين أو العرب الذين يعملون في العراق بالملاحقة والتصفية في أنحاء من العالم، ومن نتائج هذه السياسة أن تم اغتيال عدد من هؤلاء العلماء، وتتبع الآخرين.

رأسمال العراق

حين عجزت إسرائيل عن الوصول إلى علماء العراق، لجأت إلى إغراء الولايات المتحدة لاعتبار العلماء العراقيين لا يقلون خطورة عن أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي من استحال إغراؤهم وترحيلهم إلى الولايات المتحدة، فلا بد من التضييق عليهم بكل الوسائل، ولأن لهذه الصيغة سقفاً معيناً، ولأن هناك مقداراً غير قليل من الجهل حول عدد هؤلاء واختصاصاتهم والأدوار التي يمكن أن يقوموا بها، فقد لجأت أميركا عن طريق فرق التفتيش، وبتغطية من مجلس الأمن إلى وضع إحدى مهمات التفتيش أن تحقق مع هؤلاء العلماء، وأن يكون هذا التحقيق على انفراد، والأفضل أن ينقل العلماء مع عائلاتهم إلى الخارج، وأن يجري التحقيق معهم هناك.

إن نقل العلماء إلى خارج العراق يجعلهم في وضع دقيق وصعب، إذ يخضعون للابتزاز عن طريق الإغراء، بأن يعرض عليهم العمل في الولايات المتحدة، وبشروط عمل بالغة السخاء، من يوافق على هذه الصيغة يواصل سفره إلى مكان مجهول في أميركا، ومن يرفض مثل هذا العرض يتعرض للتهديد، وربما للتصفية، وسجل إسرائيل في هذا المجال حافل. لكن رفض العلماء للتحقيق، ومن

باب أولى للسفر إلى الخارج أسقط في يد أميركا وإسرائيل، وجعل الامتثال لهذا الطلب صعباً وبعض الأحيان مستحيلاً.

أما بعد أن نشبت الحرب، فقد أصبح العلماء هدفاً، وجدَّت القوات الأميركية في البحث عنهم واعتقالهم، واضطر بعضهم إلى تسليم أنفسهم بعد أن استشرت الفوضى واتسعت عمليات التصفية وتجنباً لما هو أسوأ فقد اختار عدد من العلماء هذا الطريق.

الآن، وقد سيطرت أميركا ومرتزقتها على العراق سيبقى هدف الوصول إلى العلماء هدفاً مركزياً، وستبذل أقصى جهدها من أجل تدجينهم، وتالياً ترحيلهم، ومن سيستعصي على هذه السياسة سوف تلجأ، عن طريق المرتزقة والرعاع، إلى تهديدهم وجعلهم في خوف دائم، وأيضاً إلى خلق كم غير محدود من المضايقات، إضافة إلى سد أبواب الرزق أمام هؤلاء العلماء تمهيداً لترويضهم ثم حملهم على تغيير مواقفهم.

إن استيعاب هؤلاء العلماء، وخلق فرص عمل لهم، يتطلب مناخاً ملائماً، وهذا المناخ يقتضي جهداً كبيراً من أكثر من جهة. فالعلماء الذين أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم، وأيضاً صمودهم في مواجهة الإغراءات والتحديات، واجتيازهم هذا الامتحان الشاق خلال الفترة التي سبقت الحرب، ثم بعد أن وقعت، هؤلاء العلماء يتعرضون الآن إلى تجربة جديدة وربما تكون قاسية ومريرة، ولا بد أن يصمدوا في هذه التجربة.

ثم هناك البيئة المحلية المحيطة بالعلماء، والتي يجب أن تحميهم وتحرص عليهم، وتدفع الغوغاء عنهم، ويفترض أن تسند إليهم أعمال تتناسب وكفاءاتهم، وتؤمِّن الحد الضروري من الدخل

الذي يجنبهم التنازل أو اللجوء إلى الخصم. ومن البديهي أن يستطيع هؤلاء العلماء أن يتكيفوا مع أعمال جديدة إذا توفرت لهم، وتناسب المرحلة، مثل إعادة بناء الصناعة وتهيئة جيل جديد من العلماء، ووضع خبرتهم بتصرف الجامعات والمعاهد المتخصصة.

وأخيراً هناك المناخ العربي الرحب، والذي يجب أن يبذل أقصى الجهود، دون ضوضاء، من أجل استيعاب أكبر عدد من العلماء، والاستفادة من خبرتهم وطاقاتهم، ولو لفترات زمنية حتى يتهيأ جو جديد في العراق يستطيع أن يستوعبهم من جديد ويعودوا إلى مواقعهم المناسبة.

حصلت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تجربتان، الأولى في بلادنا العربية، والتي تطالب بعودة الكفاءات، وقد قام عدد كبير من هؤلاء، وقدموا تنازلات ليست قليلة من أجل أن يبقوا وأن يتكيفوا، لكن لم تمض فترة إلا وبدأت الهجرة المعاكسة وعودة الكفاءات من حيث أتت. حصل ذلك لأن الحكومات اكتفت ببعض المزايا المادية التي وفرتها، ناسية أو متجاهلة المطالب الأخرى من حيث وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتوفير وسائل البحث، وخلق أجواء تمكن من توطين هذه الكفاءات وتوفير متطلبات بقائها واستمرارها.

أما التجربة الثانية فحصلت في البلدان الاشتراكية، خاصة بعد الاتحاد السوفياتي، إذ ما كاد يسقط النظام حتى تخلخلت المؤسسات ثم تفككت، واضطر الكثير من العلماء والموسيقيين وذوي الاختصاصات الهامة والنادرة إلى الهجرة إلى أوروبا أولاً ثم أميركا وكندا، بحيث أن روسيا ودول المعسكر الاشتراكي السابق خسرت

نتيجة هجرة هؤلاء أكبر مما خسرت في حقول عديدة أخرى.

لو أن نظرة موضوعية نزيهة تمعنت بالتداعيات التي أخذت تعلن عن نفسها منذ وقت مبكر، واتخذت الإجراءات والإحتياطات الضرورية لوقف هذه التداعيات أو الحد منها لتجنبت روسيا الكثير من الخسائر التي لحقت بها، والتي لا يمكن أن تعوض.

إن الرأسمال الحقيقي للعراق، ثم للأمة العربية، ليس هذه الأسلحة التي تتكدس، وليست القصور التي تبنى، وإنما هم المواطنون الأحرار الواعون، وفي القمة من هؤلاء النخب، وخاصة العلماء وذوو المهارات المميزة، والقادرون على مواجهة أية هزيمة والخروج منها.

لقد كانت ألمانيا واليابان نموذجين نادرين على إعادة خلق الأمم ومواجهة التحديات وتجاوز الأزمات. وجدير بنا نحن أبناء الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها، أن نصمد في هذه المحنة، وأن نضع سلماً جديداً للمهمات والأولويات، وأن نحوّل الهزيمة إلى حافز للنهوض وإعادة البناء.

هل استقر مهد الحضارات
في بطون الدبابات؟(*)

ليس مصادفة بحتة أن تكون الثقافة العراقية موضع تخريب عند كل استباحة تاريخية لبغداد. فتاريخنا يعيد نفسه بصورة مفزعة. حينما مر التتار ببغداد جرفوا معهم جزءًا حياً من إرث العراق والبشرية الثقافي، وحينما وطئت أقدام المارينز أرض العراق رافقها سلب وتدمير لأهم مصادر الثقافة العراقية: الجامعات، مكتبة المخطوطات، المكتبة المركزية، وزارة التخطيط، مراكز الإحصاء والبحث، المتحف الوطني، ولم تكن مصادفة بحتة أن يوجه اللصوص أنظارهم إلى هذه الحلقة الخاصة من منظومة المعلومات: مكتبة، جامعة، إحصاء، توثيق، تسجيل مدني، أرشيف أمني واستخباراتي، متحف. فتلك الدقة في الإختيار تشير، بما لا يقبل الشك، إلى أننا أمام سطو علني مسلح ومنظم، باحتراف عال، على ذاكرة الوطن. وفي قلب هذه الاستباحة المروعة، التي هي بعض من استباحة الوطن كله، يأتي نهب وتخريب متحف العراق الوطني. ومتحف العراق الوطني، لمن لا يعلم جيداً، ليس فقط إطلالة التاريخ البشري عامة على فجر

(*) المرجع: سلام عبود. مقالة نشرت في جريدة «السفير» في 25/ 4/ 2003 ص 9.

الإنسانية، إنه بالنسبة للعراقي، الشاهد الحسي الحي الخالد لوحدة الثقافة العراقية ووحدة إنسانه بشعوبه المختلفة، المتعددة. إنه الذاكرة الجماعية للشعب العراقي، للعراق غير المجزأ، العراق الواحد، الذي يمتد من نينوى حتى تخوم المربد. هذه الاستباحة هي الإشارة الدالة الأولى المومئة إلى عملية تقطيع أوصال الوطن الواحد وتفتيت ثقافته.

وإذا كان البعث، من خلال ثقافة العنف، قد سعى إلى تعبئة ذاكرة العراقي والعربي بصور الحرب والموت والانكسارات الروحية والإذلال النفسي، فإن افتتاح المارينز لعهدهم بنهب ذاكرة العراق التاريخية، إنما هي إشارة خاصة إلى بدء عهد ثقافي جديد، له متاحفه الخاصة ولقاه الأثرية الخاصة، التي سرعان ما ستملأ حياتنا وتنسينا مأساة التتار ومأساة صدام ومأساة المارينز، حينما ترفرف أعلام العراق الأميركي والماكدونالدز على كل ناصية. إنه عهد جديد، ولكل عهد ثقافته الخاصة، وقيمه الروحية الجديدة الخاصة.

ومما لا شك فيه أن العراقيين، في هذه اللحظة، مطالبون بأن يعدوا أنفسهم لسبل استقبال هذه الثقافة، التي ستحل عليهم شاؤوا أم أبوا.

متحف المتاحف

تبلغ مساحة المتحف الوطني العراقي العامة 11500 متر مربع، ومساحة صالات عرضه 4700 متر مربع، بطابقين. وتبلغ عدد القطع الأثرية فيه حوالي 170 ألف قطعة. ومن حيث السعة يعد المتحف رابع أكبر متاحف العالم بعد اللوفر والأرميتاج والمتحف الألماني. لكنه يعد الأغنى والأكثر أصالة وطنياً، لأسباب عديدة، أهمها: ندرة بعض لقاه وقدمها، ووحدة خصوصيتها العراقية. لذلك عُدَّ متحف العراق أعظم

متحف وطني. إن طابع تكوينه المميز، قد أضفى عليه صورة خاصة. فهو مؤلف من عدد من القاعات التاريخية المتسلسلة زمنياً، جعلت البعض يسميه «متحف المتاحف». فهو يجمع في حناياه التاريخ العراقي القديم لبلاد ما بين النهرين، والتاريخ العربي والإسلامي.

ماذا بعد خراب المتحف!

لا يوجد إحصاء دقيق يؤكد حجم الخسائر والمفقودات من المتحف. بيد أن التقديرات الأولية وضعت رقماً تراوح بين 6 آلاف و17 ألف قطعة. ويشير خبراء الآثار إلى أن الحجم الفعلي مرهون بدقة توثيق مقتنيات المتحف وبدرجة إحكام خطة الطوارىء المعمول بها في متاحف العالم إبان الحروب والكوارث. بيد أن ما هو أهم من هذا كله هو أن الإرث التاريخي الثقافي العراقي لا يوجد في المتاحف فقط، بل ما زال جزء كبير منه يوجد في أماكن التنقيب وبعضه في أماكن آثارية محلية، وحقول تنقيب مفتوحة. ومن المعروف أن تلك المواقع تعرضت للنهب الشديد في فترة الانتفاضة الشعبية 1991، فقد استبيحت مواقع أثرية عديدة، كما ساهم رموز السلطة بعمليات تهريب ونهب مماثلة. ويقدر البعض عدد ما نهب آنذاك بأربعة آلاف قطعة أثرية. وقد سجلت بعض متاحف العالم حركة النهب من خلال رصد سوق المسروقات الدولية. وبهذا الصدد تقول سوزان نيلسون مديرة متحف البحر المتوسط في ستوكهولم: «لقد تلقت كثير من المتاحف العالمية بعد حرب الكويت عروضاً لشراء تحف مسروقة، رغم أن حجم النهب آنذاك كان أقل بما لا يقاس». وهي لا تستبعد ظهور المسروقات الأثرية مجدداً في سوق التهريب الدولية.

لماذا نهب متحف مهد الحضارات؟

اختلف المفسرون وتعددت التفسيرات. فمن قائل إنه عمل لصوصي محض قام به نفر من اللصوص المحترفين، مستغلين الفوضى العامة وفقدان النظام، إضافة إلى حالة الحقد على نظام دموي ساقط، وعلل بعضهم الأمر بأنه تواطؤ بين اللصوص والمحتلين لأغراض دعائية بحتة. ومنهم من يرى أنه محاولة سياسية لزرع اعتقاد في أذهان الناس، يؤشّر لما سيحدث، أي يؤشر لاحتمال قيام حركة مقاومة للاحتلال في المستقبل القريب. ويرى هذا الفريق أن الأمر هو زراعة مسبقة لوهم مفاده أن الأميركيين بمساعدة الشرطة العراقية يواجهون قطيعاً من اللصوص والبرابرة، الذين قد يطورون أساليبهم من النهب إلى الإحتجاجات والإعتصامات، وربما ارتقوا بها إلى مستوى المواجهة المسلحة، تحت ذريعة مقاومة الإحتلال. وبذلك تكون حجج قمع ذلك القطيع جاهزة.

ومن الآراء التي ظهرت تلك التي ربطت بين تحطيم تمثال بوذا في أفغانستان ونهب المتحف الوطني العراقي. وتلمح هذه الآراء إلى وجود عنصر عداء إسلامي لكل ما هو تاريخي وثمين في إرث البشرية! وهذا التفسير سياسي، يلائم أطرافاً عديدة، عراقية وأجنبية، لها مصلحة مباشرة في احتلال العراق. وقد صوّر بعضهم الحدث تصويراً أسطورياً على أنه عداء تاريخي، ذو طابع رمزي، يقف فيه الناهبون موقف الخصم ضد السلطة كرمز للقهر والاستبداد التاريخي. وبما أن المتحف هو عبارة عن تجميع لشواهد، أغلبها، يخص الملوك والحكام، وبما أن جزءًا كبيراً منهم يمثل سلطات متسلطة سابقة، فهو دليل وشاهد على التسلط. وعلى العكس من هذا الرأي يرى بعض

المحللين أن عملية نهب المتحف لا صلة لها بالآثار نفسها. لأن الناهبين، بنسبة 99 في المئة لا تربطهم صلة ثقافية مباشرة بالمتحف، وأنهم، جلهم، لم تتح لهم فرصة مشاهدة المتحف من قبل. وهذا أمر يعكس طابع الصلة السيئة بين بعض أفراد الشعب وإرثهم الثقافي في بلدان مثل العراق، حيث يكون المتحف مصدراً سياحياً وإعلامياً، لا يؤمه من أبناء الوطن سوى المتعلمين والمهتمين. فهو سبب يشير إلى نقص جدي في ديمقراطية الثقافة.

هل حماية آثارنا ممكنة؟

لقد ظهرت مئات المقالات العاطفية الباكية والمتباكية على كنوز العراق الضائعة والمسروقة، وأغلب ما كتب انطباعات عاطفية صادرة عن مشاركات وجدانية تستحق الإحترام. لكننا لم نر الكثير من وجهات النظر التحليلية، ولم نر أيضاً كثيراً من الأفكار، التي يمكن أن تقود إلى خطوات إجرائية تساعد على استعادة بعض ما سلب.

إن الحديث عن أسباب ودوافع الحدث قد تشير إلى بعض الحلول، لكنها لا تصنع حلاً بذاتها. فالآثار المنهوبة، من الغنى والكثرة، مهددة بالاختفاء النهائي، أو على الأقل مهددة بالانتقال إلى أماكن أخرى، وأيادٍ غريبة. وهو ما يدعو ويروج له الكثيرون في الغرب، ممن يتسترون تحت شعارات حماية المدنية من التخلف، وتقف خلف هذا الرأي فئات واسعة من تجار الأثريات الدوليين، الذين يملكون نفوذاً واسعاً في الغرب، وتحتل شركات الأثريات الأميركية الموقع الأكبر في إدارة وتصريف اللقى الأثرية عبر شبكة تعد هي الأقوى والأثرى في العالم. وهي من القوة بحيث أنها ربما تشكل

تهديداً يؤثر على بعض صناع القرار الثقافي، المتعلق بحماية الآثار والمحافظة عليها.

إن خطر ضياع هذه الآثار كبير جداً. فبعض الآثاريين يرى أن المشكلة في العراق تعدت حدودها القانونية، وأصبحت قضية اجتماعية عامة. وهم يؤيدون رأيهم هذا بالقول بأنه حتى اللقى التي يندم اللصوص على سرقتها ربما لن تعود إلى المتحف، تحت تأثير عوامل إجتماعية ونفسية، كالخجل والإحساس بالعار، فتتعرض للإخفاء أو الإتلاف المتعمد. وكذلك الحال بتلك القطع التي يعجز سارقوها عن إيجاد مشترين لها، أو التي يشكل وجودها عبئاً قانونياً في حالة عودة النظام والأمن إلى البلاد. تلك أمور ستعيق حتماً مهمة إستعادة الإرث الثقافي الوطني. خاصة أن المجتمع العراقي لم يعتد بعد أساليب التسامح، ولم يتعزز فيه بعد الشعور بالأمان، ولم تقوَ بعد الأسس القانونية المؤكدة للحق والملكية. ولذلك، فإن أجهزة الثقافة العراقية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية تتحمل مسؤولية كبرى في مجال العمل بين صفوف الناس، لغرض إعادة الثقة إلى نفوسهم وحثّهم على تجنب كل ما يقود إلى الإضرار بالإرث الثقافي الوطني وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وتلك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع، من دون استثناء.

بيد أن أكبر الأخطار التي ستتعرض لها هذه الآثار، إضافة إلى الخطر الأعظم والأول: شركات بيع الآثار، هو قوة الإغراء الذي تمثله عظمة هذه الآثار. فالعالم يقف الآن أمام سوق فريدة، وكنز مفتوح يمتد لآلاف السنين، وبهذا الصدد تقول الصحفية السويدية باتريشيا بيرغنهيم في صحيفة (داغسنيهيتر) السويدية في 15 نيسان/

أبريل: «الكثير من الكنوز الأثرية العراقية الثمينة سيتقرر مصيرها في الأسواق غير الشرعية، المتاحف السويدية تهيىء نفسها (تستعد) لمثل هذه العروض التجارية، إنه امتحان عسير. قد لا يستطيع المرء مقاومة جبروت إغرائه».

فالاعتبارات الأخلاقية، وفق لائحة هيئة المتاحف الدولية (ICOM) لا تبيح شراء قطع أثرية مجهولة الأصل أو مسروقة. ومثل هذه القوانين بدىء بتطبيقها في بلدان أوروبا الشرقية، وفق سياسة متحفية محددة، وأخذت تعطي بعض ثمارها الإيجابية، في أمور تتعلق بعدم جواز شراء القطع غير القانونية. بيد أن هذا لا يحل المشكلة. فالإغراء، كما يؤكد الجميع، أقوى من لائحة عامة، ذات اعتبارات أخلاقية، موجودة في أحد أدراج متحف ما.

وطبقاً للخبرات الدولية لا يصح الركون إلى الموقف الأخلاقي، فالموقف الأخلاقي الغربي ليس حاسماً في كل الأوقات وفي كل القضايا. وهذا أمر معروف جيداً في الغرب. وآخر اختبارات الحق جرت في نيسان/ أبريل 2003 في السويد وبلجيكا. ففي السويد جرت مناقشات برلمانية حادة، لإيقاف تصدير الأسلحة السويدية إلى أميركا، باعتبارها دولة تقوم بحرب من غير تفويض من الأمم المتحدة. وقد حسم الصراع لصالح الحجة التجارية ضد الحجة القانونية الأخلاقية، التي انتصرت إعلامياً وخطابياً، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً من الناحية العملية. وقد سبق لهذا الأمر أن حدث في موضوع تصدير السلاح إلى الهند وكانت النتيجة كلاحقتها. ومثل هذا النقاش حدث في بلجيكا، التي عارضت علناً الحرب على العراق، لكنها وقفت أيضاً ضد الجانب الأخلاقي والقانوني لصالح منفعة الوطن والمواطن.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن الموقف النفعي يملك دائماً المئات من الحجج الإنسانية الجاهزة، التي تجعل الحق يركع أمامها على قدميه، وقد أشرنا إلى بعض هذه الحجج في حديثنا عن الأسباب. فمواضيع إعلامية كعدم تكافؤ الحضارات، والبربرية الثقافية، وتمثال بوذا، وغيرها من الحجج، قد تكون تمهيداً نفسياً وإعلامياً لمثل هذه الصفقات.

لذلك، يتطلب هذا الأمر اتخاذ إجراءات قانونية من قبل جهات عراقية وعربية وعالمية لاستصدار قرارات واضحة. والأهم من هذا كله ألا تكون هذه القرارات عامة، بل استثنائية خاصة بالآثار العراقية وحدها، لا ترتبط باللائحة الخاصة بالسياسة المتحفية، أو أي لائحة أخرى، وإنما تخص ما هو جار (الآن) كحالة طارئة. إن اعتبار الحالة العراقية كجزء من كوارث الحرب تتطلب تحميل الجهات الأجنبية الغازية مسؤولية إعادة كل ما سرق. أما الإكتفاء بالحديث عن التعويضات المالية، التي طالب بها بعض المتعاطفين، فإنه أمر على درجة عالية من الخطورة وقصر النظر، في الوقت الراهن، لأنه أمر يتوافق تماماً مع مساعي شركات الآثار، الأميركية خاصة، التي تريد إيجاد حل سريع عام يمنحها حرية الحركة التجارية لإعادة تحريك سوق المسروقات علناً، بغطاء شرعي، يستند على قرارات التعويض، وهو الأمر الذي سيجعل هذه الشركات طليقة اليدين، مستخدمة قدراتها، التي تتجاوز حدود قدرات منظمات ثقافية عالمية كـ «اليونسكو» التي ربما لا تقوى على الوقوف أمام ضغوط وإغراءات شركات الآثار الدولية بيسر.

آثار العراق ومتاحفها
مركز لحضارة العالم وتواريخه(*)

شكلت حضارات بلاد ما بين النهرين منجماً تأسيسياً للحضارة الإنسانية وتاريخ الفنون العالمية. وهي الموئل والمهد لكل الأنواع والأجناس الفنية التي تم تداولها في الحضارات اللاحقة في فنون العمارة والنحت والتصوير والخزف والفنون التطبيقية والفسيفساء وفن الزخرفة الهندسية والنباتية والحيوانية. ومنها انطلق الفكر الميثولوجي والأدب والقصة وأدب المراسلات والقوانين والشرائع، والأختام الأسطوانية، والنقود والبنوك، وصناعة النسيج والعجلات، والآلات الموسيقية (القيثارة والمزمار والطبل وغيرها).

وتعود أولى الحضارات التي عثر عليها في تل حلاف على نهر الخابور، أحد روافد نهر الفرات في الشمال، إلى الألف الرابع ق.م. وهناك حضارات استقرت في الجنوب قبل سومر عرفت بحضارة عُبيد وأشهرها مستوطنة أريدو (حالياً أبو شهرين) أظهرت تقدماً في العمارة وأنتجت تماثيل صغيرة فريدة من نوعها. ثم تلتها حضارة أوروك وكان مركزها مدينة الوركاء شمال مدينة العُبيد على نهر الفرات.

(*) المرجع: زينات بيطار. مقالة نشرت في مجلة «نوافذ». السبت 19/ 4/ 2003 ص 12 ـ 15.

وينسب إلى السومريين تأسيس أول حضارة، وقد نشأت معهم الكتابة البدائية التصويرية بعد عام 3000 ق.م. في أواخر مرحلة جمدت نصر، وهي أول كتابة في التاريخ. وقد تميّزت الخارطة الحضارية لبلاد الرافدين بتوزعها الجغرافي على امتداد يشمل أرض العراق اليوم: سومر في الجنوب، أكد وبابل في الوسط، وأشور في الشمال.

وقد أرسى السومريون قواعد فن العمارة في تشييد بيوتهم ومعابدهم ومدنهم واستخدموا قوالب من الطمي لبنائها في عُبيد وأريدو. كما نشأ فن النحت وصناعة التماثيل الصغيرة من الفخار والمحروق على أيديهم. فتركوا نماذج فريدة من تماثيل صوّرت نساء ورجالاً بأجسام رفيعة وأكتاف عريضة وعيون واسعة واستخدموا صناعة المعادن. ومعهم ظهرت عبادة الآلهة وقوى الطبيعة، فلكل مدينة إله، وأقاموا للآلهة المعابد في وسط المدينة. وكانت الزعامة الدينية بيد الحاكم السومري. وبنوا معابدهم على شكل مصاطب متدرجة الارتفاع عرفت «بالزقورة» ارتفعت من ثلاثة إلى سبعة طبقات، كما ابتكروا أسلوباً زخرفياً ملوّناً لكسوة جدران المعابد (الوركاء)، وهو ما يعرف اليوم بالفسيفساء. وإليهم تعود نظرية الرموز في الألوان (الأبيض والأحمر والأسود) وكانت أهم مراكزهم قبل الطوفان وبعده في أور وأريدو، أوروك، لارسا، لاكاش، كيش وأوما، حتى مجيء الساميين وتأسيس الدولة الأكدية عام 2600 ق.م. كما تعود اللغة المسمارية المنقوشة على ألواح حجرية إليهم، وكذلك فن النحت البارز في عهد الأسرات الأولى حيث كان الحاكم يصوّر بحجم أكبر من حجم المحيطين به، كما في فنون مصر الفرعونية في الدولة القديمة. ومعهم نشأ فن النحت على العاج والصدف والألواح الحجرية بسرد قصصي لمواضيع تمثل «الحروب» و«المعارك» و«الصيد» و«الغناء» و«الموسيقى».

وعرفت أولى طلائع الشعوب السامية باسم «الأكاديون»، الذين تعايشوا مع السومريين وامتزجوا بهم حضارياً ودينياً. وقد نجح الأكاديون في الاستيلاء على الحكم عام 2350 ق.م. ووحدوا سومر وأكاد وجعلوا الأخيرة عاصمة لهم.

ويُعتبر سرجون الأكدي (شاروكين) مؤسس أقدم إمبراطورية في التاريخ، حيث ضم إليها أشور وماري في الشمال، وحلت الآلهة الأكدية محل السامية: عشتار محل إنان السومرية وسن محل تانار إله القمر وتابار تحوّل إلى شمش إله الشمس. وإلى الأكاديين يعود ظهور فن البورتريه في النحت، وتقدم فن النحت البارز ذو السرد القصصي من أسفل إلى أعلى وكذلك صناعة الأختام الأسطوانية.

في عام 1750 ق.م. أسس حمورابي الدولة البابلية الأولى ووحد البلاد فضم أشور وبابل وسومر وماري وعيلام في الجنوب وخاض حروباً كثيرة. وهو وضع الشرائع والقوانين التي تتضمن العدل والرخاء بحروف مسمارية. وقد تطوّر النحت في عهده، خصوصاً التماثيل. غير أن حروبه الكثيرة أثّرت على مجرى التقدم في الفنون، وغلبت مواضيع الحروب والمعارك على فنون تلك الحقبة.

الأشوريون (الألف الثاني ق.م. ـ القرن الرابع عشر ق.م.)

يغلب طابع الحروب والمعارك والصيد والعنف في فن النحت والتصوير الأشوري، وقد صارت أشور قوة كبيرة في بلاد ما بين النهرين بعد موت حمورابي.

امتاز الفن الأشوري بعمارة القصور الضخمة والفخمة بزخرفتها بنقوش بارزة وقد تعددت إبانها العواصم وقصورها.

قصر أشور ناصر بال في كالح، قصر شلمنصر الثالث (859 ـ

827) في بالوات، قصر سرجون الثاني في دور شاروكين، وقصور سنحاريب وأشوربانيبال في نينوى، وقد صوّروا على جدران قصورهم مآثرهم الحربية والمعارك الشرسة التي خاضوها وانتصروا فيها. كما زيّنوا مداخل قصورهم بتماثيل وصور حيوانات (ثيران وأُسود)، خصوصاً الثيران المجنحة. اهتم الفنان الأشوري بتصوير الحروب على ألواح يبلغ ارتفاعها أحياناً مترين في قصر أشورناصربال و3 أمتار في قصر سرجون الثالث. وبسرد قصصي متسلسل واهتمام بالتفاصيل الدقيقة في الزيّ من دون قواعد لعلم المنظور.

وقد امتاز النحت الأشوري بالحيوية والحركة في الوضعيات وإبراز العضلات وتناسق التصميم في توزيع عناصر الحدث. وابتكروا الجداريات التصويرية في قصور خورسباد وتل بارسب والثيران المجنحة واستخدموا البلاط الخزفي المزجج والملون.

دعّم الأشوريون قصورهم بأبراج عالية وبوابات ذات عقود وفتحات وأعمدة تزين الواجهات والأبواب، وألحقت الزقورات بالقصر الملكي في كل مدينة.

يبلغ عدد الزقورات 38 زقورة موزعة على 27 مدينة. وابتكروا تكسية البوابات بالبرونز والنحت المجسّم والتوازن في وحدة العمارة والنحت والتصوير ضمن إيقاع مشهدي متناغم (قصر أدد، معبد عشتار، قصر أشورناصربال وغيرها).

وفي عهد الدولة البابلية الحديثة طوّر البابليون فن العمارة وهندسة المدن وفن الخزف الملون. ففي عهد نبوخذ نصَّر أصبحت بابل أعظم مدينة في العالم محاطة بسورين محصنين بأبراج عالية، ولها عدة بوابات سميت بأسماء الآلهة البابلية وأشهرها بوابة عشتار. وفي داخل المدينة قصر الملك وزقورة بابل الشهيرة بسبع مصاطب

ومعبد الإله مردوك وهو ما عرف باسم برج بابل. غطيت جدران المعبد بالطوب الخزفي الملون. وقد استمر مفهوم هندسة المدينة حتى نشوء مدينة بغداد في العصر العباسي (750 ـ 1258).

كانت بغداد، عاصمة العباسيين، مصممة على شكل دائري يحيط بها سوران كبيران تخترقهما أربع بوابات (بوابة الكوفة، البصرة، الشام وخرسان) ويحيط بالسور الخارجي خندق عرضه ستة أمتار.

كان في المدينة قصور ومكتبات ومستشفيات وصيدليات وحمامات وخانات ونوافير ومساجد وأضرحة وأسواق منظمة هدمها المغول عام 1258.

لعبت بغداد في العصر العباسي دوراً ريادياً في تشكل خصوصية الفنون الإسلامية: مدرسة فن المنمنمات، الواسطي في مقامات الحريري، حركة النقل والترجمة عن اللغات اليونانية والرومانية القديمة، ابتكار الخزف المعدني ذي البريق الملون، النحت والحفر على الخشب، فنون صناعة الكتابة والتذهيب والزخرفة، فن الفسيفسات ذات الزخارف النباتية والتجريدية (وهي عريقة الحضور في فنون العراق القديم)، الخط الكوفي والنسخي، زخرفة المصاحف، ونشوء علم الطب والموسيقى وتقدم الفلسفة والأدب والشعر وعلوم الميكانيك والحيوان وعلم المنظور وبناء القصور والجوامع وغيرها.

فمنذ خراب بغداد على يد المغول عام 1258 حتى ثورة عام 1958، عاشت بغداد والعراق ككل في حالة التخبط الحضاري بين تاريخها العريق والمؤثرات الفارسية ـ الإيرانية من جهة والمؤثرات التركية العثمانية من جهة أخرى حتى القرن التاسع عشر، حيث تعاظم اهتمام الغرب بآثارها وحضاراتها بوصفها أم الحضارات الإنسانية.

وقد شهدت حضارات العراق القديم والوسيط إقبالاً منقطع

النظير من قبل الباحثين وعلماء الآثار والرحالة والفنانين الذين زاروها ودوّنوا وصوّروا معالمها وتنافسوا على دراستها وفك رموزها.

ويعتبر العراق أغنى منطقة بحضارات العالم القديمة، حيث يوجد قرابة 11 ألف موقع أثري موزعة على مختلف محافظات العراق: أربيل، البصرة، بغداد، ديالي، القادسية، بابل، واسط، كربلاء، كركوك، نينوى، ذي قار، السليمانية، ميسان الأنبار. أغنت آثارها متاحف أوروبا وأميركا والعراق بتحف من فن العمارة والنحت والخزف والتصوير والألواح التي تحمل الكتابات المسمارية والفنون التطبيقية الأخرى والفنون الإسلامية الوسيطة، وكذلك أعمال معظم رواد الحركة الفنية التشكيلية الحديثة والمعاصرة في العراق.

التنقيبات الأثرية في العراق

1 ـ توالت على دراسة حضارات العراق بعثات فرنسية وأميركية وإنكليزية وهولندية وألمانية وروسية منذ القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم من التنافس على فك رموز حضارتها والسعي لاقتناء آثارها في متاحف العالم، لم يكن يعرف عن حضارات العراق سوى النزر القليل من أخبار متفرقة وردت في بعض الكتب السماوية (التوراة والقرآن) وروايات المؤرخين اليونان والرومان. حيث منذ منتصف القرن الخامس ق.م. أقام هيرودوت في بابل وكسيسفوفون في عام 401 ق.م. قومر في المدن الأشورية القديمة، ومن ثم سترابون في القرن الأول للميلاد.

وقد تكلم عنها الرحالة والمؤرخون والشعراء العرب. ثم زارها في القرن الثاني عشر الميلادي «بنيامين التطلي» من إسبانيا وتكلّم عن آثار نينوى الأشورية.

وفي القرن السابع عشر بدأ الاهتمام بآثار الحضارات القديمة. وقام الإيطالي (بيترو ديللا ڤال) بزيارة مدن الرافدين وحمل ألواحاً من الآجر تحمل كتابات مسمارية غامضة وجدها في مدينة أور وبابل عام 1625م وحملها معه إلى أوروبا.

في عام 1761 بدأت تنضج فكرة البحث عن الحضارات القديمة في الشرق، فتشكلت أوّل بعثة علمية بدعم من ملك الدانمارك فردريك الخامس، حيث قام الرحالة نيبور بزيارة العراق وإيران والهند، ونقل صوراً عن الكتابات والآثار الموجودة في العراق حيث بدأ علماء اللغة بدراستها.

من أهم من زار العراق واهتم بآثارها جوزف دوبو شامب (1786) Joseph de beau champ ثم قام كلاديوس ريتش بزيارتها (1786 ـ1821) Claduis James Rich في عام (1807) والذي عيّنته شركة الهند الشرقية البريطانية في بغداد ليقوم بحفريات أثرية في كل من بابل وأشور فوضع الخارطة الطوبوغرافية للمدينة التاريخية بابل والتي أصبحت مرجعاً أساسياً للتعرف على آثار هذه المدينة التاريخية، وكان قد عيّن قنصلاً لبريطانيا في بغداد منذ عام 1807.

في عام 1802 تمت قراءة وفك رموز الكتابة المسمارية على يد العالم الألماني غروتفند من دراسته للكتابة الأخمينية ـ الفارسية المكتوبة بالخط المسماري المأخوذ عن الخط الأكدي.

وما بين الأعوام 1816 ـ 1834 قام كل من السير جيمس بكنغهام وروبرت ميغمان Migman (1827) وجيمس بيلي فريزر (1834) والضابط بالجيش البريطاني سير هنري رولنسون (1810 ـ 1895) بجمع رقم وأختام من المقابر دوّنت عليها كتابات مسمارية. وما بين عامي (1835 ـ 1836) تشكلت بعثة مجهزة من قبل الملك

وليام الرابع لإجراء مسح طوبوغرافي وأثري لمجرى نهري دجلة والفرات والتعرف على إمكانية الملاحة فيهما.

وتعتبر رحلة بول إميل بوتا ما بين الأعوام (1841 ـ 1846) يرافقه الفنان فلاندن الأكثر أهمية في اكتشاف الآثار الأشورية وقيام علم الآثار الأشوري Assyrologie بعد حفريات أنجزها في العراق وخورسباد ورسومات حفظ معالم فنونها. وقد أدى التنافس الأوروبي ـ الأميركي على اكتشاف ودراسة آثار العراق إلى تهافت القناصل والرحالة والتجار والعلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لزيارة العراق والتنقيب عن آثاره.

ففي عام 1846، وصلت أول دفعة من المنحوتات الأشورية إلى فرنسا حيث وضعت في متحف اللوفر، ما بث الحماس في بريطانيا نحو العراق حيث كلّف السفير البريطاني في اسطنبول هنري لايارد Henry Layard بالذهاب إلى الموصل والقيام بحفريات للتنقيب في نمرود عاصمة الأشوريين ونينوى، حيث نهب ما تبقى من المنحوتات الأشورية وتم نقلها إلى المتحف البريطاني.

ربط العراق بالآثار التوراتية

لعب إينسورث، وهو طبيب وهاو في علم الآثار وضليع في علم التوراة، دوراً أساسياً بربط علم الآثار العراقي بعلم الآثار التوراتي. وكان له الدور الكبير في نشر الحماسة في أوساط الأوروبيين لاقتناء آثار العراق ورصد الأموال للتنقيبات الأثرية فيها. وقد جمع العديد من الجمعيات الدينية والشخصيات المعنية حول ما ورد في التوراة من إشارات عن العراق.

وهكذا ربح اللوفر والمتحف البريطاني نفائس النحت الأشوري

وخسرته قصور ومعابد نينوى وبابل وخرسباد. ودخلت العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر حلبة الصراع الاستعماري على الشرق وحضاراته الغنية التي باتت تُدرس على قدم وساق مع حضارة اليونان والرومان. وهناك الهواة أمثال لوفتس وسميث اللذين دمّرا وأساءا إلى الكثير من الآثار الرافدية.

وفي الفترة ما بين الأعوام (1835 ـ 1844) تمت قراءة نقشين بالقرب من همدان ونقش بهوستان الشهير بالقرب من كرمنشاه في إيران باللغتين الفارسية والأكدية، وقد أدى ذلك إلى فك رموز الكتابة السومرية لاشتراكها بالرموز. وقد شكل كل من العالم الإيرلندي إدوارد هنكز Edward Hinks والفرنسي جوليس أوبرت Jules Oppert ورولنسون الثالوث المقدس في قراءة الكتابة المسمارية.

وما بين 1847 ـ 1900 تشكل علم الآثار الأشورية في الكتابات الحجرية والرقم.

وما بين 1899 ـ 1917 انضمت ألمانيا إلى دراسة حضارات الرافدين بفضل العالم روبرت كولدواي Koldewey.

وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، شهدت آثار الرافدين نشاطاً متزايداً. فالبارون فون أوبنهيم Von Oppenhem نقّب في تل حلف ومواطنه الألماني هنريش نقب في أوروك.

أما البريطانيون فنقبوا في عُبيد ونينوى وأربشييه Arpachiyah وشغاربزار وبراك.

ونقب الأميركيون في كيش وجمدت نصر ونيبور وكفاج وتل أسمر ونوزي، وتعتبر هذه المرحلة التي وضعت فيها الخطوط الرئيسية لدراسة تاريخ حضارات بلاد الرافدين.

وقد نشط بعد ثورة 1958 جيل من الأثريين العراقيين الذين درسوا في الغرب أمثال باقرطه وفؤاد سفر ونقبوا في أريدا وهترا في الستينات من القرن العشرين.

وفي عام 1877، ظهر منافس لأوروبا هو حمدي بك مدير المتحف الإمبراطوري في اسطنبول الذي استخدم نفوذه لإصدار أول نظام للآثار يقضي بتقاسمها مع البعثات الأجنبية، وقد نقل الكثير من آثار العراق إلى متحف اسطنبول.

المتاحف في العراق

تأسس متحف العراق الوطني عام 1923 في بغداد، وتبعته شبكة متاحف توزعت في مختلف المدن العراقية.

• متحف قصر العباسيين: يعرض نماذج من العمارة والزخرفة الإسلامية بالجبس والآجر ومحاريب باقية من جوامع قديمة وصور ومخططات لعمارة إسلامية.



• متحف العراق: في الكرخ، يحتوي على آثار من قبل التاريخ ـ مجموعات سومرية وأكدية وبابلية وأشورية وبارشنية (هيترا) ورومانية وإسلامية ونقود.



• المتحف العربي: في شارع البنوك في بغداد، ويضم مجموعات من التحف الإسلامية القديمة وبخاريات وآجر وزخارف من سامراء وواسط وخشبيات وأبواباً مزخرفة ومذهبة ومجاميع من المصاحف والمخطوطات الإسلامية.



• متحف بغداد: شارع المأمون، يضم لوحات ومخطوطات ومجسمات وتماثيل ونصباً.



• متحف التاريخ الطبيعي للعراق: بغداد، يعرض النبات والحيوان، والأرض والجيولوجيا.



• متحف التراث العربي: أقيم في مبنى مرمّم من القرن الرابع عشر. بشارع السموأل، يحتوي على آثار لمختلف الحقبات الإسلامية في العراق خاصة من (الواسط وسامراء والكوفة).



• متحف السلاح: تعرض فيه نماذج من الأسلحة تعود لحقبات من العصور الوسطى ونماذج لبغداد القديمة ومخططاتها وصورها.



• متحف الأتنوغرافيا: باب الشرجي، بغداد. يعرض آثاراً اتنوغرافية وأزياء منذ بداية القرن العشرين وحكم الملك فيصل الأول، ولوحات تشكيلية.



• المتحف الوطني للفن الحديث: شارع الكفاح، يضم مجموعات من الفن الحديث من العراق والدول الأجنبية.



• متحف الجيش العراقي: باب المعظم بغداد، يحتوي أسلحة

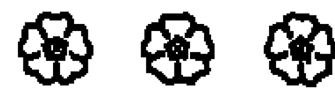
وملابس منذ عهد العباسيين حتى اليوم، وهدايا الجيش العراقي، وأسلحة عثمانية ومدافع.



• متحف بغداد للأزياء والأتنوغرافيا: شارع الرشيد، يضم نماذج للبيوت والأزياء والعمارة السومرية والأكدية والأشورية والبابلية والإسلامية.



• متحف المدائن: منطقة المدائن، يضم فخاريات وفوانيس ونقوداً بارثية وسلجوقية وساسانية من مواقع أثرية في العراق.



• متحف المدرسة المستنصرية: جسر الشهداء، مجموعة آثار إسلامية تشمل أنماط العمارة والمستشفيات والجوامع والصيدليات وصناعة الكتب والحمامات والخطوط العربية ومراحل تطورها.



• متحف حزب البعث.

متاحف المحافظات

• متحف أربيل: يضم آثاراً ولقى تاريخية قديمة وعربية إسلامية.



• متحف باب الشرقي: يضم لوحات لفنانين عراقيين.



• متحف الملك فيصل الأول: يضم مقتنيات ومراحل حياة الملك فيصل الأول.



• متحف بابل: مبني داخل آثار مدينة بابل القديمة، يضم نماذج من العمارة والتصوير والنحت القديم.



• متحف عقرقوف: يضم آثاراً وجدت في حفريات هذه المنطقة. والآلهة أنليل وجرار وخزف وقرميد ولقى حجرية وكتابات سومرية.



• متحف البصرة للتاريخ الطبيعي، جامعة البصرة.



• متحف كركوك: يضم لقى أثرية تعود إلى ما قبل التاريخ (آثار سومرية وبابلية قديمة وأشورية وهيترية وإسلامية).



• متحف الموصل: يضم آثار الملوك الأشوريين وتماثيلهم.



• متحف الموصل: الدواسة، يضم آثاراً أشورية من القرن الثامن والتاسع ق.م. وجدت في نمرود وهترا (جرار وأدوات زراعية تعود للألف الرابع والخامس ق.م. وخرائط للإمبراطورية الأشورية).



• متحف الناصرية: يضم آثاراً سومرية ولقى أثرية متنوعة.



• متحف سامراء: يضم لقى أثرية وجدت في سامراء.



• متحف السليمانية: يضم آثار ما قبل التاريخ، ولقى سومرية وبابلية وإسلامية وتشمل أيضاً لوحات حمورابي.



• متحف تكريت: ويضم آثاراً قديمة لمجمل العصور الحضارية التي مرّت على العراق.



إن ما تعرّضت له متاحف العراق، خصوصاً متحف بغداد، الذي يضم قرابة 170 ألف قطعة أثرية، ومتحف الموصل ومتاحف البصرة والناصرية وغيرها، من نهب وتدمير وقصف يشكل خسارة حضارية للبشرية وليس للعراق فحسب، نظراً للدور الذي تلعبه آثار العراق في تاريخ نشوء الحضارة الإنسانية والفنون والعلوم والقوانين.

كنوز العراق نجت من الطوفان وضيّعتها حرب الحرية(*)

أول قطار أستقله في حياتي، كان في سن الطفولة، حيث لم أزل وقتها طالباً في المدرسة الابتدائية، لم تكن رحلة القطار ذاك سفراً بين المدن بالمرة، غير أنها كانت ترمز إلى ما يشبه ذلك بالنسبة لي، فهو احتفال طفولي بقطار جرى تسييره آنذاك بين طرف بغداد الشرقي ووسطها، وكانت محطة انطلاقه ما بين موقع مدرستي في منطقة الشماعية التي تضم مستشفى للأمراض العقلية ومركزاً لشرطة الخيالة، ليصل إلى ساحة المتحف الوطني في منطقة العلاوي في جانب الكرخ من بغداد. كان عليَّ، أنا الهارب من مقعد الدراسة إلى مقعد الرحلة في القطار، أن أنتظر ثلاث ساعات لأعود بالقطار نفسه إلى المكان الأول، يومها دخلت المتحف مجاناً بوصفي طالباً أو ولداً صغيراً ربما، دخلته فقط لأكون قريباً من محطة القطار العائد. وعند باب الخروج اشتريت صورة على هيئة بطاقة سياحية تمثل رأس شبعاد ملكة أور بحليها وأقراطها وزينة رأسها، كما اشتريت رواية لأجاثا

(*) المرجع: محمد مظلوم. مقالة نشرت في مجلة «نوافذ». السبت 19/ 4/ 2003. ص 16 ـ 18.

كريستي هي (جريمة في قطار الشرق السري) سيكون لهذه الرحلة ولهذا القطار ولأجاثا كريستي مكان في تفسير جانب مما يجري الآن، وسيكون للتاريخ دائماً دور في التذكير والذاكرة.

ففي مذكراته التي يدور فصل منها في قطار الشرق السريع أيضاً، والمتوجه من أوروبا إلى سوريا بعد الحرب العالمية الأولى، يصف منقب الآثار السري ماكس مالاون إحداثيات لجريمة أخرى كانت تخطط لبلد ولتراث، فهناك في مقصورة المطعم تدور أحاديث في جلسة تضم مديرة الاستخبارات البريطانية في العراق جيرترود بيل المعروفة باسم «مِس بيل» وعالم الآثار الفرنسي الشهير كلود شافير، وروائية بوليسية هي أجاثا كريستي، ومنقب الآثار السري نفسه وهو كاتب المذكرات نفسه وزوج أجاثا كريستي.

سنعرف أن أعمال هؤلاء جميعاً تتداخل بشكل يشبه عالم أجاثا كريستي الروائي وعالم «مِس بيل» الجاسوسي وعالم كل من شافير ومالاون أيضاً. لنتذكر إن «مِس بيل» نفسها هي من أسست المتحف العراقي وأول مديرية آثار في العراق وكانت على سياق الأوائل هذا، أول من دعت إلى محاصصة بين البريطانيين والعراقيين في كميات اللقى الآثارية. ولا عجب هنا أن نعرف أن المتحف الوطني العراقي قد جرى تأسيسه على يد مديرة الاستخبارات البريطانية ومساعدة المندوب السامي البريطاني في العراق. وعلى هذا الإيقاع كانت فرق الكشافة والباحثين السريين عن روائح الماضي ينقلون الكثير من المكتشفات الأثرية إلى متاحف لندن واللوفر وبرلين، أشهرها بوابة عشتار القديمة في بابل، والمسلة البابلية التي نقش عليها قانون حمورابي في أقدم وثيقة على وجود قانون شرعي في العالم، ويؤلفون روايات بوليسية عن رحلاتهم المضنية، وأفلام تشويقية عن عوالم

الشرق، تاركين شعوبها أبطالاً على ورق، مع ما تبقى لهم من حصص الآثار، ومن نسخ جبسية للنفائس، تتحدث بسخرية ـ ربما ـ عن حياة كانت.

اليوم يعود هؤلاء أو ورثتهم لحروب وتنقيبات وأفلام وقصص وروايات، القطار يتحرك نحو الشرق مجدداً، لكن الجريمة أكثر سرية هذه المرة حتى من روايات أجاثا كريستي، وليالي الجاسوسة بيل، وما يدور في خاطر المنقب السري، فمن منهم يسرق اليوم متاحف العراق ويحرق مكتباته وأرشيفه ووثائقه؟ هل هم هؤلاء جميعاً أم لعل معهم الأشقاء العابرين من وراء الحدود بحثاً عن ثأر الغزو الماضي، أم لعلهم رعاع بغداد، وعامة الناس؟ لكن هل يعرف هؤلاء ما تعنيه كسرة صلصال كما يعرفون ما تعنيه مرآة ملونة في بيت الرئيس؟

مع حرب الخليج الثانية في العام 1991 بدأت عمليات السرقة المنظمة للآثار الحضارية والنفائس التراثية العراقية، أو بالأحرى ما تحتويه متاحف العراق من نفائس لا تخص حضارات وادي الرافدين وحدها بل تمثل أيضاً حضارات أخرى مختلفة كالفارسية واليونانية والهندية، ضمتها متاحف مدينة كانت يوماً عاصمة الدنيا.

بدأت الحرب ضد الماضي، بالهجمات الجوية والصاروخية التي طالت كل شيء، ومن بينها المواقع الأثرية، فالعراق من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه كناية عن متحف حقيقي، بما يضمه من مواقع أثرية من شتى العصور، حيث سجل أكثر من عشرة آلاف موقع أثري جرى اكتشافها خلال القرن العشرين، بينما يقدِّر خبراء الآثار أن يكون عدد المواقع الأثرية غير المسجلة أو غير المكتشفة حتى (الآن) أكثر من هذا الرقم!

وعندما عم التمرد ضد السلطة الحاكمة بعد انتهاء الحرب مباشرة، وشيوع عمليات النهب، كان ثمة لصوص من نوع آخر يتحركون بتخطيط أعلى ويتوجهون إلى سرقات من نوع آخر، وكانت عيونهم متوجهة هناك، إلى لمعان الماضي في المتاحف وتحت الأرض وفي بطون أمهات الكتب ونسخها الوحيدة. في تلك الفوضى التي لم تودِ بصدام، خسر العراق أكثر من أربعة آلاف قطعة أثرية نادرة من حضارات قديمة سومرية وبابلية وأكدية وآشورية وحضرية وفارسية وغيرها. جميع المحاولات الدولية من قبل اليونسكو والأنتربول لم تثمر عن استعادة ما يمكن أن يبشر بوجود ضمير حضاري للعالم الذي فقد ضميره الإنساني، قطعتان أو ثلاثة فقط أمكن استعادتها من تلك الآلاف الأربعة.

لهذا فإن ثمة الكثير مما يمكن أن يقال حول تصميم عمليات النهب التي طالت المراكز الحكومية والمباني المهجورة، لكأنه جزء من عمليات سرقة منظمة تتم تحت غطائها سرقات ألعن وأدهى لثروات العراق الأخرى: الثروات الكامنة.

ومثلما يكمن النفط في الأرض وفي وثائق مبنى وزارته فإن التحف الفنية واللقى الآثارية تكمن تحت الأرض أيضاً وفي المباني التي أُبيحت لمافيات المهرِّبين السريين لتواريخ الأمم.

رأس الملك البابلي

في كل الغزوات التي شهدتها المدن العراقية وبغداد بشكل خاص، كانت الرموز مستهدفة حتى أكثر من البشر، وكانت استعارة اللصوص في أول الاستباحة إعلاناً لإطلاق لصوص من نوع آخر يبحثون، تحت جنح الحرية، عن مغانم من نوع آخر.

رعاع المدن العراقية ولصوص بغداد وعياريها وشطارها وأغبياؤها على حد سواء، كانوا على الأغلب مشغولين بجمع الحاجيات الصغيرة أو الكبيرة شرط أن تكون نافعة ومفيدة حتى لو كانت شبكة كرة قدم مسروقة من مبنى اللجنة الأولمبية العراقية التي يديرها عُدَيْ (نجل الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين)، لم ينتبه هؤلاء إلى النهيبة الأكبر التي يتحرك لصوصها الأذكياء وفق خرائطهم الخاصة مستفيدين من تحركات هؤلاء الرعاع وربما بهدي منهم أيضاً.

لقد بدأ النهب من أطراف جانب الرصافة، فمن الذي انتقل بذروته إلى جانب الكرخ؟

الملاحظ أن منظمة اليونسكو، ومنظمات وشخصيات وجهات أخرى من العالم المتحضر الذي يعرف ما يعنيه الحجر والورق والوثيقة، حذرت من أن هذه الحرب ستدمر الإرث الحضاري لبلاد ما بين النهرين، ودعت للمحافظة عليها حتى قبل أن تبدأ الحرب، لكن المخطط الغازي لم يدر في ذهنه وهو يحرك الأشكال على حاسوبه الشخصي (الكومبيوتر) أو الخريطة الحربية، أن يحرك دبابة أو جندياً نحو هذه الآثار لحمايتها كثروة لأبناء العراق تشبه أو تداني على الأقل، ثروة سوداء تسمى النفط، أو لعلها دارت في ذهنه لكن كأهداف ينبغي، كجزء من فصول الحرب، تركها هكذا بعيداً عن أية حماية.

ولكي لا يبدو الأمر وكأن صدَّام كان حامي الآثار وإنها نهبت عندما ذهب، فإن الوقائع والشهود لهم حديث آخر في هذا المجال. لقد كانت عمليات التهريب لآثار العراق واللوحات الفنية الثمينة التي تؤرخ للفن العراقي وأجياله، وكذلك المخطوطات النادرة منذ أن

كانت بغداد مركز الخلافة، وما تبقّى أو ما نجا من حرائق المغول، كانت تُهَرَّب بشكل منتظم، بإشراف مباشر من قبل المرافقين الشخصيين لصدَّام، والمقرَّبين منه. بل إن العراقيين يتداولون حديثاً عن أن زوجة صدَّام الأولى ظهرت في أكثر من مرة في مناسبات رسمية وهي تضع مجموعة من القلائد والحلي تعود للملكة شبعاد وهي ملكة من سلالة أور الأولى التي يعود تاريخها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد.

شاعرة عراقية تقيم في أوروبا، تستخدم حجب وأقنعة الشاعرات السومريات في كتابتها، لكنها من جانب آخر كانت تهرِّب خلال سنوات العقد الأخير من القرن العشرين العديد من المخطوطات العراقية النادرة عن طريق عاصمة عربية مجاورة، مستغلة قربها من السلطة آنذاك، كونها زوجة لمدير شعبة في مخابرات صدام تختص بالغزو الثقافي! قبل أن تتحول إلى داعية لحوار الثقافات الأوروبية ـ العربية. شاعر عراقي آخر، بابلي هذه المرة يجوب العواصم العربية وبيديه قطعة كتب عليها بحروف مسمارية، ما لا يعرفه، ربما قصيدة بابلية أو وثيقة دينية أو وصية أو شريعة، ولأنه شاعر كحولي وعدمي قرر أن يبيعها مع أثاث منزله ويسافر مع عائلته إلى أوروبا!.

مع هذا ظل المتحف العراقي يقارن بالمتاحف الكبرى في العالم، ويعد واحداً من بين متاحف شهيرة معدودة، سواء من حيث مساحته أو أهمية الآثار التي تشغل تلك المساحة، حيث يضم آثار حضارة وادي الرافدين منذ العصور الحجرية وما قبل التاريخ وحتى نهاية العصور الإسلامية. ويتجاور فيه توثيق لبداية اكتشاف الكتابة، مع مراحل تطورها، حتى الوصول إلى عصر التدوين التاريخي.

لكن هذه العصور لم يتح لأحد أن يزور إشاراتها المتبقية،

خلال عشر سنوات إذ لم يفتح أبوابه إلا قبل عامين بعد أن جرى تأهيله مما لحق بمعروضاته بعد حرب عام 1991.

عهد صدَّام إذاً وفر مناخاً نموذجياً ـ لتهريب وطني ـ للآثار. أكثر من ذلك فإنه أراد أن يسجل إرث العراق باسمه وربما يسرق ما يستطيع من مجد وينسبه لنفسه مشاركاً على الأقل: دار المخطوطات العراقية سميت بدار صدَّام للمخطوطات، ومركز الفنون الأهم في العراق سمي بمركز صدَّام للفنون، المكتبات، المدن التي أنشأها سواه، كلماته نقشت على جدران المعابد والأضرحة، ورُسِمت صوره مع حمورابي بوصفه صاحب شرائع، ومع نبوخذ نصَّر بوصفه مشيداً دون أن يغفل العبارة الضرورية تحت عنوان: من نبوخذ نصْر إلى صدَّام: بابل تنهض من جديد!.

كنوز العراق الآثارية، تلك المعالم التي نجت من الطوفان، ومن كل الكوارث التي مرت على البلاد، لماذا لا تنجو اليوم من حروب الجنرالات؟.

كلمات الإنسان الأولى سُرقت، صورته وهو يسيّر أول عجلة على الأرض، ويرش الأرض بأول بذرة مُحيت، الشرائع التي علّمت البشرية معنى القانون وكتبت حروفه الأولى، تعاقب اليوم تحت سلطة القوة الغاشمة، مكتبة آشور بانيبال تنذر للحرائق.

بغداد المستباحة ما بين حرائق وجثث وهروب جماعي في كل اتجاه، سلبت أية فرحة برحيل الطاغية وكأنما قد كتب على هذه البلاد أن لا تفرح أبداً حتى في لحظات ظلت تنتظرها لأجيال عدة.

لهب التاريخ يصعد من جديد ورماد المدينة التي خط به رسم بغداد يعود. لكأن ذكرى المغول ماثلة في شوارع بغداد، وهم يعيدون

عقيدتهم للعالم الآخر. تلك العقيدة الشامانية ذات التحدر الشمال آسيوي، التي تقوم على ما ورائية ثنائية الشر والخير لدى الأرواح، ولهذا كان المغولي مؤمناً أنّ كل من يقتله بسيفه سيكون واحداً من خدمه في العالم الآخر، وعلى ظلال هذه العقيدة يروي المؤرخون أن جنود هولاكو كانوا يمرون على جثث قتلاهم على قارعة الطريق، ويناودونها بخطاب غريب: أعزاءنا أيها الموتى الذين ذهبتم للحياة الأخرى بسيوفنا، تذكّرونا عند الخالق وتذكروا بأن بسيوفنا كانت السبب في دخولكم الجنة!

ماذا سيقول الأميركي أمام الجثث الملقاة في الطرقات، والحرائق التي تتصعد منها رائحة الماضي السحيق. من الطبيعي أن تكون أميركا بتاريخها الذي يطل بقرونه الصغيرة غير معنية بالتاريخ برمته، وأن لا يعرف المارينز رمزاً أكثر أو أقدم من العلم الأميركي، ربما لا يعرف مطلقاً، أن هناك حضارة عمرها أكثر من خمسة آلاف سنة، لا أدري إذا ما كان في أميركا متحف ينتمي لعصور قديمة، ولا أدري إذا ما كانت مهتمة بهذا، وهذا مما يوفر لها عذراً، فهي لم تخصص حتى جندياً واحداً ليقف أمام المتاحف أو المكتبات أو مراكز الفنون يحرسها أو حتى يتظاهر بحراستها.

منذ حرب الخليج الثانية بدأت حرب أخرى، حرب الآثاريين والمنقبين السريين الذين يعدون كمائنهم وديناميتهم ليحفروا الأرض بانفجارات من نوع آخر، ويهدموا الأبواب ليس بحثاً عن دكتاتور لا يعيش في قصوره بل بالبحث عن سيرة من صلصال وحجر وحروف منقوشة على طين لا يذبل، عن أسماء لمدن تريد التشبه بما انطمر من سلالات، بحثاً عن رأس الثور المجنح حيث يقوم جزارون يعرفون مفاصل الحجر كما يعرف القصابون مفاصل الجمجمة، بقطع رأس

الثور المجنح إلى عشر قطع أو أكثر ليسهل تهريبه بالتقسيط، فهذا هو المهم أولاً، ومن ثم يأتي طبيب آثاري أو فنان تشكيلي، ليعيد للرأس هيئته قبل القطع، لكن بعيداً عن أرضه الأولى وترابه الأول منفى آخر لجلجامش، وقبر لأنكيدوا ورموز أوروك. ثمة رؤوس كثيرة سافرت عبر البحار ليس على الرماح هذه المرة لكن في الحقائب الدبيلوماسية، رأس الملك الحضري سنطروق، ورأس أنليل، ورأس الآلهة البابلية ورأس العراق أيضاً.

ثمة منقبون آخرون يبحثون عن سيف سرجون الأكدي، وأول قصيدة كتبتها ابنته آنخيدوانا شاعرة وادي الرافدين والعالم الأولى، عن مرجعيات التوراة وبيئتها الأولى التي كتبت فيها. لوحات حجرية تشرق من قصر الملك الآشوري سنحاريب.

كل شيء قابل للتأويل وسط هذه الفوضى التي لا تكاد تؤول إلى حال، فثمة شهادات من داخل العراق تؤكد أن مخرِّبين من وراء الحدود جاءوا إلى بغداد وكمنوا مع الليل ليشعلوا الحرائق في كل مكان يحتوي على ما يمثل ذاكرة حضارية عن هذه البلاد. لكن هؤلاء العابرين تحت ظلال الدبابات الأميركية أو فوقها، لا فرق، هل هم من الأشقاء الباحثين عن ثأر موجع، لحرائق مماثلة؟ البعض ساق المؤامرة إلى أقصاها ليقول أن أحفاد السبي البابلي بعصريه، جاؤوا مع الغزاة، ليأخذوا شيئاً مما تبقى لهم من ذكريات مرة، أو ذهبية، خاصة أن من بين القطع الآثارية التي فقدت من العراق خلال حرب الخليج الثانية ذخائر تم تهريبها إلى إسرائيل. وقد ذكرت في وقتها معلومات عن مخطوطات جلدية كتبت عليها بعض أسفار التوراة يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر الميلادي ومسكوكات ذهبية صدرت في حقب تاريخية مختلفة.

يد تخط وتضرم النار

إذا كان للمتاحف والمواقع الأثرية لصوصها وعصاباتها، فإن للمكتبات ودور المخطوطات، زبائن ظلام متعددي الغايات، ليس المجال مناسباً هنا لفتح تحقيق حول ما جرى، لكن الوقائع والتجارب وما تنتجه الحياة من أحداث يشير إلى مستفيدين عدة من هذه الحرائق التي تنبعث من معاهد المعرفة وخزائنها، فهل كانت النار حلاً لإخفاء معالم جريمة سابقة، أم ليتستر تحت دخانها لصوص محترفون ومخططون لاتهام النار بأنها أتت على النفائس بينما يهربون بها إلى مكان آخر. غير أن لكل مكان محترق قصة قد تختلف عن الآخر، ثمة أرشيف لا يحمل إلا صفحات سوداء لعشرات الناس، بينهم من يدخلون (اليوم) أحراراً جداً على الدبابة الأميركية، أرشيف لا يسر لعشرات الأدباء العراقيين والعرب أيضاً. فعموم المطبوعات الأدبية العراقية خلال الربع الأخير من القرن العشرين لا تسر، أكثرها كانت تقوم بتمجيد القائد السابق في الزمن الغابر!، أرشيف لا يليق بأحرار اليوم.

منذ أن أنشأ المنصور بغداد عاصمة للجند، أنشأ معها أول خزانة للمخطوطات، كأنه بذلك، جعلها مدينة لحروب الذاكرة والحروب المسلحة. وجاءت حملات الغزو على بغداد لتفرغ هذه الخزائن كما تفرغ البنوك، ولنتذكر أن نصير الدين الطوسي نقل بعد غزو المغول لبغداد ما يزيد عن 40 ألف مخطوط مما تبقى من تراث بغداد، ليجعلها نواة أولى لمرصد (مراغة) الذي أنشأه في تلك المدينة الواقعة شمال غرب إيران، صار ذلك المرصد مكاناً لعلماء الفلك، والكيمياء والمتكلمين، والمؤرخين، ممن فروا من مجازر هولاكو من بغداد وبلاد الشام والجزيرة العربية.

كانت بغداد دائماً مهددة بوجودها، ليس بالموت الذي يلف حياتها، جهاتها وأبناءها فحسب، ولكن بتاريخها، بذاكرتها ومقومات حفظ إرثها، لكنها وسط هذا كله كانت تحيا من جديد، تحت قسوة جرعات الدم العنيفة وجائحات الموت هذه كتب المبدعون والمؤرخون، خيالتهم وشهادتهم ورغباتهم، وأراد الملوك والأمراء أن ينالوا بقية الخلود فنسبوها مجداً لسلطانهم، وجاء الغزاة والطامعون، ليمحوا بالدم واللهب، ما كتب وما نسب، وركلوا في طريقهم ما يتطاير من بقايا التاريخ مسرعين على رائحة الحياة تاركين عفن الموتى لتكتب تاريخاً ومخطوطات أخرى.

ثمة مخطوطات نجا بعضها من حرائق الحروب والغزوات والثورات، (ولا يبدو أنها ستنجو هذه المرة)، أجزاء من مصحف بخط يد الإمام علي (كرّم الله وجهه) في المتحف العراقي، مخطوطات تمثل التجارب المبكرة في تجاور الأجناس وتداخلها حيث تأخذ كتابة القصيدة شكلاً معبراً، شكلاً داخل الشكل، خطوط ابن مقلة في الثلث والنسخ والتعليق، خطوط ابن البواب وهو يجري قصبته بميلان نحو الخط الكوفي، تزيينات وترجمات عن الهندية والفارسية واليونانية، ورسومات فلكية وتنجيمية، تعاويذ وأدعية منمقة ومعطرة، مقامات الحريري برسوم الواسطي، الرسوم التي تمثل عملاً آخر إضافياً، عملاً ما زالت تجارب حداثيينا تسعى إلى تمثله في أعمال أدبية فنية مشتركة.

تحترق معرفة الماضي لتأتي معرفة المستقبل. تأتي إتاحة المعلوماتية الأميركية، ويستبدل الحرير والفخار وجلود الحيوانات والجريد والعظام، بشاشات مضيئة من ماكنتوش ومايكروسوفت وبقية شركات البرمجيات والحواسب بديلاً عن خطوط البغداديين

والموصليين والبصريين والكوفيين والأنباريين وأيديهم التي لا مكان لحرفتها في (العراق الحر).

السلاجقة أحرقوا دار العلم بآلاف المخطوطات، والمغول أحرقوا مخطوطات المدرسة المستنصرية، وألقوا ما تبقى من رمادها في النهر: كتب الزندقة والإيمان، رسائل الإلحاد والشك، والتبشير، كتب الأمراء والرعية، العرب والعجم، واليوم لا يقرأ الغزاة شيئاً من التاريخ فيأتي بمشعلي الحرائق من كل الأصناف.

لقد كانت الحرائق دائماً محاولة لتغييب الجريمة، أو ربما حتى لتطهيرها وتبييضها.

لا يعرف الغازي معنى الاحتفاظ بكلمات كتبت على ورق أو جلد حيوان مقتول، أو قصب البردي، أو جريد النخل أو عظام لا تبلى، لعلها تذكره فقط بتراث الهندي الأحمر وأشيائه البدائية ورموزه العجيبة. ماذا يعني مثلاً أن يخصص مبنى ضخم لبقايا خرقة قديمة، وفخار متصدع، وصفحات متهرئة؟

اليوم ربما يكون لأميركا درس جديد تواجهه ولا تدري كيف تتعاطى معه. ستعرف أن للتراث والحضارة قوة ضغط أكبر من أرواح البشر لدى بعض الشعوب! درس لم تواجهه فعلاً، اليوم تتذكر أميركا أن للأمم ثقافات وحضارات، وتاريخاً وذاكرة قديمة تعتز بها. فبعد أن اعتبر وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد أن عمليات النهب والسرقة هي جزء من التعبير عن حرية، وأن من يقومون به هم أناس أحرار، قبل أن تنهب المتاحف وتحرق المكتبات وتدمر الوثائق ويجري العبث بالأرشيف، ثم يخرج الجنرال السابق كولن باول ليخاطب العالم المتحضر بأن الولايات المتحدة مهتمة بإعادة الآثار

العراقية على وفق قانون الولايات المتحدة، أو القانون العراقي، كأنه لا يدري هنا، أي من القانونين أجدى في استعادة تراث ما بين النهرين!

ليس المتحف العراقي أو دار المخطوطات العراقية، هي وحدها من طالتها يد النهب ونيران الحرائق ودمار العابثين، بل إن ثمة متاحف ومنتديات ومباني ومكتبات ومؤسسات أخرى عديدة لم تنج من عواقب هذه الحرب. ففي مركز صدَّام للفنون، وتحديداً في الطابق الثاني منه، نُهِبَ أو خُرِّبَ العديد من اللوحات الفنية التي تعرض في متحف رواد الفن العراقي والتي خصصت للأعمال المنجزة حتى النصف الأول من القرن العشرين، ثمة أعمال سيفتقدها هذا المكان، لجواد سليم وفائق حسن وهاشم الخطاط وسواهم، ناهيك عن أعمال أخرى لبقية أجيال الفن التشكيلي في العراق.

أما المتحف البغدادي الذي يقع في شارع المأمون قريباً من الجسر الذي حمل اسم الشهداء وكان اسمه المأمون أيضاً، فقد نهبت منه ذكريات الحياة البغدادية، من نمط عادات يوميات موثقة، وأزياء، وتقاليد، وحرف، ومجسمات لجلسات المقاهي على إيقاع أغنية:

خـدري الـجـاي خـدريـه عـيـونـي إلـمـن أخـدره

أما المتحف الطبيعي الذي يضم نماذج لحيوانات من شتى العصور ووضعت محنطة في هذا المعهد البحثي، فبالتأكيد أن عمليات اصطيادها في موسم الحرائق، كانت أكثر قسوة، مثلما نثرت مراجعها العلمية في الشوارع.

مكتبة الأوقاف احترقت ربما بعد نَهْبِ ما فيها من نوادر الكتب والمخطوطات. كتب مقدسة لأديان نشأت في بلاد النهرين، أحراز

الصابئة المندائيين، وتبيانات البابية والبهائية السرية، والتعاليم الغامضة لليزيدية، وطوائف داخل أديان، نصوص الشلمغاني، وابن الراوندي وسواهما، كلها اختلطت في رماد واحد أو سُرِّبت قبل أن يشهد عليها الرماد.

لقد حاول صدَّام أن يحتمي بالتاريخ دائماً أو يحاول الانزجاج فيه حتى من أبوابه المغلقة، وها هي متاحفه الشخصية تتهاوى أيضاً، مع ما خرب من متاحف تاريخية كأنه هنا أوجد صلة بالتاريخ، صلة بتاريخ الخراب الذي شارك في صنعه وطال الجميع. فتاريخه الحزبي خصص له متحفاً باسم متحف الحزب، وحروبه خصص لها بانوراما ضخمة تعد واحدة من أكبر خمس بانورمات في العالم، وتبلغ مساحتها حوالي ألفي متر مربع وهي تجسد معركة «القادسية» التي استعار اسمها لحربه ضد إيران، وهي تجسد بالصورة والصوت حرباً حاول صدَّام استعادتها على الحدود الشرقية في ثمانينات القرن العشرين.

حربه الأخرى أو خرابه الآخر، الذي سمَّاه «أم المعارك» أقام لها متحفاً آخر سمَّاه متحف الصمود والتحدي، يضم آثار الدمار، الذي لحق بالعراق، وكأنه جزء من بانوراما النصر الذي أراد تسويقه إعلامياً.

(اليوم) الخراب هو متحف شامل وحيّ لحربه الأخيرة.

نهب أرشيف الفن العراقي من مباني الإذاعة والتلفزيون، وشبت حرائق أخرى، ملتهمة آهات المواويل الجنوبية، والمقام العراقي، ويا قهوتك عزاوي، صوت داخل حسن وحضيري أبو عزيز وناظم الغزالي ومسعود العمارتلي ورشيد القندرجي، والكثير ممن سنبحث عنه في

محفوظات الأشقاء والأصدقاء، وبعضها لن نجده أبداً.

حرائق المكتبات والأرشيف العراقي ممتدة منذ عام 1991، منذ حرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار. لقد أحرق أحمد فياض المفرجي، صاحب أكبر أرشيف توثيقي لتاريخ السينما في العراق، أرشيفه النادر بإرادته احتجاجاً على تحوله هو شخصياً إلى أرشيف بشري، بعد أن رأى العالم كله يحترق من حوله ومضى إلى الشارع ليلقي نفسه أمام أكبر حافلة قادمة منتحراً في مشهد ليس سينمائياً بالتأكيد. وفي عام 2001 شهدت أهم مكتبة في العراق بما تحتويه من مخطوطات نادرة هي مكتبة المثنى حريقاً مدبراً أحالها إلى كومة من رماد، كما تعرضت دار المخطوطات في العام نفسه إلى حريق مدبر أيضاً، واليوم حرائق المكتبة الوطنية في الباب المعظم، لا أحد سيشهد عليها إلا تمثال المتنبي الواقف عند الباب، يخنقه الدخان متمثلاً ببيته الشهير:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

نهب المتحف العراقي:
وداعاً حضارات سومر وبابل وآشور والعباسيين(*)

لا يعني نهب متحف بالكامل مثل المتحف العراقي، وهو من أغنى متاحف العالم بالأثرين الرافديني والعباسي، غير سدل الستار على حضارة وعمران ظلا شاهدين على تخلف وهمجية الحاضر. فمدينة أور التي توصلت، قبل ستة آلاف عام، إلى تقدم طبي أتاح لطبيبها إجراء العملية القيصرية، لا يجد سكانها اليوم ضمادات لجروحهم. والبصرة التي توصل مفكرها المعتزلي إلى قانون الجاذبية مستخدماً تفاحة نيوتن ذاتها، خالية اليوم من المراصد وأهلها حفاة يسعون وراء الماء، ويتراكضون خلف أكياس خبز المعونات. هل نهب عيارو بغداد تاريخ بلادهم، وهم لا يمتلكون وعياً آثارياً، ليبادلوه بخبز ودواء، فقادتهم الحاجة إلى التنسيق مع لصوص دوليين، لتصل اللقى الأثرية على جنح السرعة إلى باريس؟ ولماذا لم يفكر الأميركيون بحراسة بوابات المتاحف وخزائن المخطوطات، مثلما حرسوا منابع النفط؟ مع أن المتاحف أعز وأنبل بكثير، ألأنها ليست سيالة من باطن الأرض، حتى تسد خسارتها؟

(*) **المرجع**: رشيد الخيّون. مقالة نشرت في مجلة «الوسط». العدد 588. 5 أيار/ مايو 2003 . ص4 ـ 6.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها لحظة ضياع ودائع حفظها تراب العراق ثم متاحفه آلاف السنين، وهي الشاهد الوحيد على رقي عمرانه. ولعل نهب المتحف العراقي وخزائن المخطوطات ومسحهما من الوجود، بطريقة تزاوجت فيها الحضارة والبداوة، يدفع إلى التنازل عن محمية آثار سومر وبابل في المتحف البريطاني ومتحف اللوفر في باريس ومتحف بيركامون في برلين، ما دمنا غير متحضرين إلى مستوى حماية تاريخنا من طارئات الثورات والحروب. وهنا أعلل النفس أن تتأكد إشاعة أن ما نهب من المتحف العراقي لم يكن إلا مستنسخات جبسية عن الأصول، التي قيل إنها ما زالت محفوظة تحت الأرض، منذ حرب 1991، ومن الأماني أنها سَلِمَتْ من أيدي تجار السلطة آنذاك.

تأسيس المتحف العراقي

المتحف المنهوب أسسته السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني «مِس بيل» العام 1923، في غرفة من غرف دار الحكومة، المعروفة منذ زمن مدحت باشا بالسراي، وتوسع مع توسع عمليات اكتشاف الآثار، فنقل إلى بناية خاصة في شارع المأمون بالرصافة، قريباً من سوق السراي، حيث دكاكين الوراقة. وفي العام 1932 كُلِّف المهندس الألماني وارنر مارخ بوضع تصميم لبناية مناسبة للمتحف، لم تُنجز إلا في العام 1963، على مساحة تبلغ 45000 متر مربع، تشغل مساحة خزائن الآثار منها 4600 متراً مربعاً، منها مخبأ لحماية الآثار من الغارات الجوية وعوارض الحرب (دليل المتحف العراقي 1966). منذ ذلك التاريخ استقر في مكانه الحالي في الصالحية غرب بغداد، بعد أن رُفع من أمامه تمثال نصفي لمؤسسته «مِس بيل»، تكريماً من الملك فيصل الأول، لِيُحجب عن المشاهدين داخل المخزن، وينقل فيما بعد

إلى متحف ثورة العشرين في النجف، الذي افتتح في 1979. وحول مصير التمثال قال موظف المتحف المذكور محمد سعيد الطريحي: «أمر خير الله طلفاح، خال صدَّام حسين، بمصادرة متحف ثورة العشرين بالكامل، بعد سنتين من افتتاحه، وكان التمثال ضمن ما صُودر، ولا نعرف أين استقر به المقام». ضم المتحف، إضافة إلى مدخله المحاط بالثيران المجنحة، إذ شيد على غرار البوابات الآشورية، قاعات خاصة بآثار العصور الحجرية وعصر العبيد، الآثار السومرية، الآثار البابلية، الآثار الآشورية، آثار مملكة الحضر، والآثار الإسلامية في مختلف العصور، إضافة إلى ثلاث قاعات تعليمية وتربوية خاصة بمعروضات فنون العراق وصناعاته القديمة. وحسب تصريح نبيهة الأمين نائب آخر مدير للمتحف، فإن مجموع الآثار المنهوبة والمدمرة منه بلغت 170 ألف أثر، وهي رصيده الكامل، إلا ما تعذر نقله أو تدميره يوم اقتحامه 11 نيسان/أبريل 2003.

بين العثمانيين والمنقبين

منذ العهد العثماني وسرقات الآثار تجري على قدم وساق. ففي أواسط القرن التاسع عشر حملت السفن أنفسَ الآثار العراقية إلى المتاحف البريطانية والفرنسية والأميركية، وكانت البعثة التي تحصل على فرمان سلطان بالتنقيب تحمل ما تشاء من الآثار، من دون رقيب. قال سيتون لويد، المستشار الفني لمديرية الآثار العامة، في مقال نشرته مجلة «سومر»: «خلال تلك المدة سار على نهر دجلة الكثير من السفن والإكلاك المسروقة بالمنحوتات الآشورية، المرسلة إلى المتاحف الرئيسية في أوروبا والعالم الجديد، والمستندات التاريخية التي لا تُثمَّن، تلك التي حلَّ رموزها علماء الغرب».

من تلك الآثار طول «ميلين من الألواح المنحوتة، وسبعة وعشرين مدخلاً مكوناً من ثيران مجنحة ضخمة، وأسود جاثمة». أما ما حمله الألمان من آثار بابل إلى متحف بيركامون في برلين، بعناية فائقة، كان بوابة عشتار، وضريح نبوخذ نصَّر الحجري، ومئات من القطع الأثرية الأخرى. ما زالت بوابة عشتار، بكامل هيئتها تقريباً، تضفي على متحف برلين الهيبة والعمق التاريخي. فبين جدرانها يحلم الزائر أنه في بابل وليس في برلين، يشم عبق القرون الخوالي، ويفيق من حلمه هذا على أجهزة الحراسة الحذرة جداً، أو صوت المترجم الآلي، أو على رطانة السياح المبهورين. وقفت أتأمل ألوان أحجار البوابة الزاهية، من أي مادة حضَّرها الفنان البابلي، وكيف شكَّلها هذه التشكيلة العجيبة، فأعطاها قوة البقاء عبر الدهور.

شغل ضريح الملك نبوخذ نصَّر غرفة كبيرة تحت الأرض، ويبدو المكان مثل مزار، هاجس الزائر وهو يطوف حول الضريح الحجري معرفة ما بداخله، فأين جسد الملك ومجوهراته المدفونة معه، كما ورد في الألواح؟ عموماً لم يبق من البشر البابلي، الذي صال وجال وشيد تلك الحضارة العظيمة، غير جثمان متفحم لصبي ما زال محتفظاً بهيئته الخارجية، معروضاً داخل صندوق زجاجي. أما عن كنوز بابل الذهبية فيؤكد أهل المدينة، أنهم يعثرون بين فترة وأخرى على ضريح مفتوح، فيه عظام وجماجم، تركها السراقون بعدما نهبوا ما فيها من المعدن النفيس والحجر الكريم. وقد ذكر المتنبي نفائس بابل وسحرها، وهو يفخر بنفسه قائلاً:

ما نال أهل الجاهلية كلهم   شعري ولا سمعت بسحري بابل

سرقة المستر كوك

نقل البريطانيون أنفس الآثار، السومرية والأكدية والعباسية، إلى المتحف البريطاني في لندن، منها غنائم حرب، ومنها عن طريق بعثات التنقيب. وتحدث ساطع الحصري عن حصة بعثات التنقيب من الآثار: «عندما احتل البريطانيون العراق كانت الآثار التي اكتشفتها بعثة هرسفلت في حفريات دور سامراء باقية هناك نحو 150 صندوقاً. وعندما استولى الجيش البريطاني على سامراء نقلت الصناديق المذكورة بأجمعها، واعتبرها من غنائم الحرب، وأهداها للمتحف البريطاني في لندن». (مذكراتي في العراق). أما السرقة المفضوحة تلك التي قام بها مدير الآثار العراقية ـ البريطاني مستر كوك، إبان الانتداب على العراق، فأمست صناديق مستر كوك، مادة نقاش في البرلمان العراقي، ومادة حديث في المجالس البغدادية، وشاعت بين الناس عبر قصيدة الشاعر الشعبي البغدادي ملا عبود الكرخي: «لا تلقلق يحبسوك، ولا تكول انهزم كوك، ولا تكول انهزم أعلم، يا عراقي كثير تندم، من العراق آثار هرب، لا تكول وتالي تتعب، لأن واحد كوك ينهب، غيره يا كرخي لكوك» (الديوان). وأثارت هذه السرقة النائب جعفر أبو التمن، وغيره من النواب فدافعوا عن اقتراح تعيين مراقبين عراقيين في مواقع التنقيب، بينما رفض ذلك رئيس الوزراء توفيق السويدي. وقال أبو التمن: «ذكر فخامة رئيس الوزراء مسألة المراقبين ومصاريفهم، التي صرح القانون بلزوم تأديتها من قبل البعثات، غير أنه يشك في أن تعيين المراقبين ينتج منه فائدة. . . ولكن أشك بناء على التجارب التي مضت بأن هذه الدائرة أخذها على عهدته مَنْ كنا نظن أنه يحميها من كل تلاعب، ولكن سمعنا أنه تاجر بكثير من الأحجار والأدوات والآثار» (المصدر نفسه، نص مداخلة أبي التمن في البرلمان).

خلاف بريطاني ـ عراقي

بدأ الاهتمام الحكومي بالأثر العراقي بتأسيس الدائرة الأركيولوجية (1920)، التي أُلحقت بوزارة المعارف، وأشرفت عليها «مس بيل»، التي سعت إلى إلحاق الآثار بوزارة المواصلات والأشغال بدلاً من المعارف، ولها الفضل في تأسيس أول متحف عراقي. وبعد وفاتها تولى الإدارة مستر كوك، لكنه سرق الآثار وطُرد من العراق، فتولى الأمر سدني سميث، وكان يشغل وظيفة معاون مدير المتحف البريطاني، ثم تسلمها الدكتور يوردان، وهكذا ظلت إدارة الآثار تحت المسؤولية البريطانية حتى تعيين ساطع الحصري مديراً (1934)، شريطة أن يبقى يوردان مستشاراً.

وكانت لساطع الحصري جهود طيبة في حماية آثار العراق. ويذكر أن السفير البريطاني وجه رسالة إلى وزارة الخارجية العراقية محتجاً على التعيين، بذريعة أن الحصري ليس مختصاً في الآثار، مما يؤدي إلى صعوبات أثناء التعامل مع بعثات التنقيب. فاضطرت الحكومة العراقية، ممثلة بوزير خارجيتها نوري السعيد، إلى طمأنة السفير، ما أزعج الحصري كونها ألزمته مشاورة يوردان، والأخذ بمشورته، فوجه رسالة إلى الحكومة يؤكد فيها أن الاستشارة متعددة، وهي ليست حكراً ليوردان.

وتقسم الآثار المستكشفة، حسب قانون (1924) مناصفة بين البعثة المنقبة ودائرة الآثار، هذا بالنسبة إلى الآثار المكررة، أما في الآثار الفريدة فيجري تقسيمها بالقرعة، وحسب الحصري هناك ما تأخذه بعثات التنقيب من حصة العراق بحجة صيانتها، ومعالجتها معالجة خاصة، وبالتالي تذهب إلى المتاحف الغربية من دون عودة.

أما قوانين الآثار اللاحقة فأخذت تضمن حق العراق في آثاره. وأهم ما تحقق وفقاً لتلك القوانين حرية دائرة الآثار في تعيين المراقبين، وفرض شروط إضافية على بعثات التنقيب، حتى أن عددها تراجع من إحدى عشرة بعثة إلى سبع بعثات.

وحرصاً على حماية الآثار جاء في تقرير لجنة المعارف العام 1934: «إن السنوات تتوالى وآثار العراق الخالدة تتسرب إلى المتاحف الغربية. ومن رابع المستحيلات الحصول على أصغر حجر من تلك الآثار القيمة حتى لو قدمت الملايين لشرائها من المتاحف، التي وضعت اليد عليها، وفقاً لأحكام قانون 1924». وقبلها واجه نائب الموصل ضياء يونس مماطلة رئيس الوزراء توفيق السويدي، لحماية الآثار، في جلسة من جلسات البرلمان العام 1929، بالقول: «لا أزال أسمع أن هناك أشياء تكتم، ولكن لم تتح لي الفرصة حتى الآن لأجل أن أذهب وأرى وأذكر، وأظن أن فخامة رئيس الوزراء أيضاً يعلم أن الآثار المصرية التي ظهرت في السنة 1924 أشيع بأن الهيئات التي حفرت هناك ستسرقها، حتى أن الشاعر أحمد شوقي أشار إلى ذلك ببيته المشهور:

أَمَنْ سرقَ الخليفةَ وهو حيٌّ   يَعِفُّ عن الملوكِ مُكَفَّنينا

وللغرض نفسه حث نائب الموصل الخوري يوسف خياط الحكومة على إصدار قرار يلزمها تعديل قانون الآثار القديمة البالي، بما يضمن منافع العراق، والإسراع بوضع مادة قانونية تمنع إجازات الحفر والتنقيب، والإشراف على جميع المواقع الأثرية، ومنع نقل الآثار إلى الخارج.

ولم تقتصر جهود الحصري على حماية الآثار المنقولة، وإنما

بذل ما في وسعه لصد موجة إزالة المعالم الأثرية أو تحديث أبنيتها، بنظرة متعالية على الإرث الحضاري، وجاء في مذكراته: «عندما فكر أرشد العمري في إنشاء بهو الأمانة (أمانة العاصمة) خارج سور القلعة أخذ يهدم البرج القائم في نهاية السور من جهة الشط، فتدخلت المديرية (الآثار) في الأمر وأوقفت أعمال الهدم». لكن العمري استغل انقلاب 1936، فأقنع قائد الانقلاب بكر صدقي لاستصدار قرار تتخلى بموجبه مديرية الآثار عن الموقع التاريخي المذكور لأمانة العاصمة، وبذلك تم هدم البرج الأثري. وإذا كانت إدارة الآثار فشلت في حماية المناطق الأثرية من تصرفات أمين العاصمة فإنها نجحت في إنقاذ خان مرجان التاريخي من خطة مدير الأوقاف رؤوف الكبيسي لإلغاء ملامحه التاريخية وتحويله إلى عمارة حديثة، فأسرعت إلى جعله متحفاً للآثار العربية الإسلامية. وعلى صعيد آخر عرقلت دائرة الأوقاف محاولة ترميم منارة الغزل وجامع الخلفاء، بحجة المصاريف الكبيرة، وعدم أهمية الجامع.

غير أن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تحمس لعمليات تجديد الجامع المذكور، وتكليف المعماري محمد مكية بالمهمة، وشجع مخطط التجديد والتوسيع، بمد طريق مشجر بالنخيل من بوابة الجامع إلى ساحل دجلة، وفتح ميدان متصل بضفة النهر، يكون مركز بغداد الحضاري، ويليق بها كحاضرة عباسية، لكن العمل في الجامع توقف بعد انقلاب 8 شباط/فبراير 1963، وأعلن عن افتتاحه قبل إتمام العمل حسب خرائط التصميم، ثم التلويح بإحالة المعماري مكية للتحقيق بتهم باطلة، منها الادعاء بحرف اتجاه المحراب وكسوته بزخرفة صليبية.

كادر وطني متخصص

في مجال الاهتمام الحكومي بصيانة الآثار وتطوير العمل فيها بالاعتماد على الكادر الوطني، نفذت الحكومة طلب البرلمان القاضي بإرسال طالبين للدراسة في المعاهد الغربية. وكان أول المبتعثين طه باقر وفؤاد سفر اللذين درسا في معهد شيكاغو علم الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) ومواد الآثار والتنقيب والتاريخ القديم، واللغات التي كتبت بالخط المسماري، واللغة العبرية (فوزي رشيد، طه باقر حياته وآثاره). وبعد عودتهما من الدراسة احتلا مراكز مهمة في مديرية الآثار العامة، وصدرت لهما مؤلفات عدة في مجال الآثار والتنقيب وتاريخ العراق القديم. وبجهودهما تأسست مجلة «سومر» ذات البحوث العلمية، وتوسعت رقعة التنقيب، وازدانت المتاحف العراقية بآثار جديدة الاكتشاف. ودرب باقر وخرّج جيلاً متفوقاً من الأثريين العراقيين. وتوافقاً مع مخزون التراب العراقي من الإرث النفيس، هناك مَنْ طالب بتدريس علم الآثار في المدارس الثانوية، انطلاقاً من أن الآثار هي ثروة العراق الكبيرة.

بابل تتعرض للتشويه

قبل نهب المتحف العراق بالكامل واجهت ثروة العراق الكبيرة استنزافاً، ليس من السطو على أماكن التنقيب فحسب، بل سرقات مفضوحة من المتاحف، وآخرها كان الكنز الآشوري الذهبي. وقصة هذا الكنز، أنه حديث الاكتشاف، وقد طلب نقله لمعاينته من قبل جهات عليا، لكنه لم يعد إلى مكانه في المتحف العراقي. وعلى رغم ما بذله الأثريون العراقيون لحماية الأثر العراقي عموماً إلا أن الغرور السلطوي السابق قاد إلى العبث في آثار بابل وسومر، فشوه القصر

الرئاسي المنطقة الأثرية، ومنها شارع الموكب الشهير، بإعادة تعبيده، وإضافة البنايات على جانبيه، وإعادة بناء المعابد بأسلوب معماري معاصر، لا علاقة له بنمط العمارة البابلية، ودهن الأبنية بالصباغ الأبيض، وبناء المسرح البابلي حتى يتسع للاحتفالات بعيد ميلاد الحاكم المخلوع.

أما أسوأ تلفيق حدث في جدران بابل القديمة فهو نقش صورة صدَّام حسين إلى جانب صورة الملك الشهير نبوخذ نصر، مع عبارة تقول: «من نبوخذ نصر إلى صدَّام حسين المجيد بابل تنهض من جديد». وعلى صعيد آثار المدائن (35 كلم جنوب بغداد) تقرر رفض ترميم وصيانة إيوان كسرى، الأثر الذي يمتد تاريخه بطرازه الآشوري إلى زمن سحيق من تاريخ العراق. ومثل هذا الموقف لا يميز بين اللحظة، بما جرى بين إيران والعراق، وعشرات القرون، فقد تم تبرير عدم ترميم هذا الصرح التاريخي والحضاري بأنه أثر ساساني.

وقبل سلب المتحف العراقي، كان قسم من محتوياته يتم تداوله في السوق السوداء، بعد تهريب القطع بالتنسيق مع حُمَاتِهَا المفترضين بفضائح فاقت فضيحة مستر كوك. وترددت مبالغات في الحديث عن هيمنة النظام السابق وتلاعبه بالآثار، نحو أن زوجة صدَّام ساجدة خير الله طلفاح تقلدت قلادة عشتار ونطاقها الذهبي، ولا ندري إن كان لعشتار قلادة ونطاق أم لا. وهي إلهة وليست امرأة! لكن تلك المبالغات تجاه ما حدث لخزائن العراق الأثرية، لا تُفهم على أنها مبالغات.

نفائس الأضرحة

من الآثار النفيسة التي ظلت بعيدة عن متناول البعثات الأجنبية وتجار السوق السوداء، وعمليات «الفرهود» المنظمة والعفوية التي

اجتاحت المناطق الأثرية والمتحف العراقي وخزائن المخطوطات عشية سقوط نظام صدّام حسين، آثار العتبات المقدسة، من هدايا وتحف في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، فقد ظلت محفوظة في غرف حصينة داخل المراقد، تحت رعاية الكليدارية (سدنة العتبات). ويذكر ساطع الحصري أن دائرة الآثار قامت بتسجيل وتصوير تلك الهدايا والتحف، بعد أخذ الرخصة من الوجهاء والقائمين على خدمة المراقد. وبصفته مديراً للآثار حاول عرض تحف مرقد الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، التي يعود أقدمها إلى العهد البويهي، في متحف مرتبط بصحن المرقد. لكن المعارضة كانت شديدة، وقتذاك، ولعلَّ من دوافعها عدم استيعاب فكرة التشبه بالمتاحف الأوروبية. ومن هذه التحف هدية عضد الدولة البويهي (ت 365هـ) غطاء قبر من النسيج المطرز والمزخرف وصندوق، وثوب عضد الدولة نفسه من الحرير والدقمس، قناديل ذهبية مهداة من سلاطين وأمراء، و550 مصحفاً يعود زمن أقدمها إلى القرن الأول الهجري، قطع زجاجية ومنسوجات حريرية وسيوف مذهبة، وشدات من اللؤلؤ، وخناجر ذات أغماد ذهبية، وأكاليل وتيجان ذهب (عن سعاد ماهر، مشهد الإمام علي في النجف وما به من الهدايا والتحف).

وفي المدائن، حيث ينتصب طاق كسرى، كشف ساطع الحصري في مذكراته عن آثار تتعلق بمرقد الصحابي سلمان الفارسي، منها صندوق فضي، يعود صنعه إلى عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله (575 ـ 622هـ)، وبعد قراءة الكتابة الكوفية المحفورة على الصندوق، والمحلاة بزخارف مشجرة تظهر أنها مهداة إلى مرقد الإمام جعفر الصادق، وليس عليها أثر يشير إلى سلمان الفارسي. وفسر الحصري ذلك بقوله: «الصندوقة وضعت في بادئ الأمر على مرقد

الإمام المشار إليه، ولكن عندما أراد أحد الأغنياء أن يهدي المرقد صندوقة من الفضة رفعت الصندوقة الخشبية، ووضعت مكانها الصندوقة الجديدة، وبناءً على عدم انتباه أحد إلى الكتابة نُقلت ووضعت الصندوقة على مرقد سلمان باك». ولا أجد في هذا التفسير أي منطق، فمعروف أن مرقد الإمام الصادق هو في المدينة المنورة، ومكان الصندوقة في المدائن، فكيف حدث ذلك التبديل؟ ثم كيف تهمل قراءة الكتابة والأمر متعلق بمرقد مهم، وهدية من خليفة؟ من الصعب التكهن بمثل هذا الموضوع.

مناجم الآثار

لقد جُمع خزين المتحف العراقي، حتى نهاية السبعينات، من 6555 موقعاً أثرياً، ثبتتها مديرية الآثار العامة على 136 خارطة، موزعة على ألوية العراق كالآتي: الموصل 1159، كركوك 755، الناصرية 703، بغداد 560، بعقوبة 473، دهوك 455، أربيل 384، السليمانية 375، الكوت 268، الرمادي 248، الحلة (بابل 224)، كربلاء 173 (ضمنها النجف والكوفة)، البصرة 96، السماوة 79. تظهر تسمية الموقع بالـ «إيشان» كلما انحدر المساحون صوب الأهوار، فقد عينوا في مركز الجبايش فقط 26 موقعاً أثرياً، 19 منها تسمى بالـ «ايشان»، وهي كلمة سومرية ما زالت متداولة وتعني التل المحاط بالمياه، لخلوها وأثر الأقدمين فيها نسجت حولها حكايات مثيرة أخذت بلب الرحالة. وبعد إفراغ المتحف العراقي من متعلقات تاريخ الرافدين يبقى الأمل في ما سيستخرج من تلك المواقع، ومما اكتشف من مواقع جديدة بعدها، لكن العبرة في حمايتها من «فرهود» قادم، إن كُتب للعراق أن يمتلك متحفاً آخر يتناسب مع ثروته الأثرية الهائلة.

دوني جورج خبير الآثار العراقية:
آهٍ على فقدان إناء الوركاء(*)

عقد المتحف البريطاني في لندن مؤتمراً بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تحت عنوان «المساندة الدولية لمتاحف العراق» وحضره عدد من خبراء الآثار من مختلف أرجاء العالم، وشارك فيه الدكتور دوني جورج، مدير عام الدراسات والبحوث في الهيئة العامة للآثار والتراث العراقية التابعة للمتحف العراقي الوطني في بغداد. ويعتبر أول شاهد من المسؤولين عن المتحف يخرج من العراق ليروي ما حدث من أعمال نهب وتدمير له. التقته «الوسط» وسألته:

• ما أهم قطعة أو أغلاها ثمناً سرقت من المتحف العراقي؟

ـ الحقيقة إحدى القطع المسروقة هي من التحف النادرة، وليس من الممكن تقدير ثمنها. أنا شخصياً كخبير آثار أرى أنه لا يوجد مال لشراء هذه القطعة، التي هي إناء الوركاء النذري، الأسطواني الشكل الذي عثر عليه في معبد يعود إلى ما قبل 3200 ـ 3500 سنة قبل

(*) المرجع: مينا العريبي في حوارها مع دوني جورج. منشور في مجلة «الوسط». العدد 588. 5 أيار /مايو 2003. ص 6.

الميلاد. وهو إناء عقائدي رمزي منحوت بمشاهد ترمز إلى درجات الكائنات على الأرض. تبدأ من الماء من الأسفل، ثم النبات، ثم الإنسان، والكهنة حاملي النذور إلى آخر مشهد وهو الحورية.

• من يتحمل برأيك مسؤولية ما حصل للمتحف العراقي؟

- في الوقت الذي جرى فيه نهب المتحف لم يكن هناك أي عراقي مسلح ليحمي المتحف. كانت هناك دبابات أميركية، لكنها لم تحمِ المتحف. وأمام أعين الجنود الأميركيين دخل السارقون، واستمروا طوال ثلاثة أيام، الخميس والجمعة وجزء من يوم السبت. ولم يفعل الجنود الأميركيون أي شيء، مع أنهم كانوا على مسافة نحو 50 متراً من المتحف.

• التحف والوثائق التي خبأتموها قبل الحرب وأخرجتموها من المتحف، هل سلمت من النهب؟

- نعم سلمت. وهي مؤمنة داخل المتحف حيث الموظفون موجودون. وحالياً عندنا حماية من الدبابات الأميركية بعدما أكدنا عليهم وأتوا بعد اتصالات كثيرة مع المسؤولين. وعندنا حماية كاملة لكل مجمع المتحف على مدار 24 ساعة. والأمن مستتب داخل المتحف.

• هل تجرون اتصالات مع المتاحف العراقية الأخرى؟

- هذه مشكلة حقيقية. لا توجد اتصالات داخلية وسياراتنا نُهبت كلها. سمعنا أن متحف الموصل أصابته قذيفة، وسمعت أنه حصلت سرقة فيه أيضاً. ولا نملك معلومات كافية (في الوقت الحاضر). وأنا أنوي التنسيق مع القوات الأميركية المسؤولة عن الشؤون المدنية كي نذهب إلى متحف الموصل وندقق بما يجري هناك.

• هل تنسقون مع الدول المجاورة للعراق للتفتيش عن المسروقات؟

ـ لا توجد حدود عراقية حالياً أو نقاط تفتيش. على الأحزاب العراقية، وقسم منها لديها قوات مسلحة، أن تسيطر على الحدود العراقية. وكما هو معروف لا توجد حكومة مركزية، وعلى كل واحد أن يحمي عراقه. الحكومة العراقية السابقة ذهبت، لكن العراق باق للعراقيين.

• من المسؤول عن القطع الأثرية التي يُعثر عليها حالياً خارج العراق؟

ـ نسقنا مع المتحف البريطاني ومنظمة اليونسكو حتى تجمع كل دولة هذه القطع وتحفظها لدى السلطات المسؤولة عن الآثار على أن تعاد لاحقاً إلى العراق عبر القنوات الرسمية.

• تردد أن هناك أشخاصاً أعادوا قطعاً للمتحف؟

ـ هذا يحصل يومياً. في البداية، نسَّقنا مع الحسينيات والجوامع، فذهبنا إلى الشيوخ الذين بدأوا يدعون الناس ويناشدونهم إعادة القطع المسروقة، وقالوا إن هذه السرقات حرام وأن هذه آثار بلدنا وتراثه. فبدأوا يعيدون القطع إلى المتحف. كما أعلنت إذاعة قوات التحالف أن هذه التحف للعراق وعلى الأشخاص الذين أخذوها أن يعيدوها إلى المتحف ولن يحاسب أحد قانونياً، فقط عليهم إعادتها.

مأساة مخطوطات العراق
بين «دار صدَّام» والغزاة واللصوص(*)

تشمل المخطوطات كل ما خطّه الناس على جدران الكهوف، وعلى الصخور، والألواح الحجرية والفخارية والطينيّة، أو ما كتبوه على جلود الغزلان والعظام وسعف النخيل والأخشاب والمعادن والزجاج والبردي والورق.

وأكثر المخطوطات العربية والإسلامية مكتوبة على الورق بأنواعه، وقد تعرضت هذه المخطوطات النفيسة لأعمال انتقامية أدت إلى إحراقها بالنار، أو إغراقها بالماء، أو دفنها بالتراب أو سرقتها.

ومن مآسي المخطوطات المشهورة حرق مليون مخطوطة أندلسية في ساحتي قرطبة وغرناطة بأمر من فرديناند وإيزابيلا، ومن مآسي إغراق المخطوطات ما فعله جيش هولاكو في بغداد سنة (1258م). ومن مآسي الإحراق والإغراق ما تعرضت له مكتبات طرابلس (لبنان) على أيدي الفرنجة الذين أحرقوا ما أحرقوا وملأوا نهر أبو علي بالمخطوطات، وتولى النهر مهمة جرفها إلى البحر الأبيض المتوسط.

(*) المرجع: محمود السيد الدغيم. مقالة نشرت في مجلة «الوسط». العدد 588. 5 أيار/ مايو 2003. ص 7 ـ 8.

أما عن الدفن في التراب فهذا ما كان يحصل لدى مسلمي الأندلس خشية وقوع المخطوطات الإسلامية في أيدي استخبارات محاكم التفتيش. وتكررت مأساة دفن الكتب في القرن العشرين في أكثر من بلد عربي «تقدمي»، ولكن مخطوطات مركز الاستشراق في ساراييفو تعرضت لنيران المدفعية الصربية شأنها في ذلك شأن مخطوطات المكتبة الوطنية في العاصمة البوسنية، وقبل ذلك تعرضت مخطوطات البوسنة والهرسك للسرقة من قبل النمسويين أثناء الحرب العالمية الأولى، وما زال عدد منها في مكتبات العاصمة فيينا.

أما مأساة السرقة فلحقت بالكثير من المخطوطات في لبنان مع توالي الاحتلالات والحروب الأهلية، وجاء دور مخطوطات العراق لتتكالب عليها مآسي الإغراق والإحراق، والسرقة من قبل الأفراد والتجار وعصاباتهم.

ومسألة نهب المخطوطات العربية ليست جديدة، فقد تكررت مما تسبب في توزيع مخطوطاتنا في مشارق الأرض ومغاربها. وتدل إحصاءات معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، أن ثلاثة ملايين مخطوطة نُقلتْ إلى مكتبات بريطانيا وتركيا وروسيا وفرنسا، والولايات المتحدة التي استحوذت وحدها على خمسة عشر ألف مخطوطة متوزعة على المكتبات الأميركية، ومنها عشرة آلاف مخطوطة في مكتبة جامعة برنستن، وهذه الإحصائية قديمة، وقد نهبت مخطوطات أخرى بعد صدور هذه الإحصائية من الصومال ولبنان والبوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا وكوسوفو وإندونيسيا وأفغانستان والهند والعراق، والقائمة طويلة مما يثير الأحزان.

وفي قاعات ومستودعات المتحف البريطاني حالياً أكثر من 25

ألف رقيم تبحث في المدن والآداب والشؤون الأخرى، وهي منهوبة من خزانة الألواح الطينية التي أنشأها ملك العراق آشور بانيبال (669 ـ 626ق.م)، وقد نهبت لجان تنقيب الآثار التابعة لجامعة بنسلفانيا الأميركية ثمانين ألف لوح من ألواح مدينة نُفَر العراقية القديمة، وتمّت تلك الجريمة ما بين سنة 1890 وسنة 1898، ويعود تاريخ تلك الألواح إلى الفترة الممتدة من سنة 2700 إلى سنة 2100 قبل الميلاد.

وقائمة اللصوص طويلة، واللافت أن المعاهدة المتعلقة بالممتلكات التراثية لم توقع عليها سوى 97 دولة، ليست بريطانيا ولا الولايات المتحدة من بينها.

تعرضت المخطوطات العراقية للحرق والسرقة والتخريب خلال المئة سنة الأخيرة، لا سيما منذ وصول حزب البعث إلى الحكم سنة 1963. فمن المعلوم أن الحزب يدعي التقدمية ومقاومة الرجعية وما تتكئ عليه من تراث ديني يتعارض مع الفكر القومي الاشتراكي، حسبما ورد في أدبيات وتعاميم الحزب. وعندما قام الانقلاب البعثي دُمرت مكتبات الذين كانوا يُسمون إقطاعيين ورجعيين، وجاءت حرب الخليج الأولى والثانية لتفتح المجال واسعاً أمام تدمير المخطوطات في إيران والكويت والعراق حيث تعرضت المدن للنيران مما أتاح للصوص السطو على المخطوطات، وتهريبها أو نقلها بصورة غير قانونية.

وجاءت حرب «حرية العراق» لـ «تحرر»، ولكنها حررت اللصوص بكل أنواعهم، وكانت الضحية الكبرى تراث العراق، بما فيه من المخطوطات التي التهمتها النيران، أو نقلتها العربات المدرعة

الغازية، أو لصوص البلد والبلدان المجاورة.

الكارثة الكبرى خلال القرن العشرين هي تجميع المخطوطات من مكتبات عدة ووضعها في مكتبة واحدة، ما يتيح تدميرها دفعة واحدة، وقد استشرت هذه العادة السيئة منذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923، حيث جُمعت مكتبات المدارس والمساجد والمكتبات العامة والخاصة في مكتبات مركزية تحمل اسم الزعيم الجديد. وقد انتقلت تلك العادة إلى بقية الدول من يوغوسلافيا غرباً إلى إندونيسيا شرقاً مروراً بالدول العربية، وبرّر الفاعلون فعلهم بمبررات واهية، وتوالى وقوع الكوارث ليساهم في إلغاء هوية هذه البلاد التي عجزت القوات الغازية عن إلغائها.

وضمن سياق إنشاء المكتبات التي تكرس اسم الزعيم أسست في بغداد «دار صدَّام للمخطوطات» سنة 1988، وتبعت لدائرة الآثار والتراث في وزارة الثقافة والإعلام، واعتبرت الدائرة المركزية المسؤولة عن المخطوطات في العراق، وكانت نواتها الأولى أكثر من أربعة آلاف مخطوطة نادرة من مخطوطات مكتبة المتحف الوطني العراقي التي تأسست سنة 1940، ووصل عدد مخطوطات «دار صدَّام» إلى أكثر من خمسين ألف مخطوطة بعضها مسجل وبعضها في المستودعات.

وتفيد المعلومات المكتبية أن «دار صدَّام» فهرست 40214 مخطوطة موزعة على النحو الآتي: 786 مخطوطة تركية عثمانية، 36461 مخطوطة عربية، 2757 مخطوطة فارسية، 210 مخطوطات كردية، وبذلك ضمت «دار صدَّام» أكبر مجموعة من المخطوطات في العراق، وفيها أثمن المخطوطات النادرة.

وتم اختيار مخطوطات «دار صدَّام» من قبل خبراء المخطوطات في العراق، فشملت المخطوطات القديمة التي تعتبر وثائق دينية مثل صفحات القرآن الكريم المكتوبة على رقّ الغزال بالخط الكوفي ويعود تاريخها إلى القرن الأول الهجري، ويقال إنها منذ عهد الخلفاء الراشدين، وتنسب سبعة رقوق منها إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه).

وأقدم مخطوطة تحمل تاريخ نسخها هي رسالة أحمد بن الواثق إلى محمد بن يزيد التمالي النحوي يسأله عن أفضل البلاغتين، وهي بخط الخطاط المشهور أبو الحسن علي بن هلال بن عبد العزيز، المعروف بابن البواب البغدادي، الذي وُلد في حدود سنة 350هـ/ 961م وتوفي في 2 من جمادى الأولى 413هـ/ 3 آب/ أغسطس 1022م. ومدح الشاعر ابن الرومي جمال خطه فقال:

ولاح هلال مثل نونٍ أجادها   بجاري النَّضارِ الكاتبُ ابنُ هلال

وضمّت «دار صدَّام» للمخطوطات نسخة مخطوطة من معجم المُجمل في اللغة لابن فارس، وقد كتبت سنة 446هـ/ 1054م، ونسخة من كتاب «نخبة الفكر في علاج أمراض البصر»، لأحمد بن عثمان القيسي المتوفى سنة 657هـ/ 1259م، ومخطوطة «الاقتصار على جواهر السلك في الانتصار «لابن سناء الملك»، تأليف خليل بن أيبك الصفدي، الذي انتصر لابن سناء الملك» وردّ فيه على صفي الحلي وما قاله في كتابه «السائل الحالي والمرخص الغالي»، وردّ فيه أيضاً على ابن جبارة وما جاء في كتابه «نظم الدر في نقد الشعر».

ومن الأخبار المرعبة ما أعلنته الدكتورة ليلى جازيتش مديرة معهد الاستشراق في سارايفو، إذ قالت: «هناك محاولات من قبل

دول عدة لاستغلال أزمة معهد الاستشراق المالية، حيث عرضت إسرائيل ألفي مليون دولار لشراء النسخة الوحيدة التي بقيت من كتاب «الهاجادا»، وهو عبارة عن كتاب نادر يضم قصصاً تاريخيةً ودينية يهودية مكتوبة باللغة العبرية، وبقيت هذه المخطوطة ضمن المخطوطات التي نجت من القصف الصربي الذي طال مكتبة معهد الاستشراق أثناء الحرب». ومع العلم أن هذا الكتاب طبع بالتصوير الراقي طبق الأصل، ومعه دراسة مستفيضة باللغة الإنكليزية، ووُزع ضمن علبة فاخرة منذ أيام تيتو، ومع ذلك يُدفع به هذا المبلغ الخيالي. والآن ألا يحقّ لنا أن نتساءل: بكم ستباع مخطوطة «التلمود» التي كانت في مدينة الكفل العراقية التي مرّت بها القوات الغازية وتوقفت فيها طويلاً قبل اجتياح بغداد؟ هل ستباع مخطوطة التلمود ببضعة بلايين من الدولارات؟ أم أنها وصلت إلى إسرائيل مجاناً كمكافأة لها؟

محتويات «دار صدَّام» للمخطوطات

تكونت محتويات «دار صدَّام» عن طُرق الإهداء والشراء والاستيلاء، وضمت إليها مخطوطات عدد من الخزائن العراقية العريقة الخاصة التي نذكر منها:

- مخطوطات خزائن بغداد الخاصة، ومن أهمها: مخطوطات الأب ماري أنستاس الكرملي وعددها ١٣٠٠ مخطوطة، ومخطوطات رشيد عالي الكيلاني وعددها مجهول، ومخطوطات الشريف حازم الأمين وعددها ١٩٧ مخطوطة، ومخطوطات المؤرخ عباس العزاوي وعددها ٣٧٣٩ مخطوطة، ومخطوطات صادق كمونة وعددها ٥١٤ مخطوطة، ومخطوطات يعقوب سركيس وعددها ٦٥٨ مخطوطة، ومخطوطات الناشر قاسم محمد الرجب وعددها ٤١٠ مخطوطة وغيرها.
- خزائن المخطوطات الخاصة من محافظة الموصل: مخطوطات سعيد الديوجي «الجمّال» وعددها ٢٥٨ مخطوطة. ومخطوطات عبيد الأتروشي وعددها ٢٢٤ مخطوطة، ومخطوطات عبد الرزاق الفخري وعددها ١٨٥ مخطوطة، ومخطوطات عبد المطلب عبد الغني النقيب وعددها ٧٨ مخطوطة، ومخطوطات نوري فيض الله النقيب وعددها ٢٠ مخطوطة، ومخطوطات عزيز عبد الله الحسّو وعددها ١٠ مخطوطات.

- خزائن خاصة من النجف: مخطوطات كاظم شريف القرشي وعددها ١٧٣ مخطوطة، ومخطوطات عز الدين الجزائري وعددها ٢٤١ مخطوطة، ومخطوطات سيد مهدي الخراساني وعددها ١٩٥ مخطوطة، ومخطوطات المكتبة الحسينية وعددها ١٠٠٤ مخطوطات، ومخطوطات محمد البلاغي وعددها ٥٨٨ مخطوطة، ومخطوطات محمد صادق الصدر وعددها ٢٨١ مخطوطة.

- خزائن خاصة من كربلاء: مخطوطات سلمان هادي الطعمة وعددها ١٣٨ مخطوطة، ومخطوطات حسن عبد الأمير وعددها ١٢٧ مخطوطة، ومخطوطات محمد حسين الأديب وعددها ٢٢١ مخطوطة، ومخطوطات محمد صالح ضياء وعددها ١٨٥ مخطوطة، ومخطوطات محمد حسن الطبطبائي وعددها ١٤٧ مخطوطة، ومخطوطات محمد علي مرتضى وعددها ١٧٤ مخطوطة.

- خزائن خاصة من محافظة أربيل: مخطوطات مسعود محمد وعددها ٢٨٧ مخطوطة، ومخطوطات محمد رشاد المفتي وعددها ٤٢٣ مخطوطة.

- خزائن خاصة من محافظة كركوك: مخطوطات رؤوف النقيب وعددها ١٩٩ مخطوطة، ومخطوطات الملاّ صابر الكركوكلي وعددها ٥٠٠ مخطوطة، ومخطوطات محمد مصطفى سعيد وعددها ١٥٩٢ مخطوطة.

وهناك خزانة خاصة من سامراء تضم مخطوطات مهدي محمد العسكري وعددها 258 مخطوطة، وخزانة خاصة من دهوك تضم مخطوطات حمدي عبد المجيد السلفي وعددها 104 مخطوطات،

وخزانة خاصة من العمارة وفيها مخطوطات ضياء شكارة وعددها 93 مخطوطة.

هذا غيض من فيض يلقي الضوء على بعض أجزاء مأساة التراث المخطوط في العراق. وهنالك الكثير من المعلومات التي حال الحصار الداخلي والخارجي من دون وصولها. وما حصل في العراق يجب أن يكون إنذاراً للبلدان التي جمعت المخطوطات في مكتبات كبرى مما يسهل تدميرها دفعة واحدة. والواجب الوطني والإنساني يقتضي تصوير جميع المخطوطات على نسخ عدة وتوزيعها على أكثر من بلد، حرصاً على هذا التراث الإنساني المهدد بالزوال جراء الحروب والفتن والمؤامرات الداخلية والخارجية.

السرقات الكبرى في العراق
نفّذها جنود وصحافيون أميركيون(*)

أعلن مسؤولون أميركيون أنهم وجّهوا الاتهام لموظف سابق في تلفزيون «فوكس» للأنباء ويحققون مع بعض الصحافيين العائدين من تغطية الحرب على العراق بعد أن ضبطوا 15 لوحة ومسدسات مطلية بالذهب وأشياء أخرى سلبت من العراق وهرّبت إلى الولايات المتحدة.

وعلى مدى الأسبوع الثاني من نيسان/ إبريل 2003 ضبط مسؤولو الجمارك الأميركيون لوحات أخذت من قصر أحد إبنيْ الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين، كما ضبطوا أسلحة مطلية بالذهب أخذت من منشأة حكومية عراقية، وصادروا سندات عراقية وسكاكين وأشياء أخرى من الحرب.

وكانت غالبية من احتجزوا لتهريب مسروقات من العراق من الصحافيين العائدين من تغطية الحرب. لكن يعتقد أن المتورطين في سلب القطع المطلية بالذهب هم أفراد من الجيش الأميركي، وكانت ضمن شحنة متجهة إلى قاعدة عسكرية أميركية في فورت ستيوارت في ولاية جورجيا. وقال نائب وزير الأمن الداخلي الأميركي غوردون

(*) المرجع: «السفير». الجمعة 25/ 4/ 2003 ص 13 (نقلاً عن وكالة رويترز).

انغلاند «الناس الذين اعتبروا تلك المسدسات المطلية بالذهب فرصة ذهبية سيواجهون عقوبات مشددة ويواجهون قوة نظامنا الجنائي».

وأضاف انغلاند وهو يقف أمام قطعتين من المشغولات صادرتهما السلطات من الصحافيين العائدين من العراق «إنها جريمة أن تجلب أو تشحن ممتلكات مسروقة إلى الولايات المتحدة». وليس من بين المضبوطات حتى الآن قطع أثرية عراقية أو فنية من التي لا تقدر بثمن، والتي نهبت من المتحف الوطني العراقي تحت أنظار القوات الأميركية. وصرح مسؤولون أنه بغض النظر عن قيمة تلك الأشياء الفنية إلا أن لها قيمة تجارية في الولايات المتحدة خاصة في السوق السوداء.

ولم توجه السلطات الأميركية الاتهام إلا لبنيامين جونسون وهو فني في تلفزيون «فوكس» للأنباء، واتهم بتهريب بضائع إلى الولايات المتحدة، كما اتهم بتقديم بيانات كاذبة لمسؤولي الجمارك. وجاء في الاتهام أن مفتشي الجمارك في مطار دالاس الدولي في فرجينيا فتشوا أمتعة جونسون وعثروا على 12 لوحة عراقية وسندات عراقية لم يعلن عنها. وقال المحققون أن جونسون أبلغهم في البداية أنه مُنح هذه اللوحات لكنه قال في وقت لاحق أنه أخذ بعضها من قصور رئاسية عراقية ومن مقرّ عدي الابن الأكبر لصدَّام. كما أنه قايض جندياً أميركياً على لوحتين أخريين. وأصدر تلفزيون «فوكس» بياناً أعلن فيه فصل جونسون.

من جهة أخرى، قال متحدث باسم القيادة المركزية الأميركية أن الجيش الأميركي يستجوب بعض جنوده بشأن سرقة لجزء من أموال سائلة قدرها عدة ملايين من الدولارات عثر عليها في بغداد. وقال الملازم مارك كيتشنز «استجوبنا جنوداً متورطين في اختفاء أموال عثر عليها في العراق في 18 نيسان/ أبريل».

ماذا وراء نهب متحف بغداد ومكتبتها؟(*)

في غمرة أحداث حرب العراق، والتكهنات السياسية عن مستقبله ومستقبل منطقة الشرق الأوسط، وأخبار القتل والتشريد والنهب، مرّ خبر كاد يمر وكأنه من الأخبار العادية لولا استقالة اثنين من مستشاري الرئيس الأميركي من منصبيهما بسببه، عنيت به نهب متحف بغداد والمكتبة الوطنية العراقية اللذين يضمان المخطوطات والآثار التي تعود إلى ما يزيد على الستة آلاف سنة والتي تصنّفها الأونيسكو في طليعة التراث العالمي.

ولعل المراقب العادي يعتقد أن نهب متحف بغداد والمكتبة الوطنية هو حدث لا يختلف عن أحداث النهب الكثيرة التي طاولت المنازل السكنية والمؤسسات الخاصة والعامة جميعها باستثناء وزارة النفط.

ولكن من حق العارف والمتتبع لأعمال الحركة الصهيونية في العالم أن يتساءل عمّا إذا كان نهب المتحف والمكتبة وتبديد الآثار والمخطوطات في جميع أنحاء العالم وإخفاؤها في مجموعات

(*) المرجع: انطوان الجميّل (بروفسور في القانون الدولي). مقال نشر في جريدة «السفير». السبت 10/ 5/ 2003. ص 10.

عصابات التهريب أو انتقالها تجارة وبيعاً من مجموعة خاصة إلى أخرى، خارج مهدها وإطارها الطبيعي للحضارة الإنسانية حيث نشأت، في بلاد ما بين النهرين، والتي هي من أقدم الحضارات المعروفة على وجه الأرض على الإطلاق، يمكن النظر إليه كعمل سرقة عادي، أو يقتضي قراءته من ضمن سياسة حتمية صراع الحضارات الذي يبدو مبدأ معتمداً في السياسة الأميركية.

وعندما ندرك أن معاهدة جنيف توجب على الدول المتحاربة الحفاظ على الأمن وحماية الأفراد والممتلكات في الأراضي التي تحتلها، يتبيّن لنا مدى المسؤولية التي تقع على قوى التحالف الأميركي ـ البريطاني جراء تسييب أرض العراق للسرقة والنهب لا سيما نهب المعالم الأثرية لمحو الذاكرة والتاريخ.

لا شك بأن هناك صراعاً تخوضه المنظمات الصهيونية وتنضم إليها المنظمات المسيحية المتزمتة لا سيما الإتحاد المسيحي في أميركا (Christian Coalition) يستهدف إزالة جميع معالم الحضارات المعروفة في التاريخ قبل الحضارة اليهودية وقبل قصة الخلق الواردة في التوراة اليهودية، وآدم وحواء، وطوفان نوح، و«وعد» الله لإبراهيم الذي حمله على الانتقال من مدينة أور الكلدانية إلى أرض كنعان ليجعله الله كاهناً إلى الأبد على شبه ملكي صادق (كما جاء في سفر التكوين).

جهد غلاة الصهيونية والمسيحية عبر التاريخ بمحو ذاكرة الإنسانية متوخّين إيهام العالم بأن الحضارة الكونية تبدأ مع «وعد» الله لإبراهيم، وانتقال هذا الأخير إلى «أرض الميعاد». وعمد اليهود، يشجعهم على ذلك تمسك الإسلام والمسيحية على السواء بجذورهما التوراتية. وذكّى ذلك التعصب الديني في المعتقدين، اتهام من يخالفه

بالكفر، إذا هو شكك بمندرجات الكتب المقدسة التي تعترف بجذور اليهودية أصلاً لمبادئ التوحيد في الديانتين.

لكن الباحثين المتجردين رفضوا احتكار جذور الحضارة وجعلها وقفاً على التوراة اليهودية، وبرهنوا أن تلك التوراة ليست إلا خليطاً من حضارات شعوب متعددة عاشت في منطقة الشرق الأوسط، من بلاد النيل إلى بلاد ما بين النهرين، فتناقل اليهود رواية حضارتها، وعملوا فيها تنسيقاً وتوضيباً لما يخدم مصالحهم، ثم نشروها وكأنها عصارة الحضارة اليهودية وحدها دون سائر الشعوب التي تبز حضارتها، الحضارة اليهودية، لما احتوته من مظاهر إنسانية وتقدم في النظم الاجتماعية وسمو في المبادئ الأخلاقية.

يقف العالم (اليوم)، بجميع شعوبه وحضاراته، بوجه مبدأ صراع الحضارات التي تنتهجه أميركا والذي وقفت الكنيسة الكاثوليكية بوجهه بحزم، انطلاقاً من شموليتها الإنسانية التي لا تقبل بالتبشير بالحروب الدورية الحتمية كما يقول هيغل، وكما ينظّر صموئيل هانتينغتون للبراغماتية الأميركية التي لا تخفي رغبتها في التفوق على جميع حضارات العالم في صراع الحضارات الحتمي، كما جاء في نظرية هذا المفكر اليهودي في كتابه «صدَّام الحضارات وإعادة صنع نظام العالم» الصادر سنة 1996.

انطلاقاً من هذه المعطيات يحق لنا أن نرى في تسييب متحف بغداد والمكتبة الوطنية العراقية أكثر من رغبة في الكسب عن طريق السرقة والنهب، الذي أصاب كل شيء في العراق إلا وزارة النفط!! وإذا أضفنا إلى كل ما تقدم، التشكيك ببراءة عملية نهب معالم حضارات ما بين النهرين من سومرية، آرامية، أشورية وكلدانية، والتي

لو قيّض لها الدعاية والنشر والاهتمام الذي تلقاه الحضارة التوراتية اليهودية لغيّبت الأسطورة القائلة إن العالم بدأ بالتوراة اليهودية وسينتهي بانتصار إسرائيل وتفوّق حضارتها على جميع الحضارات.

قصد مبيَّت وراء نهب المتحف العراقي

ما هي مسؤولية «لوبي» التحف الأميركي(*)

صبيحة الأربعاء في التاسع من نيسان/ إبريل 2003 دخلت القوات الأميركية إلى وسط بغداد. وفي ساحة العلوي، أمام متحف بغداد حدثت مواجهات سريعة وقصيرة مع الدبابات الأميركية.

في اليوم التالي، نهار الخميس، عند الظهر، أوردت الصحافة الألمانية أنباء أعمال السلب والنهب التي تعرض لها متحف بغداد تحت عنوان «ضربة قاسية تتعرض لها الحضارة الإنسانية».

جاء الغوغاء واللصوص من الأحياء الفقيرة في بغداد، وحولوا المتحف إلى ملعب كرة للقدم عمت به أعمال التخريب والفوضى. ولم يتدخل الأميركيون لمنع أعمال النهب، بل وقفوا متفرجين «أمام نقاط العبور إلى داخل المتحف، تجمع الناهبون مع عربات البحر التي أتوا بها، وهددونا بالقتل إذا لم نفتح لهم أبواب المتحف» يقول ذلك موظف المتحف عبد الرحمن مجير.

محسن خادم، 50 عاماً، كان الحارس الوحيد للمتحف الذي

(*) المرجع: ترجمة عن مجلة «در شبيغل» الألمانية بقلم صفوان حيدر. نشرت في جريدة «السفير». الأربعاء 14 أيار/ مايو 2003. ص 18.

تواجد آنذاك، هناك: «دخل المسلحون إلى المتحف يحملون القضبان الحديدية والمسدسات وبنادق الكلاشنكوف، وبسرعة اخترقوا البوابة الشمالية ليصلوا إلى المدخل، حيث اللوحات والمنحوتات البارزة، ووجوه الأسود الأسطورية المكتشفة في نينوى. قيثارة سومرية مصنوعة من معدن نادر استولوا عليها، إضافة إلى كؤوس بابلية قديمة من البلور الجبلي، ورأس برونزي لحاكم أكادي. التماثيل الشهيرة تحولت إلى ألعاب سحر مبعثرة. تم اقتلاع العيون والأنوف والآذان واقتطاعها بأدوات حديدية بدائية.

وفي وقت لاحق أفاد عالم الآثار العراقي رائد عبد الرضى بما يلي: «دام هذا العمل التخريبي لمتحف بغداد مدة يومين، حيث عبث مئات اللصوص بمحتويات المتحف. وقد امتزج في هذا الهجوم اللصوص مع المخربين وتجار المسروقات المحترفين وخبراء التحف. وقد رأيت بعضهم يعتنون بالتحف بمهارة المحترفين خوفاً من أن تصاب بعطب ما، وضعوها في صناديق مجهزة أحضروها معهم وأوصلوها إلى سيارات النقل المتوقفة خارج المتحف، والتي كانت في انتظارهم».

لصوص غرباء محترفون

في أواخر شهر آذار/ مارس 2003، عقدت منظمة الأونيسكو اجتماعاً خاصاً ضم ثلاثين مستشرقاً واختصاصياً بآثار العراق في المركز الرئيسي للأونيسكو في باريس، لدراسة الخطوات اللازمة التي ينبغي اتخاذها لمنع تصدير أو تهريب الآثار العراقية المسروقة حسب ما ذكر رئيس المنظمة الألماني الجنسية فالتر هيرشه. وقد تقرر توزيع القوائم الحمر للمسروقات على الهواة وتجار التحف وبيوتات المزاد

المعروفة لأخذ الإجراءات الاحتياطية. ويؤكد هذه الإجراءات ما قاله حارس متحف بغداد محسن خادم «إن بين اللصوص والمخربين بكل تأكيد غرباء. فقد رأيت مصريين يقصدون أهدافهم بدقة محكمة ومركزة».

وأيضاً، صرحت مديرة المتحف البغدادي نضال أمين عند ظهورها داخل المتحف «بأنه يوجد قصد مبيّت خلف عمليات النهب والسرقة» متهمة بذلك الجيش الأميركي. ولم يستطع البنتاغون أن يزيل هذه الشبهات حين اعترف «بوقوع خطأ ما»، ولكن أكثرية الأميركيين لم تصدق هذا التبرير. ويعود السبب، للمستشرق الأميركي ماكير غيبسون، من جامعة شيكاغو، الذي أرسل مذكرة لوزارة الخارجية الأميركية في كانون الأول/ ديسمبر 2002، يطالب فيها بحماية حوالي أربعة آلاف موقع أثري في العراق، واللائحة تضم ما تبقى من آثار نينوى، ونمرود، وآشور، وصولاً إلى مسجد سمارة الذي يصل علو مئذنته إلى ستين متراً، مناشداً الجيش الأميركي عدم إصابة هذه الأمكنة بالصواريخ. ومع ذلك، أفسح الجيش الأميركي المجال لأعمال التخريب في المتحف التي قام بها الغوغاء واللصوص. وحسب قول الخبير رائد عبد الرضى في متحف بغداد: «طلبت من العسكريين الأميركيين وضع دبابة حراسة عند مدخل المتحف، ولكنهم رفضوا طلبي». ويرى الخبير القانوني كنوت ايبسن في هذه «الحراسة اللامبالية» اختراقاً للقانون الدولي إذ كان يتوجب على الأميركيين إيقاف عمليات النهب والتخريب. وحسب رأي ايبسن «أصبح هناك وضع متناقض. إذ صار بإمكان العراق أن يشتكي الولايات المتحدة وبريطانيا في محكمة دولية مطالباً بتعويضات».

هجوم المغول الثاني

يعتقد خبير الآثار الأميركي جون راسل «أنه لم يتضح بعد ما حدث في معمعة النهب. حيث اختفت 170 ألف قطعة أثرية تشكل الدعائم الرئيسية للحضارة العالمية»، وتشبّه زميلته البريطانية اليانور روبنسون هذا العمل المشين بهجوم المغول على بغداد عام 1258.

أيضاً، توجد مسألة حساسة مهمة أخرى، وهي أنه قد تم في بنك بغداد المركزي تخزين ما يفوق العشرة آلاف حلية أثرية مصنوعة من الذهب الخالص، وذلك منذ العام 1995، وقد صرح بذلك ميخائيل مولر كاربي في المتحف المركزي الروماني ـ الجرماني في مدينة ماينز في ألمانيا. وهذا على الأقل، ما يعادل مئتي كيلوغرام من الذهب والأحجار الكريمة النادرة والبلور الجبلي والمجوهرات التي تغطي فترة ثلاثة آلاف عام من تاريخ ما بين الرافدين. وبعد عدة أيام على نهب متحف بغداد، أقدم حوالي مئة مسلح على اقتحام البنك المركزي العراقي في شارع الرشيد، بعدما تركوا شاحناتهم في الانتظار خارج البنك. ويضيف مولر كاربي «إن هذه الخسائر التي لا تصدق، تفوق قيمتها بلايين الدولارات».

في مقابلة تلفزيونية مع مديرة متحف بغداد نضال أمين متولي، لم تستطع أن تتمالك دموعها حين سئلت عن قيمة هذه المسروقات. ويضيف خبير آثار متحف بغداد رائد عبد الرضى «إن ما يعادل 80% من محتويات متحف بغداد قد سرقت». ويذكر مولر كاربي، أحد خبراء متحف ماينز الألماني «إن السومريين الذين سكنوا الرافدين قبل الفراعنة بألف عام، كانوا مخترعين عباقرة لمشروب البيرة، وللعربات القتالية، ولعلوم المعادن، والأختام، والزجاجات المطلية بالذهب،

كما كانت توجد في القبو الأسفل لمتحف بغداد، أقدم مكتبة حجرية سومرية في التاريخ البشري».

الانطباع الأكيد الذي تخرج به جريدة «الفرانكفوتر الغماينة» الألمانية، تعليقاً على ما حدث من انتهاكات لمتحف بغداد، هو أن ما حدث «كان خطة مدروسة». إذ يوجد في الولايات المتحدة هواة وتجار التحف الأثرية من أصحاب النفوذ، الذين طالبوا ـ بكل وقاحة ـ بالحصول على هذه التحف العراقية، ولو بشكل شرعي. وهؤلاء الهواة يمثلون نخبة كبيرة من جامعي التحف الأثرية، ويشكلون عصابة (لوبي) تطالب بإباحة تصدير هذه التحف إلى الولايات المتحدة الأميركية.

لصوص متحف بغداد كانوا منظَّمين(*)

قال عالم آثار عراقي أن لصوصاً سرقوا التاريخ ويجب أن يقتلوا رمياً بالرصاص. وأضاف دوني جورج، مدير البحوث في مجلس الآثار العراقي: «هؤلاء يسرقون الإنسانية بأسرها. من العدل أن يقتلوا».

وزاد أن أعمال النهب المنظمة التي شهدها متحف بغداد لدى دخول الجيش الأميركي المدينة في نيسان/ابريل 2003 كانت إنذاراً لتشديد إجراءات الأمن على المتحف. وتابع على هامش مؤتمر دولي للآثار في المتحف البريطاني: «مأساتنا كانت بمثابة جرس إنذار لبقية العالم. يجب إعادة ترتيب المتاحف بشكل يمكِّن المباني من الدفاع عن نفسها تلقائياً، مثل وضع أبواب من الصلب تغلق تلقائياً إذا حدث اقتحام وليس أبواباً من الخشب مثل التي عندنا والتي يمكن للصوص ببساطة كسرها».

وأظهر نهب متحف بغداد حيث سرقت 13 ألف قطعة أثرية، على الأقل، أن اللصوص كانوا مسلحين ومنظمين.

وقال: «كان معهم حراس يحملون مدافع آلية ثقيلة ومدافع هاون

(*) المرجع: جريدة «الحياة». الخميس 10 تموز/ يوليو 2003. ص 3.

في الخارج، فيما كان اللصوص يقومون بعملهم داخل المتحف. لم يكن من المجدي التقدم ومطالبتهم بالرحيل. كانوا سيقتلون من يفعل ذلك».

وأشار إلى أن بعض اللصوص كان يستعين بمعلومات داخلية عن مواقع القطع المهمة التي سرق منها حوالي خمسة آلاف قطعة، وبعضهم الآخر تجاهل القطع ذات القيمة المنخفضة وركز على بعض أهم القطع المعروضة والتي ما زال 32 منها مفقوداً. وتابع: «تركوا القطع المقلدة، كان معهم قواطع زجاج ومفاتيح وكانوا مجهزين بمعلومات قيّمة».

وأعيد حوالي 1500 قطعة، بعضها أعادها أشخاص كانوا خبأوها لحمايتها، وبعضها الآخر صودر من لصوص حاولوا تهريبها عبر الحدود مع الأردن وسورية وظهر بعض القطع في نيويورك وروما.

وقال جورج أنه كان هناك مسار معروفة عبر سورية والأردن إلى سويسرا ثم إلى إنكلترا. وأكد أن «أكبر مشترين كانوا أميركيين ويابانيين يملكون المال وإسرائيليين يعرفون التاريخ».

وقال انه استعاد ثقته التي اهتزت بشدة في الإنسانية بسبب عراقي تمكن وقت ذروة أعمال السلب والنهب من إنقاذ عدد من القطع المهمة منها تمثال لا يقدَّر بثمن للملك الآشوزي شلمناصر الثالث وأعادها بعد ذلك. وأضاف «عانقته وقبلت رأسه. . . وبكينا معاً، لو كان باع التمثال لكان أصبح هو وأسرته من أغنى الأغنياء».

سرقة آثار السبي البابلي لليهود
سبب نهب متحف بغداد؟(*)

قال مصدر ديبلوماسي عربي في تركيا أن الهدف الرئيسي لنهب المتحف الوطني العراقي في بغداد هو سرقة كل ما يشير إلى حقبة السبي البابلي لليهود خلال حكم الملك نبوخذ نصّر.

وأوضح أن الدافع الرئيسي وراء عملية السرقة الكبرى للمتحف هو الإستيلاء على هذه الآثار فور دخول القوات الأميركية العاصمة العراقية. وأضاف أن القوات الأميركية طوقت أولاً مبنى المتحف قبل أن تتسلل إليه عناصر تدرك نوعية الآثار المطلوب سرقتها. وأشار إلى معلومات عن أن القوات الأميركية تركت المتحف لعمليات نهب قام بها غوغائيون لإخفاء معالم سرقة الآثار التي تعني اليهود.

وختم أن سرقة المقتنيات الأثرية التي تشير إلى السبي البابلي لليهود حصلت في مواقع أخرى أيضاً.

(*) المرجع: جريدة «النهار». الأحد 11 أيار/ مايو 2003. ص 6.

العدوان الأميركي
على العراق في
ضوء القانون الدولي

الحرب على العراق وعلى القانون الدولي(*)

لعل أخطر ما في الحرب على العراق أنها كانت البوتقة الثانية التي أنتجت «الأمركة» بعد أن كانت الحرب التي شنّها الرئيس جورج بوش الأب قد شكلت، في رأيه[1]، البوتقة الأولى التي أنتجت «**النظام العالمي الجديد**». والأمركة التي يحاول الرئيس الابن فرضها على العالم انطلقت مع ما أعلن عن الإدارة الأميركية حول «الاستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتحدة» The National Security-Strategy of the U.S.A، التي صدرت في أيلول/ سبتمبر من العام 2002[2]. وكانت هذه الاستراتيجية تتمحور حول نقاط ثلاث:

- إن القوة الذاتية الهائلة للولايات المتحدة يجب تدويمها بحيث لا يُسمح لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تنافسها ولا حتى أن تجاريها في أي مجال.

- إن هذه القوة الأميركية يجب أن تحمي مصالحها الحيوية

(*) المرجع: شفيق المصري في مقالته المنشورة في مجلة «شؤون الأوسط». العدد 111. صيف 2003. ص 53 ـ 61. (الكاتب هو أستاذ القانون الدولي المحاضر في الجامعتين اللبنانية والأميركية).

(1) International Affairs, v 67, N. 3, July 1991.

(2) B. Sanger, New York Times, 21/9/2002.

وحدها من دون تفويض ولا شراكة. وإن مجال مساندة الآخرين لها يندرج في حدود قرارها هي.

- إنها لن تنتظر تنامي أي خطر يمكن أن يشكل تعريضاً لسلامتها. لذلك يجب أن تبادر، هي، لمجابهة هذا الخطر ودحره قبل استكماله وذلك من أجل الدفاع الاستباقي Anticipatory عن النفس[1].

وبذلك فإن الأمركة الراهنة حاولت تجاوز العولمة التي كانت قصداً بقيادة أميركية. والتجاوز قضى بتهميش الآليات الأخرى التي اعتمدتها العولمة ذاتها أصلاً كمجلس الأمن ومنظمة التجارة الدولية ومجموعة الدول السبع والحلف الأطلسي والهيئات المالية الدولية وغيرها. كما قضى هذا التجاوز بالتفرّد الأميركي في الأسلوب والتعامل واتخاذ القرار وتنفيذه وذلك في استخدام مصطلح جديد ومفروض وهو **«العالمية الأميركية»** American Internationalism. إلاّ إن هذه العالمية الأميركية تخالف القانون الدولي في أحكامه وقواعده وآلياته. ولعل الحرب على العراق قد أبرزت هذه المخالفات أو التجاوزات. ويخشى، لذلك، من أن تؤسس لسياسة خارجية أميركية عامة بعد اليوم. ومن أجل التحقق من هذه التجاوزات نستعرض بإيجاز المراحل التي تمت فيها هذه السياسة في العراق.

أولاً: مرحلة ما قبل الحرب على العراق

كانت الإدارة الأميركية، عشية 11 أيلول/سبتمبر 2001، قد حسمت أمرها لجهة التخلي عن سياسة **الاحتواء المزدوج** لإيران

---

(1) Ibid.

والعراق واعتماد ضرورات الأمركة والسياسة الاستباقية في شتى الميادين على الرغم من مخالفاتها وتجاوزاتها. وعلى الرغم من تداعياتها الخطيرة إذا قررت دول أخرى اعتمادها[1].

وكان هذا التغيير في السياسة الأميركية يرتدي طابعاً شمولياً، ويهدف إلى التعاطي الجديد مع سائر دول العالم ومع القانون الدولي بشكل عام. وكانت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تنطلق من ضرورة تطبيق القرار الأميركي بما يتلاءم مع المصلحة الأميركية تحديداً. ومن هذا المنطلق أقدم الرئيس بوش على رفض الالتزام القانوني ببعض الاتفاقات الدولية التي كان الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، قد وقّعها كاتفاق روما المتعلّق بالمحكمة الجنائية الدولية واتفاق الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أنه خالف أحكام الإتفاق المعقود، منذ العام 1972، مع الإتحاد السوفياتي السابق والمتعلق بحظر السلاح الباليستي. واعتمد سياسة شبكة الدفاع الصاروخي التي شكلت حينذاك تحديات كبرى لسائر الدول الأخرى. ورفض تكراراً المطالب الأوروبية المتعلقة باتفاقية كيوتو للبيئة. وكذلك أغفل عدداً آخر من الضوابط التي تكفل النظام العالمي القانوني الراهن[2].

ومع هذا الإطار الأميركي في التفرّد بالقرار بصرف «النظر عن الأساليب والنتائج والتداعيات، ومع الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب الإتحاد السوفياتي، ومع أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 التي أعطت الضوء الأخضر الدولي للإدارة الأميركية، برز نظام عالمي مفروض غير متوازن وغير مضمون النتائج. وكأن العالم كله قد انتقل

(1) News Week, Special Issue, Dec. 2002 Feb. 2003.

(2) B. Sanger, op. cit.

من مرحلة توازن الرعب النووي Balance of Nuclear Terror إلى مرحلة رعب اللاتوازن Terror of Imbalance[1].

ومن خلال هذا الوضع الجديد اندفعت الإدارة الأميركية الحالية إلى اعتماد إستراتيجيتها الأمنية المشار إليها. وكان العراق الهدف النموذجي لهذه التجربة نظراً لما يمكن أن تحقق الحرب عليه من تجارب ومكاسب في آن معاً. والواقع أن القرار الأميركي بضرب العراق شهد، في إخراجه، تحالفاً وثيقاً بين القوى التي تصنع، عادةً، كل قرار أميركي كبير. وكان هذا التحالف يهدف صراحة إلى تحقيق عدد من المكاسب لكل هذه القوى: فهو يستجيب لمطالب الشركات العملاقة في صناعة النفط والتسلّح، ويلبي الحاجة النفطية الأميركية بالنظر لضخامة المخزون النفطي العراقي[2]. ويلبي الحاجات الجيواستراتيجية الأميركية في المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة الهندية إلى البحرين الأحمر والمتوسط. وكانت الحرب على العراق تستجيب الرغبة الأميركية ـ الإسرائيلية في فرض معادلة أمنية ـ سياسية ـ اقتصادية اصطلح على تسميتها **«الشرق الأوسط الجديد»**.

وكانت هذه الحرب ضرورية أيضاً من أجل توظيفها كغطاء بديل عن الفشل الأميركي في أفغانستان من جهة وكورقة انتخابية رابحة في يد الرئيس الأميركي من جهة ثانية. ولا يسهى عن البال كذلك حاجة البنتاغون إلى قيام حروب إقليمية محدودة تكون كافية لتشغيل الجندي الأميركي وإخراجه من السفن المرابطة في المحيطات من جهة

(1) Arab Studies Quarterly, Summer 1995, v 17, N. 3, pp. 1-22.

(2) يقدّر بعض الخبراء النفطيين المخزون النفطي العراقي بما لا يقل عن 112 مليار برميل.

ولتجريب الأجيال الجديدة والمتطورة من الأسلحة من جهة ثانية[1].

أمّا ما قيل، عشية هذه الحرب على العراق، عن وجود تيار أميركي معتدل كان يترأسه وزير الخارجية الأميركي كولن باول، وآخر متشدد يقوده وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، فإن الحرب ذاتها قد همّشت عملياً الجناح المعتدل وظهر اتجاه الرئيس الأميركي واضحاً إلى جانب التشدّد في نسف النظام القديم ومرتكزاته وإن جاء ذلك على حساب «أوروبا القديمة»، وبرز ثمة استعداد رسمي أميركي في إطلاق صفة «أميركا القديمة» على هذا الجناح المعتدل ذاته[2].

وكان الإخراج المناسب لهذه الحرب قد تمثّل بالقرار الدولي الرقم 1441 الذي حدّد السبب الذي من أجله ترتبت العقوبة أصلاً وهو السلاح ذو الدمار الشامل. كما حدّد القرار أيضاً الآلية التي يقرر مجلس الأمن التصرّف في ضوئها وهي تقرير المفتشين الدوليين وممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع أن هذا القرار حظي بإجماع أعضاء مجلس الأمن والتزامهم كافة بنوده وآلياته، إلا أن الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر سارع إلى التصريح بأن للولايات المتحدة الحق في الإعلان عن الانتهاكات من جانب بغداد من دون العودة بصورة تلقائية إلى الأمم المتحدة[3]. والمعروف، وفقاً لأحكام الشرعية الدولية وتقاليد مجلس الأمن الدولي أن قرار الحرب

(1) رويترز لجريدة **النهار** في 19/ 2/ 2003: إذا قررت الولايات المتحدة حربها على العراق يُنتظر أن تستخدم القوات الأميركية عدداً من الأسلحة والتكتيكات الجديدة التي لا يزال بعضها قيد التطوير.

(2) Bill Keler, New York Times (Herald Tribune 24/3/2003).

(3) جريدة **الحياة** في 9/ 11/ 2002، علماً أن القرار ذاته يوضح أن أي إجراء آخر سيستند إلى تقرير المفتشين. راجع الفقرات 4 و11 و12 من القرار 1441 تاريخ 8/ 11/ 2002.

على العراق يتخذ من قبل المجلس ذاته وفي ضوء تقرير المفتشين ويكون مبنياً على القرار الأول الذي هو القرار 1441.

وقد سبق للولايات المتحدة ذاتها أن كانت معنية بهذه الآلية وهي تدرك تماماً أن القرار الدولي الأول المستند إلى الفصل السابع يصدر للتوصيف القانوني للوضع أو النزاع ويوجه الإنذار المطلوب ثم يصدر القرار الثاني في توقيع العقوبة. وهذا ما حصل فعلاً في القرارات الدولية التي صدرت بالنسبة لكوريا والعراق والصومال ويوغوسلافيا السابقة وهاييتي وغيرها. ولعل الجانب البريطاني كان أكثر اقتناعاً بهذا التدرّج المطلوب دولياً لتوقيع العقوبة. ولذلك صرّح رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير (في مؤتمر صحافي عقده في 18/ 2/ 2003) أنه لا يزال يريد قراراً ثانياً من مجلس الأمن قبل أي حرب على العراق[1].

إلاّ أن الاندفاع الأميركي أو الاتجاه الجديد في التفرّد جذب المسؤول البريطاني وغيره من الشركاء في التحالف إلى هذه الحرب التي اعتبرها الكثيرون، كما هي فعلاً في نظر القانون الدولي، بمثابة احتلال لبلد مستقل وعضو في الأمم المتحدة لأنها حصلت خارج الشرعية الدولية. هذا مع العلم أن القرار 1441 قد حظي بموافقة عدد كبير من الدول والمنظمات الإقليمية الأخرى التي أصرّت على أن الإطار الشرعي الوحيد لمعالجة مسألة العراق في ضوء القرار 1441 هو الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن الدولي[2]. ولم يكن موقف الدول العربية مخالفاً لهذا الرأي العالمي السائد. ولعل وزير الخارجية

(1) جريدة النهار في 19/ 2/ 2003، ومما قاله أيضاً: «إن معظم المعارضين للحرب سوف يؤيدونها في حال استصدار قرار في شأنها من مجلس الأمن.

(2) راجع على سبيل المثال بيان القمة الأوروبية في 18/ 2/ 2003 وبيان القمة الأفريقية في 20/ 2/ 2003.

السعودي أبدى صراحة في هذا السياق، إذ أعلن أن شن حرب على العراق من دون تفويض من الأمم المتحدة قد يعتبر حرباً عدوانية[1].

أما الفريق الرابح من الحرب على العراق فكان الجانب الإسرائيلي. ذلك لأن وزير الدفاع الإسرائيلي شاوول موفاز رأى، منذ 16/ 10/ 2002 «أن تغيير النظام في العراق سيجلب الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، ويشكل تحذيراً لسوريا وإيران للإقلاع عن دعمهما للإرهاب»[2].

والواقع أن الجانب الإسرائيلي نجح في دفع الإدارة الأميركية الراهنة إلى اعتماد بعض المفاهيم والممارسات التي كانت الولايات المتحدة ذاتها ترفضها وتدين إسرائيل إذا تذرعت بها لأنها مخالفة للقانون الدولي. ومن هذه المفاهيم «حق الدفاع الاستباقي عن النفس». وهو مخالف للقانون الدولي ـ المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ـ لأنه غير مبرّر قانونياً وخلقياً في آنٍ واحد. وقد أكد القانون الدولي عدم شرعية هذا الدفاع الاستباقي خشية إساءة استخدامه من جهة، ولكي لا يشكل اعتداء موارباً للدول من جهة ثانية، ولكي لا يستبعد صلاحيات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين من جهة ثالثة[3]. وقد سبق للولايات المتحدة ذاتها أن صوتت إلى جانب القرار 487 الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في 19/ 6/ 1981 وفيه إدانة صريحة لإسرائيل لأنها أقدمت على ضرب المفاعل النووي العراقي بحجة الدفاع الاستباقي عن النفس. وطالب القرار ذاته إسرائيل بإخضاع مفاعلها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

(1) رويترز للصحف في 19/ 2/ 2003.
(2) وكالة و. ص. ف ووكالة أ. ب لجريدة النهار في 17/ 10/ 2002.
(3) Shearer, Starhe's International Law, p. 24-25.

كما أقر للعراق الحق بالتعويض عن الضرر من إسرائيل[1]. كذلك نجح الجانب الإسرائيلي في دفع الولايات المتحدة إلى اعتماد أسلوبه سواء في الخروج عن الشرعية الدولية أو عن الشروط المفروضة دولياً من قبل القانون الإنساني الدولي، أو في الاستناد إلى ذرائع واهية لتغطية الأهداف الحقيقية التي دفعت فعلاً إلى هذه الحرب.

واستناداً لكل ما تقدم يتضح أن مرحلة ما قبل الحرب على العراق كانت، في معظم مفاصلها الأساسية، حرباً على القانون الدولي أيضاً سواء لجهة الدفاع الاستباقي عن النفس وهو الذي يشكل احتلالاً لأنه خارج عن الشروط القانونية الدولية أو لجهة شن هذه الحرب خارج الشرعية الدولية ذاتها.

ثانياً: مرحلة الحرب على العراق

نقلت هذه المرحلة جميع المخالفات التي ارتكبتها الولايات المتحدة والدول الأخرى المتحالفة معها إلى ممارسة الحرب على العراق ومنها:

- انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة سواء لجهة استخدام القوة من دون أي غطاء دولي، والتذرع بالدفاع عن النفس من دون أي مبرر مقنع أو لجهة الإعلان عن إزالة نظام دولة أخرى بصرف النظر عن سلوك هذا النظام وسياسته. فالواضح أن القرار 1441 لم يشر إطلاقاً إلى النظام العراقي وضرورة إزالته بالقوة. والمعروف أن موجب «عدم التدخل» يعتبر من الموجبات الأساسية التي تترتب على الدولة حيال الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدول الأخرى[2].

(1) **قرارات الأمم المتحدة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الثاني، ص 291.
(2) Von Glahnm, Law Among Nations, 7th ed, p. 578-589 (Intervention).

والمعروف أيضاً أن استخدام القوة يشكل استثناء لهذا الموجب، ولكن هذا الاستثناء محكوم بعدد من الشروط المسبقة التي يقررها مجلس الأمن الدولي وحده.

أما مرحلة الحرب على العراق فقد شهدت، هي الأخرى، عدداً من التجاوزات والمخالفات العديدة للقانون الدولي ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ استخدام الأسلحة المحظورة وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما القذائف العنقودية والصواريخ الخارقة والارتجاجية وأسلحة أخرى جرى تحريمها بشكل تفصيلي ومحدّد في الاتفاقات الدولية المشروعة[1].

ـ استهداف المدنيين والمنشآت المدنية العراقية وممتلكات الأفراد والدوائر المدنية الرسمية والمستشفيات وغيرها، ما يتعارض مع أحكام اتفاقيتي جنيف الأولى والثالثة للعام 1949[2].

ـ ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بحق المدنيين، دفعت البعض إلى محاولة إقامة دعوى ضد القائد الأميركي العسكري للتحالف (طومي فرانكس) أمام محاكم بلجيكية لارتكابه انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وقد استدعى ذلك أن تلقت بلجيكا تهديداً أميركياً شديد اللهجة إن هي قبلت هذه الدعوى[3].

---

(1) مقالنا حول «الأسلحة المحظورة» في مجلة **شؤون الأوسط** العدد 106، ربيع 2002.

(2) للاطلاع على هاتين الاتفاقيتين،
Geneva Conventions, ICRC, p. 23-44 & 81-95.

(3) يُلاحظ، هنا، أن هذا التهديد مماثل لتهديد سابق وجهته إسرائيل لبلجيكا بسبب قبولها الدعوى ضد شارون.

ـ عدم قيام القوات العسكرية للتحالف بالحفاظ على الأمن والنظام من ضمن مسؤولياتها كقوة قائمة بالاحتلال. وقد أدّى هذا الإهمال إلى «**سرقة العصر**» كما سمّاها البعض بالإشارة إلى آلاف القطع الأثرية النادرة من المتحف العراقي، وسرقة المصارف والدوائر الحكومية كلها تقريباً ما عدا وزارة النفط للأسباب المعروفة التي كانت في أساس هذه الحرب أصلاً. هذه السرقات وأعمال التدمير الواسعة ترتب على التحالف، كونه القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية دولية مباشرة، وترتب عليه، تالياً، التعويض عن هذه الأضرار. فالمعروف في القانون الدولي ان التعويض لاحق تلقائياً للمتضرر إذا ما أعلنت مسؤولية أية دولة عن التسبّب بهذا الضرر من دون أي مبرر ولا أي غطاء دولي شرعي[1].

ـ ومع ذلك فإن المسؤولين عن هذا التحالف أعلنوا[2] أن الأيام الأولى للحرب على العراق ضمنت سلامتين أساسيتين: سلامة إسرائيل بعد أن استطاعت قوات التحالف السيطرة على غرب العراق حيث تعرضت إسرائيل لقصف عراقي في حرب 1991. والسلامة الثانية تمثلت بوصول قوات التحالف إلى مئات الآبار النفطية العراقية وضمنت سلامتها من أي عمل تخريبي محتمل. وهذا يؤكد حقيقة الهدف الأساسي من الحرب على العراق بصرف النظر عن الذرائع الأخرى التي لم تثبت صدقيتها على الرغم من الإصرار الإعلامي عليها بشكل يومي تقريباً.

(1) Ian Broulie, Principles of International Law, p. 434-435.

(2) تصريح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في أثناء الأيام الأولى للحرب وخلال زيارة قام بها إلى واشنطن.

وإبّان الحرب على العراق بدأت تتضح تدريجياً المعالم الأكيدة للأهداف المرسومة مع تنفيذها على الأرض العراقية، ومنها:

ـ إن القصد الأولي من هذه الحرب هو احتلال العراق وإسقاط نظام صدّام حسين، والإمساك بسائر المقدّرات النفطية، وتجريد العراق من السلاح، وتقليص أي دور إقليمي فاعل لدول الجوار (بما في ذلك إيران وحتى تركيا)، وتوفير سلامة إسرائيل، وإعادة ترتيب المنطقة بما يكفل تأمين المصالح الأميركية بالدرجة الأولى.

ـ أما مسألة السلاح ذي الدمار الشامل فهي المسألة المركزية في القرار 1441، ولكنها لم تكن كذلك في السياسة الأميركية الفعلية ولا في قرار الحرب على العراق. والواقع إن هذه الحرب لم تشهد أي جهد خاص من قبل قوات التحالف في البحث عن هذه الأسلحة، ولم تحظ بأي منها على الإطلاق. وكان المسؤولون الأميركيون والبريطانيون يتبرّمون من الأسئلة حول هذه الأسلحة ويقدمون الجواب ذاته: إنها موجودة وقد نعثر عليها مع الوقت.

وهنا تثار أسئلة عديدة ومباشرة:

ـ إذا كان الموضوع متعلقاً بالوقت فلماذا رفض الأميركيون تمديد مهمة المفتشين لكي يقوموا بالعمل ذاته في العراق من دون هذه الحرب المدمّرة؟.

ـ وعلى أي أساس استند القرار 1441 للتأكيد على هذه الأسلحة أو ترجيح وجودها وأن الإجراء المطلوب اتخاذه هو تدمير هذه الأسلحة بعد التحقق من الموقف المتعاون للعراق؟ هل هذا الوضع يعني أن القرار 1441 ذاته لم يكن يعتمد على أسباب ذات صدقية كافية؟ وهذا يعني أيضاً ان المخالفة للقانون الدولي واردة

أصلاً مع فرضية مؤسسة أن العراق يملك هذه الأسلحة وإن الإنذار الذي أورده القرار يتناول كيفية وسرعة التخلص منها؟

ـ أما بالنسبة لمسألة تحرير الشعب العراقي من ديكتاتورية النظام السياسي فإن الواقع يؤكد تكراراً هذه الديكتاتورية الغاشمة والممارسات الرهيبة والمروّعة التي اعتمدتها بحق العراقيين. إلا أن هذا الواقع لا يمنح أية دولة ولا أي تحالف دولي الحق في تغيير أنظمة الدول أو في عزل حكامها. وإذا كانت مقولة «التدخل الإنساني» بدأت تشق طريقها في سياق العلاقات الدولية فإن هذه المقولة ذاتها مشروطة بتدابير زاجرة يتولاها مجلس الأمن الدولي وحده[1]. وهي، على كل حال تصطدم بإصرار القانون الدولي على احترام مبدأ السيادة الوطنية للدول وعدم التذرع بأية مقولة من أجل خرق هذه السيادة وانتهاك أركانها.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب على العراق

استطاعت قوى التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، أن تحقق نصراً يسيراً في الحرب على العراق ولا سيما في أيامها الأخيرة. وكان من المنتظر، حيال ذلك، أن تحافظ الإدارة الأميركية على الوتيرة ذاتها في توظيف هذا الانتصار في اتجاهات مختلفة. ويبدو أن كلاً من هذه الاتجاهات يشكل إمّا تحدياً لأحكام الشرعية الدولية وآلياتها وإما مخالفة للقانون الدولي على الرغم من المساعي المبذولة لتوفير المبررات الشكلية والشعارات التمويهية في التداول الديبلوماسي الراهن.

---

(1) خطاب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أمام الجمعية العامة في العام 1999. وقد أوضح، حينذاك، أن السيادة الوطنية للدول غير مطلقة.

وإذا راجعنا، باختصار، هذه الدوائر المتتالية من الإجراءات الأميركية لما بعد الحرب على العراق نلاحظ:

أ ـ على المستوى العراقي ذاته: لا يزال الوضع الأمني ـ الاقتصادي ـ الصحي ـ الغذائي متردياً في كافة أرجاء العراق. ولا تزال قوات التحالف مقصّرة في تحمل مسؤولياتها كقوة قائمة بالاحتلال ـ وهذا هو التوصيف الذي قبلته من أجل غايات أخرى ـ وفقاً لأحكام القانون الدولي ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

أما في ما يتعلق بمستقبل **«العراق الجديد»** ذاته وبتوجهاته الإقليمية فإن الرهان الإسرائيلي معقود على دور مشارك في هذا المجال. والأميركيون الذين تداولت وسائل الإعلام أسماءهم يندرجون في حلقات ارتباط كثيرة مع إسرائيل سواء في صداقتهم مع قادتها، أو في أصلهم اليهودي، أو في تشددهم في محاربة «الإرهاب الإسلامي»، أو في اختيار بعضهم لأدوار استشارية مصيرية (كإعداد دستور جديد للعراق)[1]. والرهان الإسرائيلي معقود أيضاً على أن حكومة العراق الجديد ستكون المنطلق الأساسي لإعادة إحياء التطبيع العربي مع إسرائيل سواء من خلال مبادرة هذه الحكومة العتيدة إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، أو من خلال استجابة بعض الدول الأخرى إلى استكمال التطبيع الذي بدأته بشكل خجول أو غير مباشر.

ب ـ وعلى المستوى الإقليمي تنصب جهود الإدارة الأميركية على الدور الإقليمي الإيراني. فالولايات المتحدة تريد أن تقرر الدور بنفسها

(1) كلفت الإدارة الأميركية أحد القانونيين الأميركيين من أصل يهودي للقيام بدور إستشاري أساسي في إعداد دستور جديد للعراق (هو نوح فيلدمان).

لأنها تدرك أصلاً أنها لا تستطيع إغفاله نهائياً. فإيران تملك نفوذاً استراتيجياً كبيراً لأنها على المدخل الاستراتيجي لاحتياطات النفط من جهة، وتملك نفوذاً مذهبياً ـ سياسياً لدى حوالى 60 في المئة من سكان العراق الشيعة من جهة أخرى[1]. وإذا كانت المفاوضات الجارية بين الطرفين تتناول هذا الدور وعرض الصفقات المختلفة بصدده، فإن ما رشح عن القيادة الدينية الإيرانية من تحفظات يبقي الجانب الإيراني إلى جهة التشبث بالشرعية الدولية: إن الاحتلال يجب أن يُرفع عن العراق في أقرب وقت ممكن، وإن الشعب العراقي يقرر، وحده، مصيره السياسي والاقتصادي وفقاً لأحكام القانون الدولي.

وتريد الولايات المتحدة أيضاً أن تعدّل في النظام السياسي الخليجي بشكل عام سواء كان ذلك متعلقاً بالنظام التربوي أو بمؤسسات الحكم أو بالنظام الاقتصادي... الخ. وتمارس، من أجل ذلك، ضغوطاً متزايدة على المملكة العربية السعودية ومن ثم على الدول الأخرى. وهذه الممارسات كلها تشكل تدخلاً في الأمور الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك فإن الإجراءات الحاصلة مندفعة في وتيرتها من دون أي تردد. وتريد الولايات المتحدة من سوريا وإيران معاً ومن سائر الدول الأخرى ثلاثة أمور متلازمة: عدم التدخل بشؤون «العراق الجديد» والترتيبات المتخذة لفرضه على المنطقة، وعدم التدخل في الإطار التفاوضي الفلسطيني ـ الإسرائيلي المقبل، والإقلاع عن تقديم أية مساعدة للتنظيمات التي تعتبرها إرهابية[2]. هذا مع العلم أن بعض هذه التنظيمات ـ كتنظيم مجاهدي خلق مثلاً ـ

(1) Stanley Weiss, Herald Tribune, 9/5/2002.

(2) Flynt Leverett, Herald Tribune, 5/5/2003.

كانت ولا تزال تتعامل مع الإدارة الأميركية ذاتها.

وفي كل هذه المطالب ثمة إصرار على عدم التمييز بين الإرهاب الدولي والمقاومة الوطنية. وهو تمييز يقرّه القانون الدولي كما هو معروف[1].

جـ - أما بالنسبة «لخريطة الطريق» ومدى ارتباطها بمرحلة ما بعد الحرب على العراق فيلاحظ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يتعمد إطالة الوقت[2]، لكي ينجز عدداً من مشاريعه قبل الإعلان الرسمي عن قبوله هذه الخريطة. ومن هذه المشاريع ما يتعلق باستكمال بعض المستوطنات الجديدة من جهة واستكمال الجدار الفاصل الذي يجري تشييده من جهة أخرى. ومن المشاريع أيضاً تمرير التعديلات التي يريدها على هذه الخريطة واتفاقه مع الرئيس الأميركي مباشرة حولها واستبعاد الشركاء الآخرين الثلاثة من هذا الإطار كله في آن معاً.

كذلك تراهن إسرائيل على إعادة إحياء مشروع «**الشرق الأوسط الجديد**» بحيث يصار إلى اعتماد المعيار الجيواقتصادي في المنطقة وإزالة كل إمكانية متاحة لنظام عربي أمني أو سياسي أو اقتصادي[3].

---

(1) مقالنا حول «الإرهاب في القانون الدولي»، مجلة **شؤون الأوسط** العدد 105، شتاء 2002.

(2) وقد أعلن شارون في 19/ 5/ 2003 تأجيل زيارته إلى واشنطن بسبب التفجيرات التي هزّت إسرائيل في شهر أيار/مايو.

(3) كان رئيس الوزراء الأسبق شيمون بيريز قد أصدر كتاباً في العام 1993 يحمل العنوان ذاته ويرسم عدداً من المشاريع الهادفة إلى تحقيقه. وقد حصلت عدة اجتماعات حول «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بهذا الصدد اعتباراً من العام 1994 بدءاً باجتماع الدار البيضاء وحتى اجتماع الدوحة.

وعلى الرغم من التردي الأمني الأخير في فلسطين فإن من المنتظر أن تميل هذه الإدارة الأميركية إلى جانب المطالب الإسرائيلية. وهي كلها تخالف القانون الدولي وتنتهك أحكامه الأساسية الملزمة.

وإذا كان من المتفق عليه أن الحرب على العراق كانت واردة أصلاً، قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وأن بواعثها الاقتصادية والجيواستراتيجية مقررة منذ زمن، فإن تحقيق هذه البواعث تستلزم تعاوناً أكثر وثوقاً مع الجانب الإسرائيلي. فالمطلوب، أميركياً، وضع المنطقة كلها الممتدة من شبه الجزيرة الهندية إلى البحرين الأحمر والمتوسط في دائرة ضبط أميركي واحد. وهذا الضبط يساعد على فرض احتكارية أميركية اقتصادية نفطية على هذه المنطقة، كما يساعد على فرض احتكارية جيواستراتيجية على بحارها وممراتها المائية. وكانت الإدارة الأميركية تعقد آمالاً على شريكين في المنطقة لتحقيق هذا المشروع وبشكل مضمون ومستمر: إسرائيل وتركيا. إلا أن ملابسات المشاركة التركية دفعت الإدارة إلى الاعتماد على شريك إقليمي واحد وهو إسرائيل. هذا فضلاً عن الروابط الأساسية الأخرى بين البلدين، ما يدفع الإدارة الأميركية إلى عدم الضغط على إسرائيل لقبول ما لا تقبل وعدم إدانتها مهما تراكمت انتهاكاتها للقانون الدولي.

د ـ وعلى المستوى الدولي: تنشط الإدارة الأميركية من أجل تمرير قرار جديد على مجلس الأمن تؤمن من خلاله ثلاثة مكاسب:

ـ إضفاء نوع من الشرعية الدولية على الحرب أصلاً بحيث يعترف هذا القرار الجديد بصلاحيات كثيرة ومتجددة تلقائياً لسلطات

التحالف التي هي قوة قائمة بالاحتلال في الأساس.

- تمكين الإدارة الأميركية من السيطرة المباشرة على النفط العراقي والتحكّم، بغطاء قانوني صادر عن المجلس، بكافة العقود التي تتعلق بهذا النفط أو بغيره، الأمر الذي يخالف القانون الدولي من حيث مسؤوليات القوة القائمة بالاحتلال لا صلاحياتها.

- تحصين الصندوق المالي المخصص لإعادة إعمار العراق من دون أن يكون لأي جانب آخر الحق في إدارته ولا في التصرف بأي من أمواله. وصرف مبلغ فوري أقله مليار دولار من حساب العراق لدى الأمم المتحدة لتغذية هذا الصندوق.

والمشكلة الأساسية، هنا، أن هذا القرار الجديد سيكون مستنداً إلى الفصل السابع، وبالتالي فإنه ملزم لكافة الدول بصرف النظر عن مدى انطباقه أو مخالفته للقانون الدولي. وبالتالي تحصل قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة، على تشريع دولي لاحتلالها العراق لفترة قد تمتد سنوات، تعويضاً عما فاتها من تشريع مسبق للقيام بهذا الاحتلال أصلاً.

الحرب الأميركية ضد العراق في ميزان القانون الدولي(*)

منذ تشكّل النظام الدولي وخلال مختلف مراحل تطوره، والقوة كأداة من أدوات السياسة القومية، وكأسلوب بدائي لحل وتسوية الخلافات الدولية ما فتئت تجد مدافعين عنها وأنصاراً متحمسين لها. حماس ظل يغذيه هاجس الرغبة في ضمان البقاء والمحافظة على الأمن الذاتي وسط عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير، مطبوع بغياب سلطة مركزية عالمية تعلو سلطة الدول وسيادتها، يحتكم إليها إن في حالة تنازع المصالح والأهداف أو في حالة الاختلاف حول تأويل وتفسير قواعد القانون الدولي التي ارتضتها الدول كأساس لحكم علاقاتها المتبادلة.

فالدول ما انفكت تفضل الركون إلى العنف والاحتكام إلى القوة لحل خلافاتها الدولية لتحقيق مصالحها القومية غير عابئة بالالتزامات القانونية الدولية التي قبلتها بمقتضى عضويتها في منظمة الأمم

(*) المرجع: محمد الهزاط (أستاذ باحث في كلية الحقوق ـ جامعة المولى إسماعيل ـ مكناس ـ المغرب). دراسة نشرت في مجلة «المستقبل العربي». العدد 290. نيسان/ إبريل 2003. ص 24 ـ 41.

المتحدة، ولا سيما منها الالتزام بالحل السلمي للخلافات الدولية ـ المادة 2/ 3 من الميثاق ـ وبحظر اللجوء إلى القوة في علاقتها الدولية المادة 2/ 4 ـ وهو التزام ساهم في تكريس هشاشته والنيل من مصداقيته تجزئة الدول لأهدافها ومصالحها إلى قيم مقدسة تهب بشكل غريزي لتحقيقها والدفاع عنها بكل الوسائل والأساليب بما في ذلك أسلوب القوة وتحت ذرائع ومبررات شتى، وذلك في تعارض صريح وتناقض واضح مع قواعد الشرعية الدولية التي تحظر مثل هذا الأسلوب ـ السلوك. قواعد كان لتضارب المصالح والأهداف وتباين الأنظمة والمذاهب دورهما الكبير في افتقادها لمعنى واحد وافتقارها بالتالي لعنصر الالتزام. لقد أثبت الواقع الدولي أن الانشغال باحترام قواعد القانون الدولي سرعان ما يتوارى إلى الخلف عندما توضع هذه القواعد في موقع المواجهة المباشرة مع سلطان الدولة وسيادتها. فالدول باعتبارها المحتكر لسلطة التأويل الذاتي لهذه القواعد فهي لا تعمد إلى احترامها وبالتالي الاعتراف بإلزاميتها إلا تبعاً لما تقتضيه مصالحها، مما يجعل التطابق المفترض تحققه بين قواعد الشرعية الدولية هذه وممارسات وسياسات الدول التي تستهدفها مسألة غير حتمية وغارقة في النسبية[1].

هذا ويتم الركون إلى القوة من طرف هذه الدول في استغلال سافر لقواعد الشرعية الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة ذاته، وتحديداً للاستثناء الذي يرد على قاعدة حظر اللجوء إلى القوة والمتعلق بحق الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليه في المادة

---

(1) انظر:
Charles de Visscher, Théories et réalités en droit international public, 4ème éd. revue et mise à jour (Paris: A. Pedone, 1970).

رقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة[1]. وذلك عبر إعطائه تأويلاً ذاتياً مغلوطاً ومنحرفاً بغرض إضفاء طابع الشرعية على سلوكياتها وسياستها غير المشروعة، لدرجة أصبح معها كل استخدام للقوة يتم البحث له عن ذريعة دفاعية، وكل عدوان يقدم في شكل ممارسة مشروعة لحق الدفاع الشرعي عن النفس، ليتحول هذا الحق ـ الاستثناء ـ حق الدفاع الشرعي عن النفس ـ بفعل الانحراف في تأويله والمغالاة في الاستناد إليه إلى الأساس الأول للجوء إلى القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك بعد أن كانت الدول قد التزمت بنبذها في علاقاتها المتبادلة.

وتحت هذا المبرر ـ الذريعة ـ حق الدفاع الشرعي عن النفس ـ تندرج الحرب التي صممتها وخططت لها الولايات المتحدة الأميركية لتخوضها حالياً ضد العراق، بدعوى امتلاك هذا الأخير لأسلحة دمار شامل يهدد بها أمن ومصالح الولايات المتحدة والعالم ككل، مما يقتضي اللجوء إلى القوة ـ الحرب ضده لردع هذا التهديد والخطر العراقي قبل حدوثه وذلك في إطار حق الدفاع «الوقائي». فالحرب الوقائية ضمن هذا المفهوم لا تستند إلى الخوف من عدوان عراقي داهم، وإنما إلى الخوف من خطر قادم ومحتمل وتهديد استراتيجي

(1) تنص المادة رقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي يتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في ـ ما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

يقوم به العراق لأمن الولايات المتحدة وللعالم ككل[1]. وبهدف تحاشي وتفادي أي نقد محتمل لسياستها تجاه العراق تقوم الولايات المتحدة بالتذكير بالقرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1990 ضد العراق، وهي القرارات التي فرضت عليه شروط سلم ـ استسلام قاسية وغير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، وتتجاوز بكثير حتى تلك التي فرضت على دول المحور ـ ألمانيا، إيطاليا، اليابان ـ غداة انهزامها في الحرب العالمية الثانية. إذ من المعروف أن هذه الدول قد تمت إعادة إدماجها في المجموعة الدولية، أما العراق فما يزال يرضخ لحصار جائر وعقوبات قاسية ما زالت تحصد أرواح الآلاف من المدنيين الأبرياء، كما كانت لها ـ وما تزال ـ انعكاسات سلبية خطيرة على مختلف نواحي الحياة في هذا البلد.

عموماً إذا قمنا بتحليل الخطاب الرسمي الأميركي الذي يتوعد بشن حرب وقائية ضد العراق، نجد أنه يرتكز إلى العناصر التالية:

أولاً: وجود حق طبيعي في الدفاع عن النفس، وأن هذا الدفاع عن النفس يستهدف الوقاية من خطر عراقي وشيك الوقوع تمثله ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. **ثانياً**: إن الولايات المتحدة الأميركية توجد في حالة من الضرورة القصوى تدفعها وتجيز لها استعمال القوة للرد على هذا الخطر المحدق بها. **ثالثاً**: بعد فشل وعجز منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها في هذا الإطار أي

---

(1) للمزيد من التوسع بخصوص الاستراتيجية العسكرية الأميركية لما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 والتي تفضل مبدأ الاستباق والضربة ـ الحرب الوقائية على مبدأ الردع وسياسة الاحتواء، انظر:
Paul Marie de la Gorce, «Ce dangereux concept de guerre préventive,» Monde diplomatique, no. 582 (septembre 2002), p. 10.

إجبار العراق على تدمير ترسانته من هذه الأسلحة. وأخيراً إن الحرب ضد العراق ليس لها هدف الدفاع عن أمن ومصالح أميركا فقط وإنما أيضاً هدف الدفاع عن أمن ومصالح المجموعة الدولية ككل وفرض احترام القانون الدولي المتمثل في قرارات مجلس الأمن التي ما انفك العراق ينتهكها ويرفض الاستجابة لها، **رابعاً**: إنها مبررات وذرائع تذكرنا بتلك التي دأبت الدول الكبرى مدعومة في ذلك بتيار فقهي غربي - انغلوساكسوني - بالأساس على تقديمها كأساس لتبرير تدخلاتها العسكرية غير المشروعة في فترة الحرب الباردة، والتي تحاول الولايات المتحدة الأميركية حالياً إحياءها وبعثها مجدداً وتقديمها أساساً لتبرير وشرعنة الحرب ضد العراق.

فما هو موقف القانون الدولي من هذه الحرب الأميركية الوقائية ضد العراق؟ أو بعبارة أدق ما هي العلاقات بين هذه الحرب الأميركية ضد العراق ومفهوم حق الدفاع الشرعي عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي تستند إليه الولايات المتحدة في حربها هذه؟ هذا ما سنقوم بمقاربته في هذه الدراسة من خلال إجراء محاورة قانونية لـ مبررات والذرائع المقدمة من طرف الولايات لشرعنة حربها ضد العراق وذلك بهدف تبيان حدود الشرعية والتجاوز فيها وفي الحرب المصممة على خوضها ضد العراق على أساسها.

أولاً: الرد على التهديد الذي تمثله ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل

إن أول مبرر يتم تقديمه من طرف الولايات المتحدة لتبرير حربها ضد العراق هو حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد التهديد العراقي الوشيك الوقوع الذي يستهدف أمنها والذي تمثله ترسانة

أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. وهذا المبرر المقدم من طرف هذه الدولة كأحد تبعات التأويل الواسع والمنحرف لحق الدفاع عن النفس يوجد مدعوماً بتيار فقهي غربي يزعم بصحة ومشروعية ممارسة الدفاع عن النفس ليس فقط للرد على عدوان مسلح وقع فعلاً، بل أيضاً للرد على أي عدوان وشيك الوقوع أو تهديد بالعدوان، أي حتى لو لم يكن هذا العدوان قد وقع أو هو في طريقه نحو التحقق، وسندهم في ذلك أن المادة رقم (51) من الميثاق بإقرارها للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس إنما أرادت من وراء ذلك أن تحافظ على القاعدة العرفية السابقة على تبني الميثاق والتي تسمح بالدفاع الوقائي عن النفس[1].

وفي هذا الإطار، يقول بويت (Bowett) «إن العرف الدولي وكذا قرارات المحاكم قبل قيام منظمة الأمم المتحدة كانت تقر بمشروعية الدفاع الوقائي الذي كانت تبرره الضرورة التي لا تترك المجال لاختيار الوسائل ولا الوقت الكافي للتشاور، شريطة أن يكون هناك خطر جدي وشيك الوقوع، وألا تكون هناك وسيلة أخرى بديلة لدفع الخطر أو التهديد، وأن تكون الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الدولة دفاعاً عن نفسها معقولة ومحدودة بضرورة الحماية فقط»[2]. أما ويستلايك (Westlake) فيرى أن «الدولة يمكنها الدفاع بطرق وقائية إذا رأت ذلك ضرورياً لمواجهة هجوم دولة أخرى، أو التهديدات بالهجوم

(1) Antonio Cassese, Violence et droit dans un monde divisé, trad. de l'Italien par Gisèle Bartoli, perspectives internationales (Paris: Presses universitaires de France, 1990), p. 56.

(2) Jaroslav Zourek, L'Interdiction de l'emploi de la force en droit international, collection Teneat Lex Gladium; 3 (Leiden: A. W. Sijthoff; Genève: Institut Henry-Dunant, 1974), p. 99.

أو التحضيرات أو جميع الأعمال الأخرى، التي من شأنها أن تجعلها تخشى نية الهجوم»[1]. وتأسيساً على التطور الكبير في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما منها الأسلحة النووية والذي تقدمه الولايات المتحدة حالياً كذريعة رئيسية لتبرير حربها المحتملة ضد العراق ذهب ناجندرا سينغ (Nagendra Singh) إلى القول بأن «إرغام الدولة التي تكون بوادر العدوان المسلح عليها ظاهرة، وذلك بأن تعطي فرصة للدولة التي تهددها بأن توجه لها الضربة الأولى والتي قد تكون قاضية لا يتفق مع هدف وغاية المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة»[2]. والطرح نفسه نجده عند ديليفانيس (Delivanis) الذي يرى بأن «سرعة الأسلحة النووية وقوتها التدميرية تجيز ممارسة الدفاع الوقائي، لأنه لا يمكن أن نطلب من الدول في عصر الصواريخ والأسلحة الهيدروجينية أن تنتظر وقوع العدوان المسلح عليها حتى يسمح لها بالدفاع عن نفسها»[3]. ويسترسل قائلاً بأن «فكرة الدفاع الوقائي مشروعة ومقبولة في ممارسة أجهزة الأمم المتحدة، إذا توافرت فيها الضرورة والتناسب»[4].

الواقع أن الادعاء بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس للرد على

(1) المصدر نفسه، ص 79.

(2) Nagendra Singh, Nuclear Weapons and International Law (New York: Praeger, 1959), p. 121.

(3) D. W. Bowett, Self-defense in International Law (New York: Praeger], 1959), p. 11.

(4) Jean Delivanis, La Légitime défense en droit international public moderne (le droit international face à ses limites), préf. de René de Lacharrière, bibliothèque de droit international; t. 59 (Paris: Librairie générale du droit et de jurisprudence, 1971), pp. 88 et 142.

خطر وشيك الوقوع أو على تهديد بالعدوان، والذي تدعي الولايات المتحدة الأميركية بأن برامج وأنشطة العراق التسلحية تجسده هو طرح غير مقنع، ويفتقر إلى أي أساس قانوني سليم، كما أن التيار الغالب في الفقه المعاصر يرفضه. وفي هذا الإطار يرى عبد الحميد شلبي أن تحريم الدفاع الشرعي «الوقائي» من طرف القانون الدولي العام كان قد تم إقراره حتى قبل قيام منظمة الأمم المتحدة. فالمادة 11 من عهد عصبة الأمم يقول شلبي باعتبارها لكل تهديد بالحرب بأنه يهم العصبة نفسها، وأن هذه الأخيرة ينبغي عليها أن تأخذ التدابير اللازمة لضمان السلم لجميع الأمم، فإنها تكون بذلك قد حرمت بشكل ضمني كل هجوم وقائي بدعوى حق الدفاع الشرعي. ففي حالة تهديد موجه ضد دولة ما تبقى عصبة الأمم وحدها المختصة في هذا الإطار. وهو الاتجاه نفسه الذي سارت فيه الحلول السلمية المنصوص عليها في المادة 12 من عصبة الأمم وما بعدها[1]. كما أن وسائل الحرب الحديثة ـ يقول خيري بنونة ـ تمكن جميع الأطراف من تبين بدء الهجوم والاستعداد لمقابلته بمجرد انطلاقه. ويحق للدولة أن تقوم بإجراءات مماثلة عند وجود خطر أو تهديد تتوقعه. فلها عندما تعلم بالتهديد الذي يجابهها ودرجة خطورته أن تتخذ موقفاً مماثلاً لمجابهته والقضاء عليه عند بدء حدوثه، ذلك أنه ليس في الميثاق ما ينكر عليها هذا الحق ويلزمها بأن تبقى ساكنة حتى حدوث الضربة القاضية[2].
أما مبرر خطر أسلحة الدمار الشامل وقدرتها التدميرية التي تستند إليها

(1) A. H. al Chalabi, La Légitime défense en droit international (Caire: Editions universitaires d'Egypte, 1952), p. 79.

(2) محمود خيري أحمد بنونة، **القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية** (القاهرة: [د. ن.]، 1971)، ص 177.

الولايات المتحدة الأميركية لتبرير عدوانها على العراق، والتي لم تتمكن أعمال فرق التفتيش من إثبات وجودها، فهو حسب العديد من رجال الفقه والقانون ينهض كحجة ضد مشروعية الدفاع الوقائي وليس لصالحه، ذلك أن وجود هذه الأسلحة يجعل ممارسة الدفاع الوقائي خطراً واضحاً على السلم والأمن الدوليين، ومن شأنه أن يشجع الدول المالكة لهذا النوع من الأسلحة على استعمالها - وهذا ما تنوي الولايات المتحدة ذاتها القيام به حسب تصريحات العديد من المسؤولين - في العدوان على دول أخرى مالكة فعلياً أو افتراضياً لها تحت ستار الدفاع «الوقائي» هذا[1].

ومما يزكي هذا الرأي الرافض لفكرة الدفاع الوقائي، الذي ذهبت إليه لجنة الأمم المتحدة حول الطاقة الذرية سنة 1968 الذي غاب فيه أي تلميح أو إشارة إلى حق الدفاع الوقائي عن النفس، والذي قصدته هذه اللجنة في تقريرها هذا هو الخرق المادي والملموس لمعاهدة حظر الأسلحة النووية بواسطة عدوان نووي وليس التهديد بعدوان كهذا. فعلى الرغم من كون العدوان بواسطة الأسلحة النووية له بعض الخاصيات، إلا أن رفض فكرة الدفاع الوقائي يفرض نفسه، وذلك حتى لا يكون هناك تعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 205 الصادر بعد بضعة أيام من عقد معاهدة حظر الأسلحة النووية لسنة 1968 والذي لم يثر فيه المجلس قط مسألة الدفاع الوقائي، واكتفى بالمقابل بالتأكيد على الحق الطبيعي في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس «في الحالة التي يكون فيها أحد أعضاء الأمم المتحدة هدفاً لعدوان مسلح»، مسترجعاً بذلك صراحة عبارات

(1) Hubert Thierry [et al.], Droit international public, précis Domat, 5ème éd. (Paris: Montchrestien, 1986), p. 528.

المادة 51 من الميثاق. فوضوح هذا القرار الذي قبلته الولايات المتحدة الأميركية ذاتها لا يترك إذاً المجال للشك في معناه[1]. كما أن محكمة العدل الدولية ذاتها بخصوص قضية «نيكاراغوا» كانت قد صرحت استناداً إلى القانون العرفي بأن هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا إذا كانت الدولة المعنية ضحية عدوان مسلح[2].

فضلاً عن هذا، فالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة كانت صريحة في اشتراطها لوقوع عدوان مسلح إذ تقول «إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة»، فهذه الحالة هي الوحيدة التي تبرر ممارسة حق الدفاع عن النفس وتكسبه بالتالي طابع الشرعية، والعدوان الذي يبرر إعمال تدابير الدفاع عن النفس ينبغي أن يصل إلى درجة استخدام القوة المسلحة. وهذا معناه أن حق الدفاع الشرعي عن النفس يبقى معطلاً ما لم يصل الأمر إلى حد الاعتداء المسلح. هذا الأخير الذي اشترط فيه قرار تعريف العدوان رقم 3314 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1974 ثلاثة معايير لكي يكيّف كعدوان، وهي: المعيار الاقليمي من حيث كون العدوان ينبغي أن يستهدف إقليم الدولة أي وحدتها الترابية، ومعيار الأسبقية ـ المبادرة بمعنى أن العدوان ينبغي أن يكون سابقاً

(1) Linos-Alexandre Sicilianos, Les Réactions décentralisées à l'illicite: Des contre-mesures à la légitime défense, avant-propos de Nicolas Valticos; préface de Denys Simon, bibliothèque de droit international; t. 102 (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1990), p. 397.

(2) Olivier Corten et Pierre Klein, Droit d'ingérence ou obligation de réaction?: Les Possibilités d'action visant à assurer le respect des droits de la personne face au principe de non-intervention, préf. de Jean Salmon, collection de droit international; 26 (Bruxelles: Bruylant; Ed. de l'université de Bruxelles, 1992), p. 193.

زمنياً على فعل الدفاع عن النفس. وأخيراً معيار الخطورة ومؤداه أن أعمال القوة ينبغي أن تكون على درجة كبيرة من الخطورة لكي تكيف كعدوان. وعلى هذا الأساس، فالتهديد بالعدوان أو حتى إعمال القوة التي لا تصل من حيث الخطورة إلى درجته كالمناوشات البسيطة على الحدود أو خرق بسيط لحدود دولة أخرى لا يقوم كمبرر كاف ومشروع لإعمال تدابير حق الدفاع عن النفس[1].

ومما يدعم هذا الرأي أيضاً هو أن تنصيص المادة 51 ذاتها على تدخل مجلس الأمن، وهو التدخل غير المبرر وغير المشروع إلا في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو وقوع العدوان، معناه أن إعمال القوة التي تبرر ممارسة حق الدفاع عن النفس ينبغي أن تكون من الخطورة بحيث تهدد بقاء ووجود الدولة ذاته، ويترتب عليه تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما لن يتحقق إلا في حالة العدوان المسلح، كما أن إثارة حق الدفاع عن النفس خارج فرضية العدوان المسلح سيفتح الباب على مصراعيه أمام كافة أشكال التجاوزات والتعسفات، وسيؤدي بالتالي إلى إفراغ قاعدة خطر اللجوء إلى القوة ـ المادة 2/ 4 من الميثاق ـ من أي مغزى وجدوى[2].

وعلى هذا الأساس، نخلص إلى أن فكرة الدفاع الوقائي التي تستند إليها الولايات المتحدة الأميركية حالياً لتبرير عدوانها ضد العراق مدعومة في ذلك بتيار فقهي هي فكرة مردودة وغير مشروعة، وذلك للاعتبارات الآتية:

(1) P. Rambaud, «La Définition de l'agression par l'organisation des nations unies,» RGDIP, vol. 80 (1976), p. 870.

(2) Thierry [et al.], Droit international public, p. 527.

1 ـ إن هذا التأويل الواسع والمنحرف لحق الدفاع عن النفس يتجاهل ويتعارض ليس مع العرف الدولي المعاصر فحسب بل حتى مع العرف الدولي لفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو العرف الذي لم يكن يقبل بممارسة حق الدفاع عن النفس إلا للرد على استعمال القوة المسلحة: هجوم، غزو، عدوان، توغل خطير داخل أراضي دولة أخرى. ويؤيد هذا الرأي الاتفاقيات والمعاهدات العديدة التي أبرمت في هذه الفترة[1]. ومن هنا فإن المادة 51 باشتراطها لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس وقوع اعتداء مسلح، فإنها في واقع الأمر لم تعمل إلا على ترجمة وتكريس الاتجاه العام الذي كان سائداً قبل قيام منظمة الأمم المتحدة.

2 ـ من غير المقبول التمسك بغياب تحريم عرفي أو حتى تنظيم عرفي لكيفية ممارسة حق الدفاع عن النفس لتهرب وتحلل دولة ـ وهي هنا الولايات المتحدة الأميركية ـ من التزام قانوني قبلته بمقتضى عضويتها في منظمة الأمم المتحدة وهي الدولة التي كان لها دور كبير في صياغة ميثاق هذه المنظمة الذي يقضي بتحريم كل استعمال للقوة خارج فرضية الدفاع عن النفس ضد اعتداء مسلح.

3 ـ إن لجوء الولايات المتحدة الوقائي إلى القوة ضد العراق يتعارض مع أحكام المادة 51 من الميثاق. فهذه المادة بتنصيصها على الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس في حالة تعرض أحد أعضاء الأمم المتحدة لاعتداء مسلح تكون بذلك قد رفضت صراحة وبشكل واضح فكرة الدفاع الوقائي الذي يسقط تحت طائلة التحريم الواردة في المادة 2/ 4 من الميثاق.

(1) Sicilianos, Les Réactions décentralisées à l'illicite: Des contre-mesures à la légitime défense, pp. 297-298.

4 ـ وفوق هذا كله، إن مبرر الخطر أو التهديد المزعوم لا ينطبق على العراق، لأن هذا الأخير لا يشكل أي تهديد خطير لأمن الولايات المتحدة، كما أنه لم يتم تقديم أي دليل عملي على علاقة هذا التهديد ـ الخطر العراقي المفترض بالخطر الذي يشكله ما تسميه الإدارة الأميركية بالإرهاب الدولي، كما أن فرق التفتيش لم تثبت لحد الآن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى هذا فالعراق وبعد العقوبات القاسية والحصار الجائر الذي فرض عليه منذ عام 1990 أصبح وبكل المعايير والمقاييس هو البلد المهدد في أمنه وسيادته ووجوده، وليس البلد الذي يهدد أمن الآخرين وسيادتهم.

ثانياً: حالة الضرورة

أما بخصوص الذريعة الثانية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأميركية في إطار جهودها الرامية إلى تبرير حربها وعدوانها المحتمل ضد العراق فهي حالة الضرورة التي أوجدها فيها التهديد العراقي وهي حالة تدفعها وتجيز لها استعمال القوة للرد على هذا الخطر العراقي ـ المزعوم ـ المحدق بها. فحالة الضرورة هذه التي تقتضي صحة إثارتها والتمسك بها تعرض الدولة لخطر جسيم يهددها في وجودها ذاته ولا يكون لإرادتها أي دخل ـ دور في حدوثه، وذلك بالشكل الذي لا يمكنها رده (هذا الخطر) إلا بإهدار مصالح وحقوق دولة أخرى، عرفها انزيلوتي (Anzilotti) بأنها الحالة التي يستحيل فيها، التصرف بوسيلة أخرى غير مخالفة للقانون[1]. وحسب تعريف وبستر (Webster) الشهير لها، فحالة الضرورة: «هي الحالة التي تكون ملجئة ولا تترك

(1) Delivanis, La Légitime défense en droit international public moderne (le droit intenrational face à ses limites), p. 68.

وقتاً كافياً لاختيار الوسائل أو التروي». ويرى الفقيه كوهلر (Kohler) أن حالة الضرورة هذه تبيح للدولة التي توجد فيها القيام بأي عمل ولو كان فيه اعتداء على دولة أخرى بريئة»[1]، بمعنى أن حالة الضرورة تعطي للدولة ـ حسب هذا التيار الفقهي ـ الحق في اللجوء إلى القوة لحماية جميع مصالحها وليس فقط لحماية وحدتها الترابية واستقلالها السياسي تطبيقاً لحق الدفاع عن النفس عندما تكون هذه الدولة عرضة لخطر جسيم ووشيك الوقوع.

لكن هذه الذريعة ـ الحجة تبقى كسابقتها حجة مردودة. كما أن المعطيات على أرض الواقع تدحضها. فاعتباراً لكون بقاء الدولة ووجودها لا يمكن أن يكون محل خطر إلا إذا انصب التهديد والخطر على سلامتها الاقليمية، فإن حالة الضرورة هذه وعلى ضوء التطورات القانونية الكبرى التي عرفها المجتمع الدولي بعد قيام منظمة الأمم المتحدة، وخاصة ما تعلق منها بخطر اللجوء إلى القوة لا يمكنها أن تقوم كأساس سليم ومبرر كاف لشرعنة الحرب الأميركية ضد العراق لأن الولايات المتحدة وعلى ضوء معطيات الواقع لا توجد أصلاً في حالة من الضرورة للدفاع عن أمنها ووجودها ضد الخطر العراقي المزعوم. وحتى لو افترضنا جدلاً ـ وهناك فرق شاسع بين الافتراض والحقيقة ـ أن الولايات المتحدة توجد في حالة كهذه، فإن أغلبية الفقه المعاصر يجمع على أن صحة إثارة حالة الضرورة واستعمال القوة على أساسها تبقى خاضعة لمجموعة من الشروط، وهي أن الوضعية التي تتم إثارتها لتبرير اللجوء إلى القوة على أساس حالة

(1) ويصا صالح، «مبررات استخدام القوة في القانون الدولي التقليدي،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 32 (1976)، ص 132.

الضرورة يجب أن تكون على درجة عالية من الخطورة لكي تبرر رد فعل كهذا، وإلا فإن حالة الضرورة ستنتفي ومعها مبرر إثارتها. إضافة إلى هذا فحالة الضرورة لا يمكن الاستناد إليها إذا ثبت تورط أو مسؤولية الدولة التي تثيرها عن العمل - الوضع الذي وضعها في حالة الضرورة واللجوء إلى القوة على أساسها، وأخيراً فإن حالة الضرورة لا يمكن التمسك بها إلا بعد فشل مسطرة الحل السلمي[1].

ومن جهتها، عملت لجنة القانون الدولي عند تناولها لحالة الضرورة كمبرر وسبب لاستبعاد لامشروعية إعمال القوة التي تتم على أساسها، وذلك في المادة 33 من مشروعها حول المسؤولية الدولية، عملت على تنظيم هذه الفرضية تنظيماً دقيقاً ومحكماً وأخضعتها لمجموعة من القيود والشروط التي ينبغي توفرها مسبقاً للإقرار بصحة إثارتها وبالتالي بمشروعية إعمال القوة التي تتم على أساسها، وهذه الشروط هي:

- حسب منطوق الفقرة 2 من المادة 33 فإن حالة الضرورة تبقى في بعض الحالات مستبعدة كلياً، وذلك مثلاً في حالة تعارضها مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، بحيث لا يمكن لأي دولة أن تقرر بشكل انفرادي التحلل من الالتزامات التي تفرضها عليها هذه القواعد - الآمرة - حتى لو بلغت حالة الضرورة التي توجد فيها قصاراها. وكمثال على هذه الالتزامات التي لا يمكن لانتهاكها أن يبرر على أساس حالة الضرورة تشير الفقرة 2 من المادة 33 إلى الالتزام ذي الطابع الآمر القاضي بخطر المساس عن طريق القوة

(1) Simon Denis et L. A. Sicilianos, «La Contre violence unilatérale, pratiques étatique et droit international,» AFDI, vol. 32 (1986), p. 75.

بالوحدة الترابية والاستقلال السياسي لدولة أخرى.

ـ أما الصنف الثاني من هذه الشروط فهو منصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 33، وهي تتمحور حول نقطة أساسية مفادها أن إثارة حالة الضرورة واللجوء إلى القوة على أساسها لا يكون مشروعاً إذا لم يكن هناك فعلاً ضرورة[1].

إذاً، وحسب لجنة القانون الدولي فإن حالة الضرورة تستبعد جميع فرضيات اللجوء إلى القوة، وذلك إما لكونها تنطوي على خرق سافر وانتهاك صريح لقواعد القانون الدولي ذات الطبيعة الآمرة كقاعدة خطر اللجوء إلى القوة ـ المادة 2/ 4 من الميثاق، أو لكون الشروط الواجب توافرها لصحة ومشروعية إثارة حالة الضرورة تبقى صعبة إن لم نقل مستحيلة التحقق على أرض الواقع اللهم إلا في ذهن ومخيلة الدولة التي تقوم بإثارتها. أضف إلى هذا أن القضاء الدولي لم تفته هو الآخر فرصة التأكيد على لامشروعية إعمال القوة التي تبحث عن سند ومبرر لها في إطار فرضية حالة الضرورة وذلك بمناسبة قضية مضيق «كورفو» حيث رفضت المحكمة الحجج البريطانية القائمة على هذه الفرضية لتبرير عدوانها على ألبانيا، وأكدت بالمقابل أن احترام السيادة الترابية هو قاعدة أساسية للعلاقات الدولية[2].

وعلى هذا الأساس، فإثارة حالة الضرورة من طرف الولايات

(1) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Corten et Klein, Droit d'ingérence ou obligation de réaction?: Les Possibilités d'action visant à assurer le respect des droits de la personne face au principe de non-intervention, pp. 213-214.

(2) Delivanis, Le Légitime défense en droit international public moderne (le droit international face à ses limites), p. 74.

المتحدة الأميركية لا يقوم كمبرر سليم ومشروع للجوء إلى الحرب ضد العراق، لأن حالة الضرورة هذه غير متحققة أصلاً، بحيث لا ندري كيف وفي ماذا يهدد البرنامج التسلحي للعراق حتى مع أقصى تضخيم لقوته وقدرته وجود وبقاء أكبر قوة عسكرية في العالم وهي الولايات المتحدة. وإضافة إلى انتفاء عنصر التهديد والخطر من جانب العراق والذي تدعي الإدارة الأميركية أنه يضعها في حالة من الضرورة للدفاع عن نفسها، فإن الشروط المستبعدة للامشروعية إعمال القوة التي تستند إلى حالة الضرورة هي غير متوفرة في الأزمة العراقية الحالية، لأن الولايات المتحدة ـ وخلافاً لهذه الشروط ـ تكون بحشوداتها العسكرية الضخمة على الحدود العراقية وغاراتها الاستفزازية المتكررة على أراضيه، وحظرها على العراق ممارسة حقوقه السيادية في شمال إقليمه وجنوبه وذلك من خلال منع طائراته العسكرية من التحليق في أجوائهما والذي لا يستند إلى أي قرار أممي، تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن أي رد فعل عراقي مشروع قد يتم تكييفه من طرف الولايات المتحدة على أنه يضعها في حالة من الضرورة للدفاع عن نفسها، كما أنها لم تفسح في المجال لإعمال مسطرة الحل السلمي لإيجاد مخرج لهذه الأزمة فحسب، بل وتعمل على عرقلة وإفشال أي محاولة تقوم بها أطراف دولية أو إقليمية لإيجاد هكذا تسوية سلمية، وضغطت بالمقابل وبكل ما تملك من وسائل الترهيب والترغيب لإحالة القضية على أنظار مجلس الأمن الدولي الذي، وبعد مقاومة شديدة من طرف روسيا وفرنسا والصين، انتهى إلى إصدار قرار قاس بخصوصها رقم 1441 استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق باعتبارها من الأزمات المهددة للسلم والأمن الدوليين وليس في إطار الفصل السادس الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات والذي تندرج هذه الأزمة

في إطاره من حيث المبدأ. وفوق كل هذا وذاك فالحرب الأميركية ضد العراق تنطوي على خرق سافر لأحد قواعد القانون الدولي ذات الطبيعة الآمرة، وهي قاعدة حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ـ المادة 2/ 4 من الميثاق ـ وهذه كلها شروط غير متحققة في الأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق.

ثالثاً: عجز منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

وفي نفس السياق الباحث عن غطاء شرعي لحربها ضد العراق تدَّعي الولايات المتحدة الأميركية بأن الدافع إلى خوض هذه الحرب هو تقصير منظمة الأمم المتحدة في تحمل مسؤوليتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أي عجزها عن إرغام العراق على تدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته والتي تشكل ـ في اعتقاد أميركا ـ تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ففحوى هذا الطرح الذي نجد له تأييداً في كتابات بعض رجال الفقه الغربيين هو أن مبدأ حظر اللجوء إلى القوة الذي وجد تعبيره في المادة 2/ 4 من الميثاق لا يعمل ولا يفرض نفسه إلا في إطار الفصل السابع من الميثاق وفي ارتباط معه، وهو الفصل الذي يخوِّل لمجلس الأمن الدولي سلطة ومسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتطبيق تدابير نظام الأمن الجماعي. وعلى هذا الأساس، ففعالية نظام الأمن الجماعي وحسن سير مقتضياته هو شرط أساسي لتطبيق والالتزام بأحكام المادة 2/ 4 من الميثاق. أو بعبارة أخرى، فإن تقصير أو عجز مجلس الأمن الدولي عن تفعيل مقتضيات نظام الأمن الجماعي، وكذا عدم احترام دولة ما للقرارات الصادرة عن الهيئات الأممية المختصة

من شأنه السماح لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين بالتحلل من الالتزام المفروض عليها بمقتضى المادة 2/ 4 من الميثاق، والعمل على فرض احترام هذه القرارات التي تنتهكها هذه الدولة. وفي هذا الإطار، ذهب روتر (Reuter) إلى «إن القاعدة التي تمنع العدالة الخاصة أو حماية الدولة لحقوقها بنفسها لا يمكن الاعتداد بها إلا إذا كانت المؤسسات الدولية القائمة المختصة تسمح بالبت في القضية أو البحث فيها، والعمل على تنفيذ القرارات التي اتخذت بشأنها، وإلا فإنه وبعد استنفاد جميع الطرق الأخرى، فإن اللجوء إلى القوة والإكراه سيكون ممكناً ومقبولاً»(1) أما شومون (Chaumont) - ومع وضعه لبعض الشروط للإقرار بصحة إعمال القوة التي تتم على أساس هذا المبرر - فيرى بأنه «يمكن تصور صحة استخدام القوة إذا لم يكن فيه مساس بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، إن كان يحقق أهداف الأمم المتحدة في حالة عجز المنظمة سواء في مجال التسوية السلمية أو في مجال العمل الجماعي. ويتعين أيضاً أن يكون هذا الاستخدام للقوة المسلحة في مصلحة عامة، مع ثبوت سلبية المنظمة مسبقاً، ومتطابقاً مع حالة الاستعجال، وأن يكون تحقيقه محدوداً بالهدف المشروع المتوخى، وأن تكون موافقة المنظمة على الأقل ضمنية، وأن تبلَّغ بالتدخل»(2). وبالنسبة إلى بريرلي (Breirly) الذي أجاز هذا النمط من أنماط القوة لحماية الرعايا في الخارج، فيقرر بأنه إذا لم تكن الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بالتحرك في الوقت المناسب والاستجابة

(1) Paul Reuter, Droit international public, thémis. Droit, 5ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1976), p. 442.

(2) Charles Chaumont, L'Organisation des nations unies, que sais-je; no. 748, 2ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1959), pp. 79-80.

لعمل ما هو ضروري، فإنه «يكون من الصعب إنكار مشروعية عملية الدفاع عن الرعايا التي تشعر أي حكومة مسؤولة بأنها ملزمة باتخاذها، إذا كانت تتوفر على الوسائل لتحقيقها»(1).

الواقع أن هذا الادعاء الأميركي ـ المستند إلى أرضية فقهية هشة وغير سليمة ـ والقاضي بأن الحرب التي تنوي وتخطط لشنها على العراق إنما يحتّمها الحفاظ والدفاع عن السلم والأمن الدوليين الذي عجزت منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها في القيام به، وهو الإدّعاء الذي تبقى هذه الدولة أكثر من غيرها من الدول مولعة بإثارته لتبرير وشرعنة تدخلاتها العسكرية هو إدّعاء يقوم على منطق مغلوط وغير مقبول، ولا يأخذ بعين الاعتبار المكتسبات القانونية الكبرى التي تم تحقيقها مع قيام منظمة الأمم المتحدة والمتمثلة في الإجماع الدولي على نبذ العنف وتحريم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية وكذا التنازل عن سلطة القمع في المجتمع الدولي لصالح المنظمة الدولية وحدها.

فالواقع أن عجز أجهزة منظمة الأمم المتحدة ـ ولا سيما مجلس الأمن الدولي ـ عن الاضطلاع بمهمة حفظ السلم والأمن الدوليين التي حمّلها إياها الميثاق بموجب أحكام الفصل السابع، وإن كان حقيقة ساطعة يثبتها واقع تعامل هذه المنظمة مع الأزمات الدولية، إلا أن استغلال هذا العجز وتقديمه كمبرر لأعمال القوة التي تتم خرقاً لمقتضيات الميثاق الأخرى لا يوجد له أي سند قانوني لا في نص الميثاق ولا في روحه. كما أنه يؤدي إلى الحلول محل المنظمة

(1) J. L. Brierly, The Law of Nations: An Introduction to the International Law of Peace, edited by Humphrey Waldock, 6th ed. (Oxford; Clarendon Press, 1963), pp. 427-428.

الأممية في ممارستها لوظيفتها السلمية والأمنية في المجتمع الدولي. فالمادة 2/ 4 توجد مستقلة بذاتها ولا تتصور أي رباط مباشر بين احترام قاعدة التحريم العام والمطلق للجوء إلى القوة التي تنص عليها وبين فاعلية نظام الأمن الجماعي والعمل السليم لآلياته(1).

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد رفضت هذا النمط من أنماط القوة الذي يستند إلى هذا النوع من الذرائع حيث أشارت في توصيتها رقم 377 الصادرة بتاريخ 3 تشرين الأول/ اكتوبر 1950 إلى أن عجز مجلس الأمن لا يدفع بالدول ولا بالمنظمة الدولية وخاصة الجمعية العامة إلى التحلل من الالتزامات المفروضة عليها بموجب الميثاق. أما عن موقف القضاء الدولي فيكفي التذكير في هذا الإطار بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية «مضيق كورفو» حيث أشارت المحكمة إلى أن قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة تفرض نفسها «أياً كانت نواقص المنظمة الدولية الحالية»(2). وبمناسبة صدور حكمها بخصوص قضية «نيكاراغوا» أكدت المحكمة على أن تحريم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية لا يشكل قاعدة اتفاقية فحسب، بل هو قاعدة عرفية تفرض نفسها في استقلال تام عن ميثاق الأمم المتحدة(3).

---

(1) Mohammed Bennoune, Le Consentement à l'ingérence militaire dans les conflits internes, préf. de Charles Chaumont, bibliothèque de droit international; t. 76 (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1974), p. 184.

(2) Cour internationale de justice [CIJ], Recueil, affaire du détroit de Corfou ([Hague: CIJ], 1949), p. 25.

(3) Cour internationale de justice [CIJ], Recueil, affaire du Nicaragua ([Hague: CIJ], 1986).

وعلى هذا الأساس، فاللجوء الانفرادي إلى القوة من طرف الولايات المتحدة ضد العراق بدعوى عجز منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين يفتقر إلى أي أساس قانوني سليم. لأنه لا شيء في ميثاق الأمم المتحدة يوحي بأن الالتزام الآمر يحظّر اللجوء إلى القوة وهو القاعدة العامة يوجد مرهوناً ومشروطاً بتطبيق مقتضيات نظام الأمن الجماعي الذي يبقى مجرد استثناء على القاعدة العامة، لأنه لو كان الأمر كذلك فالميثاق سيكون قد وقع في تناقض بين مبادئه وأهدافه وفتح الباب على مصراعيه أمام فوضى دولية عارمة، وهو ما لا يمكن تصوره من ميثاق جعل من حفظ السلم والأمن الدوليين العلّة الرئيسة لوجود المنظمة الدولية والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها نظامها الأساسي بدءًا بالديباجة ومروراً بالأهداف وانتهاءً بالمبادئ. كما أن التيار الغالب من الفقه يرفضه، وحتى أولئك الذين يقرون بمشروعية إعمال القوة التي تستند إلى هذا المبرر ـ Chaumont ـ، أخضعوا هذه الممارسة لمجموعة من القيود والشروط لم تتحقق في الحالة العراقية الراهنة حيث الحرب الأميركية ضد العراق تستهدف السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي لهذا البلد ولا تحقق أي هدف من أهداف الأمم المتحدة أو مصلحة دولية عامة مشتركة، بل تبغي تحقيق أهداف الإستراتيجية الأميركية وحماية مصالحها في هذه المنطقة وتحديداً النفط، كما ورد على لسان وزير الخارجية الأميركية نفسه. كما أن سلبية المنظمة لم يتم إثباتها حيث قامت هذه الأخيرة بالبحث في القضية وأصدرت بخصوصها القرار رقم 1441 بتاريخ 8 تشرين الأول/اكتوبر 2002 الذي امتثل له العراق وقبل بعودة المفتشين الدوليين واستئنافهم لأنشطتهم التفتيشية على أسلحته التدميرية المزعومة، أما بخصوص ضرورة موافقة المنظمة

الدولية على هذا التدخل العسكري فهي ـ وعلى ضوء تصريحات المسؤولين الأميركيين والاستعدادات العسكرية التي تشهدها المنطقة ـ آخر ما تنشغل به الإدارة الأميركية أو تعير له الاهتمام. وفوق كل هذا وذاك، فالولايات المتحدة الأميركية تتحمل المسؤولية المباشرة من خلال امتلاكها لحق الفيتو وتحكمها في سلطة القرار الدولي في عرقلة جهود الأمم المتحدة لإيجاد مخرج سلمي للأزمة الحالية، كما للأزمات الأخرى كلما رأت أن ذلك المخرج يتعارض مع أهدافها ومصالحها[1].

رابعاً: الدفاع عن المجموعة الدولية والقانون الدولي

أخيراً وليس آخراً ـ لأننا في انتظار مبررات وذرائع أميركية أخرى قادمة لا محالة ـ تدعي الإدارة الأميركية بأن حربها ضد العراق ليس لها كهدف وحيد وأساسي الدفاع عن أمن ومصالح أميركا وإنما أيضاً الدفاع عن المجموعة الدولية ككل وفرض احترام القانون الدولي ـ متمثلاً في قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ـ الذي ما انفك العراق ينتهكه ويرفض الاستجابة لأحكامه.

فهذا الطرح ـ المبرر الذي وجد تطبيقه العملي لأول مرة غداة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 حيث استندت إليه بريطانيا وفرنسا بالخصوص بدعوى أن قرار الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس يمس بحرية الملاحة في القناة المضمونة لكافة

---

(1) للمزيد من التوسع بخصوص الاستخدام الأميركي المتعسف لحق النقض (الفيتو)، انظر: محمد العالم الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي** (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989)، ص 84 وما بعدها.

الدول بموجب اتفاقية القسطنطينية لسنة 1888 مما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي[1]، سبق للولايات المتحدة الأميركية في ظل إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان أن استندت إليه لتبرير عدوانها على ليبيا عام 1986 - بدعوى مسؤوليتها عن حادثة تفجير الملهى الليلي في برلين في 5 نيسان/ أبريل - حيث اعتبرت أن ليبيا قد قامت بالعديد من أعمال القوة أو هددت بالقيام بها ليس فقط ضدها وإنما ضد العديد من دول أخرى، كما أنها تقوم بخرق ثابت ومستمر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي[2]. وهذا الانتهاك المستمر والثابت للالتزامات القانونية الدولية من طرف ليبيا يعطي - حسب الولايات المتحدة الأميركية - لكل دولة الحق في الرد عليها ومعاقبتها، وذلك استناداً إلى المادة 19 من مشروع لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية الذي يعتبر بعض انتهاكات القانون الدولي بأنها انتهاكات مرتكبة ضد المجموعة الدولية ككل وليس فقط ضد الدولة التي تضررت منها مباشرة[3].

فهذا الطرح القاضي بالدفاع عن المجموعة الدولية والقانون الدولي الذي تريد من خلاله الولايات المتحدة الأميركية تدجين الرأي العام الدولي ودفعه تحت هذا الشعار البراق والجذاب إلى تأييد حربها ضد العراق هو طرح خطير ولا يمكن قبوله. وخطورته تتجلى في كونه

---

(1) Christiane Alibert, Du droit de se faire justice dans la société internationale depuis 1945, préface de René Bourdoncle, bibliothèque de droit international; t. 91 (Paris: Librairie générale de droit et du jurisprudence, 1987), p. 75.

(2) Documents d'actualités internationales, 1 juin 1986, p. 202.

(3) S. Regourd, «Raid anti-terroristes et développements récents des atteints illicites au principe de non-internation,» AFDI, vol. 32 (1986), p. 94.

يعطي للدول ـ وهي هنا الولايات المتحدة الأميركية ـ فرصة الحلول محل منظمة الأمم المتحدة في إعمال سلطة العقوبات للدفاع عن المجموعة الدولية وفرض احترام القانون الدولي. فمنطق الإنابة هذا الذي يقضم الصلاحيات الحقيقية للمنظمة الدولية المعترف بها صراحة من طرف الميثاق يعود بنا إلى الوضعية التي كان عليها المجتمع الدولي قبل قيام المنظمة الأممية، حيث كان القانون الدولي التقليدي يعترف بشرعية اللجوء إلى القوة من طرف الدول للدفاع عن القانون، ومشروعية اللجوء إلى القوة في هذه الحالة ـ أي دفاعاً عن القانون الدولي ـ كانت تجد مبررها في افتقار المجتمع الدولي آنذاك لهيئات مختصة تكون مهمتها الحرص على تطبيق وفرض احترام القانون الدولي، ومن هنا فالدول كانت تسترجع في نهاية المطاف حقها وأهليتها في فرض احترام القانون والعمل على إرجاع الحق إلى نصابه، وكان ينظر إلى هذا اللجوء إلى القوة على أنه عمل قانوني ومشروع ما دام الهدف منه الدفاع عن القانون الدولي[1].

غير أن هذا الطرح ـ الوضع عرف تصدعاً بالغاً مع قيام منظمة الأمم المتحدة وحظر ميثاقها للجوء إلى القوة، والإقرار بأهلية واختصاص مجلس الأمن لمعالجة القضايا والأوضاع التي تهدد السلم والأمن الدوليين أو تنطوي على انتهاك خطير للقانون الدولي. وعلى هذا الأساس فاللجوء الانفرادي إلى القوة من طرف الولايات المتحدة الأميركية للدفاع عن المجموعة الدولية أو لوقف انتهاك العراق للقانون الدولي هو مرفوض وغير مشروع لأنه ينطوي على تنصيب هذه الدولة نفسها ومن جانب واحد حكماً بخصوص مدى تطبيق واحترام الدول

(1) Thierry [et al.], Droit international public, p. 531.

الأخرى لهذا القانون. كما تمنح نفسها سلطة تقديرية واسعة ومطلقة في إعادة الحق إلى نصابه، وهو فضلاً عن ذلك ينطوي على إنكار صريح لمبدأ تحريم اللجوء إلى القوة، وتسلط واضح وخطير على وظائف واختصاصات منظمة الأمم المتحدة السلمية والأمنية في المجتمع الدولي. وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة لم يتسن لها تحديد موقفها من هذا النمط من أنماط القوة في قضية العدوان الثلاثي على مصر 1956 وذلك بسبب الفيتو البريطاني - الفرنسي وكذا معارضتهما الشديدة لإحالة القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن القضاء الدولي لم تفته فرصة رفض اللجوء إلى القوة للدفاع عن القانون الدولي وذلك في قضية مضيق «كورفو» عندما رفضت هذه المحكمة الادعاء البريطاني القاضي بأن «القانون الدولي يعترف للدولة بحق التدخل العسكري المباشر في حالة خرق قواعده»، وأكدت بالمقابل على أنه مهما تكن نواقص المنظمة الدولية الحالية، فإن احترام السيادة الاقليمية للدول يبقى قاعدة أساسية للعلاقات الدولية[1].

هكذا إذاً، ومنذ قيام منظمة الأمم المتحدة لم يتم قط قبول فكرة الحرب الوقائية أو مفهوم الدفاع الوقائي أياً كانت الذرائع والمبررات المقدمة بهدف شرعنتها. فهذا المفهوم - الفكرة لا نجد له أي ذكر أو إشارة لا في قرارات مجلس الأمن ولا في توصيات الجمعية العامة. كما أن التيار الغالب من الفقه المعاصر يرفضه. وفي المناسبات النادرة جداً التي كان المجتمع الدولي مدعواً فيها لتحديد موقفه منه - الدفاع الوقائي - فقد كانت أطرافه تعترض عليه وتندد بأعمال القوة

(1) CIJ, Recueil, affaire du détroit de Corfou, p. 25.

التي تتم على أساسه، وخير دليل على ذلك الموقف الدولي من العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام 1981 والذي جاء رافضاً وبالإجماع لهذا العدوان ولمفهوم الدفاع الوقائي الذي استند إليه وبرر على أساسه، معتبراً أن من شأن هذا المفهوم أن يفتح المجال لكافة أشكال التجاوزات والتعسفات، ويقود بالتالي إلى فوضى دولية عارمة[1].

كما أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الهجوم الإسرائيلي معتبرة إياه بأنه «عمل عدواني مبيت وسابقة لا مثيل لها». وجددت مطالبتها بوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من ارتكاب أعمال كهذه. ودعت مجلس الأمن الدولي إلى التدقيق في أنشطة إسرائيل التسلحية واتخاذ التدابير العقابية اللازمة ضدها[2]. ومن جهته فقد أصدر مجلس الأمن بالإجماع ـ بما فيه الولايات المتحدة الأميركية ـ قراره رقم 784 الذي أكد فيه «اهتمامه الشديد بالخطر المحدق بالسلام والأمن الدوليين نتيجة الهجوم الجوي المنفذ مع سبق الإصرار من طرف إسرائيل» و«يدين بالإجماع هذا الهجوم العسكري الذي يمثل خرقاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة ولضوابط السلوك الدولي»، كما ساير مجلس الأمن في قراره هذا تصريحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أدانت هي الأخرى هذا الهجوم الإسرائيلي في قرارين صادرين عنها في 12 حزيران/ يونيو 1981 و26 أيلول/

(1) Cassese, Violence et droit dans un monde divisé, p. 778, et Sicilianos, Les Réactions décentralisées à l'illicite: Des contre-mesures à la légitime défense, p. 403.

(2) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/ 27 بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981.

سبتمبر 1981 واعترفت فيهما بأن نظام الضمانات قد طبق على العراق بكيفية مرضية[1]، واعتبر ـ مجلس الأمن ـ أن الهجوم الإسرائيلي يشكل تهديداً خطيراً لنظام الضمانات الموضوع من طرف هذه الوكالة والذي ترتكز عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968، كما طالب إسرائيل بوضع منشآتها النووية وفي أسرع وقت ممكن تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واختتم قراره هذا بمطالبة إسرائيل «بالامتناع مستقبلاً عن القيام بأعمال من هذا النوع أو التهديد بالقيام بها»[2].

أما بخصوص موقف المجتمع الدولي من الحرب الوقائية التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية حالياً ضد العراق، فقد جاء معارضاً لها وعلى وجه الخصوص من طرف حلفائها قبل خصومها. فالعديد من دول أوروبا الغربية أعرب عن موقفه الرافض وطالب بضرورة إعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لكي تنجز أعمالها، كما اشترطت هذه الدول تأييدها لهذه الحرب بصدور قرار عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص، وهو ما عكسه موقف البرلمان الأوروبي مؤخراً وموقف الرأي العام في العديد من دول أوروبا بما فيها تلك التي تؤيد قرار الحرب.

أما عن موقف مجلس الأمن الدولي، فقد بدا الانقسام واضحاً بين أعضائه عند تكييف التقرير الذي رفعه له كل من هانس بليكس ومحمد البرادعي بخصوص التقدم الحاصل في مجال التفتيش عن

---

(1) G. Fischer, «Le Bombardement par Israël d'un réacteur nucléaire Irakien,» AFDI, vol. 27 (1981), p. 159.

(2) قرار مجلس الأمن رقم (487) عام 1981، الفقرة 2.

أسلحة العراق ومدى تعاون هذا الأخير مع فرق ولجان التفتيش هذه، حيث اعتمدت أغلبية أعضاء المجلس قراءة مرنة لهذا التقرير وطالبت العراق ببذل المزيد من الجهود لتسهيل عمليات التفتيش والتعاون الإيجابي معها، وهو الرأي الذي تبناه رئيس المفتشين الدوليين - بليكس - والوكالة الدولية للطاقة الذرية - كأحد أطراف التفتيش - في شخص مديرها محمد البرادعي، واللذان صرحا بأن العراق وإن كان لم يتعاون بشكل جد إيجابي مع المفتشين الدوليين بخصوص بعض مجالات التسلح - النووي تحديداً، إلا أن هذا لا يعني أن السلوك العراقي فيه خرق مادي لقرار مجلس الأمن رقم 1441. أما الدول الأخرى وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا فقد تبنت قراءة متصلبة للتقرير مستعجلة بذلك إصدار قرار باللجوء إلى الحرب ضد العراق، وفي ذلك تجاهل واضح ليس لموقف أغلبية أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي كافة فحسب، بل حتى لموقف الرأي العام داخل بلديهما، وتعارض صريح مع النموذج السياسي - الثقافي الذي تسعى لعولمته كنموذج يقبل بالتعددية السياسية والفكرية ويتطابق مع إرادة ورغبات شعوبها ويحترم إرادة ورغبات الدول والشعوب الأخرى.

خاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى أن المبررات والذرائع المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأميركية لتبرير وشرعنة حربها ضد العراق والتي ترمي من خلالها إلى التحلل من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في منظمة الأمم المتحدة هي تبريرات وذرائع مغلوطة وواهية ومفتقرة إلى أي أساس قانوني سليم ومشروع، وذلك

أياً كانت الأرضية التي ترتكز عليها ـ فقهية أو قانونية ـ كمحاولة لتوفير أساس كهذا. فالقبول بمثل هذه الذرائع والمبررات معناه المخاطرة برؤية أسس بناء القانون الدولي تنهار، والسماح للاستثناءات التي افترض فيها الطابع العرضي والمؤقت بالارتقاء إلى مصاف القاعدة، إن لم نقل حجبها لها، وهو ما يتعارض مع فلسفة الميثاق القائمة على حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى احتكار المنظمة الدولية لمشروعية العنف في المجتمع الدولي.

فتحريم اللجوء إلى القوة هو تحريم صريح وواضح ومداه عام ومطلق، بحيث لا ترد عليه أية استثناءات أخرى غير تلك المنصوص عليها صراحة في الميثاق، والتي على قلّتها تبقى خاضعة لشروط دقيقة وقيود صارمة وذلك بغية قطع الطريق على كل انحراف عن جوهرها أو تعسف في ممارستها كذلك الذي يمثله الدفاع «الوقائي» عن النفس، إذ على الدولة ـ وهي هنا الولايات المتحدة الأميركية ـ التي تشعر بأنها مهددة من قبل دولة أخرى ـ العراق كفرضية ـ إن أرادت أن تبقى ممارستها لحق الدفاع عن النفس متطابقة مع أحكام المادة 51 من الميثاق أن تلجأ إلى مجلس الأمن، وأن تتخذ فوق إقليمها كافة الإجراءات الضرورية لمقاومة العدوان الذي يستهدفها، لكن ليس لها الحق بدعوى أنها تشعر بالخطر والتهديد أن تهجم على دولة أخرى ـ العراق ـ بدعوى حق الدفاع «الوقائي».

أما اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة أو التذكير بالقرارات الصادرة عنها ضد العراق فهو لم يعد يقنع دول العالم الأخرى، لأن سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المنظمة باتت معروفة بحيث لا يتم اللجوء إليها إلا لتوفير غطاء أخلاقي وقانوني لسياستها اللامشروعة وتجنب النقد المباشر لها، هذا في الوقت الذي لا يتم فيه تفعيل أدوار

ووظائف هذه المنظمة الأممية بخصوص برامج الكيان الصهيوني التسلحية الجد متطورة وممارساته الإرهابية ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية أو يتم اختيار أسلوب الحوار والدبلوماسية مع دول أخرى ـ كوريا الشمالية. فسياسة «ازدواجية المعايير» أو «الكيل بمكيالين» هذه تضعف وتقوض سلطة القانون الدولي، لأن الوظيفة الأولى لأي نظام قانوني هي التعامل المتساوي والمتماثل مع جميع القضايا ومع كل الأطراف.

لكن ما وراء هذه المبررات والذرائع الأميركية المقدمة لشرعنة حربها الوقائية ضد العراق، والتي أثبتنا عبر هذه المحاورة القانونية تعارضها مع قواعد الشرعية الدولية، والمقصود هنا هو طبيعة النظام الدولي الذي تتم صياغة معالمه والذي تنفرد الولايات المتحدة الأميركية حالياً بتحديد توجهاته وإرساء قواعده؟ وهو النظام الذي لم تعد ـ خصوصاً في ظل الهيمنة الأميركية عليه ـ التفاعلات والعلاقات المتبادلة لأطرافه ـ دول ومنظمات دولية. . . ـ تخضع لضوابط القانون الدولي والمصلحة الدولية العامة المشتركة كما ابتغتها فلسفة الميثاق ومبادئه بقدر ما أصبح خاضعاً لضوابط سياسية جديدة كان للمصالح الذاتية والاهتمامات الأمنية الخاصة للولايات المتحدة الأميركية دورها الكبير والحاسم في صياغتها وإرساء معالمها، حيث سيكون بمقدور أية دولة أخرى ـ وخصوصاً القوية منها أو المتمتعة بحمايتها ـ أن تستند هي الأخرى إلى هذه القواعد لخدمة أهدافها وحماية مصالحها وتحقيق مطامعها، والتي لن تكون سياساتها في هذا المسعى مؤطرة بالضرورة بقواعد الشرعية الدولية. فهل نحن إذاً ـ خصوصاً في ظل هذا العجز الدولي عن إيقاف الحرب الأميركية ضد العراق ـ بصدد بداية تشكل إن لم نقل تشكل فعلي لعرف دولي سيقبل من الآن

فصاعداً بهذا النمط من الحروب، الحروب الوقائية؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد حالة خاصة أملتها الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية للمناطق التي ستكون محلاً لها ـ العراق ـ بحيث لا يمكن تعميمها على حالات أخرى مشابهة ومماثلة لها ـ كوريا الشمالية؟ وهل ستنساق منظمة الأمم المتحدة ـ كعادتها ـ هذه المرة وراء المخططات الأميركية وتقوم بإصدار قرار يجيز لهذه الدولة اللجوء إلى القوة ضد العراق للردع والوقاية من الخطر الذي تمثله ترسانته المزعومة من أسلحة الدمار الشامل؟ وما القيمة القانونية لقرار كهذا يصدر في هكذا وضع ـ مناخ دولي؟ وهل سيقف العالم وتحديداً المجتمع المدني العالمي ـ ما دامت الدول تبدو عاجزة عن ذلك ـ متفرجاً أو على الأقل عاجزاً أمام هذه الأحادية القطبية الأميركية المتسلطة عسكرياً ـ سياسياً ـ والمتوحشة اقتصادياً والعدوانية ثقافياً وحضارياً حتى تأتي على كل المكتسبات الدولية القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي حققتها بالكاد القوى المحبة للسلام والحرية والتعايش من خلال نضالاتها التي خاضتها طيلة القرن العشرين؟ وهل سيصمد النظام القانوني الدولي الذي بذلت البشرية في سبيل إقراره تضحيات جساماً ـ جسدتها سلسلة الحروب والويلات والمآسي التي عاشتها ـ أمام هذا النظام الإمبريالي الأميركي الذي يجري تشكيله وإرساء قواعده ومعالمه (حالياً)؟ إن المستقبل وحده الكفيل والقادر على تقديم أجوبة عن تساؤلات إشكالية ومخاوف مشروعة من هذا النوع. لكن في انتظار ذلك فالحقيقة الثابتة والساطعة هي أن الولايات المتحدة الأميركية بسياساتها في هذه المنطقة كما في مناطق أخرى من العالم إنما تعمل على تأكيد وتكريس هذه المخاوف بكل إصرار وامتياز.

هل يتسبب بوش في وأد القانون الدولي؟(*)

يبدو أن مفهوم الالتزام بالقانون الدولي عند الولايات المتحدة قد اختلف كثيراً اليوم عنه في العام 1991. ففي ذلك العام وبعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب أن نظاماً عالمياً جديداً قد ولد وأنه من خلال هذا النظام لا يجوز أن يكون الاحتكام إلا للقانون الدولي والشرعية الدولية في كل ما يعترض الشؤون السياسية الدولية. أما اليوم فقد أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها جورج بوش الإبن وكثير من مسؤوليها أنها لن تتردد في أن تأخذ القانون بيدها في كل ما تراه مناسباً لمصلحتها.

هذا التغير الكبير خلال عقد من الزمان في المفاهيم القانونية الدولية التي يفترض ثباتها، لَنَذير شؤم ومنزلق خطير من شأنه أن يهدد مستقبل القانون الدولي، خصوصاً إذا استمرت الولايات المتحدة في هذا المسلك الخاطئ. ولقد اتضح شؤم هذا المسلك الخطير في الخرق الأميركي المتكرر للقوانين والأعراف الدولية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، والتي بلغت من الأهمية والكثرة بحيث لم تعد مجرد مسألة اعتراضية تختفي بمضي الزمن.

(*) المرجع: محمود المبارك، مقال في جريدة «الحياة» الاثنين 31/ 3/ 2003. ص 13 (وهو كاتب وحقوقي سعودي).

ولكن، قبل الشروع في تفصيل المخالفات الدولية التي قامت وتقوم بها الولايات المتحدة للقوانين والأعراف الدولية منذ أيلول 1991، لا بد أولاً من التذكير بأن فكرة القانون الدولي بمفهومه الحديث إنما أقره العالم أجمع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى لتفادي «مرارات الحروب التي جلبت للإنسانية الدمار مرتين في عصرنا الحاضر»، كما نصت على ذلك ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

أولاً: تمثلت الخسارة الأولى التي منيت بها الشرعية الدولية في عهد بوش(الإبن) في إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بالقرارات السياسية بعيداً عن الإرادة الدولية. ففي الأزمة الأميركية - الأفغانية رفضت الولايات المتحدة أي شكل من أشكال التفاوض المباشر أو غير المباشر مع حكومة أفغانستان، وأصرّت على فرض شروط مهينة لأفغانستان تمثلت في تسليم أسامة بن لادن وجميع من معه من مسؤولي تنظيم «القاعدة» من غير تأخير. وربما أراد الأسلوب الأميركي من أفغانستان أن ترفض العرض الأميركي ليتم القضاء على منظمة «القاعدة» من أساسها، كما عبر عن ذلك وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد بنفسه، حين قال أنه «حتى في حال تسليم بن لادن فإن هذا لن يدرأ عن أفغانستان العمل العسكري».

وما من شك أن في هذا التصرف تعدٍ على الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية، المفصلة في المادة 2 (3) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن «تحل كل الدول الأعضاء خلافاتها بالطرق السلمية»، والمادة 33 (1) من الميثاق التي تؤكد على أن تلتمس أطراف النزاع الذي قد يهدد الأمن العالمي للخطر كل الطرق السلمية الممكنة لتفادي أي مواجهة عسكرية مثل المفاوضات أو التحقيق أو

الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو الرجوع إلى المنظمات الإقليمية.

وبما أن هذا المسلك الأميركي ـ على رغم ما فيه من مخالفة للمادتين المذكورتين ـ لم يلق معارضة تذكر من بقية دول العالم، فقد شجع هذا النهج الإدارة الأميركية على تكراره مع العراق، حين أصرت الولايات المتحدة ـ ومعها بريطانيا ـ على فرض إرادتها على المجتمع الدولي بعيداً عن الالتزام بالقوانين الدولية، وهو ما انتهى إلى غزو العراق.

ثانياً: جاءت المخالفة الثانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش (الإبن) هي التهديد باستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. فقد هددت الولايات المتحدة في بداية أزمتها مع أفغانستان دولاً ذات سيادة باستخدامها القوة العسكرية ضدها إذا لم تقف معها في حربها ضد ما أسمته بـ «الإرهاب». وقد بدا أثر هذا التهديد واضحاً في استجابة باكستان للمطالب الأميركية، إذ صرح الرئيس الباكستاني برويز مشرَّف في خطابه للأمة الباكستانية بعيد إنفجارات واشنطن ونيويورك عام 1991 بأن خوفه على المنشآت النووية وحرصه على حمايتها كانا وراء قبوله الضغط الأميركي والاستسلام للمطالب الأميركية. وإذا كانت استجابة باكستان جاءت خوفاً من التهديدات الأميركية، فإن هذا في حد ذاته يتعارض مع نص المادة (4) 2 والتي تحرِّم مجرد «التهديد باستخدام القوة» في العلاقات الدولية.

ثالثاً: ليس هناك شك في أن أهم المخالفات القانونية الدولية التي ارتكبتها إدارة بوش يتمثل بالاعتداء المسلح على دولة أخرى ذات

سيادة. فالولايات المتحدة أجازت لنفسها استخدام القوة العسكرية من غير مسوغ قانوني دولي، ومخالفة بذلك المادة (4) 2 من الميثاق التي تحرم «استخدام القوة في العلاقات الدولية». إذ أن استخدام القوة العسكرية لا يجوز إلا في حالين: فأما الحال الأولى فهي حال الدفاع عن النفس المفصلة في المادة 51 من الميثاق، وأما الحال الأخرى فهي حال تفويض مجلس الأمن لدولة ما أو مجموعة من الدول استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى قامت بخرق القوانين الدولية كما فصلت ذلك المادة 42 من الميثاق. ومعلوم أنه في الغارات الأميركية على أفغانستان لم تنطبق إحدى الحالين. وأما حال الدفاع عن النفس المسموح بها في المادة 51 فهي إنما تجيز ذلك حال تعرض دولة ما لهجوم عسكري من جانب دولة أخرى فقط. وهذا يعني أمرين: أن يكون الدفاع أثناء الهجوم وليس بعده، وأن يكون المقصود منه هو الحفاظ على سلامة وسيادة ذلك البلد المعتدى عليه وليس أن يكون الهدف عقابياً أو ردعياً لأحداث مستقبلية. وأما المادة 42 فقد ذكرت تحديداً وجوب أن يكون التفويض من جانب مجلس الأمن، الأمر الذي لم تحصل الولايات المتحدة عليه.

وأما في الغزو الأميركي للعراق فليس فيه ما يشير إلى ما يتطابق مع إحدى المادتين المذكورتين أيضاً. فالغزو الأميركي للعراق لا يمكن أن يبرر على أنه دفاع عن النفس طبقاً للمادة 51. كما أنه لا يمكن أن يبرر بأنه مأذون به من جانب مجلس الأمن، إذ أن محاولة الولايات المتحدة لإقناع أعضاء المجلس بإصدار قرار يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا وغيرها من الدول دائمة العضوية. وغني عن القول أن قرار مجلس الأمن 1441 لم يمنح الدول الأعضاء حق استخدام القوة ضد العراق،

ولولا هذا لما استماتت الولايات المتحدة لاستصدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق.

رابعاً: إضافةً إلى قيام الولايات المتحدة باعتداء مسلح على دول ذات سيادة، فإنها تواصل خرق المواثيق والمعاهدات الدولية، إذ قامت بإلقاء قنابل محظورة في حربيها الأفغانية والعراقية كالقنابل العنقودية والإنشطارية، والقنابل التي تزن عشرة أطنان في العراق والقنابل الخارقة للكهوف والقنابل التي استخدمت للمرة الأولى في التاريخ ولا يعلم مدى تأثيرها وأضرارها وما تتضمنه من محتويات بيولوجية أو كيماوية أو غير ذلك مما لم يعلم أو لم يعلن عنه. وكل هذا يأتي مخالفاً لاتفاقات دولية وقَّعتها الولايات المتحدة والتزمتها منذ عقود طويلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: لائحة لاهاي التي تحرم استعمال أسلحة أو مقذوفات تزيد في آلام المصابين من دون فائدة، وتصريح بيترسبرغ القاضي بعدم استعمال قذائف قابلة للانفجار أو محتوية لمواد ملتهبة، وتصريح لاهاي القاضي بتحريم استعمال رصاص دمدم المتفجر الذي من شأنه أن ينتشر بسهولة في جسم الإنسان، ومعاهدة واشنطن التي تحرم استعمال قذائف تنتشر منها غازات خانقة أو ضارة بالصحة، وتصريح جنيف المحرم لاستخدام الوسائل البكتريولوجية الناقلة للأمراض وغيرها كثير.

خامساً: ما قامت به الولايات المتحدة من تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأفغانستان وقلب نظام الحكم لإقامة وخلق حكومة جديدة موالية للغرب، وإعلانها عزمها على تغيير النظام العراقي بمثل ذلك، يعتبر أمراً مخالفاً لأبسط أعراف وقوانين الأمم في عالم القانون الدولي المعاصر. فقد نصت المادة (7) 2 من الميثاق على أنه «لا يجوز التدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة

ما». ولولا وجود هذا المبدأ القانوني الذي أقرته الدول جميعاً لكانت الحال السياسية فوضى عارمة. ويبدو أن سكوت العالم أجمع على سابقة أفغانستان الخطيرة قد مهد الطريق للولايات المتحدة في المضي قدماً في إعلانها عن رغبتها وعزمها على تغيير النظام السياسي في العراق.

سادساً: جاء ضرب المناطق المدنية في أفغانستان والعراق كدليل واضح على حجم المكان الذي يحتله القانون الدولي في عقلية الإدارة الأميركية الحالية. ففي أفغانستان شملت الغارات الأميركية ضرب أهداف مدنية لا علاقة لها البتة في المنشآت العسكرية وبعيدة كل البعد عن الأهداف الحربية. فقصفت المساجد والمستشفيات ومنازل المواطنين وبنية الكهرباء وغيرها الكثير. وعلى رغم أن وزارة الدفاع الأميركية كانت تعذرت بأن بعض الصواريخ أخطأ أهدافه في أفغانستان إلا أن تكرار تلك «الأخطاء» لم يساعد الموقف الأميركي المعتذر. بل إن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد دان بلاده ضمناً حين اتهم قادة «طالبان» بأنهم يختفون ويخفون أسلحتهم في المساجد والمستشفيات ومنازل المواطنين، وحمَّلهم تبعات مسؤولية تلك الهجمات. ومثل هذا ما أصاب العراق من قصف لأهداف مدنية بحتة وأخرى لا علاقة لها بالأهداف العسكرية مثل تكرار تعمد ضرب مبنى التلفزيون العراقي مع أنه ليس هدفاً عسكرياً.

ويعد الإمعان في القتل الذي يطاول الأبرياء في صفوف المدنيين الأفغان والعراقيين من غير تمييز، مخالفة صريحة وخرقاً واضحاً لمعاهدة جنيف الرابعة 1949. والولايات المتحدة التي لا تزال تواصل مخالفتها تلك تملك من التقنية ما يمكِّنها من توخي المناطق المدنية باستخدام الصواريخ الموجهة توجيهاً دقيقاً مثل صواريخ

«كروز» البالغة الدقة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن موقف الولايات المتحدة من أعمال العنف التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتطلب التأمل. فكلمات الرئيس الأميركي في بداية الأزمة الأفغانية ـ التي لا تزال تجد صداها في أذن كل قانوني حين قال «إن من يؤوي الإرهابي فهو إرهابي ومن يساعد الإرهابي فهو كذلك» ـ تبحث عن جواب. فالموقف الأميركي المساند للأعمال الوحشية التي تقوم بها إسرائيل في قتل الأطفال والشيوخ والنساء والمدنيين والعزل بغير ذنب أمر يصعب تبريره.

سابعاً: إن المعاملة القاسية التي يلقاها الأسرى الذين قبضت عليهم الولايات المتحدة في أفغانستان، وما تعرض له هؤلاء الأسرى من تعذيب وإهانات ومحاكمات، تشكّل مخالفة واضحة وخرقاً صريحاً لأبسط مبادئ وأعراف القوانين الدولية في الحروب. إن الرفض الأميركي لإعطاء المعتقلين العرب حقوقهم القانونية الدولية حسب ما نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة لأسرى الحرب عام 1949 (المواد 4 ـ 20)، أمر غير مقبول. إذ أن هؤلاء المقبوض عليهم كانوا محاربين رسميين في صفوف الحكومة الأفغانية وينطبق عليهم ما ينطبق على أسرى الحرب وفقاً للمادة (13) من اتفاقية جنيف السالفة الذكر. بل إن إصرار الولايات المتحدة على عدم اعتبار هؤلاء المقاتلين أسرى حرب قد يزيد من تورط الحكومة الأميركية. إذ أن هؤلاء المقاتلين إما أن يكونوا أسرى حرب أو أن يكونوا مختطفين، وأحسب أن الولايات المتحدة غير مستعدة لقبول هذا الأخير.

ثامناً: يبدو أن قنوط الولايات المتحدة من القبض على من

أسمتهم بـ «رعاة الإرهاب» في حربها في أفغانستان دعاها إلى تدمير كل مكان تتوقع أن يحتمي به هؤلاء. وأحدث هذا التدمير - الذي جاء نتيجة ما عرف «بالمسح السجادي» في طول البلاد وعرضها - خراباً لا يستهان به للكهوف والصحارى، كما نتج عنه حرق المناطق الصالحة للزراعة في كثير من مناطق البلاد. وعلى رغم ما في هذا من تجاوزات باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً (المخالفة الرابعة)، إلا أنه تسبب في محو بعض ممتلكات حضارة الدولة، الأمر الذي يعتبر خرقاً قانونياً لمعاهدة جنيف الخاصة بحماية الممتلكات الحضارية (1954).

وإذا كانت الولايات المتحدة أبدت امتعاضها الشديد عام 2000 من قرار حكومة «طالبان» المتعلق بتحطيم تماثيل بوذا لكونه يمثل استخفافاً بقيمة ممتلكات حضارة الدولة وثرواتها الطبيعية، فإن ما قامت به الولايات المتحدة من تدمير للكهوف والصحارى وحرق المناطق الصالحة للزراعة بحجة البحث عن أفراد «القاعدة» أمر أشد خطراً وأكبر جرماً. إذ أن خطر تدمير هذه المنشآت الحضارية لا يقتصر على محوها فحسب، بل إنه يتعدى ذلك إلى الأخطار المحدقة بالسكان القاطنين والمنتجات الزراعية جراء إلقاء هذا الكم الهائل من القنابل المحرقة والغازات السامة.

وأخيراً، فإن التهم التي طوقت عنق الولايات المتحدة بتحدياتها الصارخة لمفاهيم القانون الدولي والشرعية الدولية جعلت الإفلات منها أمراً صعباً، وأحسب أن المحامين الدوليين الذين يحملون عبء الدفاع عن مشروعية الأعمال الأميركية في وضع لا يحسدون عليه. وواقع الأمر أنه إذا كان القانون الدولي بمفهومه البسيط هو «مجموعة القوانين التي تنظم العلاقات القانونية بين الدول في حالات السلم

والحرب والحياد»، فإن ما قامت وتقوم به الولايات المتحدة منذ عام 1991، خرق واضح لهذه المحاور الثلاثة جميعاً. وإن هذا الانقلاب الخطير في مفهوم الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية عند الإدارة الأميركية (الحالية) أمر بالغ الخطورة، إذ ربما تسبب انقلاب المفاهيم هذا في هدم ما استغرق بناؤه قروناً طويلة من التجارب الإنسانية ووأد القانون الدولي برمته.

ولكن لا بد من التذكير بأن القوة قد تطغى في كثير من الأحيان، وأن الغلبة التي تتمتع بها الولايات المتحدة لن تدوم، وأن الدائرة ستكون لخصومها كما تقضي بذلك سنة التاريخ. وإذا كان الأمر كذلك فإن اللسان المسلم اليوم يقول للولايات المتحدة وأعوانها «إعمل ما شئت، كما تدين تدان».

العدوان على العراق في ضوء القانون الدولي(*)

أهم المبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول تتمثل بقاعدة عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعدم التدخل يعني التزام الدول في علاقاتهم الدولية بعدم التهديد باستعمال القوة وعدم استخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أخرى، واحترام استقلالها السياسي بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة.

وقد تناول هذا المبدأ ـ عدم التدخل ـ إضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة عدة صكوك دولية نذكر منها:

1 ـ إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصادر بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2131 لسنة 1965.

2 ـ إعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية بين الدول الصادر بقرار الجمعية العامة رقم 2625 لسنة 1970.

3 ـ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بقرار الجمعية العامة رقم 3281 لسنة 1974 والذي اعتمد بأكثرية 120 صوتاً ضد (6) أصوات وامتناع (10) أصوات عن التصويت وهي الدول الغربية.

(*) المرجع: إبراهيم الحريري (محام بالاستئناف). مقال نشر في جريدة «السفير» 14/ 4/ 2003. ص 19.

4 ـ إعلان خاص عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعتمد بقرار الجمعية العامة رقم 36/ 103 تاريخ 2/ 12/ 1981 الصادر بأكثرية 120 صوتاً ضد 22 وامتناع (6) عن التصويت. وقد صوت ضد الإعلان الدول الغربية وإسرائيل واليابان.

وقد رسخت محكمة العدل الدولية مبدأ عدم التدخل في قضية (مضيق كورفو) بين كل من البانيا وإنكلترا بالقول «إن المحكمة لا يمكن أن تقبل دفاع المملكة المتحدة وأنها تستطيع فقط أن تعتبر حق التدخل المدعى به تجسيداً لسياسة القوة... مما لا يمكن أن يجد له مكاناً في القانون الدولي... لأن ذلك يؤدي وبسهولة إلى منع إقامة العدالة الدولية».

ووقفت المحكمة المذكورة نفس الموقف في قضية تدخل الولايات المتحدة الأميركية بسبب تدريب وتسليح وتمويل قوات (الكونترا) وتشجيع ومساعدة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد نيكاراغوا منتهكة بذلك القانون الدولي الذي يفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى معللة حكمها «بأن استخدام القوة ليس الأسلوب المناسب للتحقق من ضمان احترام حقوق الإنسان تبعاً لطابعها الإنساني».

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد اعتبر التدخل المسلح مرادفاً للعدوان بحيث تشكل خرق مبدأ عدم التدخل تهديداً لاستقلال البلاد وحريتها وإنمائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أنه يشكل تهديداً خطيراً لصيانة السلم، وهذا ما اعتمده العهدان الدوليان لحقوق الإنسان في 16/ 12/ 1966.

إن ذلك كله لا تكترث له الولايات المتحدة الأميركية، فإنها

تتبع أسلوباً يعد بحد ذاته مصادرة للهوية الوطنية والقومية وتفتيتاً لإمكانية النضال وإرهاباً للإنسان العربي مما يستلزم ويتطلب موقفاً مسؤولاً من مجلس الأمن أولاً ومن الجامعة العربية ثانياً ومن الأنظمة العربية ثالثاً والدول الإسلامية والدول المحبة للسلام رابعاً، وأخيراً وعلى وجه الخصوص من اتحاد المحامين العرب والمحامين في البلدان العربية كافة ونقاباتهم في الوقوف بوجه هذه الهجمة الشرسة للإدارة الأميركية وبريطانيا والكيان الصهيوني وعدم الرضوخ لسياسة الابتزاز والقوة.

إن ما يجري من عمليات تقوم بها الإدارة الأميركية تعد بحد ذاتها أشد أنواع الإرهاب تخويفاً وترويعاً وتهديداً للأمن على نحو مقصود، وبثّ الرعب في نفس الإنسان العراقي والعربي بما يثيره من هلع وفزع في عقله وجسمه تحت لافتات أخذت بالمبدأ مقلوباً حتى بات النضال الوطني مندرجاً تحت لافتة ما يسمى بالإرهاب، وتحول الإرهاب والقمع الشمولي الذي تمارسه الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني دفاعاً عن النفس، وبات كل من لا يعي هذه الحقيقة يخاف من تهمة الإرهاب خاصة إذا كان إيمانه ضعيفاً أو مهزوزاً، واصطف البعض من هؤلاء في ميدان الدفاع عن أنفسهم وكأنهم القضية الوحيدة، ولم تعد قضية فلسطين والتآمر على العراق واستهداف الأمة وجوداً وموقعاً وتاريخاً وثروات إلا مسألة ثانوية، في حين أن الإرهاب وفقاً لتعريفه بمقتضى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والجريمة الإرهابية بكونه: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو اجتماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر». أما دول عدم الانحياز فقد عرَّفته بأنه «نوع من العنف تقوم به قوى استعمارية عنصرية أو نظام ضد الشعوب المناضلة من أجل حريتها».

لذا فإن الإرهاب عنف منظم ومقصود تقوم به جماعات أو دول ذات أيديولوجيات ترى في العنف بديلاً لقرارات دولية لم تنفذ أو لشرعية دولية لم تحترم، فالسلوك الصهيوني ضد الفلسطينيين الذين يتعرضون لحرب إرهابية مجرمة يمارسها ضدهم سفاحون عنصريون تمرسوا على العدوان والإجرام فإن ذلك مما يعد إرهاباً حقيقياً، لأنه يتجاوز على قرارات الأمم المتحدة التي ضمنت للفلسطينيين اللاجئين حق العودة وتكوين دولتهم المستقلة على أرضهم السليبة فلسطين.

كما أن في الأسلوب الأميركي ضد العراق ما يعد أشد أنواع الإرهاب ترويعاً، لأنه فعل يتجاوز كل قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً فيما يتعلق بحدود واجبات المفتشين الدوليين وضرورة تطبيق القرارات الدولية من كل دول المنطقة وخصوصاً فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل.

إن هذا الأسلوب الأميركي بالتهديد ليس خروجاً على الميثاق الدولي فحسب، بل يهدف إلى تدمير المنظمة الدولية، وسيادة شريعة الغاب في العلاقات الدولية، وهذه خطورتها على كل العالم وليس على العالم العربي فحسب. ولعل أبرز مثال ما صرح به كولن باول، وزير الخارجية الأميركي يوم الخميس 6 شباط/فبراير 2003 من أنهم لا يهدفون إلى نزع أسلحة الدمار في العراق وإنما يهدفون إلى تحقيق مصالح أميركا وإعادة ترتيب الخارطة السياسية لدول المنطقة بما يخدم

المصالح الأميركية فقط. وهذا يشمل حتى الدول الصديقة أو المتحالفة أو الساكتة على العدوان الأميركي. ونعيد التأكيد على أن المادة 2/ 4 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على إقلاع الدول عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية أو الاعتداء على سيادة أراضي دولة أخرى أو استقلالها السياسي.

واعترافاً منها بأن الميثاق يتضمن استثناءين اثنين فقط لاستخدام القوة في العلاقات الدولية: الحالة الأولى هي الدفاع الشرعي والحالة الثانية هي استخدام القوة في إطار قرار يصدر عن مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق.

وبما أن مجلس الأمن لم يرغب في تشكيل مثل هذه القوة للهجوم على العراق تمشياً مع الشعور العام العالمي المناهض للحرب على العراق، فإن غزوا منفرداً من الولايات المتحدة للعراق يصبح إعتداء مداناً.

وعلى الرغم من أن العراق قد التزم بقرار مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة واصلت تصعيدها لحملتها للتشكيك من مصداقية واستقلال فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة.

وعلى سبيل المثال، فلقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على رئيس فريق التفتيش «هانز بليكس» من خلال شروط قرار مجلس الأمن 1441، الفقرة (5) والتي تنص على السماح بإجراء مقابلات مع العلماء العراقيين خارج العراق، وطرحت الولايات المتحدة أيضاً حماية العلماء الذين يثبت تورطهم.

كما حثّت الولايات المتحدة فريق التفتيش بأن يقبل استخدام معدات مراقبة أميركية لطائراته والتي يقودها طيارون من الولايات

المتحدة والتي من الممكن أن تنقل المعلومات الاستخبارية إلى واشنطن.

وفي كلا المثالين السابقين ظلت الولايات المتحدة تحاول أن تحرّض بشكل يائس من خلال التصريحات والتشكيك فيما يعلنه العراق، حتى يبدو متناقضاً مع قرار مجلس الأمن رقم 1441 الفقرة (4). إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن تقرير رئيس فريق التفتيش لم يؤيد صرخات الحرب التي أطلقها الرئيس الأميركي بوش.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة أن إطلاق العراق للمضادات الجوية على الطائرات الأميركية والبريطانية في منطقة الحظر الجوي هو في حد ذاته خرقاً مادياً لقرار مجلس الأمن رقم 1441 الفقرة (8) فإن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان أعلن رفضه للموقف الأميركي.

وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة عملت بكل السبل للسيطرة على سلطات مجلس الأمن وحاولت أن تنصب من نفسها الجهة الوحيدة التي تتولى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1441 وبالتالي تستهين بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

ويجدر التوقف أمام إشكالية هامة تعترض انتظام عمل الأمم المتحدة وتراجعها أمام الضغوط التي تمارسها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفرض هذه الأخيرة لعرف أصبح أقوى من النص، وهذه الإشكالية تتعلق باحترام مبدأ المساواة والشفافية والحيادية والنزاهة التي يجب أن تتحلى بها وتحترمها الهيئة الناظرة في النزاع بين دولتين عندما تكون إحداهما عضواً دائماً في مجلس الأمن ويتمتع بما يسمى «حق الفيتو».

فقد نصت صراحة الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة على وجوب أن «يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت».

وبمعرض القضية الحاضرة، قضية الحرب العدوانية التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على الجمهورية العراقية، فلا يمكن للعراق أن يتقدم بشكوى ضد الدولتين المعتديتين أمام مجلس الأمن بسبب الخوف الحقيقي والجدي من إقدام هاتين الدولتين أو إحداهما على ممارسة حق الفيتو ضدّ أي قرار بإدانة هذا العدوان والدعوة إلى وقفه فوراً وانسحاب القوات الغازية. وهذا الخوف مردّه إلى «العرف» الذي فرضته القوى العظمى الدائمة العضوية وأعطته بالممارسة مرتبة تعلو على النص الصريح الذي يفرض على الدولة المشكو منها أن تمتنع عن التصويت لكونها طرفاً في النزاع المعروض أمام مجلس الأمن.

وهذا «العرف» السائد هو في جوهره إرهاب دولي منظم مارسته الدول العظمى على سائر دول العالم. ولكن ذلك لا يمنع ولا يجب أن يمنع العراق من المسارعة إلى تقديم الشكوى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا أمام مجلس الأمن والتمسك بقوة وبصوت عال بوجوب تطبيق النص الصريح للفقرة الثانية من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة عملاً بالقاعدة القانونية العامة القائلة بأن «لا اجتهاد ولا عرف عند وجود النص».

وأخيراً وعلى ضوء ما تقدم لا بد من أن نشير إلى التداعيات الخطيرة للعدوان على العراق على الأوضاع الدولية:

1 ـ إن العدوان الأنجلو أميركي على العراق وخارج إطار

الشرعية الدولية وبالصدّام معها من شأنه أن يقوض أركان النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، ففقدت الأمم المتحدة ومنظماتها مبرر وجودها واستمرارها، وأصبحنا نواجه مخاطر الانفتاح وبدون ضوابط على صراعات دولية وإقليمية تحكمها شريعة الغاب بدلاً من مبادىء وأحكام وقواعد القانون الدولي التي جهدت البشرية لإنشائها وإرسائها أساساً وإطاراً لعلاقات دولية تتسم بالانضباطية والإنسانية والتحضر.

2 ـ إن العدوان على العراق واحتلاله والتحكم فيه مباشرة أو من وراء حكومة عميلة يحقق للولايات المتحدة الأميركية طموحها الجامح بالهيمنة على المنطقة النفطية الممتدة من آسيا الوسطى إلى الخليج.

3 ـ إن نجاح الحملة الأميركية في احتلال العراق والتحكم فيه سياسياً وعسكرياً يعني السيطرة على 11% من إنتاج النفط العالمي و60% من احتياطه، وهو ما يعني التحكم بإمدادات أوروبا من البترول ووضعها تحت رحمة أميركا، وهو ما يقضي على أي حلم أوروبي بإمكانية التطلع إلى منافسة القوة الأميركية في مرحلتها الإمبراطورية لسنوات طويلة قادمة.

4 ـ إن نجاح المشروع العدواني الأميركي يحقق للولايات المتحدة تكريس الهيمنة على القوس الإستراتيجي الغني بالنفط الممتد من آسيا الوسطى حتى الخليج، مروراً بمنطقة بحر قزوين، وهو ما يعطيها ميزة استراتيجية هائلة في سعيها لتكريس هيمنتها على العالم.

إن نجاح المشروع الأميركي يفتح الباب على مصراعيه لوضع حد للمصاعب الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، وهذا ما

يؤكده لورانس ليندساي المستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي بقوله: «إن البترول هو الهدف الرئيسي لأي هجوم عسكري أميركي على العراق، وأن التأثيرات السلبية والتكلفة الاقتصادية لأي عمل عسكري ضد العراق في ظل أي سيناريو ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية في حالة نجاح الحرب».

إزاء هذه المخاطر على المنطقة والعالم يجب أن تتضافر كافة الجهود لجميع القوى للمواجهة الفاصلة والتاريخية. وشرط نجاحها يكمن في إسقاط التناقضات القانونية ـ على أهميتها ـ والالتقاء حول شعار: أوقفوا العدوان على العراق فهو عدوان على الأمة بكاملها.

لقد حاولنا في ما تقدم تسليط بعض الضوء على عدم مشروعية الحرب الأنجلو ـ أميركية على العراق وكونها خروجاً سافراً على ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة العلاقات الدولية التي بدأ بناؤها في العام 1945، وأخذ بالتكامل بفضل نضال الدولة الفقيرة والنامية على مدى العقود الماضية. وتبقى تداعيات هذه الحرب على الأوضاع الإنسانية لجهة حماية المدنيين زمن الحرب وممتلكاتهم وثرواتهم وحقوق أسرى الحرب والمعاملة الواجبة لهم على ضوء اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، وما يكون قد ارتكبه الغزاة من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية محل دراسة مستقلة بعد استكمال جمع الوقائع وفحص الأدلة بشأنها.

الحرب على العراق
وانتهاكات القانون الدولي العام(*)

تعدّ الحرب شكلاً من أشكال النزاع والمرحلة الأخيرة من أطواره، لكن الحرب في القانون العام المعاصر أصبحت محرَّمة ومحظورة وغير مشروعة إلا في حالتين:

الحالة الأولى، تحت مظلّة الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن الدولي.

والحالة الثانية، في حالة الدفاع المشروع عن النفس وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وعند تدخل مجلس الأمن على الدولة المدافعة عن نفسها أن تلتزم بضبط النفس وتوقف القتال فوراً وإلاّ إذا ما استمرت بالقتال تصبح هي موضوع مساءلة أيضاً.

من هنا، نستطيع أن نجزم بأن الحرب الأميركية ـ البريطانية على العراق هي غير مشروعة لأنها خارج إطار الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة وبمجلس الأمن بالتحديد، وثانياً لأنها لا تعتبر دفاعاً مشروعاً عن النفس.

(*) المرجع: د. كمال حمّاد. مقال في جريدة «اللواء». عدد رقم 10755. تاريخ 6/ 4/ 2003 ص 17 (والكاتب هو أستاذ القانون الدولي العام في الجامعة اللبنانية).

كما أن التبريرات التي ساقتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لتبرير عدوانهما على العراق تعتبر ساقطة قانونياً وبعيدة كل البعد عن المنطق والحق.

فالحجة الأولى هي أن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تحتاجان إلى قرار جديد صادر عن مجلس الأمن الدولي من أجل ضرب العراق والذي برأيهما نكص بتعهداته مضمون القرار 1441 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 8/ 11/ 2002، حيث أن المنطق الأميركي ـ البريطاني يؤكد أن القرار 1441 يحتوي في نصوصه وفقاً للمادة (4) والمادة (13) على الحق باستخدام القوة ضد العراق في حال لم يتجاوب ويتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة أو في حال أخفى معلومات أو قدم إقرارات كاذبة (المادة 4)، كما أن المادة (13) تنص على أن المجلس حذر العراق مراراً من أنه سيواجه عواقب وخيمة من جراء انتهاكاته المتواصلة لالتزاماته. فكلمة عواقب وخيمة فسّرتها الإدارة الأميركية بأنها حق باستخدام القوة، وهذا بالطبع غير صحيح للأسباب التالية:

1 ـ إن نتائج المفتشين الدوليين عن الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل كانت لصالح العراق، حيث أعلنا عن تعاون العراق مع المفتشين وبأنهما يحتاجان إلى وقت إضافي لإتمام مهمتهما. كما أنهما كشفا زيف المعلومات الاستخبارية التي زودتهما بها الولايات المتحدة عن وجود أسلحة دمار شامل محتملة تحت الأرض وداخل سيارات جوّالة تجوب المناطق.

2 ـ إن ميثاق الأمم المتحدة صريح حيث ينص في المادة (41) «لمجلس الأمن أن يقدّر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب

استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته. . .» وفي المادة (42) تنص: «إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين. . .».

من هنا، نرى بأن مجلس الأمن يقرر إذا ما وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً للمادتين (41) و(42) لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه. وعندما نقول مجلس الأمن الدولي فإننا نتحدث عن خمسة عشر عضواً، خمسة أعضاء دائمين عندهم حق النقض (الفيتو) وعشرة أعضاء غير دائمين، وتصدر القرارات في مجلس الأمن في المسائل الموضوعية بموافقة تسعة أصوات من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، وفقاً للمادة (37) الفقرة (3) من الميثاق.

والذي حصل أن الولايات المتحدة وبريطانيا تجاهلتا مجلس الأمن الدولي عندما فشلت في جمع الأصوات التسعة الضرورية لتمرير قرارها باستخدام القوة ضد العراق. كما أن فرنسا وروسيا الدولتين الدائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي هدّدتا باستخدام الفيتو في حال تجرأت الولايات المتحدة بعرض القرار الجديد على مجلس الأمن. في هذه الأجواء الملبدة ضربت الولايات المتحدة وبريطانيا عرض الحائط بالأمم المتحدة وبمجلس الأمن، غير آبهة بمواقف الدول الكبرى مثل الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبغالبية الدول الأعضاء من الأمم المتحدة والتي تقدّر بأكثر من 175 دولة معارضة للحرب على العراق، وقد شنتا الحرب في منتصف شهر آذار/ مارس

2003 على العراق تحت اسم عملية «حرية العراق»، وبهدف علني ظاهري هو:

1 ـ كشف أسلحة الدمار الشامل.

2 ـ الإطاحة بنظام صدّام حسين.

أما الوجه الخفي للعملية فهو وضع اليد على العراق الذي أصبح وبعد اكتشاف المخزون الجديد للنفط البلد الأول المخزّن للنفط في العالم باحتياطي (300) مليار برميل ومن بعده تأتي السعودية.

وتأتي الحرب على العراق تطبيقاً لاستراتيجية وضعت في واشنطن عام 1993 وتهدف إلى إلغاء دور الوكلاء (إسرائيل حالياً، إيران الشاه سابقاً) والقيام بالأصالة (أميركا) عن نفسها في العمليات الاستراتيجية، والتي تضمن تفوقاً لقرن زمني على الأقل في حال وضعت يدها على كامل النفط العربي.

من هنا جاءت خطة تمركز القوات الأميركية، والآتية من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال، في منطقتنا وفي الخليج العربي على وجه التحديد، خاصة بعد انتفاء وجودها في تلك الأمكنة القريبة من الاتحاد السوفياتي السابق بعد أن أصبح أثراً بعد عين.

وبعد أكثر من أسبوعين على بداية الحرب على العراق فشلت القوات الأميركية أو البريطانية في كشف أي من أسلحة الدمار الشامل، أو الإعلان عن وجود أية آثار أو مخصبات من اليورانيوم والأسلحة. بل على العكس قامت بانتهاك فاضح للقانون الدولي العام وللقانون الإنساني الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وعلى الأخص للدستور الأميركي وخاصة المادة (12) التي تتحدث عن سمو الاتفاقيات الدولية التي توقعها الولايات المتحدة على القوانين

الداخلية. أي سمو ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف لعام 1949 وجعلهما بالصدارة وبالأهمية البالغة على ما عداهما من قوانين داخلية. أما أهم الانتهاكات التي اقترفتها القوات الأميركية والبريطانية في حربها على العراق فهي:

1 ـ استخدام أسلحة محظرة دولياً كما حصل في 2/ 4/ 2003 عندما استخدمت طائرات (ب 52) ست قنابل عنقودية في وسط العراق لأول مرة في التاريخ، وأيضاً استخذام الصواريخ الممتلئة باليورانيوم عالي التخصيب، وهو المحظور لأنه يسبب الأمراض السرطانية. وقد أتى التصريح الذي يؤكد استخدام هذه الأسلحة الخطيرة والجديدة على لسان الناطق الرسمي العسكري الأميركي في الخليج. ومجرد استخدام هذه الأسلحة بما فيها القنابل ما فوق 900 كلغ تعتبر انتهاكاً لتصريح سان بطرسبورغ للعام 1868 ولاتفاقية لاهاي لعام 1907 وللبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف للعام 1949 وخاصة للمادة (35) الفقرة (2) التي تنص:

يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها.

كما أن استخدام تلك الأسلحة الجديدة هو انتهاك فاضح للمادة (36) من البروتوكول الأول التي تنص: يلتزم أي طرف سام متعاقد عند اقتناء سلاح جديد، بأن يتحقق مما إذا كان محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف المتعاقد.

2 ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بالهجوم بالطائرات والصواريخ على المستشفيات المدنية كما حصل في 2/ 4/ 2003

عندما هاجمت الطائرات مستشفى للتوليد تابعاً لمجمع اليرموك الطبي (وللهلال الأحمر العراقي) في بغداد، وأدى القصف الجوي إلى وفاة 33 امرأة وطفلاً بينهم عشرة أطفال ومئات الجرحى، من بينهم عشرات الأطفال، هذه الأعمال تعد انتهاكاً للمادة (18) من اتفاقية جنيف للعام 1949 والخاصة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب والتي تنص:

لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات. علماً أن المستشفيات في العراق مميزة بالشارات المنصوص عنها في المادة (18) من اتفاقية جنيف.

3 ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية أكثر من مرة بإطلاق نيرانها الرشاشة على الحافلات المدنية والتي تحمل على متنها العجزة والنساء النفاس والمرضى والذي يعتبر تعدياً وانتهاكاً للمادة (21) من اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب للعام 1949، وهذا ما حصل في 28/ 3/ 2003 عندما قامت القوات الأميركية بإطلاق نيرانها على حافلة ركاب عراقية شمالي الناصرية مما أدى إلى سقوط نحو 20 شهيداً عراقياً. وكذلك ما حصل في 31/ 3/ 2003 على حاجز أميركي بين النجف وكربلاء عندما قتلت تلك القوات سبعة أشخاص في حافلة بينهم ثلاثة أطفال.

4 ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بضرب الأعيان المدنية العراقية والتي ليست أهدافاً عسكرية. كما قامت بضرب الأعيان الثقافية وأماكن العبادة والمراكز الدينية كما حصل في النجف الشريف

وكربلاء في 2/ 4/ 2003. وتعد تلك الضربات انتهاكاً للبروتوكول الأول الإضافي للعام 1977 والملحق باتفاقية جنيف للعام 1949 وخاصة بالمادة (53) والخاصة بحماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة.

5 ـ كما قامت تلك القوات بضرب المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين كما حصل في البصرة في بداية الحرب عندما قصفت الطائرات الأميركية مستودعات المواد الغذائية في البصرة ومرافق مياه الشرب وشبكاتها ومحطة الكهرباء. وكان الهدف من هذا القصف، منع السكان المدنيين من الاستفادة من تلك الخدمات الضرورية للبقاء، وبهدف التجويع وحملهم على النزوح عن المنطقة. وهذه الأعمال تعد خرقاً وانتهاكاً للمادة (54) من البروتوكول الأول للعام 1977 الملحق باتفاقية جنيف للعام 1949.

6 ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بقصف جوي وصاروخي منظم للأحياء السكنية، مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى كما حصل في 27/ 3/ 2003 في الناصرية حيث دمر 200 منزل وأصابوا 500 مدني. وفي قرية بني سعد في محافظة ديالي سقط تسعة شهداء وتسعة عشر جريحاً. وفي محافظة بابل أربعة شهداء وثمانية عشر جريحاً. وكذلك ما حصل في 28/ 3/ 2003 في الموصل حيث تعرضت المدينة لمجزرة سقط فيها أكثر من خمسين مدنياً بين شهيد وجريح. وأيضاً ما حصل في الشعلة في بغداد حيث سقط صاروخ عابر من نوع كروز أدى إلى مقتل خمسن) شخصاً مدنياً. تلك الهجمات هي انتهاك للمادة (51) من البروتوكول الأول الخاص بحماية السكان المدنيين.

إن الولايات المتحدة والتي اختارت وأرادت استخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية، والتي قامت بهذه الحرب، والحرب كما هو معلوم جريمة دولية، يترتب عليها مسؤولية قانونية دولية.

على المجتمع الدولي الرافض لتلك الحرب أن يبقى متماسكاً لإدانة تلك الحرب العدوانية على البشرية. وكما قال ناطق باسم الفاتيكان في 2/ 4/ 2003 «أنه كان بالإمكان تجنب الحرب على العراق وتساءل عن جدواها الأخلاقية».

إن هذه الحرب هي مؤشر خطير في العلاقات الدولية ما بعد فترة الحرب العالمية الثانية، لأنها ولأول مرة تنسف قاعدة النظام الدولي الذي بني بعد عام 1945. كما أنه ينسف اتفاق يالطا وسان فرنسيسكو، والتي على أساسها أقيمت الأمم المتحدة كمنظمة حامية للسلم والأمن الدوليين.

العراق والاحتلال والقانون الدولي(*)

يثير الاحتلال الأنجلو ـ أميركي لإقليم دولة العراق العديد من التساؤلات القانونية، في ضوء ما يصدر عن المسؤولين الأميركيين، بوجه خاص، من تصريحات وأقوال، بشأن مستقبل العراق. ولا شك أن أكثرها إثارة للجدل هي تلك المتعلقة بالإدارة المدنية، وما يتصل بها من خطط إعادة الإعمار، وما يتطلبه ذلك من أموال، تتحلب لها أفواه الشركات الأميركية، من خلال صفقات نفط العراق.

وفي الوقت الذي خرجت فيه الولايات المتحدة، وحليفتها الرئيسية المملكة المتحدة، على الشرعية الدولية وقامت بشن الحرب بغير سند من الشرعية الدولية، بما جعل حربها عدواناً على العراق وعلى الشرعية الدولية جميعاً، فإنها قد عادت إلى الأمم المتحدة، مجدداً، علها تجد سنداً شرعياً تستطيع من خلاله إطلاق يديها في التصرف في نفط العراق. وذلك بوضع عوائده المالية الهائلة تحت يد سلطة الاحتلال.

وإذا كانت هذه الموضوعات تثير العديد من المسائل القانونية الدقيقة، فإننا نقصر هذا المقال على محاولة الإجابة عن سؤال رئيسي

(*) المرجع: د. صلاح الدين عامر. مقال في جريدة «الأهرام» 28/ 5/ 2003. ص 23.

حول مدى حق سلطات الاحتلال في التصرف في ثروات الإقليم الخاضع للاحتلال ومن ثم إعادة إعماره؟

للإجابة عن هذا السؤال يتعين علينا أن نبدأ بالتذكير بأن احتلال جيش عدو، لإقليم معين، لا يعدو أن يكون أمراً واقعاً ينشيء وضعاً يمنحه الحق في العمل على ضمان أمن وحياة أفراد جيشه. ويلقي عليهم واجب احترام أوضاع سكان الإقليم. وحظيت محاولة تعريف الاحتلال الحربي، وبيان سلطات الجيش القائم بالاحتلال إزاء الأموال والأشخاص الموجودة بالإقليم الخاضع للاحتلال، وواجباته نحوهم بالاهتمام خلال المحاولات المتعاقبة التي شهدتها نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لوضع تقنين لقواعد الحرب البرية. وجاء في المادة 42 من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة، الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907: يعتبر الإقليم محتلاً عندما يوضع بصفة واقعية تحت سلطة جيش الأعداء، ولا يمتد الاحتلال إلى الأقاليم التي تقوم فيها هذه السلطة، وتكون قادرة على ممارستها. وعلى الرغم من تعدد التعريفات الفقهية للاحتلال الحربي، فإن من المتفق عليه أن الاحتلال الحربي هو حالة فعلية مؤقتة تحتل فيها قوات مسلحة أجنبية أراضي دولة أخرى، أو أجزاء منها، وتضعها تحت سيطرتها. فالاحتلال الحربي ليس حالة قانونية، وإنما هو أمر واقع نتج عن وجود القوات المسلحة في الأراضي المحتلة بعد هزيمتها للقوات المعادية.

ومن المتفق عليه أن الاحتلال الحربي لا يؤدي إلى نقل السيادة من الدولة صاحبة السيادة على الإقليم إلى الدولة القائمة بالاحتلال وإنما يمنح سلطات مؤقتة، ومحددة، لتلك الدولة من أجل تمكينها من إدارة الإقليم الخاضع للاحتلال. وقد انطلق قانون الحرب في تحديده

للسلطات التي يملك القائم بالاحتلال الحربي ممارستها من المقدمة السابقة. فما دامت السيادة على الإقليم الخاضع للاحتلال تظل لدولة الأصل، وما دام الاحتلال الحربي ينشىء وضعاً مؤقتاً وأمراً واقعاً، ويحرِّم على الدولة القائمة بالاحتلال ضم الإقليم الخاضع للاحتلال، فإن السلطات التي يكون للقائم بالاحتلال ممارستها تدور في جماعها حول فكرة وجوب تأمين إدارة الإقليم الخاضع للاحتلال وضمان حسن النظام فيه، وهي سلطات محددة وينبغي أن تفسر تفسيراً ضيقاً.

وبغير دخول في الخلاف الفقهي الذي أثير حول الأساس القانوني للسلطات التي يمارسها القائم بالاحتلال، فإن هذه السلطات تتسم بطابع واقعي وعملي مؤقت تدور حول إدارة الإقليم المحتل، وتأمين النظام والأمن فيه والمحافظة على الأرواح والممتلكات، مع ملاحظة أن بقاء السيادة لدولة الأصل يغل يد سلطات القائم بالاحتلال عن مباشرة أي عمل ينطوي على التعبير عن ممارسة مظاهر السيادة على الإقليم الخاضع للاحتلال. وقد تكفلت لائحة لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية في المواد من 42 إلى 56 واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب الموقعة في 12 آب/ أغسطس سنة 1949 في المواد من 27 إلى 34 ومن 47 إلى 78 ببيان السلطات المقررة للقائم بالاحتلال.

وفي ضوء هذه المبادى القانونية الواضحة، فإن علينا أن نتذكر دائماً، أن الاحتلال الأنجلو ـ أميركي للعراق قد جاء نتيجة لعمليات عسكرية افتقرت إلى أي سند من الشرعية الدولية. وبعبارة أخرى جاء هذا الاحتلال نتيجة عدوان، ضرب عرض الحائط بالمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه نظام الأمم المتحدة، ويؤكده ميثاقها، وهو تحريم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. وهذه

الحقيقة التي تنزع عن العمليات العسكرية ضد العراق أي سند من الشرعية الدولية، تصم الاحتلال الحربي الأنجلو ـ أميركي بعدم المشروعية. وعند التعامل مع هذا الاحتلال، والنظر إليه من منظور الأمر الواقع باعتباره حالة واقعية لا تنشىء وضعا قانونياً، فإن من المتعين تفسير السلطات المقررة للقائم بالاحتلال تفسيراً ضيقاً مشدداً. ومن هنا نأتي إلى الإجابة عن السؤال الأول بشأن إعادة إعمار العراق. ولعل من المثير للسخرية حقاً أن يدّعي المعتدي، الذي قام بعدوان استهدف تدمير البنية التحتية للإقليم الذي قام بالعدوان عليه، حقاً في إعادة تعميره، وأن يطلب إطلاق يده في إنفاق أموال الدولة التي تعرض إقليمها لعدوانه بضخها في وريد اقتصاده المعتل، من خلال إسناد عقود الإعمار إلى الشركات التابعة له. لقد كان الأقرب إلى المنطق أن نتصور أن يقوم المعتدي بإعادة الإعمار من أمواله هو، كنوع من التعويض، بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، اعترافاً بمسؤوليته الدولية. لكن أن يقوم بهذا على نفقة الدولة التي تعرض إقليمها لعدوانه واحتلاله، فهذا ما لم يسمع به أحد من قبل، وهو أمر غير جائز وغير مشروع وغير مقبول من الناحية القانونية الدولية للأسباب الآتية:

1 ـ إن الاحتلال حالة مؤقتة وينبغي أن تصير إلى زوال في أقرب وقت، خاصة في هذه الحالة الماثلة، التي جاء فيها الاحتلال انتهاكاً فادحاً لأبسط قواعد القانون الدولي.

2 ـ إن القائم بالاحتلال ليس له أكثر من أعمال الإدارة في الإقليم الخاضع للاحتلال وإدارة شؤونه، وليس له بحال أن يمارس مظاهر سيادة دولة الأصل.

3 ـ ولا شك أن أعمال إعادة الإعمار بما تنطوي عليه من إعادة بناء البنية التحتية للدولة، وبناء وإصلاح ما خرّبته العمليات العسكرية، التي قد تصل إلى إعادة رسم وتخطيط مناطق واسعة، ومدن عديدة، هي أمور تدخل تماماً في اختصاص دولة الأصل. ولا شأن للقائم بالاحتلال أن يتصدى للقيام بها.

ومن هنا، فإن إعادة إعمار العراق أمر يدخل كلية في اختصاص وسلطات دولة العراق. ويخرج كلية وتماماً عن دائرة اختصاصات وصلاحيات سلطات الاحتلال. ويجب ألا يقوم به إلا حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً. وتعبر عن أمانيه الوطنية التي يعترف بها ويحميها القانون الدولي. وتحصل على اعتراف دولي بها، بما ينفي عنها أي شبهات.

ويرتبط بما تقدم ما تردد عن إقدام سلطات الاحتلال في العراق على إبرام صفقات لبيع بترول العراق، أو على الأقل تخطيطها لذلك، وهنا أيضاً يتعين التذكير بأن القانون الدولي لا يخول سلطات الاحتلال أي صلاحية في هذا المجال، حيث يعطيها الحق فحسب في استخدام الثروات الطبيعية للإقليم الخاضع للاحتلال بالقدر اللازم لإدارة الإقليم المحتل، وتأمين النظام العام فيه، ولا يجوز لها التصرف بالبيع أو منح امتياز الاستغلال للثروات الطبيعية وما شابه ذلك من أعمال وتصرفات لشركات أجنبية أو حتى وطنية تابعة لدولة الأصل، لأن مثل هذه التصرفات تخرج تماماً عن صلاحيات القائم بالاحتلال. وقد عبرت المادة 55 من لائحة لاهاي عن هذا المعنى بنصها على أن «لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية التي توجد في البلد الواقع تحت

الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع».

والفقه الدولي مستقر تماماً على أن يجاوز هذا القدر. وبعبارة أخرى له حق الانتفاع بالموارد والثروات الطبيعية وليس له الحق في استغلال أو استثمار هذه الثروات، لأن مثل هذا الاستثمار أو الاستغلال هو حق يرتبط بسيادة الدولة صاحبة السيادة على الإقليم.

وإذا كان موقف القانون الدولي على هذا القدر من الوضوح والجلاء بالنسبة لعدم وجود أي أساس قانوني يخول سلطات الاحتلال الحق في إبرام عقود إعادة إعمار العراق، أو التصرف بالبيع أو منح امتيازات استخراج نفطه، فإن هذا ما يفسر عودة الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، إلى مجلس الأمن للحصول على سند شرعي دولي يخولها صلاحية القيام بإبرام عقود إعادة إعمار العراق، وبيع نفطه، وإطلاق يدها في التصرف في حصائل بيعه. لقد كان من المأمول أن تظل الأمم المتحدة ممسكة بزمام الأموال وعوائد بيع النفط العراقي، حتى تتم إقامة حكومة منتخبة، وينتهي الاحتلال الأنجلو ـ أميركي لإقليم دولة العراق. ولكن القرار رقم 1483 الذي أقره مجلس الأمن في 22 أيار/ مايو قد قلب الأمور رأساً على عقب، حيث إنه يعطي دوراً شكلياً هامشياً للأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية، بينما يسند إلى سلطات الاحتلال الأنجلو ـ أميركي أوسع الصلاحيات في مجالات إعادة الإعمار وبيع النفط والتصرف في عوائده. وخطورة هذا الاتجاه هو أنه سيكون في حاجة إلى قرار جديد من مجلس الأمن لوضع نهاية للقرار الأول، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى وضع شبيه بالوضع الخاص بالعقوبات التي كانت مفروضة على العراق منذ عام 1991، حيث يكفي الفيتو الأميركي لعرقلة والحيلولة

دون صدور قرار بإنهاء التفويض، الذي حصلت عليه سلطات الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن. ناهيك عن إسباغ شرعية دولية على الأعمال العسكرية التي قامت بها القوات الأنجلو ـ أميركية ضد العراق، وما أعقبها وترتّب عليها من احتلال حربي لكامل إقليم دولة العراق.

إن من المؤسف حقاً أن يتمخض مجلس الأمن عن هذا القرار الذي يضع العراق وثرواته تحت وصاية سلطة الاحتلال، ويطلق يدها في التصرف في الثروات النفطية العراقية الهائلة بيعاً وتصرفاً وإنفاقاً. في غيبة أي نوع من المشاركة العراقية، أو الرقابة الدولية الفعالة، وبالمخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده.

وإذا كانت سلطة الاحتلال الأنجلو ـ أميركي قد حصلت في النهاية على الصك القانوني الذي تطلعت إليه، منذ بدأت تخطط للحرب، بما يطلق يدها في العراق غير مقيدة إلا بقيود واهية، فإن المأمول في هذه المرحلة الدقيقة التي يغيب فيها صوت حكومة عراقية شرعية عن ساحة الأمم المتحدة، أن ترتفع أصوات الشرفاء في كل دول العالم للتنبيه إلى خطورة إطلاق يد سلطات الاحتلال الأنجلو ـ أميركي للتصرف في ثروات العراق بما يخالف أبسط قواعد القانون الدولي، وتحت غطاء قرار مجلس الأمن الأخير. إن تفريط الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، بوجه خاص، وتقصيرها في حماية الشرعية الدولية، وسماحها بإطلاق يد سلطات الاحتلال الأنجلو ـ أميركي في العراق ليس إلا مزيداً من التفريط في مصداقية الأمم المتحدة، وقضاء مبرماً على بعض ما بقي لها من دور في عالم يموج بالاضطراب والخلل.

الهجوم الأميركي على العراق في ضوء القانون الدولي العام(*)

تزعم واشنطن أنها تعمل في حربها ضد العراق في إطار تحالف دولي يضم ما لا يقل عن 45 دولة، وتريد بذلك أن تعيد إلى الأذهان التحالف الدولي الذي قادته ضد العراق العام 1990 لإخراجه من الكويت، وهي تقود تحالفاً مماثلاً لتدمير أسلحة العراق، وهما أمران مرتبطان. فالغزو وامتلاك الأسلحة انتهاك في نظر الأمم المتحدة للقانون الدولي، وهي الحارس على هذا القانون والساهر على احترامه. وربما اعتقدت واشنطن أن هذا التماثل المزعوم بين حالتي 1990 و2003 يمكن أن ينطلي على العالم، ولكن العالم يدرك تماماً أن العراق العام 1990 كان غازياً محتلاً، وكان التحالف الدولي يعمل لإنهاء احتلاله وغزوه بموجب قرارات واضحة من مجلس الأمن. ويترتب على ذلك فساد الحجة الأميركية التي تقول إن هذا التحالف المزعوم، والذي لا يضم سوى بريطانيا المشاركة معها في العدوان، هو امتداد للتحالف الدولي الذي كان قائماً ضد العراق 1991، والقول بذلك ينطوي على استخفاف بعقول المراقبين

(*) المرجع: عبد الله الأشعل. مقال في جريدة «الحياة». 27/ 3/ 2003. ص 13.

وذكائهم، ولا يليق بالدولة الأعظم. فالتحالف الذي تم العام 1991 انقضى بتحرير الكويت. كما لا شك لدينا من الناحية القانونية أن الحجة التي تتذرع بها واشنطن للعدوان على العراق، وهي نزع أسلحته بالقوة، فإن القانون الدولي لا يحظر على العراق امتلاك أسلحة الدمار الشامل مثلما يبيح لواشنطن، وغيرها أن تمتلك هذه الأسلحة، ولم تذكر واشنطن للعالم من الذي أعطاها الحق في التسلح ثم العدوان لنزع أسلحة الآخرين، خصوصاً وأن العالم قبل بحسن نية من قبل تقسيم دوله إلى مجموعتين، الأولى تتحمل مسؤولية رئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب ولتمكينها من القيام بهذه المهمة سمح لها بالتسلح بكل أنواع الأسلحة على أساس أنها تحمي السلام، وتحفظ الأمن للمجموعة الثانية التي حظر عليها بإرادتها وبموجب الاتفاقات الدولية المختصة أن تحوز هذه الأسلحة، ولذلك لا ضير عليها إن تخلت عن هذا الالتزام ما دام الشرط الأول اللازم لهذا الالتزام قد سقط، وهو عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها الدولية. بل واستخدام قوتها للعدوان على من ينتظر الحماية منها.

ونضيف إلى ذلك أن قرار مجلس الأمن الرقم 687، وهو الأساس القانوني الوحيد الذي يلزم العراق بتدمير أسلحته قد انقضى بتحرير الكويت، فضلاً عن أنه يخرج مجلس الأمن عن سلطاته الحقيقية التي لا تشمل نزع أسلحة الأعضاء.

فإذا كان القرار المذكور إستند إلى منطق معين، وهو أن العراق بأسلحته يمكن أن يكرر مأساة الغزو، فلا بد من تقليم أظافره أي أسلحته، ما دامت نيته العدوانية قائمة. ونحن نعلم تماماً السبب الذي أوحى بهذا الالتزام في القرار، وهو إسرائيل، ومع ذلك قبلنا هذا الالتزام على أساس واضح، وهو أن يكون الالتزام عاماً لكل دول

المنطقة بما في ذلك الدولة العبرية، ولا يجوز تفريد العراق وحده. وفضلاً عن ذلك كله فإن واشنطن كما رأينا أسقطت صدقية سياستها الخاصة بمنع الانتشار النووي وغيره، وبدلاً من أن تحترم التزاماتها القانونية بحماية الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، فإنها تهدد هذه الدول نفسها باستخدام هذه الأسلحة.

ادعت واشنطن أيضاً أنها تستخدم القوة ضد العراق في إطار قرار مجلس الأمن 1441 الصادر في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وهذه الحجة الأميركية لا تقل شططاً في تعمد ما ادعته الولايات المتحدة وبريطانيا خطأً بالنسبة لمناطق الحظر في العراق لكي تبرر الدولتان عدوانهما المستمر على العراق. ولحسن الحظ، فإن القرار لا يزال محل نظر المراقبين والمتابعين والمحللين، ولا تزال تأكيدات وزير الخارجية الأميركي ومن قبله مندوب الولايات المتحدة في نيويورك، وكذلك كل ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن ترن في الأذان لكي تؤكد أن القرار المذكور قاصرٌ على عمليات التفتيش، وأنه لا يتضمن من قريب أو بعيد الترخيص لأحد باستخدام القوة. كما أكد هؤلاء جميعاً على أن فكرة انتفاء التلقائية والآلية في استخدام القوة بمعنى استخدام القوة بمجرد الاعتقاد أو الجدل حول عمل المفتشين، ودرجة تعاون العراق معهم، ومدى التطابق أو التنافر بين بيانات العراق حول ما بحوزته من أسلحة ونتيجة عمل المفتشين. ومعلوم أن التنافس الفرنسي ـ الأميركي كان يقوم أصلاً على هذه النقطة وعلى تأكيد الفصل بين نتيجة التفتيش واستخدام القوة لدرجة إصرار فرنسا على صدور قرارين منفصلين، فلما أصرت واشنطن على قرار واحد تنازلت فرنسا عن الجانب الشكلي، وقبلت صدور قرار واحد، بشرط أن يخلو تماماً من أي إشارة إلى استخدام القوة. أما القول بأن عبارة

«النتائج الوخيمة» التي تترتب على تقرير وجود العراق في حالة خرق مادي للقرار تعني استخدام القوة المسلحة فهو تفسير خاطىء رفضه أعضاء المجلس. ولم يقدمه الوزير الأميركي بل أكد عكسه، ولذلك لا يجوز للولايات المتحدة أن تنفرد بتفسير معين للقرار، وأن تفرضه على غيرها لكي تبرر بذلك عدوانها، كما لا يجوز لها أن تناقض المفهوم العام الذي أحاط بالقرار، ولا بالتعهدات الأميركية عند صدور القرار.

ويبدو أن الولايات المتحدة التي صدقت نفسها، وكذلك بريطانيا التي أكد رئيس وزرائها في بيانه إلى الأمة مساء يوم 20 آذار/ مارس 2003 على أنها تقوم بعمل مشروع، قد رتبت على هذا العمل آثاراً تتجاوز بكثير الآثار الطبيعية، حتى لو افترضنا جدلاً أن هذا العدوان الصريح عمل مشروع من قبيل الافتراض. فقد أعلنت واشنطن مساء يوم 20 آذار/مارس 2003 أيضاً أنها طلبت رسمياً من جميع دول العالم أن تقوم بإغلاق البعثات الديبلوماسية العراقية لديها إلى أن يتسلم الحكم الجديد في العراق مهام منصبه، وقد بادرت الكويت إلى تعيين سفيرها الجديد لدى الحكومة المرتقبة في العراق. من ناحية أخرى قررت واشنطن تجميد الممتلكات العراقية لدى الولايات المتحدة، ما عدا ممتلكات البعثات الديبلوماسية. ومن ناحية ثالثة قررت واشنطن طرد ثلاثة أعضاء في السفارة العراقية في واشنطن وعدد من أعضاء الوفد الدائم للعراق في الأمم المتحدة. هذه التصرفات الأميركية تعد مخالفات جديدة للقانون الدولي. فلا توجد قاعدة في القانون الدولي حتى في عصور الظلام والطفولة القانونية تبرر للولايات المتحدة أن تطلب من غيرها إغلاق البعثات العراقية، إلا إذا كانت واشنطن تعتبر دول العالم جميعاً ولايات أميركية تخضع

لأوامر الحكومة الفيديرالية الأميركية على الأقل في مجال العلاقات الديبلوماسية. من ناحية أخرى لا يجوز للولايات المتحدة تجميد ومصادرة الممتلكات العراقية وفقاً للقانون الدولي الراهن، وإنما يجوز لها ذلك باعتبار العراق دولة معادية، وفي حالة حرب معها، وفق مبادىء القانون الدولي في القرن التاسع عشر الذي يبيح للدول استخدام القوة على النحو الذي تقدره الدولة دون ضوابط قانونية.

وسيكون من حق العراق تحميل واشنطن المسؤولية القانونية عن هذه الأعمال التي تتم في إطار العدوان الأميركي على العراق بالمخالفة لأحكام القانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة خصوصاً المادة 2/ 4 التي تحظر استخدام القوة والتهديد بها، ولنظام الأمن الجماعي في الميثاق، ولقرار مجلس الأمن الرقم 1441. ويترتب على ذلك أن مجلس الأمن يجب أن يتخذ الإجراءات المناسبة ضد واشنطن ولندن، وأن يعقد جلسة ويتخذ قراراً لا تشارك فيه الدولتان ما دام النزاع يتعلق بهما. ويجوز للمجلس أن يدين العدوان، وأن يقرر بعض الإجراءات غير العسكرية، ويرتب المسؤولية الدولية في كنف المعتدين، وما لم يقم المجلس بذلك، فسيكون العدوان والسكوت عليه إعلاناً عن إفلاس المنظمة الدولية والنظام الدولي الذي وثق فيه العراق واحترمه وامتثل لأحكامه، ولم يكن يريد أن يصدق أن الامتثال للقرار والإخلاص مع المفتشين لا علاقة له بالمخططات الأميركية والبريطانية.

والحق أن العالم لا بد أن يواجه هذا الموقف بشجاعة حفاظاً على نظام كافح العالم كله لإرسائه، وتعهدت شعوب الأرض أن تنشئه لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب. وأن يجمع على أن العمل الأميركي عدوان يجب إدانته ومقاومته، وأن أي أثر يترتب عليه باطل،

وأن كل حكومة تنتج عنه لا يجوز الاعتراف بها، وألا يكرر أخطاء تجربة أفغانستان، وأن يدرك أن السكوت على السلوك الباطل أياً كانت دواعي ومبررات هذا السكوت هو أهم معاول هدم النظام القائم والتمكين للفوضى وهزيمة القانون.

وأخيراً لا يجوز السكوت على المنشور الذي وزعته السفارة الأميركية في بيروت باسم «التحالف الدولي ضد الإرهاب وقوات التحالف البحرية تنذر فيه كل السفن في البحرين الأحمر والمتوسط وخليج عدن وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي بأن تعرّف نفسها فوراً وبدقة وإلا تعرضت لنيران هذه القوات». ولم يحدد المنشور ما هو هذا التحالف المزعوم، وعلى أي أساس قام، ولذلك يعتبر هذا التحالف وقواته من قبيل أعمال القرصنة، ويتعين مقاومته وإصدار قرارات من مجلس الأمن لمكافحته.

الحرب على العراق عدوان سافر(*)

يدل التوصيف الذي يعتمده القانون الدولي للحرب العدوانية على أن ما تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه العراق وشعبه هو حرب عدوانية واضحة يرتكب فيها المعتدون جرائم حرب توجب ملاحقتهم وإدانتهم.

إن الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على العراق هزت العالم بأكمله وإن الأكثرية الساحقة من البشر تشجب أعمال واشنطن ولندن، لكن هناك أيضاً من يبرر فعلتهم هذه، وهنا لا بد من وضع المحبة والكراهية لهذا الزعيم أو ذاك جانباً والتوجه إلى القانون الدولي المعمول به.

لقد حرمت الإنسانية في القرن العشرين بعد حربين عالميتين داميتين استخدام الحرب كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية ولحل التناقضات والخلافات الدولية في حين أن الحرب كانت في الماضي تعتبر وسيلة لتحديد هذه العلاقات، لذلك كان تاريخ البشرية كله تاريخ حروب.

(*) المرجع: وكالة «نوفوستي». ترجمة د. نجيب غبرة. مقال نشر في جريدة «البعث». الخميس 3/ 4/ 2003. ص 10.

وحسب القانون الدولي المعاصر وبناء على ميثاق الأمم المتحدة يمكن استخدام القوة المسلحة فقط بقرار من مجلس الأمن الدولي أو باستخدام حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة / 51/ من ميثاق الأمم المتحدة في حال تعرضت دولة ما لهجوم مسلح من قبل دولة أخرى ومن قبل إرهابيين (أدخلت مسألة الإرهاب إلى الصيغة السابقة بقرار من مجلس الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001).

وهناك الكثير من النقاشات والجدل حول العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق. فوصف العدوان حدد منذ سبعين عاماً في معاهدة لندن عام 1933 ومن ثم تم التأكيد عليه وتدقيقه في أطر هيئة الأمم المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974. وبالمناسبة فإن الاتحاد السوفياتي كان صاحب المبادرة لوضع هذا التوصيف في كلا الحالتين في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية تقف ضده.

وبناء على هذا التوصيف الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر الدولة البادئة للحرب ضد دولة أخرى حتى دون إعلان شكلي للحرب دولة معتدية، وحقيقة أن إقرار واقع أن العدوان قد حدث يعتبر من صلاحيات مجلس الأمن الدولي الذي يقوم في هذه الحالة بدور المحكمة الدولية العليا ويعطي حكمه النهائي ويقدم تقويماً نهائياً لما يحدث.

وقد أصبح واضحاً تماماً أن عمليات الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق تدخل بالكامل في توصيف «العدوانية» وتعتبر أوقح خرق للمبدأ الأساسي للقانون الدولي المعاصر الذي يحرم الحروب باستثناء

حالات الدفاع عن النفس، أما فيما يتعلق بالعراق فإن هذا البلد بالذات في هذه الحالة والذي تعرض لهجوم مسلح له الحق بالدفاع عن النفس المدوّن في المادة / 51/ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن خطر عمليات واشنطن ولندن يكمن في أنهما بتصرفهما المستثني للأمم المتحدة تخرقان القانون الدولي والتزاماتهما الدولية وبخاصة «إعلان الألفية» الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في عام 2000 الذي جاء فيه أن جميع الدول سوف تلتزم باحترام القانون الدولي دائماً وقد صوتت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لصالح هذا الإعلان. أما (الآن) فإنهما بأعمالهما العدوانية هذه على العراق توجهان ضربة قاسية إلى القانون الدولي من حيث الجوهر. إن ذلك يعتبر محاولة للعودة بعالمنا إلى الوراء ولإلغاء كل ما توصلت إليه الإنسانية في مسألة تحريم الحرب، وإن ما تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا يذكر بأعمال الدول التوتاليتارية وليس الدول الديمقراطية، وذلك لأن الديمقراطية تتطلب بالدرجة الأولى الالتزام بالشرعية داخل البلاد وفي الساحة الدولية على حد سواء.

إن محاولات المعتدين (من دون شك أن واشنطن ولندن تحملان هذه الصفة) تفسير قرار مجلس الأمن الدولي 1441 على هواهم وهم وحدهم يحددون هل ينفذ العراق هذا القرار أم لا، ما هي إلا رغبة منهم انطلاقاً من مصالحهم المغرضة وأطماعهم فقط في حل مسائل الأمن الدولي والحرب والسلم، أما الهدف المعلن للمعتدين وهو الإطاحة بنظام الحكم في العراق فيعتبر خرقاً آخر لمعايير القانون الدولي الذي لا يفترض ولا ينص على إسقاط حكومات دول ذات سيادة بالقوة.

إن مجلس الأمن الدولي بدأ من جديد النظر في الأوضاع في العراق وبجلسة علنية، وهذا الأمر، وإن لم يثمر شيئاً، قد يكون بداية لتحرك دولي يساعد على الضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا لإجبارهما على إيقاف حربهما العدوانية وإيقاف عملياتهما العسكرية غير الشرعية.

ملاحق(*)

(*) المرجع: د. خالد الناشف «تدمير التراث الحضاري العراقي» (فصول الكارثة). دار الحمراء (مركز الدراسات). بيروت. الطبعة الأولى 2004. ص 205 ـ 241. وص 253.

(ملحق رقم 1)
«التراث الحضاري العراقي في خطر»

خطاب مفتوح نشر في مجلة «ساينس» (Science)، 19/ 3/ 2003 ووقَّع عليه عدد كبير من المؤسسات والمعاهد الآثارية في العالم. أخذ الخطاب من موقع (http://www.vaa.fak 12.uni-muenchen.de/Iraq- Cultural- Heritage.htm).

إن الأهمية الاستثنائية على مستوى العالم للصروح، والمتاحف، والمواقع الأثرية في العراق (وادي الرافدين قديماً) تضع شعوب العالم والحكومات أمام الالتزام بحماية هذا التراث. وفي حال وقوع أي نزاع مسلح فإن هذا التراث معرض للخطر، ويبدو الآن أنه أمام خطر جسيم. فإذا وقعت الحرب، فإننا نناشد كل الحكومات أن تحترم بنود «ميثاق هاغ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح» لعام 1954، والبروتوكول الأول منه. ونطالب كل الحكومات، والمؤسسات، والأفراد في موقع المسؤولية أن يعملوا على الاعتراف بالقوانين العراقية الراهنة الخاصة بالآثار ويدعموها. وينبغي أن يعاد وضع هيئة الآثار والمتاحف العراقية إلى ما كان عليه قبل الحصار، فنياً وأكاديمياً، وذلك لغرض ضمان سلامة التراث الآثاري والحضاري للعراق من جميع الحقب التاريخية على الأمد البعيد، ولوقف التنقيب

غير المشروع عن الآثار وتهريبها، الذي حصل أثناء فترة الحصار وقد يحصل بعد انتهاء النزاع. والأهم من ذلك ينبغي إعادة حراس المواقع الأثرية إلى أعدادهم السابقة قبل الحصار.

إن مجموعة العلماء والأخصائيين الموقعين على هذا البيان، على استعداد، مع نهاية الأزمة الحالية، لتقديم الدعم لهيئة الآثار والمتاحف العراقية بتعزيز كادر العاملين فيها، والمساعدة في ترميم القطع والمباني وإعادة تجهيز المختبرات. وإذا طلب منهم فإن آثاريي العالم على استعداد أن يلعبوا دوراً في أي تقييم للتدمير، أو التنقيب غير الشرعي، وفي المساهمة بعمليات إنقاذ تحت إشراف هيئة الآثار والمتاحف العراقية، وفي الجهود المبذولة لاستعادة القطع المنهوبة. يدعو الموقعون على هذا الخطاب كل الحكومات إلى إدراك ما سيتعرض له التراث الحضاري العراقي من تخريب حتمي نتيجة الحرب، وإلى أن خسائر لا يمكن إصلاحها ستلحق بالمجتمع المحلي والبشرية بسبب تدمير المواقع الأثرية، والصروح، والأعمال الفنية، وأن واجبنا المشترك القيام بكل الخطوات اللازمة لحمايتها.

(ملحق رقم 2)
«التعاون في حماية الآثار والممتلكات الثقافية العراقية»

بيان رسمي لكولن باول، وزير الخارجية الأميركي في الرابع عشر من نيسان/ أبريل 2003. وقال وزير الخارجية في ختام محادثات أجراها مع وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية، الشيخ محمد الصباح، في واشنطن في ذلك اليوم: «إننا قلقون لبعض النهب الذي جرى لمتحف بغداد، أحد أهم المتاحف في العالم. وستعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع العديد من الأشخاص والمنظمات، ليس لضمان أمن المكان فحسب، بل لاستعادة ما نهب وفي ترميم ما تحطم»، وأضاف «اتصلت مع وزير الخارجية اليونانيّ، جورج باباندريو، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي وله خبرة في هذا المجال وبحثنا المسألة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو). إن الولايات المتحدة تعي مسؤولياتها وستلعب دوراً رئيسياً في حماية الآثار بصورة عامة وهذا المتحف بصورة خاصة».

إن شعب الولايات المتحدة يثمن التراث الآثاري والحضاري للعراق، الذي يوثق عشرة آلاف عام من تطور المدنية. في الأيام

الأخيرة، تعرض للنهب متحفا بغداد والموصل، بالإضافة إلى مؤسسات حضارية أخرى ومواقع أثرية. وهذا النهب ألحق خسارة لا تعوض في فهمنا للتاريخ ولجهود العلماء العراقيين والدوليين في دراسة ماضينا واكتساب نظرة جديدة إليه.

إن القطع والوثائق التي أخذت من المتاحف والمواقع هي ملك الأمة العراقية بموجب القوانين العراقية والدولية. لهذا فهي ممتلكات مسروقة، سواء كانت في العراق أو أمم أخرى. وأي شخص يمتلك قطعاً كهذه، أو يتعامل بها، فإنه يقترف جريمة. ويمكن مقاضاة هؤلاء الأفراد بموجب القانون العراقي و«مرسوم الممتلكات القومية المسروقة» للولايات المتحدة. ويحذر الشعب العراقي، وكذلك أعضاء قوات التحالف وغيرهم، من التعامل بهذه القطع. وبالتحديد، يطالب الأميركيين بعدم شراء هذه الأشياء، أو المتاجرة بها، لأنها ملك لأمة العراق، وهي ممتلكات مسروقة.

لقد أصدرت القيادة المركزية تعليمات لجميع القوات داخل العراق بحماية المتاحف والآثار في جميع أنحاء العراق، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لحماية المواقع الحضارية، والدينية، والتاريخية. وتقوم إذاعات الولايات المتحدة في عموم العراق على تشجيع إعادة أي قطعة، وتقدم إرشادات حول كيفية القيام بذلك. وسيقوم «مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية» بمساعدة العراقيين والخبراء الدوليين في الجهود المبذولة لترميم القطع وكاتالوغات الآثار التي قام اللصوص بتخريبها. وسيقود المساعي في هذا المضمار مستشار رفيع المستوى في «مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية»، هو السفير جون ليمبرت.

إننا نعمل من خلال الأنتربول لمتابعة جهود تطبيق القانون الدولي للمساهمة في تحديد مكان هذه القطع وإعادتها إلى العراق قبل أن تتسلل إلى قنوات الجريمة الدولية. كما أننا على اتصال مع «منظمة التربية والعلوم والثقافة» التابعة للأمم المتحدة (اليونيسكو) حول الدور البناء الذي يمكن أن تؤديه بالنسبة لحماية الآثار العراقية.

(ملحق رقم 3)
«كنوز العراق المفقودة»

رسالة لتسعة آثاريين بريطانيين نشرت في «الغارديان» في الرابع عشر من نيسان/أبريل 2003، وهم: جورج لامبريك، «مجلس الآثار البريطانية»، بيتر هينتون، «مؤسسة الآثاريين الميدانيين»، روبين بيلو، «الصندوق القومي لإسكوتلندة»، دافيد ثاكري، «الصندوق القومي»، جيوفري وينرايت، «جمعية كامبريا الآثارية»، اللورد ريديسديل، «المجموعة الآثارية النيابية لكل الأحزاب»، مارك هاسال، «المؤسسة الآثارية الملكية»، كريستوفر كاستلينغ، «وصلة التراث»، توم هاسال، «مجلس الصروح والمواقع العالمي، المملكة المتحدة».

العراق هو موطن حضارات السومريين، البابليين، والأشوريين. ومن إنجازات هذه الشعوب اللغة المكتوبة الأولى، وأقدم المدن، وأنظمة الري. وفي العراق مواقع أثرية وكنوز لا تحصى.

يتمتع الآثاريون العراقيون بسمعة ممتازة بأنهم يقومون، ضمن ظروف صعبة جداً، بكل ما بوسعهم للاعتناء بالمواقع والتحف. والآثاريون في جميع أنحاء بريطانيا قلقون جداً من نتائج الحرب على تلك الآثار ومصدومون من تقارير النهب المنفلت (الموصل تغرق بالفوضى وكنوز المتحف تتعرض للنهب، الثاني عشر من نيسان/

أبريل). وقبل بداية الحرب وجهت منظمات تعمل في مجال الترميم رسائل تحذير إلى توني بلير ووزير الدفاع، تضمنت عروضاً للمساعدة، ولم يصل رد على معظمها، وما زال هناك عدم تقدير لأهمية الموضوع.

من الواضح الآن أن المرحلة الأخطر من الصراع تتمثل بنهب الصروح والمتاحف على نطاق واسع. وعلى المستوى الرسمي يقوم «المجلس الأميركي للسياسة الثقافية» بإقناع البنتاغون بتخفيف القوانين التي تحمي تراث العراق، بذريعة أن التحف القديمة ستكون أكثر أماناً في المتاحف الأميركية والمجموعات الخاصة.

وقد جابهت هذا الرأي بشدة هيئات ترميم أميركية تتحلى بالمسؤولية كـ «المؤسسة الأميركية للآثار»، وكان البروفسور اللورد رينفرو قد كشف عن خلفية هذه الاقتراحات. وعلى مستوى غير رسمي بإمكاننا رؤية ما يحدث بالنسبة للمستشفيات والمتاحف عندما ينهار القانون والنظام. ولا يحتاج المرء إلى خيال خصب ليرى كيف سيؤثر ذلك بشكل حتمي على المواقع التراثية، وخاصة عندما تتوفر آلات ثقيلة وعربات وأسواق مغرية بالانتظار.

سمعنا في الأيام الأخيرة أن «متحف البصرة للتاريخ الطبيعي» قد أفرغ من محتوياته، ونهب متحفا بغداد والموصل وتشرذمت مجموعة الموصل من المخطوطات القديمة. وليست لدينا أي فكرة عما تتعرض له المواقع الأثرية غير المحمية في الأرياف. فإلى جانب فقدان التحف القديمة، سيؤثر هذا السلب على المدى البعيد على الكبرياء والشعور بالهوية، والاقتصاد السياحي للبلد.

لهذا نطالب الحكومتين البريطانية والأميركية بأن تقوما بما يلي:

توفير الحماية المناسبة (سواء من العراقيين أو من قوات التحالف) للصروح والمتاحف؛ دعم وحماية الآثاريين العراقيين ومسؤولي المتاحف أثناء قيامهم بمهامهم؛ رفض أي اقتراح لنقل التحف القديمة من العراق، ومنع المحاولات غير الرسمية للقيام بذلك؛ الاعتراف بوضوح، في برامج إعادة الإعمار، بأهمية التراث الحضاري العراقي المميز؛ التأكد من أن لا تصبح المملكة المتحدة مركزاً للتجارة بالتحف القديمة التي يتم الحصول عليها من العراق بشكل غير شرعي؛ التوقيع بسرعة على «ميثاق هاغ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح»، وإلى أن يتم ذلك، احترام بروتوكولات الميثاق والعمل بالبنود التي يتضمنها ميثاق جينيف لعام 1977 وميثاق التراث العالمي.

(ملحق رقم 4)
خطاب استقالة مارتن إ. سوليفان، رئيس «اللجنة الاستشارية الرئاسية للممتلكات الثقافية» الأميركية

استقال مارتن إ. سوليفان من رئاسة «اللجنة الاستشارية الرئاسية للممتلكات الثقافية» بتاريخ 14/ 4/ 2003. جاء تأسيس هذه اللجنة عام 1987 كنتيجة مباشرة لإقرار «مرسوم تنفيذ ميثاق الممتلكات الثقافية»، الذي يجعل من ميثاق اليونيسكو، «وسائل تحريم ومنع أعمال الاستيراد والتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية»، لعام 1970، مطبقاً في الولايات المتحدة.

سيدي الرئيس،

إنني بهذه الرسالة أستقيل من منصب رئيس «اللجنة الاستشارية الرئاسية للممتلكات الثقافية»، وهي مهمة تشرفت بالقيام بها منذ عام 1995. وأدرك، سيدي الرئيس، أنكم قد أعلنتم عن عزمكم على تعيين من سيأتي بعدي في هذا المنصب، وذلك يجعل استقالتي، ببساطة، مسألة رمزية.

على أي حال، فإن ما جاء في تقارير الأيام الأخيرة حول نهب

متحف الآثار الوطني العراقي وتدمير عدد لا يحصى من القطع التي توثق مهد الحضارة الغربية، جعلني أشعر بالقلق العميق، وهي مشاعر يشاركني بها كثيرون غيري من الأميركيين.

إني قلق لأربعة أسباب:

* إن تدمير المتحف مأساة.

* حصول هذه المأساة كان متوقعاً، وتجنبها كان ممكناً.

* لم نحل دون وقوع المأساة بسبب تخاذل أمتنا.

* وأخيراً، إذا كانت خسارة مجموعة المتحف غير القابلة للتعويض مأساة، فإنها لا تقاس بما حصل من معاناة إنسانية ودمار اقتصادي نتيجة لحرب استباقية شنتها الولايات المتحدة.

أنا محارب من زمن فيتنام وبإمكاني قبول الجدل بأن هذه حرب عادلة. وقد تأثرت كثيراً بشجاعة وتضحيات قواتنا من أجل هدف الحرية. غير أنك وإدارتك اخترتما عملاً استباقياً نجمت عنه عداوات في وقت وشروط وضعتها أنت، وأرى أن هذا الاختيار تناط به التزامات أخلاقية تمنع النهب والتدمير. قبيل بداية الحرب تلقت وزارة الخارجية معلومات هامة من علماء أميركيين حول أماكن المواقع الأثرية والمتاحف الأساسية في العراق. وفي حين أبدت قواتنا العسكرية دقة عالية وانضباطاً في نشر القوات، وبشكل واضح في حماية وزارة وآبار النفط، فإنها كانت عاجزة عندما أخفقت في حراسة التراث الحضاري، والقطاع الصحي، وفي بذل الجهود الإنسانية.

وزير الدفاع رامسفيلد شخّص الفوضى الراهنة في بغداد بأنها «غير مرتبة». إنني كأميركي وكمدير متحف لا يمكنني أن أتصور ما يبعث

على الحزن أو السخرية أكثر من هذا التهميش للحدث. لقد سمعنا نائب مدير الآثار العراقي في بغداد يقول: «انتهى تراثنا». هذا ليس كلاماً يقصد به العراق فقط. إن تراث العراق هو تراث جميع الحضارات الغربية التي أنتجها أجدادنا منذ قرون عديدة، وهم أجدادك وأجداد وزير الدفاع رامسفيلد، وفقدان هذا التراث هو خسارة لنا.

إبان فترة إدارة ريغان، أطلقت أمتنا مبادرات حميدة لدعم الحملة العالمية لإيقاف نهب المواقع الأثرية وتخريبها. وقد امتدت هذه الجهود على مدى عقدين وأربعة رؤساء، وأشرفت عليها وزارة الخارجية التي قدم لها المشورة مواطنون خدموا في «اللجنة الاستشارية الرئاسية للممتلكات الثقافية». ويؤلمني أن العمل الجيد الذي جرى تحت هذه الرعاية قد أثر عليه هذا التدمير الوحشي، الذي كان يمكن تفاديه.

مع كل الاحترام،

مارتن إ. سوليفان.

نسخة إلى كل من: السيد كولن باول، وزير الخارجية، السيد دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع.

(ملحق رقم 5)
خطاب «مجلس الصروح والمواقع العالمي، الولايات المتحدة» الموجه إلى الرئيس الأميركي جورج و. بوش

خطاب رؤساء مؤسسات ومنظمات عاملة في الولايات المتحدة في 16/ 4/ 2003، وهي: «الرابطة الأنثروبولوجية الأميركية»، «رابطة الموارد الثقافية الأميركية»، «المؤسسة الأميركية للجنة الموارد التاريخية للمعماريين»، «المؤسسة الأميركية لترميم الأعمال التاريخية والفنية»، «مؤسسة الأبحاث الأميركية في تركيا»، «المدارس الأميركية للأبحاث الشرقية»، «مؤسسة الآثار الأميركية»، «رابطة الفنون للكليات»، «مجلس مراكز الأبحاث الأميركية عبر البحار»، «جمعية جورج رايت»، «مؤسسة غيتي للترميم»، «رابطة دراسات الشرق الأوسط لأميركا الشمالية»، «التحالف القومي للتاريخ»، «التحالف القومي للإنسانيات»، «الجمعية الجغرافية القومية»، «الصندوق القومي للترميم التاريخي»، «مبادرة الترميم»، «جمعية المعماريين التاريخيين»، «جمعية الآثار الأميركية»، «جمعية الآثار التاريخية»، «مجلس الصروح والمواقع العالمي، الولايات المتحدة»، عن «مؤسسة الآثار الأميركية».

سيدي الرئيس،

كانت الجمعيات الثقافية في الولايات المتحدة ودول أخرى تنبه باستمرار، أثناء التحضيرات العسكرية والعمليات العسكرية التي ستنفذ لاحقاً في حرب العراق، إلى مسؤولياتنا تجاه التراث الحضاري العراقي. يضم العراق، مهد الحضارة البشرية، شواهد فنية وتاريخية وآثارية وعلمية فريدة على منشأ المدنية، التي تشكل أمتنا جزءاً منها. وقد شعرنا بالارتياح خلال القتال العنيف في الأسابيع السابقة، عندما شاهدنا أن قادتنا العسكريين وشركاءنا في التحالف قد اتخذوا تدابير احترازية شديدة لتجنب قصف المراكز الحضارية، بالإضافة إلى أماكن مدنية أخرى. كما شعرنا بالارتياح بعد الاطلاع على التقارير القائلة بأن قواتنا العسكرية قامت بتفقد بعض المواقع الأثرية المهمة.

غير أن الوضع اختلف تماماً في نهاية الأسبوع الماضي. إذ أكدت أخبار مقلقة وصور تلفزيونية مزعجة بأن هناك نهباً واسعاً وتخريباً متعمدّاً للكنوز الحضارية العراقية من قبل قطاع طرق ولصوص محليين. إن النهب الشامل للمتحف الوطني العراقي، الذي لم يكن محمياً على الإطلاق، تسبب بخسارة لا تعوض لتراث حضاري، ليس ملكاً للعراقيين فحسب، بل للبشرية جمعاء. وذكرت تقارير أخرى أن نهباً مماثلاً حصل في الموصل. وإذا سمح لهذه العملية أن تستمر بدون ردع، فإن التخريب المأساوي يمكن ببساطة أن يشمل المئات من مواقع بعيدة، التي لا تقل أهمية عن غيرها.

ولكوننا رؤساء منظمات قومية تمثل الملايين من الأميركيين، الذين يؤمنون أن الحضارة المادية التي ورثناها عن أجدادنا تشكل أحد الكنوز العظيمة للإنسانية، فإننا ندعوك أن تقوم باستخدام جميع الوسائل المتوفرة لديك لإيقاف النهب، والعمل على حماية المراكز

والمؤسسات الحضارية في العراق. ويشمل ذلك المواقع التاريخية، الأحياء التاريخية في المدن، المشاهد الحضارية، المباني ذات الأهمية الاستثنائية، المواقع الأثرية، المكتبات، المحفوظات، وأماكن أخرى تحتضن ممتلكات حضارية وذاكرة بشرية.

كذلك ندعو إلى حماية زملائنا، المهنيين والعلماء العراقيين، الذين يعملون في تلك الأماكن، لتمكينهم من القيام بمهامهم الإدارية. إنهم بحاجة إلى الدعم المهني لتسهيل مهمتهم في هذه الفترة من المعاناة القاسية. فعلى الولايات المتحدة وشركائنا الحلفاء تقديم هذا الدعم على الفور.

كما نطالب، القيام فوراً، بتبني خطط دقيقة ومفصلة للعمل على استعادة القطع المنهوبة وإعادة بناء التراث القومي العراقي. ينبغي القيام بذلك من خلال الشرطة، والتعاون الدولي، وحظر استيراد وتصدير القطع التراثية، واستخدام كل الوسائل الأخرى الفعالة في هذا المجال. وينبغي لهذه الخطط أن تشمل التعاون الدولي وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى المراقبة الدقيقة من قبل قواتنا العسكرية للتجارة غير المشروعة داخل العراق ومع الدول المجاورة.

وأخيراً، ندعو حكومتنا للعمل على أن تشمل الأموال المخصصة لإعادة الإعمار بعد الحرب مبالغ تصرف في مجالات تدعم الموارد الحضارية. ويتضمن ذلك تخصيص مبالغ لإعادة بناء الهيئات والمؤسسات الحضارية العراقية، مادياً ومؤسساتياً، بالإضافة إلى تمويل طويل الأمد لتعزيز الطاقات المؤسساتية والمهنية من أجل تأمين حماية دائمة وإدارة فعالة للموارد الحضارية والمواقع الأثرية للعراق. ونحن من جهتنا، نضع تحت تصرفكم خبراتنا الفردية والجماعية

لمنظماتنا لدعم بلدنا في توفير هذه الحماية، واستعادة القطع المنهوبة من أجل الشعب العراقي.

إن الحرية، التي استعادها الشعب العراقي، تعني أيضاً حرية الاستمتاع بالموارد الحضارية العظيمة التي ورثها عن أجداده. وبما أن الولايات المتحدة وحلفاءها تمثل السلطة الوحيدة في البلاد فإنها تحمل التزاماً تجاه جميع الأميركيين والعراقيين والمجتمع الدولي، ولأجيال قادمة، بحماية الموارد الحضارية العراقية.

وبعكس النظام العراقي غير الإنساني الذي انتهى الآن، فإن الولايات المتحدة أمة خيّرة ملتزمة بتحقيق كل الإمكانات البشرية من خلال الحرية، والديمقراطية، والإنصاف، وتطبيق القانون. في بلدنا، نحن نحترم ونحمي آلاف المواقع التي انبثق منها تراثنا التاريخي وترعرع. إنها جذور هويتنا القومية ومصدر إلهامنا على الدوام. ونأمل أن يُمنح هذا الحق لشعب العراق ليشمل جميع مواطني بلدنا والعالم ممن يطالبون بأن تكون كنوز الأجداد في العراق كنوزنا أيضاً.

(ملحق رقم 6)
كلمة كويشيرا ماتسورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)

ألقيت في الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء حول التراث العراقي في مقر اليونيسكو في باريس بتاريخ 17/ 4/ 2003. وفي المؤتمر أوصى المشاركون باتخاذ التدابير العاجلة التالية:

1 ـ حراسة جميع المتاحف، والمكتبات، والمحفوظات، والصروح، والمواقع الأثرية في العراق وضمان حمايتها من قبل القوات في المكان؛

2 ـ أن يطبق تحريم فوري على تصدير جميع التحف القديمة، والأعمال الفنية، والكتب من العراق؛

3 ـ أن يطبق تحريم فوري على التجارة العالمية بقطع من التراث الحضاري العراقي؛

4 ـ أن تصدر فوراً دعوة بإعادة القطع المسروقة، أو التي صُدرت إلى خارج العراق بشكل غير شرعي وطوعي؛

5 ـ أن تنظم على الفور بعثة تقصي حقائق تحت رعاية

اليونيسكو لتقييم حجم الأضرار للممتلكات الثقافية في العراق؛

6 ـ أن يكون هناك تسهيل للجهود الدولية في دعم المؤسسات الحضارية في العراق.

سيداتي سادتي، حضرة الزملاء

قبل أي شيء اسمحوا لي بالتعبير عن امتناني العميق للجميع لموافقتهم على المشاركة في هذا الاجتماع. لقد سررنا لرؤية هذا العدد الوفير وقد استجاب لدعوتنا التي وجهت في وقت قصير. ومن الواضح أنكم جميعاً تقدرون الموضوع الطارىء والخطير الذي جمعكم اليوم، أي حماية التراث الحضاري للعراق.

لقد شددت أكثر من مرة على الحاجة إلى القيام بكل ما هو ممكن للحفاظ على التراث الحضاري العراقي. كما عبرت عن مشاعري العميقة وقلقي حول التدمير المأساوي الذي شهدناه في الأيام الأخيرة لهذا التراث. ولا شك أن الوضع في العراق مشوش إلى حد كبير. غير أن الحقائق، التي لدينا بعض ما يؤكدها، هي لسوء الحظ مقلقة جداً: نهب متحفي بغداد والموصل ومركز المخطوطات في بغداد وإحراق المكتبة الوطنية. وهناك أيضاً الخراب الذي تعرضت له العديد من المواقع التراثية ونهب محتوياتها.

إن تصريح كوفي أنان الذي أشار فيه، منذ يومين، إلى النداءات المتكررة التي وجهتها إلى الذين لهم علاقة بالسوق الفني وإلى سلطات الجمارك والشرطة يدعوني إلى الشعور بالتفاؤل.

قد يكون من الصعب الدفاع عن التراث الحضاري، في حين يواجه المجتمع المعني عواقب النز اع المسلح، وهي فظيعة على الدوام. فالأمر يبدو وكأن الحجر يهمنا أكثر من البشر، وبالطبع لا

شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. أشدد مرة أخرى، كما فعلت في ظروف مشابهة بالنسبة لأفغانستان، أن اليونيسكو هي الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تحمل تكليفاً في مجال الثقافة.

الحفاظ على التراث الحضاري يعني الحفاظ على الهوية الحضارية للرجال والنساء، وعلى فرصهم في بناء مستقبلهم كاستمرار لتاريخهم، وهو في حالة العراق يمتد إلى آلاف السنين ويمثل مهد المدنيات الحديثة. ويعني ذلك الحفاظ على أسس التلاحم الاجتماعي، الذي يترسخ فقط في القيم الروحية المشتركة المتوارثة من الماضي. ويعني أيضاً الحفاظ على الكنوز التي لا يمكن الاستعاضة عنها، ليس بالنسبة للأطفال العراقيين فحسب، بل للمجتمع الدولي بأكمله. وهذه هي القيمة الاستثنائية للتراث الحضاري العراقي، وهو ما تدركونه جيداً. الحفاظ على التراث الحضاري العراقي هو، بعبارة أخرى، تمكين العراق من أن ينتقل بنجاح إلى مجتمع مزدهر، جديد، وحر.

سيداتي، سادتي،

يعود اهتمام اليونيسكو بالتراث العراقي إلى وقت بعيد، حيث كان لها منذ عام 1976 علاقات وثيقة مع السلطات المعنية في هذا المضمار. وكما تعرفون، كان للعراق موقع واحد فقط على «لائحة التراث العالمي» لليونيسكو، سُجل عام 1985، غير أن مواقع أخرى، بما في ذلك أشور، نمرود، سامراء، مدينة نينوى القديمة، قلعة الأخيضر، أور، وواسط، كانت قد اقترحت في قائمة أولية تم تحضيرها في تموز/يوليو 2000. وتعرفون أيضاً أن تسجيل مدينة أشور في «لائحة التراث العالمي» و«لائحة التراث العالمي المهدد» سيقترح

بمبادرة من السلطات العراقية في الدورة القادمة لـ «لجنة التراث العالمي» التي ستعقد في الصين في حزيران/يونيو 2003.

إن ثراء التراث العراقي لا يمكن أن يختزل ببضعة مواقع، وأنتم قضيتم جزءاً كبيراً من عمركم في دراسة هذا الجانب أو ذاك من الجوانب المتعددة لهذا التراث وإبرازه.

تمثل عمل اليونيسكو في تأمين التدريب والدعم الفني في مجالات الترميم والحفاظ على الممتلكات الثقافية، بشكل خاص في المتاحف وفي حماية الصروح والمواقع، وقد نفذ هذا العمل في إطار «مركز بغداد للتدريب الإقليمي لترميم التراث الحضاري»، الذي أسس عام 1976 تحت إشراف اليونيسكو.

لقد أدت حرب عام 1991 والحصار المفروض على العراق إلى تعقيد عملنا هناك إلى حد بعيد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1991 قامت السلطات العراقية بتزويدنا بقائمة تشمل ما يقارب 4000 قطعة تراثية فقدت من العراق، واستجابة لذلك قامت اليونيسكو على الفور بتنبيه المنظمات الأساسية التي يمكن لها المساهمة في العثور على تلك القطع، وبشكل خاص «متحف ميتروبوليتان للفنون في نيويورك»، «المؤسسة العالمية لأبحاث الفنون»، الأنتربول، «المجلس العالمي للمتاحف»، ومؤسسة سوذبي للمزادات. ومنذ ذلك الحين أخذت اليونيسكو تكرر هذه التنبيهات لدى توفر معلومات عن نهب مواقع مختلفة. وبالتالي تمكنت اليونيسكو من استرجاع 54 قطعة من الممتلكات المسروقة من متاحف عراقية. وسهلت المفاوضات بين السلطات العراقية وعدد من المتاحف الأوروبية بهدف إعادة عدد من الممتلكات إلى العراق.

وفي غضون الأشهر السابقة، اتخذت اليونيسكو عدة تدابير بتنبيه الأطراف المختلفة المعنية إلى المخاطر التي قد يتعرض لها التراث الحضاري العراقي في حال حدوث نزاع مسلح. وقمت بالإشارة بشكل خاص إلى بنود «ميثاق هاغ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح» لعام 1954، والعراق أحد الموقعين على هذا الميثاق، وإلى بنود ميثاق عام 1970 الخاص بالتجارة غير الشرعية بالممتلكات الثقافية.

وبالإضافة إلى النداءات العامة، أرسلنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأميركية خرائط تحدد أماكن المواقع الأثرية والمتاحف في العراق. وكذلك ناشدت اليونيسكو الأنتربول، «منظمة الجمارك العالمية»، و«الاتحاد العالمي لتجار الفن» على التأكد من تطبيق ميثاق عام 1970 الخاص بالتجارة المحظورة بالممتلكات الثقافية.

في الأيام السابقة، وفي ضوء الأنباء التي كانت تصلنا، كثفنا من اتصالاتنا مع السلطات الأميركية والبريطانية لحثهم على اتخاذ تدابير فورية لضمان الإشراف على المواقع الأثرية والمؤسسات الحضارية في العراق. وأنذرنا سلطات الدول المجاورة، بالإضافة إلى الشرطة الدولية وسلطات الجمارك، كالأنتربول و«منظمة الجمارك العالمية»، للعمل على منع تصدير القطع المسروقة والتعامل بها. وتضافرت جهود «مجلس المتحف العالمي» (إكوم)، «المجلس العالمي للصروح والمواقع» (إكوموس) وتجار الفن الرئيسيين للمشاركة معها في عملية واسعة النطاق لضمان عدم حصول المشترين على القطع المنهوبة. إن الالتزام بتطبيق الإشراف الدقيق على سوق الفن للعثور على بضائع مسروقة، أو مهربة بشكل غير شرعي، هو أمر

معروف بشكل جيد لدى الدول الـ 97 الموقعة على ميثاق 1970(*)، لكن كان من الضروري أيضاً أن تمتثل لهذه المبادىء الدول غير الموقعة على الميثاق.

لقد عبرت اللجنة التنفيذية لليونيسكو، التي كانت منعقدة حتى البارحة، عن دعمها لبياناتي المختلفة وللتدابير التي اتخذتها لحماية التراث الحضاري العراقي. وأنا مدرك تماماً للآمال الكبيرة المعلقة على اليونيسكو، وسأبذل قصارى جهدي في العمل على تحقيق هذه الآمال.

سيداتي، سادتي،

علينا أن نتأهب للعمل بأسرع وقت ممكن على أرض الواقع. ولهذا السبب قررت عقد هذا الاجتماع لاتخاذ عدد من الخطوات العاجلة لغرض حماية التراث العراقي وتأهيله. وينبغي أن تتضمن خطة العمل العاجلة هذه بالضرورة تنسيق جهود أكبر عدد من الشركاء والمؤسسات.

وأرغب مجدداً في أن أشدد على الطابع الاستشاري لهذا الاجتماع الأول، المنعقد كما تدركون بشكل طارىء، ويضم البعثات الآثارية التي كانت تعمل حتى وقت قريب في العراق.

لقد تأثرت كثيراً من رغبة أطراف متعددة بالدعم، التي تلقتها اليونيسكو منذ الإعلان عن عقد هذا الاجتماع، ومن قبول العديد من الدول المساهمة في هذا العمل من خلال تقديم الخبراء أو الدعم المالي.

(*) «ميثاق وسائل تحريم ومنع تصدير واستيراد، ونقل ملكية الممتلكات الثقافية».

وأود بشكل خاص أن أشكر إيطاليا التي كانت الأولى بمساهمتها بمبلغ أربعمائة ألف دولار لحماية التراث العراقي. وقد تبع هذه الخطوة العديد من المبادرات، التي تزداد يومياً، من قبل دول كقطر، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، ومصر، ومن قبل مؤسسات كـ «مؤسسة الأمم المتحدة» و«منظمة الجامعة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (الأليكسو)، ومن الشبكات العلمية والأفراد. وهذا كله يشهد على الكرم، الذي يعطي الشعور بالرضى إلى حد بعيد، ويغني الصندوق الخاص الذي أنشأته للتو لدعم التراث الحضاري العراقي.

إن خيبة أمل البعض لعدم دعوتهم إلى هذا الاجتماع مفهومة تماماً، وأؤكد لهؤلاء أنه لم يكن القصد أبداً استثناءهم. والهدف من هذا الاجتماع هو التوصل إلى أفكار مسبقة وسريعة ووضع عناصر استراتيجية شاملة. وبالطبع سأدعو إلى عقد اجتماعات أخرى أوسع للخبراء لوضع هذه الاستراتيجية بأفضل تنسيق ممكن.

ودعونا لا ننسى أن اليونيسكو في دستورها كلفت بالتحديد بـ «ضمان ترميم وحماية الموروث العالمي». وهذا التكليف هو خلاصة العديد من المواثيق والتشريعات، التي من واجب اليونيسكو أن تعززها باستمرار، وأذكر بشكل خاص «ميثاق هاغ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح»، المعروف باسم «ميثاق هاغ لعام 1954»، وبروتوكولاته؛ «ميثاق عام 1970 لـ «التجارة غير الشرعية»، وخاصة البند التاسع؛ و«الدستور الأخلاقي العالمي لتجار الممتلكات الثقافية»، المعتمد في المؤتمر العام في دورته الثلاثين لعام 1999.

وبالرغم من خبرتكم ونيتكم الطيبة، فإن مصير التراث العراقي ليس بأيديكم. إنه بأيدي المجتمع الدولي ككل، والطريقة الوحيدة

لحماية هذه الكنوز وإعادتها إلى البشرية هو أن نعتمد التلاحم والتنسيق بين جميع المعنيين وإصرارهم، وعلى جميع المستويات.

ولا يسعني إلا أن أجدد الدعوة إلى كل الدول كي تتبنى التدابير الإدارية والقانونية المطلوبة لمنع إدخال أي قطعة حضارية، آثارية، ومراجع أخرجت حديثاً من العراق. وأدعو مرة أخرى جميع المتاحف وتجار الفن وهواة جمع التحف أن يستثنوا هذه القطع من عملياتهم التجارية. وآمل أن يتوج بالنجاح الجهد المشترك الذي نحن على وشك الشروع به، وبأقصى السرعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنني على وشك الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعرض على مجلس الأمن قضية التجارة غير الشرعية، لتبني قرار يفرض حظراً مؤقتاً على امتلاك جميع القطع الحضارية وتصديرها، ويطالب بإعادتها إلى العراق في حالة حصول تملك لها. وعلى هذا النحو يمكن تطبيق هذا القرار على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها 191، وليس فقط على الدول الموقعة على ميثاق عام 1970، وعددها 97.

سيداتي، سادتي،

إن المساهمة التي يمكنكم تقديمها من خلال معلوماتكم الشخصية، اتصالاتكم وخبرتكم بالعراق لا تقدر بثمن. وسوف تساعدنا في تحضير قائمة أولية للتراث الحضاري العراقي، ووضع خطة عمل طارئة، وتسهيل مهمة فريق تقصي الحقائق الذي أنوي إرساله إلى العراق في أسرع وقت ممكن.

إنني أعتقد بضرورة اتخاذ تدابير طارئة كقيام السلطات بإنشاء «شرطة تراثية» على الأرض تعمل في جميع أنحاء البلد وتوكل إليها

مهمة مراقبة المواقع والمؤسسات الحضارية، بما في ذلك المكتبات والمباني التي تحفظ فيها المحفوظات.

وأرغب أيضاً أن تُحضر بأسرع وقت ممكن قاعدة بيانات تحتوي على جميع المحفوظات وقوائم الجرد التي لها علاقة بالتراث العراقي، وهو ما سيمكن سلطات الجمارك والشرطة، بالإضافة إلى تجار الفن وجميع الأطراف المعنية، من تحديد هوية القطع وأهميتها. وبالطبع، قاعدة البيانات هذه يمكن أن تكون فعالة فقط بعد التقييم الدقيق للقطع المسروقة أو المخربة، وهو أمر لا يمكن القيام به إلا من قبل بعثة ميدانية.

وفي هذه الأثناء أقترح أن نقسم العمل في هذا اللقاء إلى ثلاث جلسات. يمكن للجلسة الأولى أن تعمل على تحضير قائمة جرد أولية. ويمكن للثانية أن تحدد عناصر استراتيجية خطة الطوارىء؛ أما الثالثة فبإمكانها النظر في تنسيق المبادرات المختلفة. وأود أن يقوم ثلاثة من الخبراء المدعوين بتولي رئاسة هذه الجلسات، وهم على التوالي: الأستاذ ماغواير غيبسون، الأستاذة سلمى الراضي، ود. نيل ماغرغور.

لا أرغب بأن أعيق عملكم أكثر من ذلك، وأشكركم من جديد على موافقتكم الكريمة بالتعاون مع اليونيسكو في هذا العمل المهم.

وشكراً لكم.

(ملحق رقم 7)
بيان فيليب دو مونتيبيلو، مدير «متحف ميتروبوليتان للفنون»

بيان صحفي لفيليب دو مونتيبيلو، مدير «متحف ميتروبوليتان للفنون»، نيويورك، حول «نهب المتحف العراقي» في بغداد، بتاريخ 21/ 4/ 2003.

بينما يستمر العمل على تحضير معرض «فنون المدن الأولى» العالمي، الذي سيفتتح في الثامن من أيار/مايو، ويضم الكثير من الروائع الفنية من العراق، فإننا ننضم إلى أسرة المتاحف للتعبير عن الأسى لما حصل من عمليات نهب مرعبة لمتحف بغداد. وينبغي أن نقف على أهبة الاستعداد لمشاركة المؤسسات الزميلة بالشروع بترميم متحف بغداد في أقرب وقت ممكن.

لا يمكن تقدير الخسارة الكبيرة التي حلت بالحضارة البشرية، إذا صحت التقارير الأولى عن ما حصل من نهب هائج وتدمير لا معنى له للمتحف. إنها ضربة قاضية للتاريخ والفن على حد سواء أن يختفي هذا السجل الفني الرائع لأحد مناهل الحضارة.

في رسالة للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والمدير العام لليونيسكو، وفي محادثات عدة أجريتها منذ ذلك الحين مع كارل

روف، مستشار الرئيس بوش، ومع غيره من المسؤولين في البيت الأبيض اقترحت أن تنفذ في العراق على الفور سياسات تعمل على تشجيع إعادة القطع بسلامة وسرعة. وأرى أن علينا أن نمنح عفواً ونقدم مكافأة لمن يعيد القطع المنهوبة، مهما كان الأمر مثيراً للاشمئزاز. ومن المهم أيضاً تطبيق تعليق شامل لعمليات اقتناء القطع الفنية، التي قد تكون خرجت من العراق حديثاً. ونأمل بشدة أن تجمع بشكل ما قوائم مقتنيات المتحف العراقي كقائمة للتعرف من خلالها على الفنون المنهوبة، وتحديد مكانها للعمل على إعادتها. ويسرني أن البيت الأبيض قد رحب بحماس بهذه الاقتراحات.

من ناحية أخرى، ينبغي تنفيذ هذه الاستراتيجية بعناصرها الثلاثة في آن واحد. إن مجرد إغلاق السوق أمام القطع الفنية بدون تقديم مكافآت قد يدفع اللصوص إلى إتلاف القطع لتجنب تعرضهم للملاحقة، أو صهرها للحصول على ثمن محتواها من المعدن الثمين. وسيضاعف هذا التصرف الأحمق من حجم المأساة، وهو ما يمكن تجنبه.

سيرسل «متحف ميتروبوليتان للفنون» ممثلين عنه إلى مؤتمر المتاحف، الذي يعمل على تنظيمه المتحف البريطاني في لندن، وبالتنسيق مع زملائنا في المتحف البريطاني، اللوفر، ومؤسسات أخرى. وفي الوقت المناسب سيرسل المتحف إلى بغداد مبعوثيه من الخبراء وأخصائيي المتاحف والمرممين، تبعاً لما تتطلبه الحاجة، للعمل على ترميم المتحف وإعادة مجموعاته وحفظها، كما آمل.

إن التقارير والإشاعات الأخيرة من بغداد تبعث على الأمل في أن تكون بعض كنوز المتحف قد نقلت منه قبل بداية الحرب. وإذا صح هذا الأمر، فقد حان الوقت للأشخاص الذين قاموا بهذا الجهد

أن يتقدموا للإبلاغ عن نشاطاتهم لتبديد المخاوف العالمية، وبالطبع للعمل على إعادة كل هذه القطع على الفور. وفي هذه الأثناء، علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا لمراقبة الوضع عن كثب مع الدعم الكامل في الموقع للمسؤولين المحليين وقوات التحالف.

وينبغي أن توضع الأولوية للجهود التي ستبذل لمعالجة هذا الوضع المأساوي، في البحث عن أسباب ما حدث وفهمه. تقع على كاهلنا كلنا مسؤولية تقديم العلاج. وطالما أن مجموعات متحف بغداد تمثل جذور الحضارة البشرية في الكثير من جوانبها، فإن إنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة ما يمكن إعادته بسرعة هو واجب على كل مواطن في العالم أن يشارك فيه، كل شخص يصبو إلى الحفاظ على أعظم النماذج الخلاقة للبشرية للتعلم منها واستلهامها.

ومهما كلف الأمر، علينا العمل بكل إمكانياتنا على المستوى الجماعي والفردي لإصلاح نتائج هذا الاعتداء السافر على تاريخ وحضارة يتشارك فيها كل الأناس المتحضرين.

(ملحق رقم 8)
كلمة تيسا جويل، وزيرة الثقافة البريطانية في مؤتمر المتحف البريطاني

ألقت وزيرة الثقافة البريطانية، تيسا جويل، هذه الكلمة في المؤتمر الدولي الذي نظمه المتحف البريطاني واليونيسكو يوم الثلاثاء 29/ 4/ 2003 للإتفاق على الدعم الدولي للمتاحف والمواقع الأثرية في العراق. وفي هذا المؤتمر عرض دوني جورج، ممثلاً هيئة الآثار والمتاحف العراقية، وضع المتحف العراقي والمتاحف الأخرى والمواقع الأثرية. وعرض جون كورتس، المسؤول في المتحف البريطاني عن دائرة «فنون الشرق الأدنى القديم»، الذي عاد لتوه من العراق نتائج زيارته. وقد أوصى المؤتمر بما يلي: ينبغي أن تقوم هيئة الآثار والمتاحف بإدارة إعادة البناء الحضاري بالاعتماد على خبرة المجتمع الدولي ودعمه؛ ينبغي على قوات التحالف أن تقوم بجميع الخطوات الممكنة لمنع أي تصدير جديد للتحف من العراق؛ على مجلس الأمن أن يفرض عقوبات على التجارة غير الشرعية بالتحف المصدرة من العراق، وهو ما طالب به المدير العام لليونيسكو. واتفق على أن يكون المتحف البريطاني «مكان تجميع» للمساعدة الأجنبية باستشارة اليونيسكو والتعاون الوثيق مع هيئة الآثار والمتاحف العراقية.

كلمة جويل أخذت من الموقع الرسمي لـ «وزارة الثقافة،

والإعلام، والرياضة».

كان الخبراء يستمعون إلى كلمة د. [دوني] جورج حول المحصلة الحقيقية للنهب والتخريب. ولا مجال للشك أن شواهد أصول الحضارة هذه قد نهبت بشكل واسع. لقد فقد العراق والعالم أجمع الكثير بذلك.

أدركت الحكومة، مع التمهيد للنزاع العسكري، الخطر الذي يهدد المواقع التاريخية والأثرية ذات الأهمية العالمية. لهذا السبب قمنا في الأسابيع التي سبقت بداية الحرب باستشارة خبراء من جامعة نيوكاسل وجامعة لندن، غير أن حجم التدمير المتعمد فاق التوقعات.

وبالطبع لم يكن بمقدورنا التنبؤ بأن النزاع سيتسم بهذا النهب المنظم وبهذا المستوى. ولا أرغب أن أجتر إلى ما لا نهاية أسباب عدم منع النهب. ولكن ها نحن في هذا الوضع وعلينا التحرك والقيام بخطوات عملية تساعد العراقيين. وإحدى الأولويات هي منع أي عمليات نهب جديدة، ومن الواضح أنها قضية تخص قوات التحالف، وقد ناقشت مع جيف هون (وزير الدفاع البريطاني) أفضل الوسائل للقيام بذلك.

لا أشك أن العراقيين أنفسهم هم من عليهم القيام بحماية التراث الحضاري وترميمه، وبالتعاون مع منظمات كالمتحف البريطاني واليونيسكو. ويمكن لمراكز كالمتحف البريطاني أن تفعل الكثير، غير أن وزارتي، وزارة الثقافة، تقدم أيضاً المساعدة العملية. واليوم، علينا التطلع إلى أبعد من عمليات النهب، أي خطر انتقال القطع المنهوبة إلى سوق الفن العالمي. ومن أجل ذلك نعمل من خلال خمسة تدابير عملية:

أولاً: الدعم المطلق لمشروع قانون اقترحه ريتشارد ألان. حالياً، لا يمكن ملاحقة أحد، إذا لم يُعرف المالك الأصلي للقطعة، على سبيل المثال القطع المأخوذة من مواقع أثرية بدون معرفة أحد، هذه هي الثغرة التي نحاول سدها. فمن خلال تضييق الخناق على المتاجرة بالقطع المنهوبة من العراق، آمل أن نتمكن من إزالة الدوافع وراء نهب جديد للمتاحف والمواقع الأثرية. وقد تكلمت مع عضو مجلس العموم الذي يطبق الأنظمة الحزبية ومع إداريي المجلس، وسنعمل بقدر ما نستطيع على الإسراع بتمرير هذا التشريع المهم. وبمساعدة هؤلاء، فإن هناك مؤشرات مشجعة على أن المشروع سيصبح قانوناً.

ثانياً؛ قمت بالاتصال بالمؤسسات التجارية الرئيسية في سوق الفن لأذكرهم بأن استيراد التحف العراقية إلى المملكة المتحدة كان غير شرعي، وما زال، ولأطلب مساعدتهم في تحديد هوية ومكان أي تحفة عراقية تصل إلى المملكة المتحدة. وسنبقى على اتصال وثيق معهم.

وفي إطار أشمل تعمل اليونيسكو، وبمساعدة نيل [ماغريغور]، على التأكد من أن المجتمع الدولي يعمل على تطبيق التدابير الواقية نفسها.

ثالثاً: نحن بحاجة إلى التفكير مسبقاً بما يمكن أن يحمله رفع العقوبات عن العراق من تأثير على التجارة بالتحف القديمة. ولهذا سنتباحث مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وآخرين، لاستطلاع أفضل الوسائل لحماية التراث العراقي. كنا نناقش، أنا ونيل [ماغريغور]، لبعض الوقت خطة لإنشاء تحالف ثقافي للخبراء من جميع أنحاء العالم ممن يمكنهم مساعدة المرممين العراقيين في إعادة

بناء المتاحف والمكتبات والمواقع الأثرية. ويسعدني أن هيلين ماكدونالد من «معهد ماكدونالد للآثار»، جون كورتس، ومسؤول من المتحف البريطاني، سيتوجهون قريباً إلى العراق للبدء بعملية استعادة التراث. وهناك الكثير من عروض المساعدة جاءت من متاحف ومكتبات في المملكة المتحدة.

وأيضاً يسعدني القول أننا سنرسل مجموعة من خبراء «وزارة الثقافة، الإعلام، والرياضة» ضمن الدفعة الأولى من الموظفين المدنيين للمملكة المتحدة. بالتعاون مع الزملاء العراقيين والأميركيين، سيتوصل هؤلاء الخبراء إلى نتائج سريعة حول حجم الخراب وأي خطوات ينبغي اتخاذها.

وأخيراً: الأموال. لقد التزمت حكومة المملكة المتحدة بالمساهمة بمبلغ 300 مليون جنيه استرليني في «مكتب إعادة الإعمار والمعونة الإنسانية»، الذي سيساهم في مساعدة التراث الحضاري.

إن إعلان نيل [ماغريغور] عن الدعم المالي للمرحلة الأولى من عمل المتحف البريطاني هي أخبار سارة. وأتوقع بأننا سنعود معاً إلى موضوع التمويل في المستقبل، وسأساعد في ذلك قدر الإمكان.

وفي النهاية فقد أصبح حجم الكارثة واضحاً الآن. ولكن علينا أن لا نهمل أهمية استعادة التراث وترميم القطع قدر الإمكان، هذه القطع التي لا تقدر بثمن وكانت تعبر عن هوية بلاد ما بين النهرين لآلاف السنين قبل صدّام حسين.

إنه لتواضع أن نقابل د. [دوني] جورج ونسمع روايته. وإني أقدر كل التقدير أولئك الذين شاركوا بالتحالف الثقافي لدعم عمله ولمساعدة العراق باستعادة ماضيه وحضارته وكبريائه.

(ملحق رقم 9)

ملاحظات وزير العدل الأميركي في اجتماع الأنتربول حول نهب الممتلكات الثقافية في العراق

ألقى وزير العدل الأميركي، جون اشكروفت، كلمته في المؤتمر الدولي الذي نظمه الأنتربول، في ليون بتاريخ 5 ـ 6 أيار/ مايو 2003، تحت عنوان: «الممتلكات الثقافية المسروقة في العراق» بمشاركة خبراء في تجارة الفن، المتاحف، وهيئات فرض القانون. وكان هدف المؤتمر مناقشة تجميع الجهود في حل هذه الجريمة الخطيرة المتمثلة في نهب التحف والآثار من المتاحف، المكتبات، والمواقع الأثرية العراقية. وترأس المؤتمر ويلي ديريدر، المدير التنفيذي (الخدمات الشرطية، الأمانة العامة للأنتربول)، وألقى كلمة الافتتاح منير بشناقي، المدير العام المساعد للثقافة في اليونيسكو. نشرت وقائع المؤتمر في موقع الأنتربول.

وأخذت كلمة جون أشكروفت من موقع وزارة العدل الأميركية.

أشكرك، رون، على هذا التقديم الكريم. لقد كان الأنتربول، في مجال تطبيق القانون، دائماً على أعلى المستويات، غير أن إدارتك الحيوية أدخلت عمقاً جديداً في عمل هذه المنظمة العالمية لمكافحة الجريمة.

لقد سررت هذا الصباح عندما سنحت لي فرصة التجول في منشآت هذه المؤسسة الرائعة. إن المعلومات هي أفضل سلاح في منع الجريمة، ومنع الجريمة هو أهم ما يمكننا القيام به.

أشكرك على دعوتي للمشاركة في لقاء ليون اليوم. إن «مجموعة عمل سرقة الممتلكات الثقافية في العراق» ستلعب في الأشهر القادمة دوراً دقيقاً في الجهود العالمية المبذولة في إعادة كنوز الشعب العراقي الوطنية إليه، وكلنا ندرك أهمية هذه الكنوز الحضارية بالنسبة للشعب العراقي. وأشكر أيضاً أولئك الموجودين بيننا اليوم من القطاع الخاص. نقدر تعاونكم ومساعدتكم في استرجاع تراث العراق. ويسرني أن أكون هنا اليوم.

يقوم الأنتربول بتشجيع التعاون المشترك بين أجهزة الشرطة بمجملها. والأنتربول منبر لرفع الوعي عالمياً بأفضل الوسائل لتطبيق القانون وتشخيصها. وهو أيضاً منبر لتبادل المعلومات والتحريات حول النشاطات الإجرامية الراهنة. وهذا مهم سواء بالنسبة للجرائم الدولية بشكل خاص، أو بالنسبة لجرائم عالم الإنترنت: جنس الأطفال وتجارة الرقيق. وقد تصدرت منظمتكم مكافحة كلاهما بنجاح.

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأعبر أيضاً باسم شعب الولايات المتحدة عن تقديرنا العميق للعمل الذي قام به الأنتربول وأعضاؤه في الحملة العالمية ضد الإرهاب.

وأثني على كلمة الأمين العام والأنتربول في لقاء مجموعة الثمانية الكبار [في باريس] أمس. وفي حين أنني لا أرغب في الكلام باسم وزراء العدل، فإنه يبدو لي أن عمل الأنتربول، الذي أنجز بشكل جيد، قد لقي احتراماً وإجماعاً واسعاً.

تركزت هجمات 11 أيلول/سبتمبر، عام 2001، على الولايات المتحدة الأميركية. ونحن نعرف أن الإرهابيين في ذلك اليوم شنوا هجماتهم على العالم المتحضر بأكمله. ورأت الدول الإعضاء الـ 181 في الأنتربول في تلك الهجمات عملاً إرهابياً وهبت للدفاع عن القانون والحرية.

لقد تغير العالم بعد ذلك اليوم، وتغيرت وسائل محاربتنا للإرهاب. وبشكل غير مسبوق أخذت هيئات فرض القانون القومية، والإقليمية، والمحلية تتعاون وتتصل وتنسق فيما بينها.

وسائلنا الجديدة تستند إلى الإيمان المشترك بأنه إذا كانت أمة ترغب بمنع الإرهاب داخل حدودها فعليها العمل مع حلفائها لهزم الإرهاب خارج تلك الحدود. إن «قوة المهمات المشتركة للأنتربول» هي نموذج لكيفية تبادل المعلومات بين المؤسسات الاستخبارية ومنظمات تطبيق القانون، المحلية، والإقليمية، والوطنية في العمل على كشف الجريمة المنظمة العالمية وإفشالها والقضاء عليها. أنتم تساعدوننا في كسب المعركة ضد الإرهاب، وهنا أحيي «قوة المهمات المشتركة للأنتربول».

ومثلما اعتمدنا في الولايات المتحدة على تحالفنا مع الأنتربول أثناء حاجتنا إليه قبل عامين، فإني أتوجه إليكم طالباً مساعدتكم في مجال آخر من مجالات الخبرة للأنتربول: استعادة الكنوز الحضارية والتاريخية المنهوبة من المتاحف والمؤسسات الحكومية في العراق.

منذ عام 1947، نشط الأنتربول بشكل خاص في محاربة التجارة غير المشروعة في القطع الحضارية. مذكرات دولية بسيطة بالقطع الفنية المسروقة، تحولت إلى قاعدة بيانات ذات كفاءة عالية

تتبادلها جميع الدول الأعضاء في الأنتربول.

وكرد فعل سريع على التقارير الواردة من العراق حول نهب المتاحف، سارع الأنتربول بالاتصال بهيئات فرض القانون حول العالم لتتنبه إلى قطع وتحف فنية عراقية مسروقة.

إن خبرة الأنتربول في قواعد البيانات وإدارة الاتصالات هي أداة حاسمة في جهودنا المبذولة للعثور على القطع المفقودة وإعادتها. وسيساهم هذا الأمر في إنشاء شبكة عالمية لتطبيق القانون وفي خدمة خبراء التحف القديمة.

كانت الولايات المتحدة قد قامت بخطوات في العراق لاستعادة القطع، ولتفسير ما حصل من تخريب مؤسف لبعض القطع. وسيقود هذه الجهود الحاسمة السفير جون لمبرت، وهو مستشار رفيع المستوى في «مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية».

ومباشرة بعد انتشار التقارير حول السرقات في متحف الآثار الوطني، باشرت بالعمل وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الفدرالي، وخدمة الجمارك الأميركية، وقامت بما يلي:

* إنشاء مجموعة عمل من هيئات فرض القانون لتنسيق الجهود الأميركية.

* أرسل مكتب التحقيقات الفدرالي والجمارك الأميركية مذكرات لممثليهم الدوليين في الخارج يطلبون منهم التركيز على هذه القضية، والتأكد من أن اتصالات قد أجريت مع المسؤولين المقابلين لهم في الدول الأجنبية.

* حضر الممثل القانوني لمكتب التحقيقات الفدرالي في باريس

مؤتمر اليونيسكو حول سرقة القطع العراقية، الذي عقد في السابع عشر من نيسان/ أبريل.

* اجتمع ممثلو مكتب التحقيقات الفدرالي والجمارك الأميركية مع الخبراء في المؤتمر، الذي نظمه المتحف البريطاني حول القطع [العراقية].

* اتصل مكتب التحقيقات الفدرالي بمتاحف ومنظمات التحف القديمة في الولايات المتحدة لاطلاعهم على مجريات التحقيق.

* كلف وكلاء الجمارك الأميركية الموجودون في العراق بمهمة التحقيقات في نهب المتحف العراقي. وسيتابع هذا العمل فريق من مكتب التحقيقات الفدرالي الذي يضم محققين يتمتعون بالخبرة في مجال التحف القديمة.

تشير الدلائل بقوة إلى أن عمليات النهب والسرقة للقطع قد نفذت من قبل مجموعات إجرامية منظمة، أي من قبل أشخاص كانوا يعرفون تماماً ما الذي يبحثون عنه. وحتى لو تمكن المجرمون الذين اقترفوا هذه السرقات من نقل التحف إلى خارج الحدود العراقية، يجب أن يعلموا أنهم لن يفلتوا من القضاء.

ومهما كان ذكاء هؤلاء المجرمين، أو الجهد الكبير الذي بذلوه لتجنب الكشف عنهم، فإن الأجهزة الأميركية التي تتولى تطبيق القانون وزملاءنا في الأنتربول لن يألوا جهداً حتى تعاد القطع العراقية إلى مكانها الطبيعي، أي المتاحف الوطنية والمكتبات في العراق. لقد كافح التحالف الدولي في عملية «الحرية للعراق»(*) حتى يحصل مواطنو تلك

(*) التعبير المستخدم من قبل القوات الأميركية للعدوان الذي شنته على العراق.

الأمة على حياة حرة، وليكونوا أحراراً بدون استبداد ورعب.

تعبر الكنوز المنهوبة عن تراث فني وفكري يعود إلى أقدم الحقب التاريخية المسجلة. العراق مهد الحضارة، وفيه تفتحت براعم جنة عدن وازدهرت إمبراطوريات عظيمة. إنه البلد الذي نشأ فيه قسط كبير من التاريخ الديني والقوانين المكتوبة، وبالرغم من ذلك، فإن عملية استعادة ما فقد من قطع تاريخية، ودينية، وحضارية هي أكثر من مجرد استرجاع أجزاء من الزمان والمكان وعملية ترميم للماضي.

في بلد لم يعرف جيل من مواطنيه الحقيقة والجمال، يمكن للفن والحضارة أن يقدما لهم شيئاً من الاثنين. في البلد الذي وضع فيه حمورابي أول الشرائع المكتوبة، كان حكم القانون مفقوداً بشكل مفجع. واليوم بات بإمكان الشعب العراقي رؤية العدالة بإعادة هذه الكنوز لهؤلاء الذين لم يعرفوا العدالة أبداً. إن تطبيق العدالة يحيي الأمل [عند العراقيين]. ويمكنه أن يدعم ويقوي الفرصة نحو التغيير.

في منطقة تحفل بتراث تاريخي لا مثيل له، ستجتذب بلاد بابل ونينوى السياح، والفنانين، والعلماء، ورجال الأعمال، وهذه كلها علائم مجتمع منفتح وحر. إن هدفنا هو استعادة أجزاء من ماضي الشعب العراقي. ونأمل بذلك أن نعيد تكوين مستقبل الشعب العراقي.

إن نهب تراث العراق هو انتهاك للقانون، وفي ذلك إهانة لكبرياء الشعب العراقي. إنه هجوم على قيم نتشارك بها جميعاً. وسيكون تصحيح هذا الخطأ مهمة مليئة بالتحديات، ولكنها جديرة بأن يحمل الأنتربول رايتها.

أشكركم على جهودكم، وعلى النجاحات التي من المؤكد أنكم ستشهدونها في المستقبل.

(ملحق رقم 10)
الفقرة السابعة من قرار مجلس الأمن 1483 حول الممتلكات الثقافية العراقية

صدر القرار 1483 بتاريخ 22/ 5/ 2003 بموافقة أربعة عشر عضواً وغياب سوريا عن جلسة التصويت.

[مجلس الأمن]، مؤكداً على ضرورة احترام تراث العراق الآثاري، والتاريخي، والحضاري، والديني، واستمرار الحماية للمواقع الآثارية، الحضارية، الدينية، المكتبات، المتاحف، والصروح.

7 ـ يقرر أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالخطوات المناسبة لتسهيل إعادة ما نقل بشكل غير شرعي من المتحف الوطني العراقي، والمكتبة الوطنية، وأماكن أخرى في العراق، منذ تبني القرار 661 (1990) بتاريخ 6 آب/أغسطس 1990، من ممتلكات ثقافية وغيرها من مواد ذات أهمية آثارية، وتاريخية، وحضارية، وعلمية نادرة، ودينية إلى المؤسسات العراقية بشكل سليم. وأن تتضمن هذه الخطوات تحريم الاتجار بهذه المادة أو نقلها، أو أي مادة تحوم حولها شكوك معقولة بأنها أبعدت بشكل غير شرعي. ويطالب «منظمة التربية والعلوم والثقافة»، والأنتربول، والمنظمات الدولية الأخرى أن تدعم هذه الفقرة بالشكل المناسب.

بطاقة المؤلف



- ولد د. صالح زهر الدين في قرية كفرفاقود/ الشوف 1951. وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في المنطقة.
- حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام 1979.
- تابع دراساته العليا في فرنسا، وبالتحديد في جامعة باريس السابعة (Paris 7) وحصل منها على شهادات (AESA) و(DEA) ودكتوراه في التاريخ والحضارات.
- كما حصل على دكتوراه في العلوم التاريخية من معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم القومية في أرمينيا عام 1994، وكان أول مؤرّخ عربي يحصل على هذه الشهادة منذ تأسيس الأكاديمية حتى اليوم.
- عضو في اتحاد الكتاب اللبنانيين.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب.
- عضو اللجنة العربية لإعادة كتابة تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني.
- عضو لجنة وضع منهاج التاريخ الموحّد في لبنان.
- تسلم مسؤوليات عديدة في مؤسسات ثقافية وتوثيقية وإعلامية في لبنان.
- شارك في مؤتمرات ومحاضرات ثقافية وفكرية في لبنان والخارج.
- حائز على «وسام الاستحقاق الوطني» من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود.

من مؤلفاته:

1 ـ موسوعة أسرار من التاريخ (جزءان).

2 ـ موسوعة معارك العرب (6 أجزاء).

3 ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية.

4 ـ الأرمن شعب وقضية.

5 ـ تاريخ المسلمين الموحدين (الدروز).

6 ـ الإسلام والاستشراق.

7 ـ الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي.

8 ـ خلفيات الحصار الأميركي ـ البريطاني للعراق.

9 ـ الأمير شكيب أرسلان وجهاده ضد الاستعمار والصهيونية.

10 ـ مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه.

11 ـ اليهود في تركيا.

12 ـ مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية.

13 ـ سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية وموقف القوى الدولية منها.

14 ـ موسوعة «الأمن والاستخبارات في العالم» (12 جزءًا).

15 ـ موسوعة «رجالات من بلاد العرب».

16 ـ أصالة العرب والوفاء الأرمني...

الفهرس

«موسوعة الإمبراطورية الأميركية» أول وأشمل عمل موسوعي من نوعه باللغة العربية يتناول تاريخ الولايات المتحدة منذ اكتشافها حتى اليوم.

تتضمن الموسوعة المواضيع التالية: - نشوء الولايات المتحدة - إبادة الهنود الحمر - قضية الزنوج - العرب والمسلمون واليهود الأميركيون - المسيحيون المتصهينون - المحافظون الجدد - الحرب الأميركية على العراق في بعديها النفطي والحضاري - أميركا والمنظمات الدولية - المؤسسات والجريمة المنظمة - وأبرز الشخصيات.

كل ذلك، وفق منهج توثيقي يشتمل على وجهات نظر مختلفة متعددة الآراء والتوجهات، ومتناقضة فيما بينها أحياناً، مما يشكل زاداً ثقافياً معرفياً هاماً لكل طالب علم وثقافة ومعرفة.

